



مكتبة ومركز الأبحاث  
مكتبة ومركز الأبحاث  
مكتبة ومركز الأبحاث

الثورة .. والحرية

# نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ - ١٨٨٢)

تأليف: محمد صبرى السوربونى



## **نشأة الروح القومية المصرية**

(١٨٦٢ - ١٨٨٢)





دار الكتب والوثائق القومية

---

الثورة .. والحرية ( العدد الثالث )

---

# نشأة الروح القومية المصرية

( ١٨٦٣ - ١٨٨٢ )

تأليف

محمد صبرى السورى

ترجمة

ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم

أحمد زكريا الشلق

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

( ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م )

الهيئة العامة  
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

السوريونى، محمد صبرى، ١٨٩٤ - ١٩٧٨.

نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢) / تأليف  
محمد صبرى السورى؛ ترجمة ناجى رمضان عطية؛  
مراجعة وتقديم أحمد زكريا الشلق. - القاهرة: دار الكتب  
والوثائق القومية ، 2011-

٣١٢ ص، 20 سم. - (الثورة والحريّة)

تدملك 3 - 0805 - 18 - 977 - 978

١ - مصر. تاريخ. العصر الحديث

أ - عطية، ناجى رمضان (مترجم)

ب - الشلق، أحمد زكريا (مقدم ومراجع)

ج - العنوان.

٩٦٢

إخراج ومطبعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى  
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى  
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

[www.darelkotob.gov.eg](http://www.darelkotob.gov.eg)

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٨٤٢٣

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0805 - 3



دار الكتب والأرشيف الفلسطينية

## الثورة .. والحرية سلسلة غير دورية

رئيس مجلس الإدارة  
أ. د. محمد صابر عرب

إشراف  
أ. د. أحمد زكريا الشلق

سكرتارية التحرير  
ميادة مدحت عاشور

الإشراف الفني  
محمد علي الشريف

تصميم الغلاف  
محمد عماد





## إهداء المترجم

إلى :

أبى اليسر عبد العظيم فرح ،  
أحمد بهاء الدين شعبان ،  
أحمد زكريا الشلح ،  
راوية أحمد صادق سعد ،  
عبد القوي فهمي محمد ،  
أصدقائي الذين أسعدنى زماني بمحبتهم  
ولولاهم لما تمت هذه الترجمة

التصحيح اللغوي : أحمد نزيه

الإشراف الفني : حسن كامل



## المحتويات

9	- دراسة وتقديم .....
49	- تمهيد .....
	- الفصل الأول : مالية الخديو والتدخل الإنجليزي الفرنسي
65	في شؤون مصر .....
123	- الفصل الثاني : إنجازات إسماعيل .....
157	- الفصل الثالث : الرأي العام .....
229	- الفصل الرابع : دولة داخل دولة .....
253	- الفصل الخامس : الثورة .....
296	- الخاتمة .....
302	- المراجع .....



## محمد صبرى السورى ونشأة الروح القومية المصرية

( ١ )

قبل أن نتحدث عن هذا الكتاب الرائد الذى يؤرخ لنشأة الروح القومية فى مصر، وعن مؤلفه المؤرخ الكبير الدكتور محمد صبرى "السورى" وعن أعماله، نود الإشارة إلى أن هناك مدرسة وطنية مصرية أكاديمية لكتابة التاريخ المصرى الحديث والمعاصر بدأت تبرز وتتشكل ملامحها فى أعقاب ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ . أى أنها ارتبطت بتطور الحركة الوطنية التى واجهت النفوذ الاستعمارى البريطانى، كما أنها ارتبطت أيضاً بمعركة تمصير الجامعة المصرية<sup>(١)</sup>، خاصة بعد ضمها إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٥، تلك المعركة التى سعت لإحلال الأساتذة المصريين محل الأساتذة الأجانب الذين كانت غالبيتهم من الإنجليز والفرنسيين، وحينذاك برزت أسماء : اطفى السيد، وطه حسين، وسليم حسن، ومحمد كامل مرسى، ومصطفى عبد الرزق، كما برزت أسماء المؤرخين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى تعليمهم : محمد رفعت، ومحمد صبرى، وشفيق غريال..

وفيما يتعمق بمؤرخى مصر الحديثة فقد كان الاستلا محمد رفعت بداية لجيل من المؤرخين الأكاديميين عندما أبتعث إلى بريطانيا ليدرس فى ليفربول ويعود منها بدرجة الماجستير فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم يلعب دوراً مهماً فى تعريب وتأليف الكثير من الكتب التاريخية لوزارة المعارف، يليه مؤلفنا الدكتور محمد صبرى الذى أعد دراسته المهمة عن ثورة ١٩١٩ التى نشرها بالفرنسية وقت اشتعال الثورة ليثبت أنها ثورة وطنية عامة، ثم أعقبها بدراسة عن نشأة الروح القومية التى حاز بها درجة

الدكتورة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ليصبح في طليعة هذا الجيل من المؤرخين الوطنيين المحترفين، الذين مارسوا الكتابة التاريخية استناداً إلى المنهج العلمي وقواعده، وثالث فرسان هذه الكوكبة كان الأستاذ محمد شفيق غريال تلميذ المؤرخ البريطاني الكبير أرنولد توينبلي، الذي أعد دراسته للماجستير عن "بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي بجامعة لندن عام ١٩٢٨، وأصبح أول مصري تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة المصرية. ومن خارج الجامعة ظهر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الذي وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ الحركة القومية المصرية بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٥٩ .

نحن إذن في أعقاب ثورة ١٩١٩ أمام جيل جديد من المؤرخين ممن درسوا خارج مصر وقدموا دراساتهم، منطلقين من شعور قومي راسخ، مستعدين إلى أسس المنهج العلمي الحديث ليسهموا في نهضة الكتابة التاريخية المصرية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، مشاركين في إعادة تشكيل الحياة الفكرية في مصر حين نقلوا إليها طرائق البحث العلمي التي عرفها العالم الغربي المتطور فهضموها وتمثلوها وطبقوها عند تناولهم تراث أمته العربية الإسلامية وتاريخها، إنه جيل شكل نقلة في حركة التفكير التاريخي في مصر، ابتعدت عنها عن المنهج الكلاسيكي الذي درج عليه كتاب السير والحوادث والمغازي والخطط والآثار والتراجم، ورسخت أسس الكتابة العلمية للتاريخ<sup>(٢)</sup> .

## ( ٢ )

وحتى نستطيع أن نتفهم فكر الدكتور محمد صبرى ومنهجه ومؤلفاته، بهدف إلقاء الضوء على كتابه هذا؛ نرى ضرورة الإلمام بمسيرة موجزة لحياته، تلقى الضوء على نشأته وتكوينه العلمي والثقافي والوظائف التي شغلها.. وحسب روايته شخصياً، وما ورد في بطاقة هويته فإنه ولد في ٩ يوليو عام ١٨٩٤ غير أن كاتب سيرة حياته - أحمد حمسين الطمولى<sup>(٣)</sup> - والذي كان صديقاً له وقريباً منه، يرجع أنه ولد نحو عام ١٨٩٠

استناداً إلى تقرير نشر عن أول كتاب أصدره محمد صبرى عن "شعراء العصر" بين عامى ١٩١٠ و ١٩١٢ ورد به أنه ألف وهو لم يتجاوز العشرين إلا بقليل، ومن ثم يكون قد ولد نحو عام ١٨٩٠ على وجه التقريب.

والمعروف أنه ولد بالمرج (جزيرة القليوب) وهي من بلدان مديرية القليوبية، لأب كان مفتشاً للزراعة فى تفتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة على قدر واضح من اليسر. وقد تلقى تعليمه الأول بالمرج، لينتقل بعد ذلك إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الابتدائى فى مدرسة النحاسين التى تحيط بها الآثار الإسلامية من العصر المملوكى، ثم انتقل منها إلى الخديوية الثانوية حيث درس بها ثلاث سنوات (١٩١٠ - ١٩١٢) وخلال هذه المرحلة تفتحت ملكاته الأدبية على حب الأدب والشعر، ذلك الحب الذى صرفه عن إتمام دراسته النظامية بالمدرسة، مما اضطره إلى متابعة دراسته بالمنزل ليحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٢.

ويبدو جديراً بالملاحظة أنه كان يختلف إلى أبناء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عرفوا "شعراء الوطنية" لئذالك حين كانت مصر تشهد موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية ضد سياسة الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين، استجابة لحركة البعث التى نفخ فيها مصطفى كامل من روحه. وكان فتناً ينسج أشهر القصائد ويدرسها، حتى تفجرت لديه ملكة الغريض، فنشر أول قصيدة له فى "الأهرام" عن الحرب الإيطالية على طرابلس عام ١٩١١ وكان عنوانها "يا بنت روما"، كما نشر فى صحيفة المؤيد بعضاً من قصائده، وإن لم يدوم على نظم الشعر منجذباً إلى الدراسات الأدبية والتاريخية.

وفى سن مبكرة، بينما كان لا يزال طالباً بالخديوية الثانوية عام ١٩١٠، أصدر كتابه الأول "شعراء العصر" الذى كتب مقدمة جزئه الأول الأديب مصطفى لطفى المنفلوطى، بينما كتب الشاعر جميل صدقى الزهاوى مقدمة جزئه الثانى الذى صدر عام ١٩١٢. وفى هذا الكتاب قدم خلاصة منتخبة من الشعر لعدد من الشعراء فى مختلف الموضوعات، بعد أن ترجم لكل منهم، كما كان "يؤرخ" لكل قصيدة ومناسبتها

مشيراً إلى "مصادر" دراسته، حتى جاء كتابه بمثابة تاريخ أدبي محدود لهذه الفترة؛ لذلك كله بدأ محمد صبرى حياته أدبياً وإن لم يفارقه حسه التاريخي، وهو يجمع مؤلفاته الأدبية وأعمال هذا هو ما دعى البعض إلى تسميته بالأديب المؤرخ، حيث يستضافر الصفتان في شخصيه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته العريضة التي قاربت التسعين عاماً.

بعد حصوله على البكالوريا عام ١٩١٢ سافر إلى باريس للدراسة على نفقته، فوصل إلى ليون حيث تعرف على عزيز ميروم الذي سهل له الإقامة مع أسرة فرنسية منقلت لفته الفرنسية وجعلته قادراً على مواجهة الحياة الاجتماعية في فرنسا، وقادراً على تذوق أشعار لامرتين وهوجو وغيرهما.. وقد عبر، فيما بعد، عن تأثره بالبيئة الأوربية الحديثة حيث "الجد وحب الحركة، كما أثار إعجابه اختلاط الرجال والنساء.. والنشاط والعمل، ومظهر الطمع الذي يحفز الغرب، ومظهر الجشع المادي والاستعمارى الذي يحيه ويفتقه، ومظهر التطاحن والجورى وراء الحياة.." (٤).

انتقل محمد صبرى إلى باريس؛ ليدرس في السوربون؛ لكي يحصل على دبلوم الدراسات الجامعية (التي ربما تكون مؤهلة لمرحلة الليسانس) فاختار موضوعاً لرسالته عن "لامرتين شاعر الأحزان" عام ١٩١٤ بعد أن أعدها باللغة الفرنسية بنفسه؛ ليتخرج على الكتابة بها، وفي صيف عام ١٩١٤ اضطرت ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، ضمن من عادوا إليها من الطلاب والمبعوثين المصريين، وفي القاهرة ظل شهوراً يكتب مقالات أدبية في صحيفة "المؤيد" استطاع جمعها في كتاب عنوانه "تكرى الماضي، أو سياحة في الجبل" نشره عام ١٩١٥ مصوراً فيها سياحته في جبال اللوفيني بالقرب من جرينوبل بفرنسا.

وأم يلمح أن عاد إلى فرنسا في صيف عام ١٩١٥ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس (١٩١٥-١٩١٩) التي كانت تقتضى إتقانه الفرنسية ودراسته اللغة اللاتينية. وقد تخصص صبرى في دراسة التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، حيث كان يرى أن التاريخ الأدبي استمرار للتاريخ السياسى



والاجتماعى باعتباره يجلو صورة العصر الذى يكتب عنه المؤرخ.. وكان من بين أساتذته فى باريس: أولار أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية، ولانسون وفورتقات ستروسكى فى الأدب، وهيج ويولموت، وديمانجون أستاذ الجغرافية.. وكان أولار المشرف عليه أقربهم إليه وأوثقهم صلة به.. ومن المعروف أنه تزامن فى السوربون مع طه حسين الذى كان مبعوثاً إليها آنذاك، حيث دخلا معاً امتحان الليسانس عام ١٩١٨، فحاز طه حسين شهادتها فى العام نفسه، بينما حازها محمد صبرى فى العام التالى (١٩١٩).



وفى باريس التقى محمد صبرى بأعضاء "الوفد المصرى" الذين جاؤوا لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح وعلى المحافل الدولية فى إبريل ١٩١٩، وكان الوفد يمثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية المصرية آنذاك، وقد استطاع محمد صبرى أن يجند نفسه لخدمة القضية الوطنية من خلال عمله سكرتيراً لهيئة الوفد وأسعد زغول.

وقد ذكر "الطماوى" أن محمد صبرى كتب مذكرات لم تنشر حتى الآن، عن هذه الفترة من حياته، وهى فى تقديرنا تمثل شهادة مهمة على فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية حيث نون فيها مناقشات مع سعد زغول بشأن تطور القضية الوطنية، كما تصور وطنية الزعيم المصرى، والخلافات بين أعضاء الوفد أنفسهم، والتي كانت أكثر من خلافاتهم مع الإنجليز، كما تصور ملايسات انقسام الأمة وطبيعة الخلاف بين سعد وعلى، وموقف سعد من التحفظات البريطانية.. إلخ.

وفى مذكرات محمد كامل سليم إشارة إلى مكانة محمد صبرى من سعد زغول، حين ذكر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ أن سعداً عندما علم بأن كثيرين من أعضاء الوفد عادوا إلى مصر: قرر أن يظل فى أوروبا يجاهد بكل ما لديه لقتال مصر استقلالها، موضحاً أنه يكفيه أن يظل معه ويصافى ويكمل سليم، الذى أضاف أنهم سيكونون بحاجة إلى آخرين مثل محمد صبرى فهو شاب مثقف ومهذب وخبير فى الحياة

الفرنسية، وله علاقات بالصحافة الفرنسية، فالتقى سعد عليه وأعرب عن رغبته في التمسك به.

ورغم اشتغال محمد صبرى مع الوفد في أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ وحماسته لأن يكون مؤرخاً، وقد أعرب لزعيم ثورة ١٩١٩ عن ذلك وعن ضرورة كتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وذكر أن سعداً قد أشار عليه بأن يكتبه هو بنفسه<sup>(٥)</sup>. وبالفعل عكف محمد صبرى على كتابة تاريخ واقعى معاصر - إن جاز القول - لثورة ١٩١٩، ونشر الجزء الأول منه بعنوان "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة". وقد ترجمه مجدى عبد الحافظ وعلى كورخبان ونشر بالمشروع القومى لترجمة المجلس الأعلى للثقافة (عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٢) كما نشر محمد صبرى الجزء الثانى منه عام ١٩٢١ وهو بسبيله إلى الترجمة أيضاً. وقد وضع كتاباً آخر عام ١٩٢٠ بعنوان "المسألة المصرية، منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" ترجمه ناجى رمضان عطية ليصدر فى يناير ٢٠٠٧ ضمن مجلة مصر الحديثة (مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية).

غير أن اشتغاله مع الوفد وصلته به لم تستمر، ورغم تقديره لدور الوفد وزعيمه سعد زغلول، ذلك التقدير الذى عبر عنه فى مقالات نشرها بعد ذلك فى صحيفة المصرى فى ٢٢/٤/١٩٤٨ و ٢١/٣/١٩٥٠ فلم يقدر له أن يستمر فى عمله ضمن سكرتارية الوفد فى باريس بسبب وشاية وشى بها أحد مبعوثى الوفد المقيمين فى باريس، اتهم فيها محمد صبرى بقتله على حلة وثيقة يعبد اللطيف المكباتى وإسماعيل صدقى - وكانا قد اشتقا على الوفد وسعد زغلول وصاراً من خصومه - وأنه يتآمر معهما ضد الوفد، ويبدو أن هذه الوشاية وجدت أذاناً صاغية، مما اضطر محمد صبرى لأن يتصرف عن مهمته ويعود إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

وفى مصر وجد نفسه قريباً من خصوم سعد زغلول الذين جمعوا أمرهم ووحلوا صفوفهم وألفوا حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام ١٩٢٢، وأصدروا صحيفتهم الشهيرة "السياسة" لتتعلق بلسانه. ورغم أن صبرى لم ينضم لمؤسسى هذا الحزب، كما لم يصبح عضواً فيه، إلا أنه عمل فى صحيفته محرراً ومترجماً، حيث وجد فيها مجالاً واسعاً لنشر مقالاته الأدبية والتاريخية، ولعله تأثر بنفسه عن السياسة الحزبية، مؤثراً استقلالية المؤرخ وحرية، خاصة وأنه لم يكف عن الكتابة التاريخية خلال هذه الفترة وما بعدها، حيث أعد دراسة عن "تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" ألحها فى الجامعة المصرية فى مايو ١٩٢٢ ثم نشرت فى كتاب فى العام نفسه.. كما شرع يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراة فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية" والتي أتمها وأصدرها فى باريس بعد ذلك بعامين (عام ١٩٢٤) ليكون أول مصرى يحرز دكتوراة الدولة فى الآداب مع مرتبة الشرف من السوربون - وهى غير دكتوراة الجامعة - ففتح بذلك الباب للمصريين لنيلها.

عاد الدكتور محمد صبرى إلى مصر عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على الدكتوراه ليبدأ عهده فى الوظائف، ذلك العهد الذى تميز بالاضطراب وعدم الاستقرار، وقد اعتاد أصدقائه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" بعد ذلك نسبة إلى جامعة السوربون، وليصبح علماً مختصراً على اسمه لدى من كتبوا عنه.. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى وظيفة مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية لدى ضمها لوزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، ثم انتقل إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

وخلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٣٣) استأنف دراساته التاريخية فوضع كتابه المعروف "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" (١٩٢٦) الذى قدرته وزارة المعارف على طلبة الثانوية ومعاهد التعليم العالى، ثم وضع دراسته عن الثورة الفرنسية ونابليون (١٩٢٧) وزاوج بين فصول كتبها فى الأدب والتاريخ فى كتابه "أدب وتاريخ" الذى نشره فى العام نفسه. والأهم من ذلك كله أنه وضع مؤلفين تاريخيين كبيرين

بالفرنسية : أولهما : عن "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية" (١٩٢٠) وثانيهما : عن "الإمبراطورية المصرية فى عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي" (١٩٢٣)، فضلاً عن دراسة أخرى بالعربية عنوانها "مصر فى إفريقيا الشرقية: هرر - زيلع - بريرة" صدر فى العام نفسه.

وبعد عناء كبير حصل على وظيفة مدير البعثة التعليمية المصرية فى جنيف بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وهى وظيفة كانت دون مستواه العلمى، غير أنه قبلها وظل بها إلى أن طلبت الحكومة المصرية منه العودة إلى مصر، لكنه ترك وظيفته بعد حصوله على إجازة قضائها فى باريس منذ ربيع عام ١٩٣٨ ليتزوج من سيدة سويسرية تقيم فى نيس بفرنسا فى إبريل من نفس العام، وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة بعد أن انقطع راتبه الحكومى، إلى أن عين مديراً لإدارة المطبوعات والنشر فى أواخر عام ١٩٣٩ ولم يكن عمله فيها يليق بقره... ثم لم يلبث أن انتكس من وظيفته تلك ليعمل مفتشاً لمادة التاريخ بالمدارس.

ومن المعروف أنه استقر وزوجه (سوزان) فى مصر حيث رزق بأبنائه الثلاثة (إسماعيل وعلى ومنى)، غير أن علاقته بزوجه لم تستمر على خير ما كان يحب، وانتهى الحال إلى انفصالهما عام ١٩٥١ ورحلت الزوجة إلى جنيف وتركته وهو على مشارف الستين من عمره، وكتب عليه أن يقضى بقية عمره وحيداً مع أبنائه الصغار مما أثر كثيراً فى نفسه المرحمة وزهجه الشاعرة، وخلال هذه الفترة بدأ يشغل نفسه بدراسة الشعراء القدماء، فبدأ فى إصدار سلسلة عنهم أسماها "الشوامخ" عن امرئ القيس والشعراء الهذليين وذى الرمة والبحتري وغيرهم، فأتت منها أربعة أجزاء نشرت بين عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٦.

انتقل من وظيفته كمدير لإدارة المطبوعات والنشر ومن عمله فى وزارة المعارف عام ١٩٤٤: ليشغل وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية، فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر ١٩٤٦ بعد بلوغ مديرها (أحمد عاصم) السن القانونية.

وعندما كان النقراشى باشا رئيس الوزراء بصدد عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، طلب إلى الدكتور صبرى السوريونى أن يشترك مع شفيق غريال فى وضع بحث تاريخى عن القضية السودانية، غير أن السوريونى اعتذر له مبدئياً استعداده أن ينفرد بالعمل وحده، ولما كان خبيراً بالموضوع بحكم دراساته السابقة؛ فقد قبل النقراشى باشا وكلفه بإعداد البحث (للمعزة)؛ لتطعيه وزارة الخارجية فى شكل كتاب<sup>(٧)</sup>، وحمل رئيس الوزراء الكتاب معه إلى مجلس الأمن، مقدراً إياه عن كتاب كان قد أعدّه بالإنجليزية الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف آنذاك تحت عنوان "قضية وادى النيل" ليتنافس كتاب الدكتور صبرى، بل أكثر من هذا كتب النقراشى إلى وزير المعارف يطلب إليه تقدير الدكتور صبرى وإنصافه - بإعطائه حقه فى الوظيفة التى يشغلها بالنيابة وهى وظيفة مدير دار الكتب، غير أن الدكتور السنهورى عين فى يناير ١٩٤٨ شخصاً آخر فى الوظيفة أقل منه فى الدرجة والكفاية العلمية ليكون رئيساً له (أمين يوسف قنديل) مما دفع السوريونى إلى تقديم استقالته مرفقة بخطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السنهورى باشا الذى قبلها بعد نحو شهرين، كما رفض السوريونى مكافأة مالية تقرر أن تصرف له من المصروفات السرية لا عن طريق مجلس الوزراء، معتبراً ذلك إهانة لا تليق بمكانته وجهده.

وعندما تقدم الدكتور محمد صبرى عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية - فى التاريخ - بكتاب ألفه عن الإمبراطورية السودانية، كما تقدم بطلس أعدّه عن الإمبراطورية السودانية ليحصل على الجائزة نفسها فى الجغرافية، رأت اللجنة المختصة بشئون الجوائز عدم استحقاق المؤلف لأى جائزة منهما، ولما كانت لجنة فحص الأطلس تضم الدكتور محمد عوض محمد، الذى انفرد بكتابة تقريرها وأنه هو الذى نال الجائزة المعنية عن كتابه "السودان الشمالى وقيامه"، فإن ذلك يفسر لماذا لم يفز السوريونى بها ويشير إلى أن ثمة ظلماً لحق به..

وفى مارس عام ١٩٥٠ قررت وزارة مصطفى النحاس الأخيرة - قبل ثورة يوليو - إعساده جميع من فصل من خدمة الحكومة لأسباب سياسية وحزبية إلى وظائفهم،

وعاد صبرى السوربونى إلى وظيفته أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف آنذاك وهو الدكتور طه حسين، الذى عينه أيضاً فى العام التالى (١٩٥١) مديراً لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو ما رأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخبرته فى الوثائق ودار الكتب، مما شجعه أن يكتب إلى النحاس باشا طالباً إنصافه ومكافأته عن كتابه عن "القضية السودانية" الذى أعده بناء على تكليف النقراشى باشا له، والذى ساهم به فى سياسة الدولة العليا، دفاعاً عن قضيتها الوطنية أمام مجلس الأمن. وأوضح فى رسالته كم تكلف من جهد وعناء وأموال للحصول على الوثائق التى استند إليها وهو لا يملك شيئاً سوى مكتبته، والتمس أن تتحمل الحكومة نصيبها من نفقات تكليف الكتاب، فلا تضطره إلى اللجوء إلى القضاء فى هذه السن. لكن الحكومة لم تستجب له مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء طالباً تعويضاً مالياً، غير أن الحكومة دفعت الدعوى بأن هذا عمل وطنى لا جزاء عليه وأنه تبرع لا تكليف، رغم أنه كان مكلفاً، فخلف له ذلك شعوراً بالآلم والمرارة، أضيقاً إلى حزنه على هجرة زوجته فى العام نفسه..

وبعد قيام الثورة، وبموجب مرسوم تطهير الجهاز الحكومى من الموظفين المشكوك فى ولائهم للقيادة الجديدة، وبسبب وجود بعض الخلافات القديمة بين السوربونى وبين بعض أصحاب النفوذ، استدعى التحقيق فى شكوى رفضه لقبول طالب بمعهد الوثائق فى نوفمبر ١٩٥١، وكذلك جرى التحقيق معه فى وشايات لم يدع عنها شيئاً، وربما كان لحمله لدرجة البكوية التى منحها الملك إياه دخل فى جعله محسوباً على النظام القديم، وكان من بين أسباب التحقيق أيضاً، المهم قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من ضحايا الثورة!..

وفى الذكرى الثانية لثورة يوليو كتب السوربونى مقالاً فى "مجلة الثورة" فى أول يوليو ١٩٥٤ عبر فيه عن انطباعاته بشأنها، فأوضح أن الثورة مرت بحالة من الحماسة الجارفة فى مراحلها الأولى، ولكنها فى المرحلة الثانية تحتاج إلى حماسة هادئة تمدها العقيدة والوطنية الصحيحة والرأس الفكرى ليكون ذلك كله من أكبر عوامل نجاحها،

إنها مرحلة تدعيم البنيان الجديد على أسس سليمة، ودعا الثورة إلى خلق نظام اجتماعي جديد تستند إليه ويستند إليها ويضمن لها ولبادئها البقاء، وأضاف : إن الثورة لا ينبغي لها أن تتجاهل الماضي أو تخلق الشعب خلقاً جديداً، فهناك حلقات تربطها بالماضي، إذا انفصلت شردت الثورة وضاع زمامها...

والحاصل أن قيادة الثورة ما لبثت أن غيرت موقفها منه، فقدرت كفاءاته العلمية وخبراته بشأن المسألة السودانية، ولعلها أرادت أن ينسى ما حدث معه، فهددت إليه وزارة الإرشاد القومي في سبتمبر ١٩٥٣ أن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية في يناير من العام التالي أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى، وعندما أثارت قضية تأميم القناة عام ١٩٥٦، قدم محمد صبرى كتاباً يتناول أسرار قضية التحويل واتفاقية عام ١٨٨٨؛ ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطاباً يشكره فيه على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وربما كان للفترات الطويلة التي عاشها الدكتور محمد صبرى خارج الوطن، والتي تجاوزت العشرين عاماً، أثرها في عدم حصوله على الوظائف التي تناسب كفاءاته وقدراته، كما أن تأليفه لمعظم كتبه التاريخية بالفرنسية، وعدم ترجمته إياها إلى العربية قد حرمه من التواصل مع قاعدة أوسع من القراء والمثقفين، بالإضافة إلى أن عدم تواصله اشتغاله بالتدريس في الجامعة التي لم تكن علاقته بها علاقة ودية، كل ذلك كان له أثره في ألا يكون له مدرسة علمية تضم تلاميذ له يتشربون منهجه ويواصلون مشواره الأكاديمي، وعلى الرغم من أنه عاش حياة غير مستقرة، وظيفياً وأكاديمياً، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي الذي وضعه في مصاف كبار المؤرخين الرواد... وفي سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقاً بالناس وأثر العزلة حتى لقي ربه في يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثاً من الدراسات التاريخية العلمية والمؤلفة جديرًا بترجمة ما تبقى منه ودراسته، ووضعه في مكانته اللائقة بين كبار مؤرخي مصر الحديثة.

أشرنا في عرض ترجمة حياة الصوريوني إلى أن حياته وجهوده تجانبها حب الأدب والتاريخ معاً وعلوه زلوج بينهما في الكثير من كتاباته.. وهل لا يعد التاريخ فرعاً من أداب الأمم وتراثها؟ وإذا ألقينا نظرة عجلية على مؤلفاته مرتبطة بسيرة حياته سنجد أنه بدأ حياته العامة أنيباً بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٥، وإن لم يقارقه حسب التاريخي، فاعد خلال هذه المرحلة مصنفه عن شعراء عصره بجزأيه "مؤرخاً" لهم ولناسبات قصائدهم، كما كتب مقالات عديدة في موضوعات أنبية في صحف الأهرام والمؤيد واللواء وغيرها، بالإضافة إلى نظمته الشعر في المناسبات السياسية والأحداث التاريخية والاجتماعية التي عاصرها، وإن لم يستمر في كتاباته الشعر لانشغاله بعد ذلك بالدراسات الأكاديمية، كما نشر خلال هذه المرحلة - كما أشرنا - كتاباً يضم مقالاته الوجدانية حول سياحته في جبال النوبيني..

وخلال مرحلة الدراسة الجامعية في باريس وما أعقبها من تاريخ حياته (١٩١٥ - ١٩٤٤) جذبته دراسة التاريخ دراسة علمية، حتى أصبح مؤرخاً لمصر الحديثة والمعاصرة؛ بحكم دراساته الأكاديمية، وبسبب مؤلفاته التاريخية العديدة المهمة التي أرخ فيها للثورة المصرية (ثورة ١٩١٩)، ولتطور المسألة المصرية، ولنشأة الروح القومية المصرية، وكتابت لتاريخ مظهر الحديث من محمد علي إلى عام ١٩٢٦، وتأليفه لكتابه عن الإمبراطورية المصرية في عصرى محمد على وإسماعيل، فضلاً عن دراسته عن ممتلكات مصر في إفريقيا الشرقية، ونور نوبار باشا في مصر..

وعلى الرغم من أنه أكد خلال هذه المرحلة أنه مؤرخ ثبت دراسه القدم، ورائد من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين، فإنه لم يتخل عن حبه للأدب خلال المرحلة نفسها حيث نشر خلالها كتابيه عن محمود سامى البارودى وإسماعيل صبرى، فضلاً عن نشره فصولاً ومقالات ضمها كتابه "أدب وتاريخ" (٨) عام ١٩٢٧ الذى زاوج فيه بين دراساته التاريخية ومقالاته في الأدب.



وفي المرحلة التالية من مراحل ثماره الفكرية بين عامي (١٩٤٤ - ١٩٦٢) توزعت مؤلفاته بين الأدب والتاريخ معاً فبدأها بسلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول وكبار الشعراء القدامى (٤٤ - ١٩٤٦)، ثم جذب التاريخ مرة أخرى فاعد دراسته المهمة عن "السودان المصري ١٨٢١ - ١٨٩٨"، وعندما تفجرت قضية تميم قناة السويس اعد دراستين: إحداهما عن أسرار قضية تمويل القناة، والأخرى عن "فضيحة السويس" (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وكانت هاتان الدراستان آخر ما نشره في التاريخ، حيث انجذب إلى الأدب والشعر مرة أخيرة؛ فجمع أربع ما كتبه خليل مطران من مقالات وأثار غير معروفة ونشره في كتاب عام ١٩٦٠، كما جمع الأشعار والآثار المجهولة لأمير الشعراء أحمد شوقي في جزأين شهيرين تحت عنوان "الشوقيات المجهولة" نشرهما عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢<sup>(٩)</sup>.

وعموماً، لم يتوقف الدكتور محمد صبرى عن الكتابة والتأليف بعد عام ١٩٦٢ ولعل مخطوطه عن "حضارة العرب في الكونفوشيوس إفريقيا" الذي أعده بالفرنسية ولم يقدر له أن ينشر، هو آخر ما عكف على تأليفه، كما أنه لم يتوقف عن الكتابة في الصحف والمجلات خلال ما تبقى من حياته، فكان ينشر بين الحين والآخر مقالات في الأدب والتاريخ، ربما كان أبرزها مقالات أربع عن شوقي وشعره، متواصل مع اهتمامه بأمير الشعراء، وكانت آخر ما نشر حتى يناير ١٩٧١<sup>(١٠)</sup>. غير أن هناك عشرات المقالات والدراسات نشرها خلال العقود الأخيرة من حياته الحافلة لا تزال في بطون الدوريات تشكل تراثاً تاريخياً وأدبياً مهماً جداً بجمعه ونشره خدمة للوطن الذى أحبه السوريونى وأخلص له.

\* \* \*

وسوف نضرب صفحاً عما صنفته والفه السوريونى في الأدب والشعر إلى أهل الاختصاص من نقاد الأدب وكتابه، ونكتفى هنا بإلقاء الضوء على كتاباته التاريخية، لتوضيح أهميتها وريادتها في استخدام المنهج العلمى الحديث، وسيقتصر حديثنا على

كتابات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، التي تشكل معظم إسهاماته التاريخية، وانحصر إلى تركيز الضوء على كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية. ومن المهم أن نشير إلى أن معظم هذه الكتابات تركزت حول الحركة القومية المصرية ونشأة الروح التي دفعت إلى هذه الحركة.. وفي اعتقادي أن السوريون هو أول من صاغ هذا المصطلح في الدرس التاريخي، ذلك المصطلح الذي استخدمه عبد الرحمن الرافعي فيما بعد عندما وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ "الحركة القومية المصرية" التي أصدرها منذ عام ١٩٢٩ .. كما كان السوريون سابقاً في استخدام مصطلح "المسألة المصرية" عندما وضع دراسة تحت هذا العنوان عام ١٩٢٠ .. ثم درج المؤرخون على استخدام المصطلحين بعد ذلك على نطاق واسع عند الحديث عن ثورات المصريين وقضية صراعهم مع القوى الاستعمارية وتتنافس هذه القوى مع بعضها بشأن مصر..

ونود التأكيد على أن كتابة التاريخ القومي هنا لا تعني الانحياز القومي، أو أن كتابة التاريخ من وجهة نظر قومية تجافي الموضوعية، ولكنها تعني كتابة تاريخ هؤلاء القوم.. أي المصريين، استناداً إلى حقائق العلم المستمدة من الوثائق التي خضعت للنقد والتحقيق، ثم عرض هذه الحقائق بتجرد وموضوعية، وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيراً لا يجافي العقل والمنطق.. وهذا ما أراداه وقلمه الدكتور محمد صبرى السوريون باقتدار..

لقد أشرنا إلى أنه سبق أن خاطب سعد زغلول في شأن كتابة تاريخ مصر كتابة علمية، وأن سعداً قد اقترح عليه أن يقوم بتلك المهمة مما حفزه لإنجازها، ومن هنا عكف في أثناء وجوده في باريس على إعداد كتابه "الثورة المصرية، من خلال الوثائق والصور" الذي صدر الجزء الأول منه بالفرنسية في أواخر عام ١٩١٩، بتقديم من أستاذه "أولار" وترجع أهمية هذا الكتاب إلى تصويره لفظائع السياسة الإنجليزية في مصر، وفي تصويره لمظاهر كفاح المصريين ووحدة الوطنية ونور فئاتهم الاجتماعية في أحداث الثورة، مما لم يكن مألوفاً في كتابة التاريخ المصري، حيث لم يكن الكتاب يحفلون إلا بتاريخ الولاة والحكام.. وفي عام ١٩٢١ أصدر السوريون جزءاً ثانياً لكتابه هذا،

استكمل به دراسة موقف الحركة الوطنية من الإنجليز، ومقاطعة المصريين للجنة ملنر، ونشاط الوفد في أوروبا..

والملاحظ أن السوربوني قدم كتابه هذا وأحداث الثورة ساخنة، أي أنها لم تصبح بعد مجالاً للكتابة التاريخية العلمية، ومن ثم لم يكتسب الكتاب الصفة الأكاديمية التي تقتضى التأريخ للحدث بعد انتهائه بفترة كافية... لذلك يبدو صحيحاً ما كتبه مجدى عبدالحافظ، في تقديم ترجمة الجزء الأول من هذا الكتاب، من أن السوربوني قدم كتابه هذا للقارئ الفرنسى بطريقة يتفهمها لتدفعه إلى التعاطف مع قضية بلاده، ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة وطنية حاول المؤلف القيام بها في وقت حرج، وقت اشتعال الثورة، فهو صاحب رسالة وطنية هنا أكثر منه مؤرخاً. وتتمثل هذه الرسالة في إطلاع الرأي العام الأوربي على ما يحدث في مصر وإيجاد صلة بينه وبين قيم الثورة الفرنسية: ليكسب تفهماً وتعاطفاً لقضية بلاده<sup>(١)</sup>.

ويشكل عام يمكن التأكيد على أن أهمية الكتاب تستمد من تلك المعلومات الوفيرة التي أوردها المؤلف عن يوميات الثورة ووقائعها، من موقعه كشاهد عيان، خاصة وأنه كان أميناً على محفوظات الوفد، وكانت معظم التفاصيل والوقائع تدور تحت سمعه وبصره، فضلاً عن أنه كان مطلعاً على معظم الصحف والبرقيات ونصوص الرسائل والمحاضر وتقارير وكالات الأنباء من عربية وأوربية، كما قدم سجلاً لكثير من الصور ذات الدلالة، التقطت في أثناء وقائع الثورة.. وبالرغم من أن الكتاب لم يتبع الأسلوب المعروف في كتابة الهوامش، إلا أنه يعد - بمادته - مصدراً مهماً من مصادر تاريخ ثورة ١٩١٩. بالإضافة إلى أن رسالته - التي صاغها السوربوني بحس وطني عال - تعد شهادة على وطنية الشعب المصرى بكل فئاته وشرائحه وطوائفه، وقدرته على التضحية في سبيل الحرية والاستقلال، بل وامتلاكه لمقومات هذا الاستقلال، ومن ثم عدُّ هذا العمل جهاداً بالكلمة وبفاعاً عن قضية الوطن أمام الرأي العام الأوربي. وليس أدل على أهمية هذا الكتاب من أنه وجد صدى واضحاً في أوروبا، فكتبت عنه صحف اليسار الفرنسية، كما أنه منع من التوزيع في مصر، ربما من جانب السلطات البريطانية، باعتباره يصور فظائعها تجاه الشعب المصرى.

والمعروف أن السوريون أصدر بين جزأى كتابه هذا، كتيباً بالفرنسية عام ١٩٢٠ تحت عنوان "المسألة المصرية منذ العملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" حيث رأى أن وضع هذا العمل ضروري، لكي يفهم القارئ جنود الثورة بشكل جيد، ولكي يشعر بمدى تطلُّف فكرة الحرية في نفوس المصريين؛ ولذلك عرض التطور التاريخي للمسألة المصرية منذ بدايتها في عهد محمد علي (١٨٤٠) مروراً بعصر إسماعيل، فثورة مصر عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وحتى الاحتلال البريطاني وانتهاءً بعهد الحماية وقيام ثورة ١٩١٩ .. وكما ذكر السوريون في مقدمة هذا الكتيب - الذي أهداه إلى "بطل الاستقلال المصري سعد زغلول باشا" - أنه قدم عرضاً موجزاً للأحداث، مستهدفاً إثبات الحقائق بشأن هذه المسألة مع إلقاء الضوء على الوقائع المجهولة، فضلاً عن تفنيد بعض الأكاذيب التي اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية<sup>(١٢)</sup>.

وبالرغم من أن السوريون طور هذا العمل في دراساته التالية، فإن هذا الكتيب تميز بما فيه من مجاز وتركيز وربط لتطور الأحداث في سياق تاريخي محكم، كشف عن سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر، عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، كما حذر فيه بريطانيا من استمرار الثورة، وعدم خديعة المصريين ببعض الإصلاحات الإدارية، ولكر أن ذلك لن يثبتهم عن طلب الاستقلال التام.

وحتى عام ١٩٢٤ كان مؤلفنا قد قطع شوطاً كبيراً في دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتطورات أفكاره واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجي، جعله يتقدم إلى جامعة السوريين؛ ليعد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" في شكل رسالة رئيسية حصل بها على بكتورة الدولة، إلى جانب رسالة تكميلية أعدها عن "تقرير عرابي إلى المحامين" فحصل على الدرجة الرفيعة في يونيو عام ١٩٢٤، ثم نشر رسالته في العام نفسه بالفرنسية، وسوف نستفيض في الحديث عن هذا العمل لاحقاً..

\* \* \*

لقد استخدم مؤرخنا الكثير من مادة مؤلفاته السابقة، وخاصة رسالته الأخيرة، ليضع كتاباً مدرسياً مهماً استعرض فيه تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم أى إلى عام ١٩٢٥، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ لتقرره وزارة المعارف على الطلاب خلال السنوات التالية.. وقد استعرض فيه - بعد ملخص لأوضاع مصر تحت الحكم العثماني والحلة الفرنسية - تاريخ مصر منذ عصر محمد على وخلفائه على التوالي حتى الاحتلال البريطاني، فعهد الحماية وقيام الثورة المصرية، وبداية العهد الملكي منذ إلغاء الحماية عام ١٩٢٢. ورغم أنه انتقد بعض سياسات عباس الأول، إلا أن الطابع الغالب على الكتاب، كان يركز على الإنجازات والإنشاعات في عهد محمد على وخلفائه، كما ركز على التدخل الأوربي في شئون مصر والمصريين، ربما لأنه ألف الكتاب في عهد الملك فؤاد سليل الأسرة، لتقرره وزارة المعارف على الطلاب. وفي عام ١٩٢٧ أعاد السوربوني طبع هذا الكتاب تحت عنوان جديد هو "تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربي" أى بعد أن أضاف إليه موضوعين جديدين لتطبعه الوزارة أكثر من مرة.

ولما كانت القضية الوطنية قد دخلت في مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية، منذ العشرينيات، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التي تعطلت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها في انتزاعه، فقد أخذ السوربوني على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان في إطار دولة وادي النيل منذ نشأت في عصر محمد على؛ ليقدم معرفة تاريخية موثقة للمسألة وليضع التاريخ في خدمة قضية الوطن، فدرس خلال الفترة (١٩٢٦ - ١٩٣٣) التوسع المصري في إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية في عهدى محمد على وإسماعيل، وما أحاط بذلك من صراع دولي وتدخل أوربي، وكان من ثمره ذلك كتابان بالفرنسية أولهما : "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ - ١٨٤٩)" والآخر تحت عنوان : "الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي - الفرنسي (١٨٦٢ - ١٨٧٩)" وصدر الكتابان في باريس أولهما عام ١٩٣٠ والآخر عام ١٩٣٣. وفي العام نفسه رأى أن يفرد كتاباً بالعربية عن ممتلكات مصر في إفريقيا الشرقية

(في هرو وزليغ ويبره): ليفصل ما أجمله في كتابه السابق ويستكمل دراسته للتوسع المصري في إفريقيا مركزاً على الدور الحضاري في المنطقة.

وظل السوريون معنياً بالموضوع ويتاريخ مصر في القرن التاسع عشر والتاريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري؛ فأنه دراسته المعروفة عن "السودان المصري ١٨٢١ - ١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧، وهو الكتاب الذي استعان به التفراسي باشا عندما عرض القضية المصرية على مجلس الأمن - كما أشرنا - وكان مؤرخنا سعيداً بهذه المهمة التي كلفه بها رئيس الوزراء لأنها ليست مسألة وطنية فحسب بل هي أمانة علمية قبل كل شيء، هي إظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها، وبذلك وضع التاريخ العلمي في خدمة قضايا الوطن وحركته السياسية، وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية ليصدر في العام نفسه.

لم يكتب السوريون بذلك بل رأى أن يوسع دراسته هذه لتشمل القرن التاسع عشر كله، وأن يضيف فصلاً جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلساً للخرائط؛ وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر" (١٣) عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصري صار إمبراطورية عظيمة بامتداد حدوده شرقاً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وجنوباً ليشمل منابع النيل وخط الاستواء، ويؤكد على أن مشروعات السودان والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، سياسة استعمارية بريطانية، كما رد على النظرية البريطانية المتداولة في الكتب الرسمية وغير الرسمية والتي ردتها كتب الأوربيين جميعاً بشأن فساد الحكم التركي - المصري وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشف عن الفساد الذي عانى منه السودان في ظل الحكم الثنائي ودور الإنجليز والأوربيين في فصله عن مصر.

وكمادة مؤرخنا الوطني الكبير يبرز دوره في فترات الأزمات الوطنية مستخدماً سلاح العلم وأسانيده في مجال تخصصه الأثير.. ففي عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والحدود الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ انبرى السوريون للكتابة عن

تاريخ القناة واتفاقية الأستانة عام ١٨٨٨ والدول التي وقعتها وانتهاك بريطانيا وفرنسا لها وأحقية بلاده في استعمال القوة لطرد المعتدين، وأصدر كتابه في هذا الشأن، الذي حمل عنوان "كتاب القناة: أسرار قضية التحويل واتفاقية ١٨٨٨"، ليثبت على أساس علمي أن فكرة تحويل القناة بدأت منذ بدأ التفكير في شقها، وأنها لا تدور إلا على محور واحد هو الاستيلاء على القناة، وأن اتفاقية الأستانة لا تكسب الدول حقوقاً تدعيها ولا تصلح أن تكون أساساً لمشروع التحويل الذي تقدمت به دول الغرب لهدم سياسة مصر عن طريق "الاستعمار الجماعي" (١٤).

ولم يكتفِ السوريون بذلك بل استأنف الكتاب في الموضوع، حيث نشر في العام التالي (١٩٥٨) كتاباً ثانياً عنوانه "قضية السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الاستعمارية وعنوانيته ونشر وثائق مهمة تبين دسبوس وتكشف خططه، كما ناقش أسس السياسة الدولية تجاه القناة وخليج العقبة، وذل كتابيه بعدد من الوثائق التاريخية التي استخلصها من الأرشيفات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وسجلات عابدين ورسائل دلسبس ويومياته، مع تحليله لتصورها تحليلاً علمياً استطاع أن يقدم من خلاله دفاعاً موثقاً عن حقوق بلاده وعن قضاياها الوطنية ليجعل التاريخ عاملاً مهماً من عوامل الدفاع عن الحقوق الوطنية وبت الشعور القومي.



وحتى ظم ببقية أعمال وكتابات الدكتور محمد صبرى في غير مجال التاريخ المصرى، ينبغى الإشارة إلى أنه كتب عدداً من الدراسات والفصول في التاريخ الأوربي والأمريكي، كان أولها الدراسة التي كتبها عن "تاريخ الحركة الاستقلالية في إيطاليا" ونشرها في كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها في كتاب "أدب وتاريخ واجتماع" عام ١٩٥٠، كما كتب فصلين أحدهما عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الاستعمار الأوربي نشرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" عام ١٩٢٧، وفي العام

نفسه أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية و نابليون" طبع في دار الكتب المصرية عام ١٩٢٧ أيضاً.

وسوف نلاحظ أن هذه الدراسات جميعاً تعالج موضوع الثورة ضد الاستعمار الأجنبي، مما يعنى أن مؤرخنا، مؤرخ الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ومؤرخ الحركة القومية المصرية، كان معنياً بأن يقدم لأمتة نماذج وأمثلة تاريخية لثورات الشعوب من أجل الحرية والاستقلال.. وإهل هذا ما جعل أحمد الطماوى يصفه بحق بأنه "مؤرخ الثورات"، وأنه لم يكن يستهدف مجرد سرد الأحداث التاريخية بقدر ما كان يستهدف بعث الشعور القومى وتهينة نفوس مواطنيه للثورة المستمرة على الوجود الأجنبى حتى يتحرر الوطن.. لقد أرخ السوريونى للثورات المختلفة وقارن بينها وشرح عناصرها وسرد مراحلها وأوضح الأطوار المختلفة التى تمر بها، فقام لقرائه فكراً خصباً لا تجود به إلا قرائح المؤرخين أصحاب الحس التاريخى الرقيق والشعور الوطنى الفياض<sup>(١٥)</sup>.

## ( ٥ )

أما عن رؤية الدكتور صبرى السوريونى التاريخ وملاح منهجه، فمن المهم التأكيد على أنه استطاع توظيف التاريخ والمعرفة التاريخية العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، وقد رأينا كيف شحذ قلمه وملكاته كمؤرخ لخدمة أزمات الوطن ومشكلاته.. وكان مدركاً لأهمية التاريخ فى تشكيل الومى القومى وتزكيته، وتنمية الشعور الوطنى لدى المصريين، وفى التصدى للقوى الاستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذى تفهمه. لقد كان مدركاً أيضاً أن وراء أى تحرك وطنى روحاً دافعة ومؤثرة، وقد كتب فى تصديره لكتابه "أدب وتاريخ" أن "أنبياء الألمان، ومؤرخيهم وفلاسفتهم فى يروسيا فى القرن الثامن عشر كانوا يشيدون بعظمة قوميتهم ويتمهدون الشعور الوطنى فى كتاباتهم، وعندما حاول نابليون



إخضاعهم؛ انقلبت الفكرة الكامنة في النفوس إلى قوة خارجية منظمة، وأخرجت الأجنبي من الديار وأحاطت استقلال البلاد وعظمتها بسياج متين.. لقد كان يرى أن الآداب القومية الصحيحة من تاريخ وبيان وفلسفة يجب أن تكون رسول الفكرة الوطنية إلى النفوس، بشرط ألا تبتذل في السياسة، وأن تصون نفسها عن الامتهان وخدمة الأغراض، وأن تكون مصدر قوة وإلهام..

ويتصل بذلك بطبيعة الحال أن كتابة التاريخ الوطني هي مهمة أبناء الوطن، لا الأجانب، وقد كتب أن الأمم المتحضرة هي التي تلتفت إلى ماضيها وتعهده لابنائها، قبل غيرهم، بتسوين تاريخها؛ لأنهم وحدهم الأقدر على فهمه من الأجانب الذين لا يستطيع نظرهم، مهما كان ثاقباً، أن ينفذ إلى أعماق نفسياتها، وكان يرى أن الأجنبي إذا كتب تاريخ مصر فإنه يشوهه ويحجب جمال الحضارة المصرية ونهضتها. السالفة، وهذا مما يفت في عضد الأمة.. ولعله في ذلك كان يتقصد، بشكل غير مباشر، مسلك الملك فؤاد عندما استدعى عدداً من المؤرخين الأجانب وكلفهم بكتابة تاريخ مصر في عهد محمد علي وأسرته. وقد كتب مؤرخنا عام ١٩٣٠ أن باعته الأول على كتابة تاريخ مصر الحديث هو أن الأجانب قد شوهوا تاريخنا وكتبوه وفق أهوائهم.. وأن الأمانة الوطنية تقتضي منه أن يكتب تاريخ بلاده بشكل علمي (١٦).

والواقع أن السوريون لم يجاف الموضوعية العلمية أو يتجاوز الحقيقة في أبحاث ودراساته، وقد شهد له بذلك أستاذة الفرنسي "أولار" عندما كتب له رسالة صدر بها كتابه عن الثورة المصرية، حيث ذكر الأستاذ مخاطباً إياه: "ورغم أنك كنت محامياً عن وطنك، يتألم قلبك له، فقد أمتعن منك عدم نسيانك الدروس المنهج التاريخي الذي تلقيته في السوريون.. لقد بحثت في وثائقك بعناية وما من شيء أكتمته إلا بقرينة.. لقد أثرت فينا كتابتك وحركت مشاعرنا، ليس فقط لبلاغة للروح الوطنية فيها وإنما لرائحة الحقيقة وهوائها" (١٧).

لقد كان السوريون مقدراً لأهمية التاريخ ولمهمة المؤرخ الجليّة، وكان يرى أن للتاريخ في أعناقنا نعمة لا بد أن نؤيها، كما كان متمكناً من أدوات البحث العلمي

مفتهماً لروحه معتبراً إياه علماً وفناً معاً.. وقد يكتب أن الكثيرين اعتادوا أن لا ينظروا إلى التاريخ نظرة اعتبار، وأنهم لا يقدرّون مهمة المؤرخ النقيّة حق قدرها، فالناس أعداء ما جهلوا، ولذا توهموا أن مهمة المؤرخ هي نقل الحقائق وسريها، وذلك أن معظم الكتب التي ظهرت بالعربية في تاريخ مصر الحديث جاءت خلواً من روح البحث العلمي.. وإذا كان التاريخ علماً بالغاية التي يرمى إليها، وهي الاهتمام إلى الحقيقة، بوسائل البحث التي يريد الوصول بها إلى هذه الغاية، فهو لا ريب فن يحتاج إلى مرانة طويلة ونوق سليم، يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر في تمثيل الوقائع تمثيلاً رائعاً يبهرك بحقيقته وجماله، وتظهر شخصية المؤرخ في حسن استخلاصه الوقائع من منابها، والجمع في كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن.. (١٨).

كان لدى السوريون اعتقاد بأن إيجاز الحوادث الكبرى إيجازاً علمياً شاملاً من أنق واجبات المؤرخ، لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث وذن كل دقيق وجليل فيها ثم أداها في أقرب لفظ وإلى أبعد معنى، وما الإيجاز إلا نقطة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن نكاته ونوقه وخبرته (١٩) .. لقد كان صبرى يمتع بموهبة المؤرخ الذي يطيل صبره على الوثيقة ويجرى لامناً وراء الفهم الصحيح والتاريخ المحقق والورقة الضائعة والكتاب المتدثر ليحصل بعد الجهد والعناء على حقيقة صغيرة لا يلبه بها ولا يقف أمامها الذين لا يدركون أمانة المؤرخ ولا يستطيعون أداء ضرائبها (٢٠).

لقد كان مؤرخنا، الذي درس أسس المنهج العلمي في السوريون، يطبق هذا المنهج في كتاباته مؤمناً بأن التاريخ علم له قواعده وأصوله في البحث عن الحقائق وتفسيرها، مدركاً أن أي موضوع أو حادثة تاريخية لابد أن تكون جنورها ممتدة في الماضي القريب أو البعيد، وأن لكل واقعة أو ظاهرة أبعادها المختلفة، وأن تاريخ أي أمة من الأمم متصل بشكل أو بآخر بالأمم الأخرى، وأن المؤرخ لا يستطيع إدراك مغزى الأحداث القومية إلا من خلال دراسته لحركة الزمان والمكان وفي إطار الحركة التاريخية العالمية.

وكان السوربونى يؤكد أن على المؤرخ أن يحدد الهدف من دراسة موضوعه وأن يجيد وضع خطته بعد أن يحيط بالموضوع إحاطة شاملة وبعد قراءة متأنية لما كتب حوله من قريب أو بعيد، ثم يشرع فى جمع وثائق هذا الموضوع، خاصة ما لم ينشر منها، وفى معظم كتاباته كان يوضح لنا مصانره ووثائقه، ويخضعها بعد ذلك لقراءة نقدية تحليلية متأنية، يسبر أغوارها ويخضعها للمقارنة والتحقيق ثم يستخرج منها الحقائق التى يقبلها العقل ولا يجافىها. المنطق، ليكون منها بناءً معرفياً سليماً، يفسره بموضوعية دونما مقالة، ويبدى رأيه فى الأحداث والمواقف والشخصيات والسياسات، مدعماً ذلك بالشواهد والأسانيد... لقد كان ممن يدركون بحق أن لا تاريخ بغير وثائق، ولا استخدام لوثائق دونما نقد وتحقيق، وليس ثمة رأى أو وجهة نظر بغير إسناد ووثيق...

كذلك تميزت كتابة السوربونى بالإيجاز والوضوح، فليس على المؤرخ أن يفرق قارئه فى تفاصيل كثيرة وبقيقة تبعده عن جوهر الحقيقة التاريخية، ذلك أن مهمة المؤرخ الحادق أن يستخلص الدلالة منها، بعد أن يستخلص منها البناء المعرفى للواقعة أو الحادثة التى يكتب عنها.. كما تميز أسلوبه بسلاسة وبساطة تعبر عن معانيه بأيسر الألفاظ، وإن مستها مسحة أدبية راقية لا تبعدها عن الصيغة العلمية التى يلتزم بها ويتوخاها.

وقد تميز مؤرخنا بقدر كبير من الموضوعية، التى هى من أسس المنهج العلمى، فلم يصدر أحكامه بناء على عاطفة خاصة، وإنما كان يصدر فى آرائه وتحليلاته عن روح علمية، تستند إلى الحقائق وتلتزم بالأمانة العلمية، ولعل هذا يفسر استقلالية فكره وعدم انضمامه لحزب من الأحزاب، كما كان يبت الكثير من آرائه الناقدة خلال نسج دراساته مما يجعلنا نؤكد أن تفكيره التاريخى كان تفكيراً نقدياً.

وإذا كان السوربونى قد كتب معظم دراساته بالفرنسية؛ فقد كان يدرك تمام الإدراك أنه يخاطب بها العقل الأوربي بما أحرزه من موضوعية فى العلم وتقدم فى طرائق البحث العلمى.. وقد كتب حول هذا المعنى عبارة مهمة توضح أنه إذا كان قد

أصدر مؤلفاته التاريخية أولاً بلغة أوربية كالفرنسية مثلاً، كما ذلك إلا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول؛ ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين؛ ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرفاً وغريباً هو أوربا ذاتها..؛ وقد فسر ذلك أيضاً بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية؛ وأنه أراد تحليل هذه المصادر وتقديمها لإظهار الحقائق، ووضعها فى متناول المؤرخين الأجانب أولاً لكى تزدى رسالتها من الناحية العلمية، وتكشف لهم وجهة النظر القومية، مما يسمح المعلومات الخاطئة التى يروجها هؤلاء الكتاب الأجانب فى مؤلفاتهم عن تاريخنا. وقد عاهد السوريونى قارئه بأن يترجم وينشر كل ما كتبه بالعربية حتى توفى ديننا نحو البلاد<sup>(١١)</sup>، وإن لم تمهله الظروف لتحقيق ذلك.

## ( ٥ )

أما عن "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٢ - ١٨٨٢)" - الذى بين أيدينا - فنجد فى البداية الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعد أول دراسة أكاديمية موثقة لمرحلة مهمة وخطيرة من مراحل التاريخ القومى لمصر الحديثة، وهى المرحلة الواقعة بين تولية الخديو إسماعيل وبين الاحتلال البريطانى لمصر، وإذا تذكرنا أن السوريونى نشرها عام ١٩٢٤، فمن الواضح أنها كانت دراسة رائدة فى هذا المجال.. صحيح أن ثمة عدداً من المؤلفات والدراسات نشرت بعدها تناولت المرحلة نفسها تقريباً، وأرخت بشكل علمى النفوذ الأجنبى والثورة الوطنية التى عرفت بالثورة العربية؛ لعل أهمها دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ التى حصل بها على درجة الدكتوراة من جامعة لندن عام ١٩٥٥<sup>(١٢)</sup>.

ويتألف عمل السوريونى هذا من مقدمة وخمسة فصول، رأى فى المقدمة، أن يقدم تمهيداً لوشروع دراسته فى شكل موجز لتاريخ مصر منذ أقدم العصور ليرى من خلاله "الضبط القومى" - حسب تعبيره - للمصريين وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على من

المصور، ثم ينتقل إلى شيء من التفصيل عند الحديث من عصر محمد علي، الذي رأى فيه رجلاً استوعب "الدرس العظيم" للحملة الفرنسية ووفر لمصر القيادات الضرورية لإدارة أمة حديثة.. ومن اللافت أن مؤلفنا - الذي يعد دراسته في باريس - لم ير في الحملة الفرنسية سوى أنها أرست في مصر بداية لحركة التحضر وال المدنية، ووضعت أسس الصداقة المصرية - الفرنسية، كما كان يبدو تقهماً، بل وتعاطفاً، بين العِرين والأخر مع مواقف فرنسا وسياستها تجاه مصر، فيذكر أيضاً أنها ساعدت على الاستقلال الإداري والمحافظة عليه منذ عصر محمد علي، وربما لم يكن ملتفتاً إلى أن فرنسا كانت تتأوى خصمها ومنافسها التقليدي وهو بريطانيا في مجال الاستثمار.

ورأى مؤلفنا أن نشأة الروح القومية المصرية تعود بجنورها إلى عصر محمد علي، الذي كان يخطط لتأسيس أسرة حاكمة ودولة عظمى مستقلة، ومن ثم فإن عبقريته تمثلت في إدراكه للعلاقة بين إنشاء جيش مصري مصري وبين أسس الدولة القومية. ومن هنا أعد للبلاد جيشاً لكنّ تنشأ فيها روح قومية وتستعيد عزتها وتقّتها بنفسها وهي مشاعر وأحاسيس أي أمة مستقلة، ورأى السوربوني أنه بفضل تأسيس المدارس وتشجيع الصناعة والزراعة واستتباب الأمن والنظام والاستقرار والانتصارات العسكرية؛ استيقظ "الشعور القومي" كما تشكلت طبقة وسطى مصرية جديدة بدأت تقود هذا الشعور القومي الجديد..

وينبغي ملاحظة أن مؤلفنا لم يذكر شيئاً عن الشعور القومي بالمعنى الحديث قبل حديثه عن عصر محمد علي، كما ورد في بعض التعليقات التي أفادت بأنه كان يرى أن نشأة القومية في مصر بدأت منذ عهد علي بك الكبير.. (٣٣)، وعند حديثه عن عهد محمد سعيد باشا رأى أنه احتفظ للجيش بصفته القومية، فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم سلفه عباس باشا، وألزم الجيل الجديد ببدء الخدمة العسكرية دون استثناء..

وعندما انتقل إلى دراسة الأزمة المالية والتدخل الفرنسي والإنجليزي في شئون مصر، انتقد الخديوي إسماعيل، ووصفه بأنه رغم أنه بدأ يستكمل مشروع محمد علي مستعيناً بالأوروبيين فإنه لم يمتلك يقظة جده وفطنته، وانتقد إسرائاه وسياسة القروض

وما جرّته على مصر من أزمة مالية أدت إلى التدخل الأجنبي... ومن اللافت أن السوريين كان يحذون أن ينشئ إسماعيل حكومة قوية مبنية على أساس "الحكم المطلق المستدير" ويرى أن لديه الكثير من الصفات التي تؤهله لذلك... ولعل مؤرخنا كان معجباً بهذا النموذج الذي كان سائداً ومبهراً آنذاك، نموذج الحاكم المستبد المستدير..

ورغم أن السوريين تحدثت عن الإنجازات التي شهدتها عصر إسماعيل في المجال الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي الذي عرفته البلاد، فقد انتقد سفيه الخديو، وسخاه على الأجانب، بينما يستحق رعاية الشفقة، وقدم مؤرخنا تحليلات دقيقة بالأرقام والوثائق لعملية التدخل والنهب الاقتصادي لمصر، وسياسة التهريب التي مارسها الأوربيون في مصر، والتهرب من الجمارك وضياح حقوق الدولة بسبب ما تتمتع به الأجانب من امتيازات، ونهبهم للدولة تحت اسم التمويضات عن أضواء وهمية، مما حفز إسماعيل إلى محاولة إصلاح التشريعات بما ينهي تعدد السلطات القضائية في البلاد.

وستلاحظ أن مؤرخنا عالج في هذا المجال أيضاً إتمام مشروع قناة السويس وافتتاحها ومشروعات العمران الكبرى التي شهدتها القاهرة والإسكندرية، وتطوير السكك الحديدية، والإصلاحات في مجال التعليم والبعثات وتأسيس الجمعيات العلمية والثقافية، والتنظيم الإداري الحديث لمصر، ومشروعات الري، وتنظيم المدارس العسكرية وحملات الكشف في إفريقيا... إلخ، غير أنه من جانب آخر أبرز عبارة الخديو إسماعيل التي ذكر فيها "أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة" مما يكشف عن تفوقه وثاقه من ازدياد التدخل الأوربي، وهو ما بدا واضحاً من ازدياد المشاكل المالية وسيطرة الموظفين الإنجليز الكبار على إدارة البلاد. وقد قدم السوريون تفسيراً سائحاً لقولة الخديو من أنه جعل مصر جزءاً من أوربا، فنذكر: أننا فعلاً جزء من أوربا؛ لأن مصر تعاني منذ سنة ١٨٧٦ من الإشراف الأوربي عليها، ثم من الاحتلال الأوربي لها.. ورغم أن مؤرخنا لا يتفق مع مسؤولية الخديو إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع، لكنه، للإلتصاف، لا يجعله المسئول الوحيد عن الغموض التي أثرت على حياة مصر كلها لسنوات طويلة.

وفي فصل من أكبر فصول هذا الكتاب وأهمها، حمل عنوان "الرأى العام" عالج الدكتور محمد هبى صهوة الروح القومية بواسطة نخبة مصرية مثقفة ترجع أصول نشأتها إلى عصر محمد على، حين تكون جيل من المصريين مدرك لذاته، برز فيه رجال برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك، ورأى أن هذا الجيل لم يمت بانتهاء عصر محمد على، وإنما استمر فى عصر إسماعيل، واستطاع أن يخلق لدى المصريين شعوراً بالفخر والثقة بالنفس، زاد هذا الشعور مع فك رموز اللغة الهيروغليفية ونشأة علم المصريات وتأسيس متحف مصرى، وكتابة تاريخ مصر القديم، مما قوى من الشعور القومى الوليد، فضلاً عن نهضة اللغة العربية وآدابها، مما أمد مصر الحديثة العربية والمسلمة بأسباب أخرى للعزة والتضامن الوطنيين. وقد رأى السورىونى أن صهوة الروح القومية برزت على نحو خاص منذ مجئ الأفغانى إلى مصر عام ١٨٧١، وأن الحركة الفكرية بدأت تسعى إلى تحجيم التدخل الأجنبى والحكم الفردى للخديو، وتطالب بإقامة نظام وطنى ليبرالى، وبإصلاح الأوضاع الاجتماعية المصريين، بل إنها سعت إلى تقييم فهم عصرى للنين فى مواجهة هجمات "التغريب".

وكان من الطبيعى أن تناقش هذه النخبة المثقفة مشكلات مصر السياسية والاجتماعية، وأن تناقش كذلك مشكلتها المالية بجرأة غير مضمهودة، ساعدها على ذلك ظهور الصحافة الجديدة، التى ساهمت فى تكوين الرأى العام بدرجة كبيرة، فتواصلت هذه النخبة مع الرأى العام، وأسست دائرة الآراء والمهتمين بالشئون العامة ليصبح الرأى العام ضميراً وطنياً ينبغى أن يحسب حسابه.

وكانت هزيمة الجيوش المصرية فى هروب الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦)؛ بسبب هيمنة العنصرين التركى والأجنبى على قيادة حملاته - من عوامل سخط وتذمر العناصر الوطنية داخل الجيش. وقد روى السورىونى - نقلاً عن منكرات محمد عبده التى لم تكن منشورة حينذاك - أن الحملة الأخيرة على الحبشة كان يقودها جنرال أمريكى هو (لورنج) ومعه هيئة أركان من قائمته، وأن هذا الجنرال كان على علاقة براهب فرنسى استطاع أن يعرف منه حالة القوات المصرية بدقة وأنه تفاهم معه حول تكتيك عسكري

يؤدى إلى إفناء هذه القوات، ثم أبلغ هذا الراهب الملك يوحنا ملك الحبشة بذلك، فاستطاع هذا مهاجمة القوات المصرية بجيش ضخم وأنزل به هزيمة ساحقة.

كذلك رأى السوريون أن عام ١٨٧٧ أيضاً كان من الأعوام الحاسمة فى تحول مسار "المسألة المصرية" وتشكيل الوعي؛ فقد رأى المصريون أن جيشاً مهنياً يضم نحو ٢٠ ألف جندي منهم تورط مع الثورة العثمانية فى حربها مع روسيا، رغم إفلاس البلاد وتدهور وضعها المالى والإدارى، ومع ذلك كانت النخبة المثقفة من المصريين تشعر بالقلق على مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الثورة العثمانية ووحدةها، التى كانوا يعتبرون سيادتها الاسمية على مصر تمثل ضماناً لعدم وقوعها فريسة للدول الأوروبية.

لقد استطاع الدكتور السوريون أن يرصد بمهارة كيف تشكل الوعي القومى وتشكلت المعارضة الوطنية، بجانبها المدنى والعسكرى، وقد أمدنا بمعلومات قيمة من الحزب الوطنى، وخلص إلى بلورة ثلاثة أسباب أدت إلى بروزها وتعاضد دورها وهى: السيطرة الأجنبية التامة على مصر، وازدياد حدة البؤس والقهر والتصف فى فرض الضرائب على المصريين، ثم تلاشى سلطة الخديو وتشهير الدول الأوربية باستعباده وبخطائنه. وقد تتبع مؤرخنا محاولات الإصلاح التى قامت بها المعارضة الوطنية، سواء من خلال تأسيس مجلس النواب، أو تشكيل حكومة وطنية، أو من خلال تزايد دورها داخل الجيش، كما رصد توالى الأزمات الوزارية، مطلاً وناقداً، وكذلك دور المعارضة الوطنية فى التصدي للتدخل الأوربي، كما أضاء مؤلفنا دور الشيخ محمد عبده فى الحركة القومية بوصفه بأنه كان "المنظم الثقافى للحركة" فضلاً عن تتبع نشاط الضباط الوطنيين وتحركاتهم داخل الجيش والظروف التى مهدت لقيام الثورة المصرية ١٨٨١ - ١٨٨٢.

وبسلاخظ أن من الموضوعات المهمة التى حظيت بعناية خاصة من الدكتور محمد صبرى موضوع التدخل الأجنبى فى إدارة شئون مصر السياسية والاقتصادية. واعتبر أن المراقبة الثنائية الأجنبية التى فرضت على مصر كانت بمثابة "ثوة داخل الثوة" خاصة بعد أن تحول دورها من مجرد رقابة مالية إلى رقابة سياسية صارمة، فقد أبعد



الوزيران الأوربيان الخديو إسماعيل عن إدارة شؤون البلاد تماماً وأصبحت سبلطتهما مطلقة، وإن توارت خلف سلطة اسمية للخديو وحكومته، وقد نجح مؤرخنا في تصوير الصراع بين هذه النولة الخفية وبين تيار الحركة الوطنية، ذلك الصراع الذي أدى إلى قيام الثورة، خاصة بعد بروز قيادتها ممثلة في أحمد عرابي ورفاقه، تلك الثورة التي توجهت النضال الوطني، رغم هزيمتها بسبب التدخل البريطاني واحتلال مصر.



وفي اعتقادنا أنه إذا كانت الكثير من تفاصيل هذه الفترة وأحداثها قد باتت معروفة، من خلال الدراسات والمؤلفات التاريخية التي توالى بعد هذه الدراسة، فإن السوربوني له فضل ريادة التأسيس العلمى لهذه الأحداث وللت انتباه إلى مصادر دراستها، والبحث عن نشأة الروح القومية ونموها والشعور الوطنى لدى المصريين، تلك الروح التى كانت الدافع الأساسى للحركة الثورية. يضاف إلى ذلك أن الكثير من موضوعات هذا الكتاب المهم أوحى للمؤرخين والباحثين القيام بدراسات علمية عن الإدارة والجيش وال عمران والتعليم والاقتصاد، بوحى مما أجمله مؤلفنا عندما قدم رؤية متكاملة لتطوير مصر خلال فترة بالغة الأهمية والخطورة من تاريخها القومى، وأمل هذه الرؤية نبهت الباحثين إلى أهمية هذه الموضوعات وفتحت أفاقها أمامهم، خاصة وأن السوربوني كان يشير خلال دراسته إلى أن هذا الموضوع أو ذاك يحتاج إلى دراسة خاصة..

ويسعدنا أن نقدم إلى قراء العربية كتاباً رائداً، ونادراً، من تراث أحد رؤاد المؤرخين الأكاديميين المصريين، كما نود أن نشير إلى أن النسخة الأصلية الفرنسية لم تكن موجودة فى دار الكتب والمكتبات المصرية، فقد بحثنا عنها فى كل مكان نعتقد وجودها فيه فلم يتيسر لنا ذلك، حتى تكرمت علينا السيدة منى محمد هجرى السوربوني - كريمة المؤرخ الكبير - وأعارتنا النسخة الوحيدة لديها، عند احتفال المجلس الأعلى للثقافة بمناسبة مرور ربع قرن على رحيل السوربوني (سبتمبر ٢٠٠٣)،

فمبورنا ما بتشجيع من الصديق الكريم عماد الدين أبو غازي، وعهدنا إلى الصديق  
ناجي رمضان عطية بترجمتها.

ومن حسن الحظ أن مترجمنا ناجي رمضان من قراء السوريونى والعارفين  
بقدره، وكما كان سعيداً ومتحمساً لترجمة الكتاب إلى العربية، لأهميته، وليكون فى  
متناول المتخصصين والمتقنين جميعاً، وقد بذل جهداً قيمياً ليُقدم ترجمة رصينة لهذا  
العمل، ولا يسعنا إلا أن نشئ على هذا الجهد الذى أظهر لنا ترجمة تكاد تكون تاليفاً،  
لا أثر فيها للعجمة أو الاضطراب، وفى لغة سلسلة مشرقة لا تكشف عن مجرد معرفة  
بقيقة باللغة الفرنسية وأسرارها فحسب، وإنما تكشف عن حس تاريخي عميق، وعن  
ثقافة تاريخية واسعة جعلته يتحمس من تلقاء نفسه لتزويد الكتاب بهوامش تفسر  
الكثير من الأحداث والأعلام، شاء أن يضعها فى هوامش صفحاتها، تمييزاً لها عن  
هوامش المؤلف الأصلية الذى جمعها فى نهاية كل فصل على حدة، ونحن إذ نحسب  
مترجمنا على هذا العمل، فلننا نتظر منه المزيد فى مستقبل الأيام.

والله تعالى التوفيق

أحمد زكريا الشكلى

القاهرة - أغسطس ٢٠٠٦

## الهوامش والمصادر

- (١) على بركات: التاريخ وقضايا النهج في مصر المعاصرة، دراسة في سلسلة كتاب قضايا فكرية، يناير ١٩٩٢ . ص ٧٥ .
- (٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غريال مؤرخاً، المجلة التاريخية المصرية، مج ١١، ١٩٩٢، ص ٢٥٥ .
- (٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السورى سيرة تاريخية وصورة حياة، أعلام العرب، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦، ص ٢١ .
- (٤) نفس المرجع، ص ٤٧ - ٤٢ .
- (٥) راجع مقالة السورى بجريرة الجمهورية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤ .
- (٦) وبالحصول ذلك أن المكتبات الذى كان على صلة وثيقة بمدنى، طلب من صبرى أن يطلع منشوراً لعملياً ضد الولد على الألة المكتبة الموجودة فى مقر الولد وفى حوزة صبرى الذى كان يقيم وحده منذ سفر الولد، لكن صبرى رفض رفضاً قاطعاً قائلاً إنه لا يجوز عمل ذلك فى دار الولد نفسها، راجع الطماوى، المرجع السابق ص ٦١ .
- (٧) راجع كتاب الطماوى: صبرى السورى، ص ١٢٠ وما بعدها .
- (٨) نشر فى طبعته الأولى دراسة عن البارودى وإسماعيل صبرى وتاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا، ثم فصولاً فى الأدب والنقد كتبها حتى عام ١٩٢٧ . ثم أعاد طبعه عام ١٩٥٠ تحت عنوان "أدب وتاريخ واجتماع" بعد أن أضاف إليه فصولاً لم تنشر قبل ذلك .
- (٩) فى تقريرنا أن الشواقيات المجهولة فى آخر ما نشره السورى عام ١٩٦٢ . فلم ينشر شيئاً حتى وفاته عام ١٩٧٨ وإن كان قد ترك مخطوطاً عن حضارة العرب فى الكوفة بالفرنسية فى نحو ١٥٠٠ صفحة لم ينشر . راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال صبرى السورى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢ . ص ٦٦ .
- (١٠) راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال السورى، ص ٧٢ - ٨٢ .
- (١١) انظر مقدمة مدنى عبد الحافظ لترجمة كتاب محمد صبرى السورى: الثورة المصرية، ج (١) ترجمة مدنى عبد الحافظ وعلى كورخان، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، المشروع القومى لترجمة ٢٠٠٣ ص ١١ وما بعدها .
- (١٢) انظر ترجمة ناجى رمضان لهذا العمل، مجلة مصر الحديثة، العدد السادس ٢٠٠٧ . مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية .

- (١٣) تتفق مع الطماوى على أن عنوان هذا الكتاب غير دقيق، ولأن العنوان الوارد فى النسخة الفرنسية أكثر بقة وهو "السودان المصرى" ١٨٢١ - ١٨٩٨ .
- (١٤) محمد صبرى السورى: كتاب الفتنة، أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨ دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧ . ص ٣-٥ .
- (١٥) أحمد حسين الطماوى: صبرى السورى، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (١٦) أحمد حسين الطماوى: بيلوجرافيا أعمال السورى، ص ٢٥ - ٢٦ (نقلًا عن مقالات السورى ١٩٢٦، ١٩٢٠).
- (١٧) محمد صبرى السورى: الثورة المصرية، ج (١)، ص ٢٩ نص رسالة "ولان".
- (١٨) محمد صبرى السورى: تاريخ مصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربي، مطبعة مصر، ط (٥) ١٩٢١ . ص ٧-٨ .
- (١٩) راجع مقدمة السورى لكتابه الثورة الفرنسية وباليون، دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .
- (٢٠) فتحي رشوان: أفكار الكبار، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ . ص ٢٧٢ .
- (٢١) محمد صبرى السورى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، مطبعة مصر ١٩٤٨ . ص ٦ .
- (٢٢) ترجمها ونشرها فى دار المعارف عام ١٩٦٥ تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢".
- (٢٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السورى، ص ٧٨ .

# **نشأة الروح القومية المصرية**

**( ١٨٨٢ - ١٨٦٣ )**

**محمد صبرى السورى**



## إهداء المؤلف

إلى مندوب مصر الجليل  
صاحب السعادة محمود فخري باشا  
تقديراً من المؤلف





## مقدمة

يتمرض المؤرخ - الذى يدرس تاريخ مصر الحديثة - للدخول فى متاهة كبيرة تتشابك فيها أكثر الأحداث تعقيداً مع أكثرها حساسية .

وعندما نتناول بالدراسة عهد إسماعيل - الذى يعد مرحلة فاصلة فى تاريخ مصر - فإننا ندرك فوراً هذه الحقيقة لأن مسألة "الرأى العام" تتداخل مع "المشكلة المالية" ، "المشكلة المالية" تتشابك مع "عملية الإصلاحات" ، وتزداد كل هذه الأحداث تعقيداً مع وجود المشاكل الدولية والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

ولذلك ، كان علينا إبراز الأحداث بطريقة منهجية وتصنيفها وكتابة دراسة بسيطة وواضحة مستخدمين مصادر متفرقة وغير مكتملة الشكل ، كما حرصنا على ذكر التفاصيل التاريخية الدقيقة مع ربطها بالخطة الأساسى لجعل الدراسة .

ولم يكن هذا العرض هوكل شئ ، بل حرصنا أيضاً - غاية الحرص - على ملء الفجوات الموجودة فى تلك الفترة التى تظهر فى جميع الدراسات المصرية والفرنسية والإنجليزية . ولكى نتوصل إلى هذه الغاية ، كان لابد لنا من البحث عما لم يسبق نشره والذى يحرص السئاس على كتمانها . إن ذكريات عرابى باشا - التى لم تطبع بعد - [١] قد ألقت الضوء على الدور الذى لعبه بعض رفاقه - ولكن "ذكريات" محمد عبده - وهى أيضاً لم يسبق نشرها - [٢] قد قدمت لنا تحديداً خدمات لا تُقَدَّر بثمن :

[١] نشرت مذكرات عرابى تحت عنوان "كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية" المشهورة بالثورة العربية فى عامى ١٢٧٨ و ١٢٩١ الهجريين ، وفى عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين ، فى السعدين ٢٢ و ٢٤ (شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٥٢م) من سلسلة كتاب الهلال - الناشر دار الهلال - القاهرة . وقدم الجزء الأول الرئيس اللواء محمد نجيب . والجزء الثانى تقديم طاهر الطائى [الترجم] .

[٢] نشرت تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده" - عرض وتطبيق طاهر الطائى - دار الهلال - دت [الترجم] .

فالشيوخ محمد عبده واحد من أعظم رموز الإسلام في القرن التاسع عشر، وهو - أيضاً - أكبر مصلح اجتماعي مصري، وكان لديه حسٌ موهفٌ بالتطور على أعلى درجة. وهذا التطور تعنى به عملية تغيير الشعب تغييراً داخلياً ووطنياً تكون نتائجه الدائمة أقوى وأخصب من الثورة الفجائية والوقتية.

لقد كان عرابي باشا يمثل الجانب العسكري في ثورة سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، ولكنه ظل غريباً عن الحركة الثقافية التي سبقت هذه الثورة، تلك الحركة التي كان محمد عبده وأستاذه ذائع الصيت - جمال الدين الأفغاني - هما من بدأها فعلاً منذ سنة ١٨٧١م. ولهذا السبب؛ فإن "ذكريات" محمد عبده ربما تكون هي الوحيدة التي تسرد تفاصيل دقيقة - وحياد بالغ - عن وقائع مر عليها زمن طوول.

إن عرابي ومحمد عبده قد كتبوا لذكريتهما بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث، وأرادا - بشكل أساسي - تحديد عدد من النقاط التاريخية وبعض الأحداث العظيمة والتواريخ المهمة. ولذلك، فإن "الذكريات" لا تمثل لنا أهمية حقيقية إلا إذا اكتنتها التفاصيل الأساسية.

وبناءً على وجهة النظر التي تهنيئنا، فإن الصحافة يجب أن تكون هي المصدر الأساسي لهذه التفاصيل، خصوصاً الصحافة المصرية المكتوبة باللغة العربية، لغة البلاد؛ فمُنذ سنة ١٨٧٧م، أي قرب نهاية عهد إسماعيل، ظهرت في مصر جرائد للمعارضة، والمجموعات الأولى لهذه الجرائد المعارضة غير موجودة حالياً لا في مكتبات القاهرة العامة ولا في مكاتب الجرائد التي ما تزال تصدر منذ ذلك التاريخ. ولكن كان من حسن حظنا أن عثرنا على بعض هذه المجموعات النادرة لدى بعض الأفراد ولدى بعض العائلات العربية.

ونعتقد أننا استطينا تقييم حمولة كاملة - بقدر الإمكان - للقارئ عن هذه الفترة من التاريخ، وهي الفترة التي تتناول - أساساً - عهد إسماعيل والثورة المصرية (من سنة ١٨٦٢ حتى سنة ١٨٨٢ م). وذلك بفضل: هذه "الذكريات" والجرائد التي صدرت باللغة العربية، وجريدة *Le Progrès Egyptien* من سنة ١٨٦٨ حتى سنة ١٨٧٠ (توجد

منها مجموعة في "دار الكتب المصرية" بالقاهرة)، والجرائد الفرنسية والإنجليزية (التي كان لها مراسلون خصوصيون في مصر)، وكذلك الكتابات المليئة بالملامحات (التي كتبها بعض المؤلفين أو الرحالة) ، وأيضاً بفضل التكريات الدقيقة التي رواها لنا بعض الأحياء الذين سألناهم عن تلك الفترة التي عاصروها .

وتُعدُّ هذه الفترة فترة مهمة جداً في تاريخ مصر المعاصرة إذا نظرنا إليها من منطلقين ، أولهما : بدايات تكوين الروح القومية المصرية ، والثاني هو : بدايات تَكْثُلِ فرنسا وإنجلترا في الشئون الداخلية لمصر والتي أدت إلى الاحتلال الإنجليزي لها .

ويجب علينا - بل ويسرنا - أن نشكر السادة : طلعت حرب بك (مدير بنك مصر) ، والشيخ رشيد رضا (صاحب مجلة "المآثر" وأحد حوارتي محمد عبده)، ويوسف بك المولحي (ابن عبد السلام المولحي بطل أول حركة دستورية في مصر) ، وعبد السمیع عرابي أفندي (ابن عرابي باشا) . كما أتقدم بالشكر لاثنتين من كبار الموظفين فضلاً عن ذكر اسميهما وقدمنا لنا وثائق تُعدُّ من أفضل الوثائق التي ساهمت في تأريخ تلك الفترة .

وأخيراً ، أقدمُ عرفاني بالجميل لأساتذتي السابقين في جامعة السوربون، خصوصاً أستاذي الجليل المسيو إميل بورجوا (Emile Bourgeois) الذي رَجَّه أبحاثي وساعدني بخبرته الثرية على إنجاز هذه الدراسة .



## تمهيد

الشعب المصري شعب عظيم ذو تاريخ عريق ، وقد تُعَدُّ نمطه القومي الخاص به منذ أقدم العصور ، ووصل إلينا عبرَ القرون ، وساهم في كل مظاهر التحول دون أن يفقد مميزاته الخاصة به ولا ملامحه الأساسية . والمصري الحديث لم يكن "عريباً" ولكن "تم تعريبه" لأنه ورث لغة العرب ودينهم . وهو الإنسان نفسه الذي وُجد منذ عدة آلاف من السنين على الأرض نفسها .

ونحن نعرف - الآن - أن "الفلاح" <sup>[١]</sup> الحالي يمثل العنصر الغالب والأساسي للجنس المصري ، ونعرف - أيضاً - أن أغلب الطبقات العليا - التي تكونت منذ عهد محمد علي - قد خرجت أساساً من الشعب ، أي من الفئات المحلية الخالصة .

ومن المفيد دراسة تطور النمط القومي وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على مرّ العصور ، والتي بدأت منذ غزوات "الرعاة" <sup>[٢]</sup> وصولاً إلى نضاله الرائع ضد الغرس <sup>[٣]</sup> . ويعدّ العصر الإغريقي / الروماني ، الذي يبدأ منذ سنة ٣٣٢ ق.م بمثابة فترة حاسمة في تاريخ مصر القديمة : فالبلاذ كانت مُستنزفة نتيجة للصراعات الطويلة ، كما عمل

[١] بالعربية في النص الفرنسي [الترجم] .

[٢] "حقار خا سوت" HkAw-XAwt (حكام البلاد الأجنبية) : اسم أطلقه المصريون القدماء على جموع القبائل والضموم الآسيوية التي غزت مصر - لأول مرة في تاريخها - واحتلت شمال ووسط البلاد - من سنتي ١٧٨٥ و ١٥٨٠ ق.م تقريباً . وبدأ الفرعون كامس حرب التحرير ضدّهم منذ سنة ١٦٠٠ ق.م وطردهم من مصر الوسطى . واستكمل الفرعون أحمس طردهم من مصر كلها ومن جنوب فلسطين حوالي سنة ١٥٨٠ ق.م [الترجم] .

[٣] احتل الغرس مصر مرتين : بين سنتي ٥٢٥ و ٤٠٤ ق.م . وبعد فترة استقلال قصيرة ، احتلها مرة أخرى حتى طردهم الإسكندر الأكبر منها سنة ٣٣٢ ق.م [الترجم] .

الرومان - بمهارة - على خنق الشعور الوطني وسحق أبسط محاولة لمقاومتهم . لقد كانت مصر تُعدُّ بمثابة ضيعة خاصة للإمبراطور الروماني ، فُرضت عليها الجزية ، وكانت مجبرة على تزويد روما بالقمح وعُدَّما الرومان بمثابة شئونة غلال روما .

ووفقاً للمستتر ج. ج. ميلان (J. G. Milne) على ذلك الوضع قائلًا: وبسبب هذا الفقر ، تَفَشَّت اللامبالاة التي قابل المصريون بها كل تغيير في بلادهم؛ وتجلّى غيابهم التام عن أى محاولة للمشاركة في إدارة الدولة أو الكنيسة . لقد تدهور حالهم لدرجة أن الخلافات الدينية لم تستطع إيقاظهم<sup>(١)</sup> .

لقد حافظ الكهنة المصريون على تقاليد مصر الفرعونية ، ولكن عندما قرر ثيوفوس [٤] في سنة ٢٨١ م (أى سنة ٢٤١ قبل الهجرة النبوية) إلغاء الدين الوثني القديم وإغلاق المعابد ، فإنه قضى بذلك نهائياً على مصر القديمة ؛ فممنوعاتها من الأخلاق والأفكار كانت قد بدأت تتحلل . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح المصريون - الذين اعتنقوا المسيحية - يُطلق عليهم اسم "الأقباط" .

وبلغت المسيحية في الدين الرسمي للبلاد طوال ٢٥٩ سنة ، منذ سنة ٢٨١م حتى سنة ٦٤٠م . أما اللغة الوطنية التي خيلت أدياً عظيماً - أى كنزاً مشتركاً من المشاعر والأفكار - فقد أُلغيت بشكل عملي لأنها خضعت لتغيرات عميقة في الشكل، لكي تقترب من اللغة اليونانية . وهجر المصريون القديون بالخط الهيروغليفى الصعب والذي كانت أشكاله تُذكرُ المسيحيين بالعبادات الوثنية القديمة.

ونستطيع وصف الحقبة المسيحية ، في الشرق ، بأنها حقبة تاريخية حزينة تتسم بالصروب الألفية والاضطهادات الدينية والخلافات المذهبية والعقائدية . أما تفشى المجون والفجور والانحلال الأخلاقي ، فقد كان مجرد تقليد لما يجرى في بيزنطة .

\* \* \*

[٤] ثيوفوس الأول (أو الأكبر) : إمبراطور روماني (٣٧٩ - ٣٩٥م) . آخر من حكم الإمبراطورية الرومانية الموحدة . قام بتقسيم الإمبراطورية بين ولديه . في عهده أصبحت المسيحية هي الديانة الرسمية للدولة . حارب الألبان الوثنية وأمر بإغلاق معابدها [المترجم] .

وعندئذ ظهر العالم النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، مؤسس دين جديد . وكان الحكم البيزنطي قد أرقق مصر وجعلها ممزقة بسبب الصراعات بين أنصار المذهبين: الأقباط (أو اليعقوبيين) [٥] والروم (أو الملكانيين) [٦] . ولذلك ، كانت مصر تنتظر العرب لكي يفتقروها معا هي فيه ؛ وفي سنة ٦٤٠ ، فتح عمرو بن العاص مصر . . .

ولفترة طويلة ، كانت إدارة العرب لمصر سبياً في رخائها المادي . وباستثناء أقلية من المصريين ظلت مسيحية ، فإن أغلبية الشعب المصري قد اعتنقت الإسلام . وفيما يتعلق باللغة ، فإن العرب الفاتحين قد احتقروا لغات الشعوب المغلوبة، وفرضوا عليهم - بالقوة - تعلم اللغة العربية ، وهذا الإجبار أصبح قانونياً عندما منع الخليفة الوليد الأول استخدام اللغة اليونانية في الإمبراطورية العربية ، في نهاية القرن الأول الهجري وبداً من ذلك التاريخ ، أصبحت اللغة العربية لغة عالمية [٧] .

ومنذ ذلك العهد ، يبدأ تاريخ مصر الحديثة ، فهي عربية بلغتها ودينها وثقافتها إلا أنها حافظت على هويتها المصرية؛ لأن العرب - الذين استقروا في مصر - لم يتجاوز عددهم المائة ألف نسمة . وهذا التداخل - غير المتجانس - ربما كان هو الأخطر من نوعه الذي تعرضت له البلاد في فترة الانحطاط الطويلة التي مرت بها ، ولكنه لم يخل بالتجانس العرقي في مصر . . .

وكانت لدى العرب ثمة الاحتفاظ بفتحهم الجديد ، وذلك أرسل الخلفاء المسلمون الولاة لحكم مصر ومعهم ما يشبه الحرس البريتوري [٨] ، وحرس الخلفاء على تغيير الولاة بشكل مستمر؛ لكي لا يطمعوا - نتيجة أطول فترة ولايتهم عليها - في استقلال نفوذهم فيعلنوا استقلالهم عن الخلافة . ومن ناحية أخرى ، فإن الخلافات المذهبية، والتفسير المستمر للأسر الحاكمة في دولة الإسلام قد ترك مصر نهياً للحروب الداخلية

[٥] اليعقوبيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح [المترجم] .

[٦] الملكانيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة المزدوجة للسيد المسيح حسب تعريف مجمع خلقيدونيا

سنة ٤٥١ م . الذين اختلفوا مذهب بيزنطة [المترجم] .

[٧] الحرس البريتوري : هو الحرس الخاص للإمبراطور الروماني [المترجم] .

والعداوات الدائمة . وهكذا ، فإننا نجد الأمويين قد استولوا على السلطة (سنة ٦٣٥ م) ، ثم أزاحهم عنها العباسيون (سنة ٧٥٠ م) ، ثم جاء الطولونيون (سنة ٨٦٩ م) ، فالفاطميون (سنة ٩٦٨ م) . وأسس جوهر الصقلي - وهو أحد قادة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي - عاصمة جديدة أسماها "مصر القاهرة" (في سنة ٢٥٩ هـ = ٩٧٠ م) . وفي عهد آخر حكام هذه الأسرة ، أصبح العسكر الأتراك هم أصحاب السيادة المطلقة على الإمبراطورية .

وفي سنة ١١٧١ م ، استولى الأيوبيون - بقيادة صلاح الدين - على السلطة في مصر وأعلنوا استقلالهم بها . وكان الملك الصالح هو آخر ملوك الأسرة الأيوبية بعد أن قتله قادة جيشه . ويدا حكم المماليك ، وهم العسكر المكثفون بحماية السلاطين ، ولكنهم كانوا أمراء محاربين ومثيرين للفتن . وكانت قوات المماليك تتكون من أرقاء من الشركس تم عتقهم ، وكانوا يتحاربون باستمرار للوثوب إلى السلطة .

وفي سنة ١٥١٧ م (سنة ٩٢٢ هـ) ، هزم السلطان سليم الأول العثماني المماليك الشراكسة ، واستولى على مصر التي أصبحت تابعة للإمبراطورية العثمانية .

ولكى يحكم الأتراك سيطرتهم على البلاد ، قاموا بتقسيم مصر إلى "ولايات" أو "باشاليك" يحكمها ٢٢ "بك" تم اختيارهم من بين المماليك الخاضعين لسلطة "الباشا" الذي ترسله الأستانة بصفته حاكماً على ولاية مصر . ولكن "الباشا" - في واقع الأمر - كان رهينة لدى المماليك ، خصوصاً بعد تمرد على بك الكبير ، وعاد المماليك - مجدداً - ليصبحوا الحكام الفعليين للبلاد . وفي تلك الفترة ، سقطت مصر فريسة للصراعات الدامية التي كانت تنشب بين فرق المماليك ، وفريسة للقهر والجهل والبؤس . هكذا كان "نظام الإقطاع في مصر" .

تلك كانت حالة مصر عندما غزتها الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ م . ثم انتهى الاحتلال الفرنسي في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٠١ م . ولكنه ترك نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنهضة المصرية . لقد سحق نابليون بونابرت فرسان المماليك ، وبذلك يكون قد سهّل مهمة محمد علي الذي أبادهم بعد ذلك وقضى على رؤسائهم . وهكذا استطاع إقرار



الأمن والسلام . كما أن الجلسات العلنية للمجمع والمسارح والمصانع والطباعة والجرائد (التي أسسها الفرنسيون) كانت كلها بمثابة إلهام حقيقي للمصريين.

لقد لخص مؤرخ معاصر لتلك الفترة ، هو عبد الرحمن الجبرتي ، انطباعاته عن جلسة حضرها في "المجمع المصري" قائلاً : وعرضوا لنا تجارب أخرى مدهشة لا تسمعها عقول أمثالنا .. وأخيراً ، فإن هذه الحملة قد وضعت أسس الصداقة المصرية / الفرنسية . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت مصالح فرنسا تهتم بمصير مصر عاطفياً (أي بواسطة التقاليد والذكريات) وبسبب مصالحها المادية المتزايدة فيها . وباختصار ، فإن الحملة الفرنسية قد أرست في مصر بداية حركة للتحرير والمدنية<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

واحسن حظ مصر ، فقد كان هناك رجل استوعب الدرس العظيم لهذه الحملة وأعطى مصر القيادات اللازمة لإدارة الأمة الحديثة ، هذا الرجل هو : محمد علي . لقد كان محمد علي الباني ، وتميز في أثناء القتال ضد نابليون ، ثم استطاع أن يكسب ثقة السلطان وعلماء الدين في القاهرة الذين انتخبوه لمنصب "باشا مصر" (سنة ١٨٠٥ - ١٨٠٦ م) . إن تاريخ محمد علي معروف تماماً ولكننا نريد فقط أن نذكر القارئ بخطوطه الأساسية . لقد وجد الباشا الجديد مصر في حالة انحطاط تام : مغنياً ومادياً . ولكنها - في المقابل - قيمت له ميزة هامة ، ألا وهي ميزة التجانس الذي تمتعت به بفضل وحدة اللغة والدين والجنس ، والوحدة الجغرافية.

ومنذ عهد عمرو بن العاص ، لم تهبط مصر لا بحكومة ولا بأسرة حاكمة من أهل البلاد فتوحد مصالحهما مع مصالح الشعب المصري . ولذلك ، لم توجد حكومة لديها إرادة للإصلاح فتبادر لإنقاذ الأمة من الفوضى والتناقص المستمر في عدد السكان (بسبب البؤس والفوضى) ، أو تحمي "هبة النيل" من المصمراء التي تهددها ،

أو تنتهك شعماً بأكمله من بين برائن الجهل . لقد كان القليل من العلم - الذي تبقى -  
حكراً على علماء الأزهر في القاهرة .

ويقول نابليون في "مذكراته" : "عندما نقرأ بدقة تاريخ الأحداث التي مرت  
بمصر منذ مائتي عام ، يتبين لنا أن السلطة كانت حكراً على ١٢ ألف مملوك .  
فلو كانت السلطة قد تركّزت في يد باشا واحد يتم اختياره من بين سكان البلاد  
(مثل باشا ألبانيا) ؛ لقامت إمبراطورية عربية تتكون من أمة متميزة تماماً لها  
فكرها ومعتقداتها وتاريخها ولغتها . وهذه الإمبراطورية (التي كانت ستضم  
مصر والجزيرة العربية وجزءاً من إفريقيا) كانت ستحتل بالاستقلال مثل  
مملكة المغرب" .

وطمح محمد علي طموحاً كبيراً في تكوين أسرة حاكمة وتأسيس دولة عظمى  
مستقلة ؛ ففي الفترة الأولى من حكمه ، حاول إنشاء إمبراطورية عربية لصالحه  
وإصلاح أسرته ، فقام بشن حروب عديدة ظافرة ضد تركيا في سوريا وآسيا الصغرى  
منها - على سبيل المثال - انتصاره الشهير في موقعة قونية سنة ١٨٢٢م . ولكن أهم  
ما يميز عبقرية محمد علي هو أنه أدرك وجود علاقات تربط ما بين إنشاء جيش  
عصري وتبين مختلف الأسس التي تُكوّن الدولة القومية .

ولإنجاز هذا المشروع القومي بما يتفق مع آماله ، فإنه قرر أولاً - وقبل كل شيء -  
أن هذا الجيش يجب أن يكون جيشاً مصرياً . وبعد موقعة قونية ، اهتم محمد علي  
- مع الكاونيل سيف - [٨] بتكوين جيش من "الفلاحين" [٩] لأول مرة منذ سيطرة

[٨] الكاونيل دي سيف Octave Joseph de Sèvres : كاونيل فرنسي ولد في ليون سنة ١٧٨٨ م وتوفي  
بالإنكليزية سنة ١٨٦٠ م . كان من قادة جيش نابليون بونابرت . بعد هزيمة الإمبراطور تم تسريحه من  
الجيش الفرنسي سنة ١٨١٥ م فالتحق بخيصة محمد علي سنة ١٨١٦ م . أنشأ الجيش المصري الحديث  
على الطريقة الأوروبية . حصل على رتبة اللواء ولقب باشا . أشهر إسلامه وأصبح اسمه سليمان باشا  
الفرساي [المترجم] .

[٩] بالعربية في النص [المترجم] .

الإغريق على مصر (لأن الإغريق استبدلوا الفلاحين المصريين بجنود أجنبية للدفاع عن البلاد) . ويعلق كلوت بك (Clot Bey) قائلاً : " كانت النتائج العامة لتكوين جيش نظامي مفيدة جداً لمصر . فزولاً : جعل الجيش البلاد تعتمد على نظام صارم لم تكن تعرفه ؛ فحتى ذلك الوقت ، لم تكن مصر تعرف سوى الفوضى . وكانت بمثابة فريسة وقعت بين براثن القوات التركية والألبانية المكوّنة من عسكر غير نظاميين وغير منضبطين مثييين للفتن ومتعسفين .

لقد أرسى الجيش قواعد الوحدة والتسلسل القيادي والنظام حيث كان كل شيء أخذاً في التحلل والضعف . وأعدّ الجيش البلاد لكي تنشأ فيها روح قومية وتستعيد - مجدداً - عزتها وثقتها في نفسها ، وهي مشاعر وأحاسيس ضرورية للأمة المستقلة" (١) .

ويفضل هذا الجيش المصري ، استطاع إبراهيم باشا - ابن محمد علي - هزيمة الأتراك في معركة "نزيب" - سنة ١٨٢٨م - واستعد للاستيلاء على إسطنبول؛ ولكن القوى الأوروبية - بتحريض من بالمرستون (١٠) - لوقفت المسيرة الطافرة للجيش المصري ، وفرضت على محمد علي "معاهدة سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١م" الشهيرة التي ضمنّت لأميرته وراثته عرش مصر ، وكُرِّست استقلالها الذاتي في إدارة البلاد ، وأرست الميثاق الأساسي الذي قامت عليه مصر الحديثة.

وأراد محمد علي أن يجعل الجيش المصري مستغنياً عن الخارج ، فعمل على تزويده بكل ما يحتاجه من إنتاج مصر نفسها ، وبدأ - رويداً رويداً - في تطوير جميع الموارد المعنوية والمالية للبلاد ، واستخدم الأجانب بصفة مُعلمين مؤقتين.

[١٠] بالمرستون Palmerstone : سياسي بريطاني من المحافظين . أصبح وزير خارجية بريطانيا من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٨٤١ ، ومن سنة ١٨٤٦ حتى سنة ١٨٥٦ ، ثم رئيساً للوزراء من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٥ . اتجهت مواقفه في السياسة الداخلية والخارجية بالحزم والصراحة ضد معارضييه . تصدى لسياسات فرنسا وبروسيا والقوى الجرمانية وصل على إفسالها [الترجم] .

وكان نابليون قد ذكر : أن مصر ستفقد ثلث أراضيها الزراعية إذا استمرت الإدارة المملوكية على ما هي عليه في العشرين سنة القادمة ، وأراد محمد علي أن يجعل الريف ينعم بالرخاء ، كما أراد تهينة الظروف لزيادة عدد السكان ، فأمر بشق القنوات ، وبناء القناطر الشهيرة ، وإنشاء نظام عظيم للري ، وإدخال زراعة القطن الذي يمثل الثروة الأساسية لمصر حتى يومنا هذا .

وكرّس محمد علي جهوده لتنظيم البلاد اقتصادياً وإدارياً وثقافياً ، وانتشالها من فوضى القرون الوسطى ، ووضعها في مصاف الدول الحديثة ، فأدخل إلى مصر العلوم والصناعات الحديثة ، وأنشأ - مثلاً - في القاهرة أول مصنع للنسيج وأربعة مصانع للقرزل ، وأنشأ عشرة مصانع أخرى في الدلتا وثمانية في الصعيد . وظهرت صناعات جديدة كان من أهمها : صناعة الجوخ والمبال والسجاد والروائع العطرية والشموع إلخ إلخ ... كما أنشأ مصانع للزجاج والورق والصابون ، وحسب المدافع وصناعة الأسلحة ، ومسابك وورش للصناعات المعدنية (٥) .

ومكثاً ، فإننا نجد أن محمد علي قد أراد أن يهيئ للبلاد كل الوسائل التي تمكنها من التحرر من قُبر الاحتياج للصناعات الأجنبية لدرجة أنه أنشأ في الإسكندرية ترسانة عظيمة لتزويد البحرية المصرية باحتياجاتها . وكانت هذه الترسانة تحت إدارة سيريزي بك (Sirisi Bey) ، ويطلق كلوت بك على ذلك قائلًا : إن تعليم العرب (المصريين) قد أتاح الاستغناء - تدريجياً - عن أغلب الأوربيين . وفي الأونة الأخيرة ، يقوم العمال المصريون بتصنيع كل شيء . ولم يتبق سوى بعض المعلمين الذين يراقبون استخدام المواد ... بينما يصنع العرب (المصريون) كل شيء في ترسانة الإسكندرية التي تستطيع منافسة جميع ترسانات العالم ، ويبرهن - بشكل واضح - على ما يمكن الحصول عليه من هؤلاء العمال . وليس بمقدور الأوربيين العاديين أبداً تقديم نتائج مبهرة مثلهم في نفس الفترة الزمنية (٦) .

وأمر محمد علي - أيضاً - بإنشاء المدارس ، وإرسال بعثات مصرية إلى إيطاليا بشكل خاص وإلى فرنسا . ولا يسعنا هنا إلا أن نسجل - بمزيد من التقدير - بعد

النظر الذي ألهم فرنسيين في تلك الفترة مثل : المسيو جومار (Jomard) [١١] المهندس السابق الذي اشترك في "جيش الشرق" [١٢] ، وهو الذي كتب إلى قنصل فرنسا في الإسكندرية لكي يستكمل أبحاثه العلمية التي بدأها مع العملة الفرنسية. وكان جومار يهدف إلى ربط مصر بفرنسا برباط من العرفان بالجميل إذا قدمت فرنسا لمصر وسائل التعليم والتطوير الروحي. وتم تنفيذ هذه الخطة في سنة ١٨٢٨م عندما أسند إليه وإلى مصر الإشراف على أول بعثة مصرية كانت تضم ٤٤ طالباً ، وتخرج العديد من الشباب من المدارس الفرنسية بعد حصولهم على شهادات عليا ودرجات الدكتوراة في العلوم والطب والصيدلة .

وهناك أيضا كلوت بك الذي أنشأ مدرسة الطب - سنة ١٨٢٧ - في أبي زعبل . وفي سنة ١٨٢٦ م ، وجه رسالة إلى صاحب السعادة عثمان نور الدين بك (أحد قادة الجيش المصري) بخصوص إنشاء مدرسة للطب ، جاء فيها : لكي تستمر هذه المؤسسات النافعة ، فإنها يجب أن تكون مؤسسات قومية مستغنية عن مساعدة الأجانب ، فمصالح الأجانب وأهوالهم - مع ألف سبب آخر مختلف - قد تجبرهم على العودة إلى بلادهم ... ولذلك ، يجب إيجاد أطباء ومدرسين من بين طبقات السكان المحليين فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الوسيلة هي الوحيدة لبلوغ الهدف العظيم للحضارة وخلق رجال مخلصين بحق لمصالح الأمة .

وبعد إنشاء هذه المدرسة ، توالى إنشاء مدارس غيرها بلغ عددها ٤٠ مدرسة ابتدائية في الدلتا و٣٦ في الصعيد ، كما تم إنشاء مدرستين تجهيزيتين ومدارس متخصصة للهندسة والمدفعية والفرسان .

[١١] جومار Edme François Jomard : يوجد خطأ هجائي في كتابة اسم هذا العالم في النص الفرنسي فاسمه هنا ينتهي بحرف (T) ، والصحيح أن يكتب بحرف الـ (D) . وهو مهندس وجغرافي وعالم آثار فرنسي (١٧٧٧ - ١٨٦١) . اشترك في العملة الفرنسية على مصر . كان عضواً في "اللجنة العلمية والجمع المصري" (١٧٩٩ - ١٨٠٩) . اشترك في تأليف فصول من كتاب "وصف مصر" [الترجم] .

[١٢] جيش الشرق L'armée d'Orient : اسم أطلق على "العملة الفرنسية" على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠٩) [الترجم] .

ويفضل هذه البعثات والمدارس ، وتشجيع الصناعة والزراعة ، واستتباب النظام والاستقرار ، والانتصارات العسكرية (التي كان لها تأثيرها على روح الشعب) ، بفضل ذلك كله: استيقظ "الشعور القومي" ، وبدأت تتشكل طبقة متوسطة جديدة أخذت - ببطء - تحل محل الطبقة الأرستقراطية التركية ذات الامتيازات، وبدأت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة تقود هذا الشعور القومي الجديد .

وربما تستطيع توجيه اللوم لمحمد علي؛ لأنه لم يجعل حركة التحول الاجتماعي هذه تتم بشكل أسرع مما تمت به؛ لأنه اهتم أساساً بالفتوحات ويتوسّع رقعة ملكه . وأياً كان الأمر ، فإن المشروع الكبير - الذي قام به "هذا المغامر العبقري" - قد هُزّ مصر النائمة وأيقظها ونهّد الطريق لمن جاؤا بعده . وفي نهاية عهد محمد علي ، زاد عدد السكان أكثر من الضعف ، أما التجارة ، فقد زادت بنسبة ستة أضعاف عما كانت عليه في بداية ولايته .

وتوفي محمد علي في سنة ١٨٤٩م بعدما جعل مصر تقوم بدور القوة العظمى "لفترة محدودة" حسبما يقول المسيودي فريسينييه (De Freycinet) [١٣] .

وفي الفترة الزمنية التي تفصل عهد محمد علي عن عهد إسماعيل ، حكم مصر ثلاثة من الولاة ، هم بالترتيب :

١ - إبراهيم باها : الذي حارب الأتراك وانتصر عليهم في حياة والده، ولكنه لم يتول الحكم سوى ستة أشهر فقط .

٢ - عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤م) : في عهده توقف مشروع محمد علي الحضاري بسبب ممارسة عباس لسياسة استبدادية مجردة من العظمة.

[١٣] دى فريسينييه (1823 - 1826) Charles Louis de Sautes de Freycinet : سياسي فرنسي كان متفاعلاً لجانينياً . أصبح رئيساً لمجلس الوزراء في سنوات ١٨٧٩ و ١٨٨٢ و ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . ألف كتاب "تكرّيات" . انتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية منذ سنة ١٨٩٦ [المترجم] .

٢ - سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٧م) : كانت سياسته تتصف بالحكمة وورع على رغبته في القيام بإصلاحات تدريجية . ولما كان محمد علي قد استنزف السكان بفرض ضرائب متتالية عليهم ، كما فرض عليهم التجنيد الإجباري (الذي حرم الزراعة من الكثير من الأيدي العاملة) طوال فترات حروبه العديدة، فقد جاء سعيد ، وحَدَّ الوعاء الضريبي على أسس عادلة، بل وأعطى القرى من سداد الضرائب المتأخرة وأسقطها عنها . ولتشجيع حرية التجارة ؛ ألغى سعيد باشا الرسوم والجمارك الداخلية (هذه الضرائب الجائرة التي كانت تعرقل حركة التجارة) . أما فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، فقد قَرَّر سعيد أن يحفظ للجيش صفته القومية؛ فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم عباس، واختصر مدة الخدمة العسكرية ، وألْزَم الجيل الجديد من الشبان بأداء الخدمة العسكرية بلا استثناء .

لقد كان سعيد باشا يحب الفلاحين بصديق وكان يتعامل معهم بإنسانية لأنه - هو نفسه - قد تربى مع أبناء الشعب . وفي سنة ١٨٧٨ م ، تحدث المستر مونجين (d. Monnin) عن هذا الأمير الشاب قائلاً : "لقد تربى في البحر؛ لأنه كان مقرراً له أن يصبح قائداً بحرياً . وأبدى هذا الشاب كفاءة خاصة في وقت مبكر ، وكان مُحاطاً بأطفال من سنه تم اختيارهم جميعاً من بين أبناء الطبقة الشعبية ، وكان يكلل ويخزي مثلهم . وهو في هذا يشبه الفرعون سينوستريس<sup>[١٤]</sup> الذي أحاطه والده الفرعون برفاق مصريين من جميع الطبقات الاجتماعية وأدوا في نفس يوم ميلاده . وفي جميع الحملات الحربية التي قادها سينوستريس ، كان رفاقه شجعاناً ومخلصين له".

[١٤] سينوستريس Sésostris : تحريف يوناني للاسم المصري القديم "سنوسرت" الذي حملته عدة قراة من الأسرة الثانية عشرة (الدولة الوسطى). لم يحدد الكاتب هنا أبهم يقصد، ولكننا نعتقد بأنه يقصد "سنوسرت الثالث" (١٨٧٨-١٨٦٢ ق.م تقريباً) الذي بسط سيطرته مصر على البحر الأحمر والاسطين وسوريا وكريت . كان مثالا للفرعون الفاتح وقاده من حكموا بعده . وقد تم تقييده في الدولة الحديثة [الترجم].

وكان سعيد باشا يكره الأتراك فكان يهمل المصريين مكانهم - تدريجياً - في المناصب الإدارية العليا ، بل وأعطى الفلاحين الأراضي التي كانت ما تزال ملكاً للدولة ، وسمح لهم بالتصرف بحرية في محاصيلهم ، ورفض مبدأ الاحتكار وفرض الضرائب العينية عليهم . ويقول المسيو بول ميريو (Paul Meruau) معلقاً على هذه الإجراءات : "إن الإصلاح الذي قام به سعيد باشا - في نظام ملكية الأراضي الزراعية ويزاقتها - يساوي في أهميته أهمية الثورة الاجتماعية . إنني أعتقد أنه لا يوجد حافز - يدفع للتعمول الروحي والتقدم لدى الشعوب - أقوى من حافظ الملكية<sup>(١)</sup> ، وعندما قام سعيد باشا بهذه الإصلاحات ، ومنع عودة المظالم ، ووضع لوائح دقيقة ، فإنه وضع حداً للظلم والرشوة ومحاربة الأقارب التي كان يمارسها موظفو الأقاليم وشيوخ القرى الذين كانوا - في عهد محمد علي - يبتزون الفلاحين باسم السلطة .

وفي الدراسة القيمة التي كتبها المسيو ميريو ، تحدث عن الليبرالية في بلاد الغرب وذكر بحق : " ولكن في بلاد الشرق ، فإن الأفكار تتخذ شكلاً مختلفاً تماماً : فلا بد أن تكون لدى الشخص كفاءات غير معتادة لكي يستطيع - مع أفضل النروس - أن يسمو فوق المستوى العام للمبادئ المتفق عليها في هذا المجتمع القدرى الذي تم تنظيمه لكي يظل - لمدة طويلة - ساكناً وخاضعاً للطغيان في أحط صورته ؛ ولهذا السبب ، فإن ظهور حاكم شرقي - واحد - يبدى تشبعه بالمبادئ الليبرالية ، يعدُّ برهاناً على سُمُو أفكاره سُمُوً عظيمًا . وفي هذه النقطة ، فإن محمد سعيد باشا يتفوق على أي أمير في أوروبا . لقد سَمَى سعيد باشا - أكثر من كل من سبقوه بلا استثناء - لكي يُمَرِّر رعاياه ، وعَمَلٍ لصالح حضارة محبر ومدنيتهما . إنني لا أنسى بكلمة "حضارة" هذه "الحضارة السطحية" (المتعلقة في "شَتَل" المؤسسات الأجنبية في تربة غريبة عنها) والتي لا يفهمها أغلب السكان ، بل أعنى عملية التحسن العميق في أحوال الشعب .

وكانت إصلاحات سعيد باشا بمثابة ثورة سلمية حقيقية في مجال التغيير الداخلي لأحوال الشعب . لقد تَطَلَّب التجديد والتقدم ، وأفكار الحرية والمساواة ، قروناً



عديدة من الصراعات والثورات لكي تضرب هذه المبادئ بجذورها في الأرض الأوربية. أما الشرق ، فقد كان يحتاج - أكثر من أوروبا - لحكام وعظماء لديهم وعى بهذا التطور الخلاق . وعندما تجاهل إسماعيل باشا (خلف سعيد باشا) هذه الحقيقة، ومارس سياسة توسعية تفوق إمكانياته بكثير ؛ فإنه - بذلك - قد أضاع البلاد وأدى إلى ضياعها . وبالتأكيد ، فإن سعيد باشا لم يستكمل مشروع محمد علي على نطاق واسع ولكن البلاد - في عهده - نعتت بالسلام والرخاء . وبينما كانت البلاد تتمتع بالفتن ، فإن الدولة - على العكس - كانت فقيرة لدرجة الاستئذان بصيب كرم هذا الوالي الذي كان أول من فتح باب مصر على مصراعيه أمام المغامرين الأجانب وأصالحهم .

وبخلاف ذلك ، فقد كان سعيد باشا هو الذي سمح - في سنة ١٨٥٤م - لفردينان دي ليسيبس (Ferdinand de Lesseps)<sup>[١٥]</sup> بحفر قناة السويس . إن هذه القناة - مع البتة - كانا هما العاملين الأساسيين اللذين سيلمعان نوراً حاسماً في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والقوى العظمى ، خصوصاً فرنسا وإنجلترا ، لقد كان النور ضد مصالح مصر ونتيجة لخطأ إسماعيل .

[١٥] دي ليسيبس Ferdinand Marie, Vicomte De Lesseps : دبلوماسي وإداري فرنسي (١٨٠٥ - ١٨٩٤) . اهتم بمشروع آلان سيمونين بترصيل البحرين الأحمر والمتوسط من طريق شق قناة تربط بينهما . أقبل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩ . استدعاه صفيق الوالي - سعيد باشا - إلى مصر سنة ١٨٥٤ . أنشأ الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . لعب دوراً أساسياً في خداع أحمد عرابي وهزيمته . انتهت حياته بفضيحة قناة بنما سنة ١٨٨٩ . وأدين بتهمة خيانة الأمانة والتسبب . حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٢٠٠٠ فرنك (الترجم) .

## هوامش المقدمة

(١) Roman Rule : A History of Egypt , London , 1898 .

(٢) Volney : Voyage en Egypte , 1786 .

(٣) نشرت "الجمعية الجغرافية الملكية" - مؤخراً - وثائق لم يسبق نشرها ثم جمعها من ملفات "الخارجية البريطانية" تحت عنوان "مصر المستقلة" . مشروع سنة ١٨٠١ . وحسبما يقول المسيو جورج دوين (Georges Douin) في المقدمة ، فإن هذه الوثائق توضح "أن فكرة استقلال مصر قد نشأت تحت رعاية حملة بوناپرت مع بداية القرن التاسع عشر ، وظهرت في روح المصريين منذ ذلك التاريخ . وجعل أحدهم - المظلم يعقوب التيطي - من نفسه تاملًا بلسانهم . ولكنه مات فجأة في شهر أغسطس سنة ١٨٠١ ، وهذا ما منعه من عرض هذه القضية والدفاع عنها أمام حكومات الدول الأوروبية .

وبعدما نُزّلت العملة الفرنسية على أرض مصر ، وضع يعقوب نفسه في خدمة الفرنسيين للذين قَدَّموا لأنفسهم بصفتهم أصدقاء وشُروا بإنجيل جديد : إنجيل الحرية .

وبعد معاهدة تسليم القاهرة (٢٧ يونيو سنة ١٨٠١م) ، غادرها يعقوب مع الجيش الفرنسي وأبحر إلى فرنسا ، وركب مع الجنرال بياليار (Bellard) - يوم ١٠ أغسطس - الفرقاطة الإنجليزية "بالاس" (Palas) . ولكنه توفي إثر مرض ألمَّ به يوم ١٦ أغسطس . وقبيل وفاته ، صارح قبطان الفرقاطة الإنجليزي بمشاريعه التي تكشف عنها الوثائق التي عُثِرَ عليها مؤخراً .

وكان يعقوب قد غادر مصر على رأس "فرد مصري" يتكون من أميان الأقباط . وكانت فكرته الأساسية هي أن يتجه إلى إنجلترا أولاً لأن هذه الأمة - حسبما يقول جورج دوين - هي التي من مصلحتها أكثر من أي قوة أخرى نجاح مشروع استقلال مصر . وفي الواقع ، فإن إنجلترا كانت تُسيطر على البحار وتستطيع منع فرنسا من الاستيلاء على مصر . ولكن إذا حاولت إنجلترا نفسها الاستيلاء عليها ، فمن المؤكد أنها ستحصل - يوردها - بعداء أقوى قوة عسكرية في القارة الأوروبية (أي فرنسا) . إذن ، فمصر المستقلة ستكون في وسيلة لاحتواء هذين المتنافسين الطموحين ، مع وجود ميزة مؤكدة تنفرد بها إنجلترا تحسبها تفوقها البحري ألا وهي : الاستيلاء من منتجات هذه المنطقة الواسعة من إفريقيا ، والتي تُشكّل مصر معظمها الطبيعي . ولإثارة حماس إنجلترا ، ولضمان نجاح هذا المشروع ، فقد كان "البلد" ينوي عدم إبلاغ فرنسا لا ببدء هذه المحادثات ولا بالهدف من السفر إلى أوروبا . ولكن الوفاة الفجائية لرئيس البلد - الجنرال/ المظلم يعقوب - في أثناء الرحلة ، وضعت نهاية مفاجئة لمشروع التفويض مع أقوى الأروبة بخصوص استقلال مصر . لقد كان واضعوا هذا المشروع يعتقدون أنه سيفشل إذا لم تشترك بريطانيا العظمى فيه .

Clot (A.B.) : Aperçu général sur l' Egypte , 2 Vol. , 1840. (١)

(٥) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ، القاهرة ، سنة ١٩١٨ م .

Clot bey : id . (٦)

Paul Meruau : L' Egypte contemporaine , 1840 - 1857, de Méhémet Ali à Saïd (٧)  
Pacha . Paris , 1858 .



## الفصل الأول

### مالية الخديو والتدخل الفرنسي الإنجليزي في شئون مصر

حظيت مصر ، في عهد إسماعيل ، بالعلامة ولكنها - أيضاً - شقيقت بالبرس في المجالين: السياسى والاجتماعى ، بالضبط كما حدث لها في عهد محمد على. ومنذ أن اعتلى إسماعيل سدة العرش في سنة ١٨٦٢ م ، وحتى افتتاح قناة السويس - في احتفال مهيب سنة ١٨٦٩ م - كان هو صاحب الأمر والنهى في مصر ، وظهر في حالة مالية متيسرة . كانت هذه السنوات الست هي فترة التالى في عهده، ثم بدأت فترة مختلفة تتسم بالإخفاقات السياسية والمالية والاضطراب الإدارى والاجتماعى، مما أدّى إلى التدخل الأجنبى في شئون مصر الداخلية . وانتهى عهد إسماعيل في سنة ١٨٧٩ م ، وهى السنة نفسها التى وصل فيها البرس العام إلى ثروته. لقد كانت هذه الحقبة بمثابة امتحان عسير تشكّلت فيه عقلية جديدة بلّورت الأسباب غير المباشرة والمباشرة لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ م .

وإسماعيل هو الحاكم الذى استكمل فعلاً مشروع محمد على ، ولكنه - ربما - لم يكن يقطاً ولا قطعاً مثلاً كان جده . وأحياناً ، كانت مهامه - بحق - أكثر اتساعاً ، وأكثر خطورة من مهام سلفه من عدة نواح . وتعدّ هذه الفترة خير مثال للفترة الانتقالية ، كما أنها كانت الفترة التى شهدت التقلل السلمى للأوربيين في مصر .

ففى البداية ، لم يكن الأوربيون مهتمين بالتدخل في شئون مصر الداخلية ، إلا أن تدخلهم أصبح نافذاً واجتاح البلاد ، خصوصاً مع صدور فرمان امتياز حفر قناة السويس (سنة ١٨٥٤م) ، ومع احتدام التنافس بين فرنسا وإنجلترا للهيمنة على

مصر، وأيضاً فإن أخطاء الحاكم وسفاهه كانت بمثابة الدوافع التي حثّت هذا التدخل.

وفي عهد محمد علي ، بدأ التقليل روحياً وحضارياً - في المقام الأول - بفضل تعاون فرنسا معه . ولكن في عهدى سعيد وإسماعيل ، فإن التقدم الملموس في مصر ، مع ازدياد المصالح الفرنسية والإنجليزية فيها ، قد سهّل تدفّق الأجانب عليها مما أدّى إلى ظهور "التقليل المالى الأوربي" الذي تَطوّر فأصبح "تخلّلاً بطيئاً ومنهجياً" ، وهو المدخل للتدخل السياسى الرسمى" الذى أعقبه "التدخل العسكرى".

وتُمثّل مالية مصر فصلاً حاسماً في تاريخها المعاصر : لقد بدأت الأزمة المالية في نهاية عهد سعيد باشا - سنة ١٨٦٢م - عندما عقد قرضاً بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه .

ويذكر أحد المؤرخين الأجانب موضحاً : "لقد أُنتجت "الإمبراطورية الثانية" [١] في فرنسا نظام المضاربة التجارية وبفقت إلى أبعد مدى ؛ ففي تلك الفترة ، هزّعت رؤوس الأموال إلى البلاد البعيدة بحثاً عن المكاسب الهائلة والريحية الجرفية . وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن نقص إنتاج القطن - بسبب الحرب الأهلية الأمريكية [٢] - قد جذب الانتباه نحو بلاد شرق البحر المتوسط ، خصوصاً مصر التي كانت تعاني من مصاعب داخلية ولحقتها كانت غير مدينة بنى دين خارجى . ولذلك ، كانت مصر مطعماً يُغرى رجال المال" (١) .

[١] الإمبراطورية الثانية Le Second Empire : اسم يطلق على نظام الحكم في فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ . واتسمت هذه الفترة بازدهار اقتصادى في جميع المجالات خصوصاً في التجارة والبنوك . انهار هذا النظام مع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا واستسلامها في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠م [المترجم] .

[٢] الحرب الأهلية الأمريكية La guerre de Sécession : حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٨٦٥ بين ولايات الشمال الصناعية ولايات الجنوب التي كانت تعتمد على زراعة القطن مستخدمة الأيدي العاملة من العبيد الزنوج . وكان إلحاء العبودية في ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب . كما كانت الولايات الشمالية الصناعية تطالب بالحماية في حين تمسكت ولايات الجنوب بمبدأ "حرية التجارة" [المترجم] .

إذن، فقد تزامن عهد إسماعيل مع بزوغ سيطرة كبار رجال المال الدوليين. وتدفقت رموس الأموال على الإسكندرية، وجاء إليها الأوروبيون بأعداد كبيرة، وصنَّـر فيها الكثير من الجرائد الأوربية المختصة بالشؤون المالية وغيـزها، وأنشئت المسارح، وظهرت الشركات الجديدة (مثل : مصنع الثلج في كوم الدكة، والشركة المصرية للشحن والتفريغ ، والشركة المصرية للنقل والتجارة ، إلخ ...)؛ لقد كانت تلك الفترة بمثابة العصر الذهبي للتجار الأجانب .

وسرعان ما تم الاتفاق بين الضيف والمضيفين الدوليين - من مختلف الجنسيات - المقيمين في الإسكندرية. وكتب المسيو فوكون (Faucon) مطلقاً: كان سعيد هو أول من سار في هذا الطريق المحزن : فمئذ أن جلس على العرش، بدأ مصر تقترض ديونها بنسبة فائدة عالية جداً تصل إلى ٢٠٪ ، ثم استطاعت تخفيضها حتى وصلت بها إلى نسبة ١٢٪ . أما رجال المصارف ، فقد حصلوا على الأموال المودعة في أوربا مقابل نسبة تتراوح ما بين ٢٪ و ٤٪ وحتى ٥٪ على الأكثر. والفارق بين الرقمين (٥٪ و ١٢٪) كان يمثل مكسبهم<sup>(١)</sup> .

ومثلما فعلت تركيا من قبل ، فإن مصر قد اعتمدت على الدين الداخلي. ولكن إسماعيل أساء استخدام هذه المسألة وترك نفسه يشاق وراء سهولة الحصول عليه، بدون أن يحسب حساب النتائج المالية والسياسية التي ستنتج عن ذلك، لقد كان إسماعيل يتعجل إنجاز خطته ، ومن هنا بدأ الانهيار التام .

وأيضاً ، فإن تبذير إسماعيل كان سبباً في تفاقم المشاكل . ويجدر بنا - أولاً - أن نذكر بأن إسماعيل - غداة توليه العرش - أقام حفل استقبال مغلياً دعى إليه كبار الموظفين المحليين والقناصل الأجانب . وفي هذا الحفل ، ألقى الـوالي الجديد خطبة مهمة جداً - تُعد بمثابة برنامج عمل - موجهة إلى القناصل جاء فيها: لقد قرَّرت - بحزم - أن أكرس كل جهدي ومثابرتي لتحقيق رخاء هذا البلد الذي كُلِّفْتُ بحكمه. إن النظام والاقتصاد في النفقات هما أساس كل إدارة سليمة، وسأطبِّقهما بكل وسيلة لدى . ولكي أكون قنوة للجميع ، وفي نفس الوقت ، لكي أبرهن على عزمي وتصميمي ،

فقد قُرِئَتْ التَّجَلَّى عَنِ النِّظَامِ الَّذِي أَتَيْعُهُ مَنْ سَبَقُونِي ؛ فَقُمْتُ بِتَحْدِيدِ مِيزَانِيَةِ  
الْمُخَصِّصَاتِ الْمَلِكِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِي وَلَنْ أَتَجَاوَزَهَا أَبَدًا . وَهَذَا الْإِجْرَاءُ سَيُسَاعِدُنِي عَلَى  
تَكْرِيسِ كُلِّ مَوَارِدِ الْبِلَادِ لِتَطْوِيرِ الزَّرَاعَةِ . كَمَا أَتْنِي عَازِمٌ عَلَى الْإِفَاءِ نِظَامِ السُّخْرَةِ  
الْبَافِيضِ الَّذِي تَطْبِقُهُ الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةُ - حَتَّى الْآنَ - لِتَنْفِذِ مَشَارِيعِهَا . إِنَّ السُّخْرَةَ  
هِيَ السَّبَبُ الرَّئِيسِيُّ - بَلِ الْوَحِيدُ - الَّذِي يَمْنَعُ مِصْرَ مِنْ بُلُوغِ الرُّقْبَى الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ .

وَسَتَعْنِي الْمُرَاسِمُ الْحُكُومِيَّةُ عَنَاءً خَاصَّةً بِالتَّجَارَةِ الْحُرَّةِ مِمَّا سَيَنْشُرُ الرِّخَاءَ بَيْنَ  
كُلِّ طَبَقَاتِ السَّكَّانِ . أَمَّا الْمَسَائِلُ الْخَاصَّةُ بِالْأَخْلَاقِ وَالتَّعْلِيمِ الْعَامِ (أَسَاسُ أَيْ تَقْدِمِ)  
وَعَدَالَةِ إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ (أَسَاسُ الْأَمْنِ الْعَامِ) ، فَإِنَّهَا سَتَكُونُ مَوْضِعَ اِهْتِمَامِي  
الشَّخْصِيِّ . وَبِتَطْبِيقِ النِّظَامِ فِي الْمَسَائِلِ الْمَالِيَّةِ وَالْإِدَارَةِ الْعَامَةِ ، وَبِتَطْبِيقِ الْعَدَالَةِ فِي  
إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ ، سَتَصْبِحُ عِلَاقَاتُ مِصْرَ مَعَ الْقُوَى الْأُورُوبِيَّةِ أَسْهَلُ وَأَكْثَرَ أَمَانًا .

"أَيُّهَا السَّادَةُ ، أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا مُقْتَنِعِينَ بِالْمَشَاعِرِ الَّتِي أَبْدَيْتَهَا لَكُمْ ، وَأَرْجُو أَنْ  
تَعْمَلُونِي دَوْمًا تَأْيِيدَكُمْ الْحَكِيمَ وَالْمُخْلِصَ" .

وَكَمَا سَمَرْتُ لَاحِقًا ، فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ لَمْ يَقُمْ بِتَنْفِذِ الْجُزْءِ الْأَسَاسِيِّ مِنْ بَرْنَامِجِهِ ،  
وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي يَزِيدُ فِيهِ بَوْضُوحُ : إِنَّ النِّظَامَ وَالْاِقْتِصَادَ فِي النِّفَقَاتِ هُمَا أَسَاسُ كُلِّ  
إِدَارَةٍ سَلِيمَةٍ .

لَقَدْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ يَهْوِي الْخَمَامَةَ وَالْأَبْهَةَ ؛ فَفِي فَصْلِ الشِّتَاءِ ، كَانَ يَنْتَهِزُ أَيْ  
مُنَاسِبَةً لِكَيْ يَحْتَقِلَ بِهَا احْتِفَالًا فُخْمًا ، سِوَاكَ كَانَتْ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ عِيدَ مِيلَادِ ، أَوْ عَوْدَةِ  
سَفِيرٍ ، أَوْ وَصُولِ أَجْنَبِيٍّ إِلَى الْبِلَادِ ، أَوْ حَفْلَةِ رَاقِصَةٍ ، أَوْ سَبَاقِ الْخَيْلِ ، أَوْ حَفْلَاتِ الْأُورِپَا  
أَوْ إِقَامَةِ الْمُنَاقَبِ . وَكَانَتْ هَذِهِ الْاحْتِفَالَاتُ تَتَنَاقَضُ بِشَكْلِ وَاضِعٍ مَعَ الْبُرْسِ الَّذِي يَمَازِي  
مِنْهُ الشَّعْبُ ، وَكَانَ الْمَغْنُونُونَ يَرْتَلُونَ Te Deum [٢] بَيْنَمَا كَانَ الشَّعْبُ يَمُوتُ جُوعًا .  
وَمِنْ أَلْفِ الْأَمْثَلَةِ ، سَتُورِدُ مَثَالًا يَبْرَهْنُ عَلَى مَا نَقَصْدهُ : فَفِي سَنَةِ ١٨٦٩م ،

[٢] Te Deum : تَرْثِيمَةٌ شُكْرٌ وَحَمْدٌ بِاللُّغَةِ اللَّاتِينِيَّةِ سَلْطَمُهَا : Te Deum laudamus (نَعْمُوكَ يَا إِلَهَ)  
[الْمُتَرْجِمُ] .



قَدِمَ إسماعيل للملكة أولجا مبلغ مائة ألف فرنك التخفيف من آلام اللاجئين الكريهين في الوقت الذي كان فيه رعاياه يستحقون الشفقة .

ويقول المسيو بول ميريو : "في عشية تلجيل دفع قسط الدين : تم بناء مسرح دعمته الحكومة في القاهرة ، وتم تكليف موسيقى مشهور بتأليف أوبرا عُرضت لأول مرة على ضفاف النيل . وسمح لنا باستعارتها فتشرفت باريس بأن تتلقى من القاهرة أفضل تسليّة" .

وكان لدى حكومة مصر - في باريس - وكيل مكلف بالتعاقد مع اللذات الشهيرات في مسارحنا الصغيرة . وعلى العكس من أوبرا فيردي (Verdi) ، فإن والي مصر قد أبدى اهتمامه بأعمال ريتشارد فاغنر (Richard Wagner) التي كان سيعرضها قريباً في بيروت . ومنح والي مبلغ عشرة آلاف فرنك بصفة مساهمة في هذا الاحتفال الألماني<sup>(٣)</sup> .

وعند الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، أظهر إسماعيل بثخاً غير معقول؛ ويقدر المستر ماك كوان (Mac Gowan) المبالغ التي حُرِفَتْ منذ بداية الاحتفال وحتى نهايته بـ مليون وثلاثمائة ألف جنيه إسترليني<sup>(٤)</sup> . وبالإضافة إلى هذا المبلغ، حُرِفَ أيضاً مبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني لتدبير كتاب تاريخ رسمي، تم طبعه على جلد الفيل بعدد ٣٠٠ نسخة فقط .

وتسَلَّم مراسل جريدة مشهور جداً مبلغ ألف جنيه إسترليني مقابل تحريرهِ لمخطوطة هذا الكتاب الذي قام أيضاً بطباعته طباعة رائعة .

وتكفل تبذير إسماعيل بجذب المغامرين ومضاربي البورصة إليه : فافترسيه الأموال إما بشروط مبالغ فيها وإما بتوريطه في مشاريع تؤدي به إلى الإفلاس . وفيما يتعلق بالوسطاء - وهما كانت نواياهم طيبة - فإنهم كانوا مضطرين لإقرض شروط قاسية جداً على إسماعيل لكي يحموا أموالهم من مخاطر عدم تسديد الديون . إن سفة إسماعيل وسوء سياسته المالية كانا السبب في فقدانته لمصاديقته .

وَعندما اتبع إسماعيل هذه السياسة المالية ، فإنه كان يهدف - داخلياً - إلى استكمال خطة واسعة في مجالى الزراعة والأشغال العمومية ، وخارجياً ، كان يريد توسيع النفوذ المصرى فى إفريقيا ، وضمان استقلاله السياسى عن تركيا ، وبدلاً من ترسيخ الاستقلال الإدارى الموجود فعلاً فى البلاد وتقويته ، وبدلاً من إنشاء حكومة قوية - بشكل منهجى - مبنية على أساس الحكم المطلق المستنير ، وتكون محترمة فى الخارج ، فإن إسماعيل أراد أن يبدو أكبر من حجمه بكثير ، فلم يحظ بتأييد الشعب له ،

لقد استنزف محمد على البلاد باتباعه نظام "اعتصار رعاياه" وجباية الضرائب لإنشاء الجيش ، ولكنه جعل مصر تقوم بنور القوة العظمى ، وأقام مشروعه العبرى معتمداً - فقط - على موارد البلاد ويؤمن أن يخلف من ورائه نبواً . أما سعيد ، فقد منح الأراضى للفلاحين ، وأقام نظامه الضرائبى بناءً على وعاء ضريبى محدّد ، وشجّع حرية التجارة ، وأنشأ نظاماً للتجنيد ساهى فيه بين الجميع وكان بالضرورة نظاماً عادلاً . وأصبح سعيد محبوباً من الشعب بفضل إصلاحاته العميقة . ولكن ، لو كان سعيد قد طبق أسساً لتنظيم المالية ، ولو كان قد طوّر التعليم العام على نحو أوسع ، لقلنا عنه إنه وال مثالى .

وكان يجب على إسماعيل أن يستفيد من عبء تجارب من سبقوه ويستكمل مشروعاتهم ، إن الخطبة / البرنامج التى ألقاها فى بداية حكمه تكفى - نظرياً - أفضل الأسس للعمل المستقبلى ، ولكنه دمر - جزئياً أو كلياً - أفضل وأخصب ما بناه محمد على وسعيد .

وتسبب غياب نظام جيد للمحاسبية ، وغياب نظام مالى جيد ، فى خراب مصر . ومعاً زاد من خطورة مستوية إسماعيل عن هذا الخراب ، هو أنه لم يبذل أى مجهود جاد لإيقاف هذا التدهور فى الوقت المناسب ، ولم يكف عن تبذيره ، ولم يتخذ - بشكل جدى - أى قرار للاقتصاد فى النفقات . واستمر هذا السفك لمدة ثلاثة عشر عاماً من سنة ١٨٦٢ حتى سنة ١٨٧٦ : وكان إسماعيل يفضل الحصول على قروض بمبالغ كبيرة بنسبة فوائد باهظة تجلب الخراب . وحصل أيضاً على قروض بمبالغ صغيرة

قصيراً لأجل يتم تجهيدها مع زيادة كبيرة في نسبة فوائدها، وكانوا قبيحة هذه الديون تتزايد نتيجة لتأجيل دفعها عندما يعين مورد الاستحقاق وعندما يتم تجهيدها وتراكمت هذه الديون فأصبحت "دينًا سائرًا" هائلاً يزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف عن أصول المبالغ التي اقترضتها الدولة فعلاً.

وعمل إسماعيل على تقويض سمعته في الخارج ، واستمر في دفع أموره المالية لكي تزداد تدهوراً في الداخل عندما فرض ضرائب جديدة بائسة الحكومة من الفلاحين تسديدها مقبلاً ، فاضطر الفلاحون لبيع محاصيلهم بالقسارة قبل الأوان، أو الاقتراض في ظل خسوف لا تقل سوءاً عن البيع بالقسارة . وعلق اللورد ملنر (Lord Milner) <sup>(٤)</sup> على ذلك بعبارة بليغة قائلاً : "إن حياة الضرائب قد مهدت الطريق أمام المرابين".

ولكن أفدح أخطاء إسماعيل المالية تكمن في سياسته التي اتبعها تجاه الأستانة؛ فقد أراد أن يحصل بقوة المال على ما فشل محمد علي في الحصول عليه بقوة السلاح. وخلال رحلاته إلى الأستانة ، أتلف إسماعيل الملايين كغشواء - أو بمعنى أدق كرشوة - السلطان العثماني نفسه والوزراء وكبار موظفي الساطلة والجراند والديبلوماسيين . وإذا كان إسماعيل قد حصل على بعض المزايا الحقيقية، إلا أنها لا تساوي أبداً المبالغ الهائلة التي دفعت من أجلها والتي أرهقت بشدة ميزانية مصر. لإسماعيل لم يدفع فقط عدة ملايين (خمسة ملايين جنيه على الأقل) أجل إقنه أيضاً قام برفع مقدار الجزية السنوية - التي تدفعها مصر لتركيا - فأصبحت حوالي ٤٠ ألف جنيه ، ويقول المسير فوكون : كانت الخزنة المصرية تصب - أساساً - في إسطنبول. وكان إسماعيل باشا يمارس سبغاه وكرمه - وأحياناً إسرافه - على أعيانها وموظفيها الذين لا يمكن إحصائهم <sup>(٥)</sup>.

[٤] اللورد ملنر Lord Milner : رجل إدارة بريطاني عفا عن بشنونة المستعمرات (١٨٥٤ - ١٩٢٥) (الترجم).

وبهذه الطريقة ، استطاع إسماعيل باشا أن يحصل من "الباب العالي" على ثلاثة فرمانات في ثلاث سنوات : ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٧٢ م . والفرمان الأخير يُعد بمثابة ميثاق سياسي جديد لمصر ، فهو يحصر وراثـة العرش في نسل إسماعيل المباشر من الذكور ، من الأب لابن ، ومنحه لقب "خديو" ، ووسع من سلطاته في زيادة عدد أفراد الجيش (الذي كان محدوداً حسب اتفاقية سنة ١٨٤١م) ، وأعطاه الحق في الحصول على القروض ، وعقد الاتفاقيات التجارية .

وعلى المستوى النظري ، فإن استقلال مصر قد زاد وتم تدعيمه ، ولكن - على المستوى العملي - حدثت ثغرة واسعة في بنيان هذا الاستقلال : فالباب العالي شجّع إسماعيل على المضي قُدماً في هذا الطريق ، وبذلك يكون قد عمِلَ - بدون قصد - على وقوع الولاية (مصر) في يد قوة ثالثة .

وفي الواقع ، فإن "الباب العالي" - حتى سنة ١٨٧٢م - لم يسمح لإسماعيل بعقد اتفاقيات للحصول على قروض ، ولكنه قبل "الإكراميات" الهائلة التي قدمها له وإلى مصر . وبذلك ، يكون "الباب العالي" مسئولاً - جزئياً على الأقل - عن الارتباك المالي الذي ألحق بإسماعيل في دوامة قاتلة . إن هذا الدين - بعد قناة السويس - قد فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي ، خصوصاً وأن إسماعيل كان يتعامل مع بنك آل روتشيلد<sup>(٥)</sup> وبنك آل فروهلنج - جوش وبنك أوينهايم ، وكلهم كانت لهم علاقات مع البيطوهراسية الدولية وكانوا يمتلكون إمكانيات تأثير قوية .

(٥) آل روتشيلد Rothschild : أسرة مصرفية يهودية من أصل ألماني ، بدأ نشاطها في فرانكفورت ثم أسست مصارف في عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا) . حصل أفراد الأسرة على جنسيات مختلف البلاد التي استقروا بها كما حصلوا منها على ألقاب النبالة . كان فرعا الأسرة في إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوذاً وانتموا للماسونية . عندما أصدر بلفور تصريحه المشؤم - سنة ١٩١٧ - وجهه إلى لينين والثر روتشيلد (الفرع الإنجليزي للأسرة) . وقد لعبت هذه الأسرة دوراً مهماً في تمويل الحركة الصهيونية واستيلائها على فلسطين [الترجم]

وفي بداية عهد إسماعيل ، كان "الدين الوطني" - الذي تركه سعيد باشا - يتساوى مع الرخاء الجديد الذي جلبه القطن لمصر ؛ ففي سنة ١٨٦٢ ، بلغ عائد تصدير القطن أربعة ملايين جنيه ، ولكنه وصل إلى ١٤ مليون جنيه في سنة ١٨٦٤م. ثم انتهت الحرب الأهلية الأمريكية بسرعة في سنة ١٨٦٥م ، ومع ذلك استمر إسماعيل - بدون إذن الباب العالي - في تورطه وتمسكه بنظامه المدمر ، أي الاقتراض بنسب فوائد عالية جداً ، بضمان أنصبة معينة من موارد الدولة.

وكانت هذه القروض على النحو التالي :

- ١ - قرض سنة ١٨٦٢ : بمبلغ ٨٢ مليون و ٢٤٥ ألف فرنك .  
عقده سعيد باشا . الرهن الخاص : إيرادات الدلتا .
- ٢ - قرض سنة ١٨٦٤ : بمبلغ ١٤٢ مليون و ٦٠٥ ألف فرنك .  
وهو أول قرض يعقده إسماعيل . الرهن الخاص :  
إيرادات مصر السفلى ما عدا إيرادات الدلتا .
- ٣ - قرض سنة ١٨٦٦ م : بمبلغ سبعة ملايين و ٥٠٠ ألف فرنك .  
ضمان رأس المال والفوائد : رهن سكة حديد مصر .
- ٤ - قرض سنة ١٨٦٨ م : بمبلغ ٢٩٧ مليون و ٢٥٠ ألف فرنك . الرهن الخاص :  
إيرادات الجمارك والأهوسة والرسوم المفروضة على  
الإيجارات الزراعية والمقارات وبيع المواشي الصغيرة  
ومعاصر الزيتون والملحة النيلية .

وبذلك يكون إسماعيل قد اقترض - بين سنتي ١٨٦٢ و ١٨٦٨ - بما يقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه إسترليني من لندن وباريس . وعلق البارون دي مالورتي (Baron de Malortie) بقوله : "لقد اعتبر إسماعيل نفسه مالك مصر الوحيد ، أقام برهن الأرض ليعني منزلاً يتكلف أكثر من إمكانياته" . وكان محمد علي - فعلاً -

يَقْدُ كل أراضي مصر ملكاً شخصياً له ، ولكنه كان يُديرها لصالح الدولة ، وكانت الدولة هي البلد نفسه . أما إسماعيل ، الذي كان على العكس من جده ، فقد أدار أملاكه إدارة سيئة ، ورفن - بلا وعي - استغلال الدولة لصالح الأجانب ؛ فاصحاب الديون يجب أن يستوفوا على الرهن عندما لا يستطيع المدين سداد ما اقترضه .

وحاول إسماعيل التخلص من مشكلاته الأتية بالرجوع إلى هذا التحايل المدمر الذي لا يضع المستقبل في اعتباره . وفي سنة ١٨٦٧ م ، أصبح موقفه المالي حرجاً ويُنذر بالخطر . وكتب المسير جايون - دانجلار (Douglas Gillion) <sup>(٦)</sup> في رسائله ما يلي : "أصبحت الزراعة - الآن - في حالة يرثى لها ، ولكن هذا الوضع لن يمنع الإدارة - قريباً - من طلب الضرائب التي ستزداد بقسوة ، وإن تتوانى عن ضرب الموالين بالمصرى " .

ويُجدر بنا ملاحظة أن الأمر - هنا - يتعلق بجباية الضرائب مقدماً الهيئة الثالثة على التوالي . وتبلغ موارد البلاد ١٢٥ مليون فرنك ، ولكن فوائد الديون ، والاستهلاك البطيء جداً للقروض ، يستلزمان هذه الموارد . ولم يحصل الموظفون المحليون أو الأوربيون - الذين يعملون بدون عقد - على مرتباتهم منذ ثمانية أشهر . إن الدائرة السنوية (أي الخزنة الخاصة لوالى مصر) تقترض مبالغ بنسبة فائدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٤ ٪ سنوياً . وفي نفس الوقت ، نجد أن باشا مصر يُنفق الملايين بلا حساب في عواصم أوروبا ، ويبدل قصارى جهده لتسعين سيده الكتيب (سلطان تركيا) بالقداء الذي يجرم مئة الشعب المصرى .

وهناك مكتبة من القاهرة - كُتبت في شهر فبراير ، ونُشرت بمجلة "L'Opinion Nationale" في عدد شهر مارس سنة ١٨٦٨ م . جاء فيها : "في الصيف الماضي ، انتشرت إشاعة بصرف مرتب شهر واحد لكل موظف ، فعمّ الفرح في أوساط هؤلاء المساكين . وكان المبلغ جاهزاً في وزارة المالية ؛ فجأة ، أعلنت أم إبراهيم باشا - الابن المفضل لى إسماعيل - أنها ستعاضد إلى الاستقالة ، وطلبت تزويدها بكل الأموال المتاحة ، فأسرعت الحكومة بإعطائها المبلغ المذكور . وتجرع موظفو الحكومة مرارة المصيرة ."

وفي سنة ١٨٦٨ م ، أقتبه " الباب العالي " لما يَحدثُ وأراد - على ما يبدو - أن يُخلى مسئولياته من العواقب : فأصدر فرماناً يمنع إعطاء مصر أى قرض " بدون الحصول على إذن مُسبق من الحكومة التركية " . ومع ذلك ، استطاع مستشارو الخديو إقناعه بأنه يستطيع رفن موارد أملاكه الخاصة بدون الحصول على إذن من تركيا . وهكذا تم عقد قرض جديد مع بيت بيشوفزهايم (Bischoffsholm) - فى سنة ١٨٧٠ م - بمبلغ ٧ ملايين (استلم الخديو منهم خمسة ملايين فقط) بنسبة فائدة تبلغ ١٣٪ . وعندئذ خاطب " الباب العالي " حكومة إنجلترا - مباشرة - بصفتها النواة التى تمثل الدائنين الأساسيين وسجل مقدماً اعتراضه على أى اتفاق مالى لا يكون قد حصل على موافقة مسبقة من صاحب الجلالة السلطان ، ويكون له تأثير - مباشر أو غير مباشر - على موارد مصر المالية<sup>(٧)</sup> .

وبذلك ، تكون الحكومة البريطانية قد أبلغت بهذا الأمر بشكل رسمى . ومنذ ذلك التاريخ ، اتخذت المسألة المالية منحنى سياسياً ، وبدأت مرحلة جديدة فى سنة ١٨٧٠م؛ فقد تنبّهت أوروبا إلى الأهمية الواضحة لمصر بصفتها تحتل موقعاً مهماً . وهذا الوضع ناتج من عدة أسباب متداخلة مع بعضها **فأولاً** : حدث تدفق متزايد للأجانب على مصر - خصوصاً فى عهد إسماعيل - نتيجة للرخاء المادى والتجارى الذى شهدته المدن الكبرى (مثل القاهرة والإسكندرية) .

وثانياً : سهولة وسائل الانتقال بفضل إدخال السكك الحديدية فى مصر ، واستخدام السفن البخارية .

وأخيراً : بفضل الامتيازات التى منحها والى مصر للأجانب .

وهكذا نجد أن الأوربيين أصبح لهم الحق - منذ سنة ١٨٢٧ م - فى التملك بمصر (وهذا الحق لم يحصلوا عليه فى تركيا إلا فى سنة ١٨٦٧ م) ، وبالإضافة إلى ما سبق ، وفى سنة ١٨٤١ م . وقّعت النول الأوربية مع محمد على (الذى كان يحتكر التجارة) اتفاقية تسمح للأجانب بعمارة التجارة بحرية ومباشرة مع السكان المحليين . وفى سنة ١٨٢٦ م ، بلغ عدد الأجانب فى مصر ثلاثة آلاف نسمة ، وفى سنة ١٨٤١ ،

قفز إلى ١٦ ألفاً ، ثم إلى ٥٠ ألفاً في سنة ١٨٤٦م ، ووصل إلى مائة ألف سنة ١٨٧٠م .

وفي سنة ١٨٦٩ م . تم حفر قناة السويس ، فَنَجَّجَ عن ذلك سبب هام آخر؛ فالقناة لم تكن فقط مُجرَّد طريق إلى شرق آسيا ، بل كانت أيضاً سبيلاً لاختراق إفريقيا . وبمقدورنا القول بأن القناة أصبحت بمثابة "مفتاح العُقد" بالنسبة للإمبراطورية البريطانية الممتدة في آسيا وإفريقيا . وتزامن حفر القناة مع الاكتشافات الجغرافية ، وتقدّم وسائل الاتصالات الحديثة ، والحاجة للتوسع التجاري ، فَمَهَّدَ ذلك كله لميلاد حركة الاستعمار البريطاني .

وفي سنة ١٨٦٨م ، حدث تَطَوُّرٌ في الحزب الليبرالي الإنجليزي بخصوص حركة المستعمرات ؛ فمنذ ذلك التاريخ فصاعداً ، أصبح الحفاظ على الإمبراطورية ممكناً ، وكذلك زيادة مساحتها ، وتحويل مُجْمَلِ المستعمرات إلى كتلة متجانسة "مادياً" . وفي ظل هذه الظروف ، أصبح الاستيلاء على مصر ضرورياً باعتبارها موقفاً متقدماً للدفاع عن الهند . وفي الوقت نفسه ، أصبحت مصر نقطة انطلاق لإنشاء إمبراطورية بريطانية في إفريقيا . وطوَّق أحد الدبلوماسيين الفرنسيين على ذلك بقوله : "إن مصر لم تُعدْ فقط البلد الذي لا ينضب معين ثروته ، والذي يعرفه كل فرد - أي أنها مفتاح قناة السويس والطريق إلى شرق آسيا - بل ستكون أيضاً - على الأرجح - أول طريق مفتوح للتجارة في وَسْطِ إفريقيا . وعن هنا تنبثق الأهمية الأساسية بالنسبة لكل من سيشارك في التجارة . ولم تُعدْ الأهمية تقتصر فقط على الاستيلاء المباشر على بلد الفراعنة ، بل أصبحت تتطلب - أيضاً - عدم تركها تسقط فريسة لأي أمة تنافسنا . إن إنجلترا فقط هي التي حَلَمَتْ باستلاك مصر امتلاكاً تاماً . وترى أن أملاكها في الهند تتعرض كل يوم لمزيد من تهديدات موسكو في آسيا ، وإذ كان من الطبيعي أن تبحث عن تعويض لخصارتها المحتملة لهذا المصَبِّ الهائل الذي تَصَبُّ فيه صابراتها . وهكذا ، فإن إنجلترا تتابع بدقة - منذ نصف قرن - كل المسائل ذات الصلة بتجارة إفريقيا وطرقها" (٨) .



وخلقت ديون إسماعيل وقناة السويس مصالح اقتصادية وسياسية أكتت هيمنة فرنسا وإنجلترا على مصر ، تلّتها منافسة حتمية بينهما . وبعد سنة ١٨٧٠م ، أرادت إنجلترا الاستغادة من ضعف فرنسا لكي تحل مكانها في مصر . ومنذ سنة ١٨٧١م ، اقترح بعض الإنجليز على فريدريش دي بيليسبس شراء أسهم القناة منه ، ولكنه رفض التفاوض معهم . وفشلت إنجلترا مؤقتاً في محاولتها للاستيلاء على القناة ، فوجّهت أنظارها نحو مالبة مصر "إلا أن مسؤوليتها لم تتحدد قبل سنة ١٨٧٦".

واستمر إسماعيل في ممارسة عملياته المالية الحمقاء . وكان وزير ماليته هو "إسماعيل صديق" الذي عُيّن في هذا المنصب في سنة ١٨٦٨م بدلاً من "راغب باشا" (وزير مالية سعيد وقنوته السيئة) . وفي سنة ١٨٧١م ، فكر "إسماعيل صديق" في "قانون المقابلة" الذي لعب دوراً مهماً في تاريخ مصر المالي وساهم في ازدياد السخط العام . و "قانون المقابلة" عبارة عن نظام مخصوص أنشئ بهدف تسديد ديون مصر عن طريق جباية الضرائب المقررة - مقدماً - عن ست سنوات مقبلة . وفي مقابل ذلك ، يتم تخفيض دائم على الضرائب ؛ فيدفع الممول - فيما بعد - نصف الضريبة المقررة فقط .

وكانت قيمة الدين الجديد تبلغ ٢١ مليوناً ، وجلب "قانون المقابلة" لخزانة ثمانية ملايين جنيه فوراً ، ولكن تَعَقُّلت العملية بسبب الكمبيالات التي دفعها رجال البنوك مقدماً .

وبفضل هذه الأموال التي دخلت خزانة الدولة ، كانت احتفالات شتاء سنة ١٨٧١م أكثر بهجة من احتفالات السنوات السابقة . وفي بداية سنة ١٨٧٢م ، أقيمت احتفالات جديدة باهظة التكاليف بمناسبة زواج الأمير توفيق بابتة إلهامى باشا . وفي شهر إبريل سنة ١٨٧٢ ، حصل الخديو على قرض جديد قيمته أربعة ملايين جنيه إسترليني (من بنك أوبنهايم وأبن أخيه) مما سمح له بالإبحار إلى الآستانة في الشهر التالي .

ولما كان إسماعيل يخطط لإتمام عمليات مالية على نطاق واسع ، فقد سعى للحصول على فرمان يمنحه الحرية المالية الكاملة ، وحقوق الحاكم شبه المستقل . وحصل إسماعيل بالفعل على هذا فرمان .

• وكان سفير إنجلترا في الأستانة - السير هنري إليوت (Sir Henri Elliot) - يرصد أخبار إسماعيل وتصرفاته غير المعقولة ؛ ففور وصوله إلى الأستانة، أهدى للسلطان العثماني ٥٠ ألف بندقية مصنوعة في إنجلترا . وبعد ذلك بأسبوعين، أهداه طاقم سفرة رائفاً مصنوعاً من الذهب المزخّع بالأحجار الكريمة وبخمسـة آلاف قيراط من الماس ، وذلك بمناسبة عيد جلوس السلطان .

ولم يكتف إسماعيل بكل هذا ؛ ففي شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ م ، صدّر فرمان جديد بإلغاء فرمان سنة ١٨٦٩ م ، والسماح للخبديو بالحصول على القروض بنون أى شروط أو تحفظات . وفي يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ م ، بعث السير هنري إليوت برقية إلى اللورد جرانفيل (Lord Granville) [١] تذكّر فيها أن هذا فرمان قد صدّر من السلطان العثماني مباشرة بنون أن يمر على الديوان ، وذلك في مقابل مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني تسلمها السلطان بنفسه ، و ٢٥ ألف جنيه إسترليني للمصدر الأعظم ، و ١٥ ألف جنيه إسترليني لوزير الحربية ، و ٢٠ ألف جنيه إسترليني لمختلف موظفي القصر .

وبعد سقوط الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، اقترح مجلس الوزراء الجديد إلغاء هذا فرمان لأنه - خلافاً للعرف - لم يسجّل في الباب العالي . وقال مدحت باشا للسفير البريطاني إن الوثيقة التي يتم الحصول عليها بمثل هذه الوسائل يجب إعلان بطلانها لأنها غير قانونية وبلا أية قيمة ، وأن ذلك في مصلحة مضر نفسها . فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات : " رجوّته أن يتخلّى عن هذه الفكرة ، فالسلطان أعطى كلمة للوالى ، ولذلك يجب الوفاء بها في كافة الظروف " [٢]

ويعلّق أحد المؤرّفين الإنجليز المعتدلين قائلاً : " ويبدو شك ، فإن هذه الواقعة تمثّل الشرف نفسه والمنطق الدبلوماسى الصحيح . وعلى أى حال ، فهو قد أخطى مدحت

[١] اللورد جرانفيل Lord Granville : سياسى بريطانى (١٨١٥ - ١٨٩١) . كان وزيراً للخارجية (١٨٧٠ - ١٨٧٤ ثم ١٨٨٠ - ١٨٨٥) في حكومة جلاستون (لترجم) .

باشيا من مسؤولية إصدار هذا الفرمان المشي به ، وفي الوقت نفسه ، جعل سفيرنا مسئولاً - بشكل ما - عما سيحدث (١٠).

ويمثل هذه الوسائل ، ضمن إسماعيل حرية الحركة ، فعاد إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٢م ليجد الخزانة خاوية واليوس يزداد ، ويوضح ت. فوكوين الوضع قائلاً : "رهن المصرفيون كل موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الدين ، كما أن عجز الميزانية كان يزداد بلا توقف" (١١).

وفي تلك الأثناء ، كانت لدى الخديو أطماع في اليمن والحشة ، ففكر في الحصول على قرض هائل ، ولم يقف إسماعيل على حافة الإفلاس ، بل ألقي بنفسه فيه :

وتفاوض إسماعيل مع المصرفيين للحصول على قرض جديد كانت قيمته الاسمية تبلغ ٢٢ مليون جنيه إسترليني . وحتى آخر لحظة ، كان يريد أن يترك بنك أويتهام واين أخيه ، وليجأ لمجموعة مصرفية فرنسية منافسة كانت - فيما يبدو - قد قدمت له شروطاً أفضل ، ويذكر المستر ماك كوان : "في الليلة السابقة على توقيع العقد النهائي ، حدثت مناقشة حامية - في قصر عابدين - بين صاحب السمو والشاب الذي كان يمثل المؤسسة (وكان بيلوماسياً أيضاً) . وأثناء هذه المناقشة ، كان البيلوماسي على علم بالصفقات السابقة ، فأقنعهم الوالي أن القرض المطلوب يقع تحت رحمتهم ، وأنه لن يحصل على شيء إذا أخل بكلمته . وفي صباح اليوم التالي ، تم توقيع العقد مع مؤسسة أويتهام واين أخيه "

ومع أن القيمة الحقيقية لهذه العملية لم يكشف عنها أبداً ، إلا أن الشروط والنتائج - التي عرفت - كانت مكلفة جداً . وكان ضمان هذه العملية هو رهن كل موارد مصر وإيراداتها . وبلغت نسبة الفائدة السنوية ٧٪ زائد نسبة ١٪ مقابل استهلاك الدين . وحصل الطرفان المتعاقدان (الخديو والمؤسسة) لنفسيهما على نصف المبلغ الاسمي "النهائي" .

وتم الاتفاق على عقد قرض جديد بمبلغ ٢٢ مليون جنيه إسترليني بفائدة ٨٪. والواقع أن تاريخ القروض التي حصلت عليها الدولة لم يُسجَل أبداً عملية مثل هذه الحالة التي تجلب الخراب للمدين ، وفي الوقت نفسه ، تُحقَّق أعلى فائدة للدائنين وأصدقائهم<sup>(١٢)</sup> .

ومن المؤكد أن هذه العملية الغريبة لا تُشرف إسماعيل ولا الوسطاء الذين باعوا سنداتهم إلى حملة الأسهم الأبرياء .

ولم يتوقف إسماعيل عند حافة هذا المنحدر الذي يجلب الخراب ، بل قام بتجهيز حملات غلمية وحرية وأرسلها - بلا أدنى مبالاة - إلى وسط إفريقيا والبحر الأحمر والحيشة . وكان من الطبيعي أن تصبح خزانة الدولة خاوية - من جديد - فوقع إسماعيل في ملزق ، وأخذ يبحث عن الحل بعقد قرض جديد .

وفي تلك الأثناء ، استطاع ديزرائيلي (Disraeli)<sup>[٧]</sup> أن يضرب ضربه الكبري عندما اشترى - سنة ١٨٧٥م - من إسماعيل حصته في أسهم شركة قناة السويس التي تبلغ (٢-١٧٦٦ سهم من أسهمها البالغ عددها ٤٠٠ ألف سهم) بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترليني . وعلق المستر فارمان (Farman) قائلاً : لقد ضُربَ ديزرائيلي ضربه الكبري التي كانت بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديو . وكانت أيضاً أفدَح أخطاء إسماعيل السياسية والمالية التي ارتكبها في حياته<sup>(١٣)</sup> .

وفيما يلي ، سنقدم للقارئ تفاصيل الأحداث : في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥م، سمَّحَ ديزرائيلي - بدون استشارة مجلس العموم - لبنك روتشيلد بشراء أسهم القناة بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترليني . ولكن هذا الشراء لم يكن عملية مضبوطة لأن المشتري الحقيقي (وهو هنا الحكومة البريطانية التي تتصرف لصالح الأمة البريطانية)

[٧] ديزرائيلي Benjamin Disraeli (كونت Beaconsfield) . سياسي وكتاب بريطاني (١٨٠٤ - ١٨٨١) . يهودي من أصل إيطالي . تحول من الراديكالية إلى المحافظة . أصبح رئيساً للوزراء (١٨٦٧ - ١٨٦٨ ثم ١٨٧٤ - ١٨٨٠) [الترجم] .

كان أيضاً من دائتي الحكومة المصرية . وكانت الحكومة المصرية ملزمة بدفع نسبة الفائدة (٥٪) حتى أول يوليو سنة ١٨٩٤م . ولم يُمنح المبلغ إلا في ٤ فبراير سنة ١٨٧٦م . وصوّت البرلمان على القانون في شهر أغسطس التالي .

وفي سنة ١٨٩٦م ، وصّل سعر هذه الأسهم في لندن إلى ٢٤ مليون جنيه إسترليني ، وفي سنة ١٩١٥ ، وصّل إلى ٢٠ مليوناً ولكن المكسب المالي لا يمكن مقارنته بالنتائج السياسية التي لا نستطيع هنا : ففي أوروبا ، كانت هذه الصفقة مفاجأة شديدة الوقع . وكتب المسيو مازاد (Mazard) مطلقاً : "إذا لم تكن هذه العملية عملية استيلاء مادي على أراضي مصر ، فإنها تعد أول خطوة في هذا السبيل . لقد حصلت إنجلترا على زيون يحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه لتصفية ديونه . ولا تستطيع إنجلترا أن تترك هذا الزيون يفلت من يدها : ولذلك فإنها ستراقب ماليته ، وستقرضه مرة أخرى بأشكال مختلفة ، ومن الطبيعي أن تطلب منه رهونات أخرى وضمانات جديدة . فإلى أين سيؤدي ذلك كله ؟؟" (١٤) .

ومنذ ذلك التاريخ ، اختلّت كفة الميزان بين إنجلترا وفرنسا لصالح إنجلترا . وكان على إنجلترا أن تدافع - ليس فقط - عن مصلحة مالية محلية ، بل كان عليها - أيضاً - أن تدافع عن مصلحة سياسية دائمة ألا وهي : حماية الطريق إلى الهند (١٥) .

ومنذ شراء إنجلترا لأسهم إسماعيل في القناة ، أخذت في الاستعداد المنهجي للاستيلاء على مصر . وفي هذا السياق ، يمكن اعتبار سنة ١٨٧٦م بداية لمرحلة جديدة وحاسمة في هذا الاتجاه .

وبعد يومين من شراء أسهم القناة ، أي في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥م ، جاء المستر كيف (Cave) على رأس لجنة خاصة تدقّق في الوضع المالي للخديوي (١٦) .

وحدّثت الحكومة البريطانية مهمة اللجنة وأهدافها : الهدف الأول لبعثكم هو التباحث مع الخديوي بخصوص موضوع المساعدة الإدارية التي يطلبها ، وإن يفوتكم - عرّضاً - الحصول على معلومات تكون على أعلى قدر من الأهمية تخص مصر وإنجلترا .

ولكن للضمانات الخاصة التي قُدمت لم تكن كافية ، ومن الآن فصاعداً ، ستكون الإدارة المصرية نفسها هي الرهن المطلوب . وعلق المستر ماك كوان بقوله : "مع وصول بعثة المستر كيف ، بدأت حكومة اللورد بيكرسفيلد <sup>[A]</sup> التدخل في شئون مصر الداخلية والضغط عليها ؛ وهذا ما يجعلها مسئولة (يقدر مسئولية الضحية نفسه تقريباً) عن أغلب القرارات التي صُنّرت بعد ذلك .

"وتُسجّل لنا الكتب الزرقاء" (Blue Books) تاريخ النور الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية وعمالها منذ تلك الفترة . وهذا التاريخ لا يجعل أى إنجليزى مُنصف يشعر بالفخر .

"وسيشعر القارئ أننا - فى أغلب الفصول السابقة - أثبتنا القليل من التعاطف مع شخصية إسماعيل وأساليبه ، ونكاد نكون مُجبرين على لومه بسبب الكثير من الأحداث التي تُعرّض لها منذ ذلك التاريخ .

"لقد كان لديه الكثير من الصفات التي جعلت منه حاكماً مطلقاً على مصر ، إلا أنه لا يُقارَن بالأوربيين المتكئين نوى الخبرة ، خصوصاً وأن أغلبهم كانوا قليلي الذمة منه ، وكانت حكوماتهم تدعمهم جميعاً" .

ومنذ وصول "بعثة كيف" ، انقسمت حاشية الوالى إلى معسكرين : المعسكر الفرنسى والمعسكر الإنجليزى ، وكانت المنافسة بينهما تزيد من صعوبة التوصل لإيجاد حل للمشاكل المالية لصالح مصر لصالح دائتيها .

ولا نستطيع إنكار أن إسماعيل استفاد - بمهارة - من هذه المنافسة ، واستطاع أن يؤخّر عمل اللجنة الإنجليزية التي كانت تُطالب بسلطة الإشراف على الإدارة المالية لمصر . وطلب إسماعيل الاستعانة بإداريين وماليين أوروبيين لكي ينهضوا - عملياً - بالحكومة المصرية ويُظلموا شئونها المالية . ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تتوى أن

[A] أى ديزالهي - انظر هامش ٧ [الترجم]

تُشرف إشرافاً عاماً على الإدارة في مصر ، وهذا النوع من وضع اليد ضمن مصالح الدائنين الأوربيين وينتقد مصر من أسوأ مشاكلها .

وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ م ، كتبت جريدة "التايمز" (Times) تعليقاً جاء فيه : منذ وصول المستر كيف إلى مصر ، توصلت اللجنة إلى أن الإصلاح الجزئي للحكومة ومالية مصر هو - فقط - الذي سيؤمّن الأمان للنولة بالتكيد ، فقد كان يفدور مصر أن تعقد تسوية أفضل مع دائنيها لو كان لديها رصيد أفضل . ولكن كيف يتلّى لها ذلك ؟ إن كل التوقعات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على التصوّر التالي : سيكون الجديو - بشكل أو بآخر - مجبراً على الاستسلام للتصانح الإنجليزية مع خضوعه التام لها ، وستتولى إنجلترا إدارة مالية مصر ، وسيُنقل جزء من الدين الإنجليزي لحساب مصر لمساعدة حكومتها على سد العجز وتخفيض مصروفاتها السنوية بشكل ملموس . ولكن هذا التصوّر يفترض وجود علاقة بين الحكومتين ، ولا يوجد أي تبرير لهذه العلاقة ، ويفترض كذلك وجود استعداد من جانب حاكم مصر . ونحن نحاول عبثاً - أن نجد دليلاً ما على وجود هذا الاستعداد .

إن الأمر يتعلّق بفرض نوع من "الحماية الإنجليزية" يُعبّر عنها - عادة - باستخدام تعبيرين مطّاطين هما : "الإشراف البريطاني" أو "الإدارة البريطانية" (British guidance) و "علاقة" (relation) . وكان على إسماعيل أن يوافق عليهما ، بل ويطالب بهما لكي يحتلّ بتوازن مالي دائم . أما إنجلترا ، فإن المسألة السياسية عندها لا تنفصل عن المسألة المالية .

ووافق إسماعيل - ببساطة - على اقتراح المستر كيف بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) في منصب مستشارة المالي . وكان المستر ويلسون يعمل في وظيفة مراقب عام في إدارة الدين الوطني الإنجليزي .

ولكن فرنسا وقّفت بالرصد لهذه التدابير ؛ فوزير الخارجية الفرنسي - الدوق ديكاكز (duc Decazes) - رفض لثفراد إنجلترا بحل المشكلة المالية في مصر لأن هذه المشكلة هي "مفتاح" المسألة المصرية . ووصل المسيو أوتريه (Oudrey) - القنصل العام

الفرنسي السابق - إلى مصر مما شكّل عاملاً أساسياً مؤكداً في إفضال مهمة المستر كيث . وبعد رحيل "كيث" في بداية شهر فبراير سنة ١٨٧٦م ، اقترح المسيو أوتريه على الخديو إنشاء بنك "وطني" لمصر تديره لجنة دوائية مكونة من أعضاء تختارهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ؛ وتكون مهمة هذا البنك "تجميد الدين السائر مقابل فائدة مقدراها ٩٪ . واشترك مع المسيو أوتريه - في تقديم هذا الاقتراح - مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين يرأسهم المسيو باستريه (Pastre) من "البنك الإنجليزي - المصري" .

وحرصم اللوق ليكان على الحصول على تعاون إنجلترا في هذا المشروع؛ فأبلغ اللورد ديربي بأن الحكومتين (الفرنسية والإنجليزية) يجب أن يُنسَقَا معا فيما يتعلق بالشئون المصرية .

ولكن إنجلترا كانت تعارض مشاركة فرنسا في هذا الموضوع : ففي المجال المالي ، كان المشروع الفرنسي سيُفقد - أساساً - أصحاب "الدين العام" ، وأغلبهم من الفرنسيين ؛ بينما كان أصحاب "الدين المجدد" أغلبهم من الإنجليز الذين لم تكن لهم مصلحة في زيادة هذا "الدين المجدد" بإضافة "الدين السائر" للخديو عليه .

وفي المجال السياسي ، كان المشروع الفرنسي - أَوْثَمَ - سيُقيم عملياً تعاوناً بين فرنسا وإنجلترا في مصر ، وأيضاً كان سيضع المسألة المالية في إطار دولي، وذلك كله كان يتعارض مع هدف إنجلترا الراسخ ألا وهو : إشرافها على الإدارة المصرية .

وكان المستر ديزرائيلي قد أعلن - بصراحة - أمام "مجلس العموم" أن "الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للموافقة على أى مشروع للتصوية البنكية نصف الخاصة (semi - privé) ، وأن الحكومة البريطانية تهتم فقط بمشروع "لجنة المراقبة المالية" (١٧) .

ومن هنا ، نستطيع أن نعرف سبب رفض بريطانيا لتعيين مُفَوِّض إنجليزي في البنك المذكور ، وأيضاً سبب إهمال الخديو للمشروع .

ويذكر المسيو ج. كلودي (J. Cluady) في كتاب له : "كان موقف الحكومة الفرنسية محكوماً بالفوائد الهائلة التي أخذها "البنك العقاري" (Crédit Foncier) .



أما سلوك الحكومة الإنجليزية فكان مختلفاً؛ فقد اتُّهِمَتْ بلاتها تعمل سرّاً على إفلاس الخديو، ومن ثَمَّ تقدم نفسها بصفتها منقذته. إن خطة بهذا الشكل لها خطة بشعة للغاية، ولكن يجب التسليم بوجود وقائع عديدة تبرهن على وجودها <sup>(١٨)</sup>.

ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك عن كيفية قيام الحكومة الإنجليزية بوضع العراقيل أمام أى مشروع وعَدَم ثباتها على رأى واحد، ويكمل قائلاً: كانت الحكومة الإنجليزية هي أول من طالب بأن تكون الإدارة المالية لمصر خاضعة للإشراف الأوربي.

ولكن في بورصة لندن، كانت هناك حملات ضارية لخفض قيمة الأوراق المالية المصرية، وبلغ من ضراوتها أننا لا نستطيع تفسيرها فقط بلاتها مجرد مناورات معتادة يلجأ إليها المضاربون، بل إن الأمر أكبر من كونها مجرد مضاريات.

وأخيراً، لا توجد أية أسباب أخرى غير الأسباب السياسية / المالية لتكون هي الدافع الذى أُلْمِى على المستر ديزرائيلى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٢ مارس سنة ١٨٧٥م. وكان الجمهور ينتظر بفارغ الصبر نشر تقرير المستر كيف أملاً أن يجد فيه أسباباً لتجنب الخطر. ولكن ما أشد دهشة هذا الجمهور عندما أعلن ديزرائيلى، أمام مجلس العموم، أن الخديو قد طُلِبَ عَدَم نشر هذا التقرير بسبب ارتباطه وضعه المالى وسرية المعلومات التى قدمها. فاندفع الغضب فى البورصة وحدث انهيار فى أسعارها.

وبعد فشل المشروع الأول، أرسلت الحكومة الفرنسية المسيو فيليب (Villot) إلى مصر لكى تُحدث توازناً مع المستر ريفرز وولسون. وكان المسيو فيليب مفتشاً سابقاً للمالية، وجاء معه بمشروع جديد. وكان مشروعه عبارة عن إنشاء "لجنة للثنين العام" لن يكون لها أى إشراف على المالية، بل ستقوم - فقط - بدور "المُحَصِّل" الذى يتسلم الاموال لصالح الدائنين، ويكون ذلك بعد تجميد كل الدين وتوجيهها على أسس محددة.

وأبدى إسماعيل استعداداه لقبول هذه الخطة، ولكنه أثار بذلك غضب ديزرائيلى الذى كان يعمل جاهداً على الإسراع بخراب إسماعيل مالياً، ومنعه من موازنة مالىته. وعلّق الخديو على خطبة ديزرائيلى بقوله: لقد حَقَرُوا قبري.

وفي الحقيقة ، فإن تقرير المعتبر كيف لم يكن جئنا قسماً تماماً مع ما كان يريد  
إسماعيل الذي طلب - فيما بعد - نشره ، ولكن الوقت كان قد فات .

وكان التقرير يبدأ بالعبارات التالية : " يمكننا القول بأن مصر تمر بفترة انتقالية ؛  
فهى تعاني من مساوئ النظام القديم الذى هجرته ، وفى الوقت نفسه تعاني من  
مساوئ النظام الجديد الذى تبذل قصارى جهدها للدخول فيه . وتعاني مصر  
من الجهل والخيافة والإسراف والمبالغة التى يتسم بها الشرق وأدى ذلك كله إلى وصول  
هذا الصاكم الإقطاعى إلى حافة الإفلاس . كما أن المصروفات الباهظة الناتجة  
عن المحاولات المتسارعة والمُرْتَجَّة ، بسبب محاولة تقيُّ الحضارة الغربية ، قد أرهقت  
البلاد بشدة .

وهذا الاتهام غير موجه للشرق نفسه ، بل إنه موجه لإسماعيل شخصياً . ومع ذلك ،  
فإن المستر كيف يُصغِّفه بقوله : " زادت موارد مصر للمالية من ٥٥ ألف جنيه إسترلينى سنوياً  
فى سنة ١٨٠٤م فأصبحت ثلاثة ملايين و ٢٠٠ ألف جنيه إسترلينى فى سنة ١٨٢٠م .  
ووصلت إلى أربعة ملايين و ٩٢٧ ألف جنيه إسترلينى سنة ١٨٦٤م ، وفى السنة الثانية  
من ولاية الخديو . ثم زادت الميزانية إلى ٧ ملايين و ٢٧٧ ألف و ٩١٢ جنيه إسترلينياً  
سنة ١٨٧١م . وزاد طول السكك الحديدية : فأصبحت ١٢٦٠ أميال فى سنتى ١٨٧٤ -  
١٨٧٥م . ووصلت قيمة الواردات إلى ٩٦ مليون و ٩٢٩ ألف و ٧٢٦ جنيه إسترلينياً -  
فى الفترة من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٥م - مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥  
جنيه إسترلينياً فى الفترة من سنة ١٨٥٠ - حتى سنة ١٨٦٢م أى بزيادة بلغت نسبة  
١٠٠٪ خلال ١٢ سنة فقط . وفى هذه الفترة نفسها ، زادت المصاريف بنسبة أربعة  
أضعاف : فقد كانت قيمتها ٣٦ مليون و ٢٢٩ ألف و ٥٤٢ جنيه إسترلينياً ، فأصبحت  
١٤٥ مليون و ٩٢٩ ألف و ٧٢٦ جنيه إسترلينياً .

.. وزاد عدد سكان مصر - فى خلال ١٢ سنة - زيادة كبيرة ، وزاد عدد المواليد  
عن عدد الوفيات بمقدار ٦٣٦ ألف و ٨٠٩ نسمة . وفى التعليم عناية خاصة :  
فزاد عدد المدارس - التى يتم التدريس فيها على الطريقة الأوروبية - من ١٨٥ مدرسة

في سنة ١٨٦٢م إلى ٤٨١٧ مدرسة في سنة ١٨٧٥م . وهذه المدارس يضمّنل بها ٦٠٤٨ مُدرّساً وبها ١٤٠ ألف و ٩٧٧ طالباً زاد عليهم ١٦٥١ مدرّساً و ١٠٧٢ طالباً في السنة التالية .

وبالفُصُرة ، فإن نوعية التعليم المذكور تتبلّغن ، ولكنها في مجملها أحرّزت تقدُّماً مُؤكِّداً ، وفي حالات كثيرة ، نجد أن نوعية التعليم راقية جداً .

وهذه الإحصائيات تُثبت أن مصر قد حَقَّقَت تطورات عظيمة في كل المجالات في عهد الحاكم الحالي . ولكن هذه التطورات لا تمنع الوضع المالي من أن يكون حرجاً للغاية . ومع ذلك ، فإن النفقات - مهما كانت باهظة - ليست هي السبب الوحيد للأزمة المالية الحالية ، الذي يمكن أن نُرجعه تقريباً إلى الشروط المُدمِّرة للقروض التي عُقدت لتلبية لِحاجات مُلِحَّة نتجت - في أغلب الأحيان - عن أسباب جعلت المُدين لا يملك حرية كبيرة للتصرف .

وحسب التقرير التالي ، فإن إجمالي الإيرادات والمصروفات من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٥ - أي طوال ١٢ سنة - يتضمّن ما يلي :

(١) الإيرادات :	المجموع :	٩٤٢٨١٠٠٠	جنيه إسترليني
أسهم القناة :	٢٩٧٧٠٠٠	جنيه إسترليني	
قروض :	٣١٧٦٤٠٠٠	جنيه إسترليني	
الدين السائر :	١٨٢٤٣٠٠٠	جنيه إسترليني	
<hr/>			
المجموع :	١٤٨٢١٥٠٠٠	جنيه إسترليني	

(ب) المصروفات : الإدارة : ٤٨٨٦٨.٠٠٠ جنيه إسترليني

الجزية للباب العالي : ٧٥٩٢.٠٠٠ جنيه إسترليني

أشغال المنفعة العامة : ٣.٢٤٠.٠٠٠ جنيه إسترليني

نفقات طارئة : ١.٥٤٠.٠٠٠ جنيه إسترليني

(بعضها ذات نفع قابل للاعتراض عليه ، وبعضها تم تحت ضغوط الأطراف المعنية) .

فوائد واستهلاك القروض : ٢٤٨٩٩.٠٠٠ جنيه إسترليني

قناة السويس : ١٦.٧٥.٠٠٠ جنيه إسترليني

---

المجموع : ١٤٨٢١٥.٠٠٠ جنيه إسترليني

والاقساط السنوية كانت تشمل فائدة القرض واستهلاكه ، بالنسبة للقروض قصيرة الأجل . ووصل مجمل هذه الاقساط إلى مليون و ٢٦٤ ألف و ٦٨٦ جنيهًا إسترلينيًا . وبالنسبة لقرض سنة ١٨٦٢ م ، وصل القسط السنوي إلى ٢٦٢ ألف و ٩٧٢ جنيهًا سنويًا . أمّا قرض سنة ١٨٦٨ م ، فقد وصل قسطه السنوي إلى ٩٥٢ ألف و ٣٠٢ جنيهًا . وكان قسط دين سنة ١٨٧٣ يبلغ ٢ مليون و ٥٦٥ ألف و ٦٧٠ جنيهًا . وبذلك يصل المجموع إلى خمسة ملايين و ٢٩ ألفًا و ٦٣١ جنيهًا إسترلينيًا . وهذا المبلغ لا يشمل على سداد الفوائد أو العمولات أو تسديد أصل أي جزء من الدين العام . وبالنسبة لدين سنة ١٨٧٣ م ، فقد ابتلع وحده كل موارد البلاد . وتم دفع مبلغ ٢٤ مليون و ٨٩٨ ألف جنيهًا بصفة فوائد لمدة عشر سنوات ، ومع ذلك ظل أصل الدين كبيراً أكثر من أي وقت مضى .

ويُعلق مؤلف كتاب : "Egypt Under Ismail" على هذا الوضع قائلاً : "من المؤكّد أن تقرير كيف يعد وثيقة تتصف بالأمانة المؤكدة . ولكن الخطأ البارز في هذا التقرير هو تجاهله ذكر مبالغ الرشاوى الهائلة التي دُفعت في الأستانة ، كما تجاهل أيضاً ذكر الإسراف الهائل الذي مارسه الخديو نفسه .

وربما كان هذا الخطأ يرجع إلى غياب المعلومات الدقيقة نتيجة لعدم وجود نظام للمحاسبة . ومما زاد من حالة القوضى هذه ، أن الخديو لم يحدّد لنفسه ميزانية لمخصصاته ، كما أن موارد أملاكه الخاصة لم تكن منفصلة عن موارد الدولة . وفي الواقع ، فإن سلّطة إسماعيل الغربية كانت تُجِبُّ السلطات الأخرى ، فقد كان هو المدير وقاضى القضاة وأمين خزانة الدولة ؛ ولذلك ، لم تُوجد حسابات دقيقة ولا مالية سليمة .

ويقول التقرير : "صُرِفَت مبالغ هائلة على مشاريع غير مُنتجة حسب العُرف السائد في بلاد الشرق . كما صُرِفَت مبالغ ضخمة على مشاريع مُنتجة ، ولكنها أُديرَت بطريقة خاطئة أو متسرعة . ومن الواضح أن الخديو حاول إنجاز المشاريع خلال فترة زمنية قصيرة وبموارد محدودة ، في حين أنها كانت تتطلب وقتاً أطول لتنفيذها . لقد كان ذلك كلفياً بإرهاق موارد أى خزانة أخرى أغنى من خزانة إسماعيل بكثير .

ومن بين مشاريع إسماعيل غير المنتجة ، نستطيع ذكر مصانع السكر التي تعدّ من أفدح أخطائه تكلفاً ؛ فالخديو أراد تعويض خسائره الناجمة عن انهيار أسعار القطن - بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية - فصمم مشروعاً لإنشاء مصانع السكر في أملاكه الخاصة . وتم إنشاء ١٢ مصنعاً كبيراً جُهزت بالآلات باهظة الثمن جداً ، ولكن المشروع بأكمله فشل فشلاً ذريعاً .

وحاول إسماعيل - أيضاً - إقامة نظام "بنك القرية" على نمط نظام "بنك التسليف الزراعى" (Crédit Foncier) لإنقاذ الفلاحين من بين يرثى المرابين ، ولكنه خسر في هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني ، حسبما ذكر مولهول (Moulholl) .

ومن بين المشاريع غير المنتجة ، نجد أيضاً : قُصُورَ العديدة ، ومبانيه العلمية للسيطرة على وسط إفريقيا ، وحملاته العسكرية لمساعدة تركيا .

أما مشاريعه المنتجة ، والتي أديرت إدارة سيئة أو متعجلة ، فهي تُوضَّح عجز إسماعيل في مجال الأعمال ، وتُوضَّح - كذلك - خراب نمته أغلب أصحاب الامتيازات والمقاولين الأجانب الذين لجأوا دائماً إلى المحاكم القنصلية ليلادهم لكي يحصلوا على مبالغ إضافية بدون وجه حق مقابل مخاطر وهمية أو محتملة قد يتعرضون لها ، ويتفق المستر كيف مع المستر مولهول على أن المقاولين الأوربيين كانوا يَحْمِلُون على مكاسب تصل إلى نسبة ٨٠٪. وفي هذا الصدد يقول مؤلف كتاب "إنجلترا في مصر L'Angleterre en Egypte" : "عندما كان إسماعيل يَشْرَعُ في إنفاق قرض ما على نفسه أو على البلد ، فإنه كان يُكَبِّرُ أمره دائماً لكي يصرف أقل قدر ممكن من أمواله الخاصة. وكانت العقود التي تبرمها "الدائرة السنوية" والحكومة بمثابة فرص حقيقية للإسراف والتبذير . وكانت الأموال - التي تُصَرَّفُ نقداً لشراء المعدات من أوروبا - تشبه البضائع التي يوردها التريز المشهور لشاب غني بالأمال والتطلعات ولكنه - في الوقت الحالي - بدون أية موارد ."

ولكي نُعطى مثلاً يوضح هذا النوع من العقود ، علينا أن نتذكر أن الخديو كان قد منَّح عقود الأشغال في ميناء السويس لمقاولين فرنسيين ، ولكنه رأى أنه من الأفضل تكليف مقاولين إنجليز - السادة جرينفيلدز (Greenfields) - لتنفيذ الأشغال في ميناء الإسكندرية . وذهلت حسابات هؤلاء السادة إلى مبلغ ٢ مليون و ٩٠ ألف و ٤٩٩ جنيه إسترليني . وبعد ذلك ، وبناء على طلب المستر ويلسون ، أُرْسِلَ المسيو دوپور (Dupont) - وهو مهندس فرنسي يعمل لدى الحكومة المصرية في الإسكندرية - إلى اللجنة العليا للتحقيقات تقييماً لسعر التكلفة في أشغال الميناء ، وجاء في التقرير الأولي ما يلي : ليس من الضروري هنا إعطاء تفاصيل ، بل يكفي القول بأن المسيو دوپور قدَّرَ سعر التكلفة بمبلغ مليون و ٣٩٤ ألف جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الأشغال نفسها التي طلب فيها السادة جرينفيلدز مبلغ ٢ مليون و ٤٤٢ ألفاً بدون حساب القوائد التي حُصِبَتْ بنسبة ١٠٪ .

لقد أوجدت السياسة المالية لإسماعيل ديقاً عاماً قيمته الاسمية تبلغ ٩٠ مليوناً ويطبخ قسطه السنوى ٦ ملايين جنيه ، كما أنها جعلت الفلاحين مدفوعين ، وبفقتهم الجوء إلى المرامين نتيجة للأصاليب التي تتبعها الحكومة في جباية الضرائب . وعلى الرغم من هذه الأزمة ، فقد كان ممكناً إيجاد حل عادل لمصالح الطرفين . ولكن المسألة تَعَقَّدَتْ منذ سنة ١٨٧٦م بسبب المصالح السياسية التي أحرزت التنظيم الحقيقي لمالية مصر حتى صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠م .

وفي تقريره ، حدّد المستر كيف الحل العملى الوحيد لهذه المسألة عندما ذكر : أن مصر قادرة على تحمّل تكاليف كافة ديونها العالية مع دفع نسبة فائدة معقولة . ولكنها لا تستطيع الاستمرار في تجديد ديونها السائرة بفائدة تبلغ ٢٥٪ ، ثم تقترض قروضاً جديدة بنسبة ١٢ أو ١٣٪ لئلا تواجه زيادة ديونها التي لا تُصيف شيئاً إلى خزانتها .

وكانت خطة المستر كيف تتلخص في تدعيم وتوحيد كل الدين على أساس فائدة معقولة تتناسب مع حالة البلد . ولكن لتخفيف الأعباء المالية ، فإن تأجيل تاريخ الاستحقاقات كان ضرورياً . ولهذا السبب ، اقترح تقديم عرض لحاملى السندات يقضى بإعطائهم "سندات دولة" جديدة بفائدة ٧٪ تستحق الدفع في سنة ١٩٢٦م ، بدلاً من القسائم التي بحوزتهم والتي تُستحق في سنة ١٨٩٢ و سنة ١٩٠٢ وذكر : إذا شرحنا لحاملى السندات خطورة الوضع فلننسى أمل - بحق - في أنهم سيوافقون على تسوية سنتقدم من التعرض لفسارة فاحشة هي النتيجة الحتمية لحدوث انهيار مالى .

ولا يسعنا سوى الاعتراف بصحة هذا الرأى الذى عبّر عنه هذه العبارات المليئة بالحكمة . وكان لا يد من تهمة الدائنين - الذين كانت لهم حقوق مؤكدة - أو بالأحرى ، طمأنئة قلقهم المشروع ، خصوصاً وأن بعض الوسطاء حققوا مكاسب هائلة على حساب دافع الضرائب المصرى و "حامل الأسهم" الأمين . ولم يتردد المستر كيف نفسه في التأكيد على أن الوضع المالى السيئ للبلاد "يرجع في معظمه إلى الشروط المجحفة لقرض سنة ١٨٧٣م ، وهو الذى عُقد أصلاً بهدف واضح هو : تصفية الدين السائر الذى بلغ حينذاك ٢٨ مليون جنيه إسترلينى" . وهذه العملية لم تات إلا بمبلغ ١١ مليوناً

نقدًا ، ولكنها - حسبما جاء في التقرير - زادت من مكاسب الوسطاء - الذين عقنوا اتفاق البين - زيادة فاحشة ، علمًا بأن قيمة هذا البين كانت ٢٢ مليون جنيه إسترليني<sup>(١٩)</sup> . وعلى الرغم من كل الشواهد ، فإن الخطة المالية كان لها جانبها السياسي ، فالمستر كيف يُصيف إلى ما سبق قوله : ومع ذلك ، يوجد شرط أساسي يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع . فلقد كان على الخديو أن يضع على رأس "قسم المراقبة" شخصاً يفرض الثقة العامة ، مثل الوكيل المالي<sup>(٢٠)</sup> الذي أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لكي يقدم خدماته لسمو الخديو .

وقسم المراقبة سينتقل - مباشرة - من جباة الضرائب بعض أفرع الدخل ، ويجب أن يشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب . فلو كان جباة الضرائب منتشرين في كل أنحاء البلاد ، ولو كانوا تحت إمرة هذا القسم ، لكان بإمكانهم منع التهرب الضريبي الذي يتم على حساب الخزانة ، ولما تم ابتزاز الفلاحين .

ويجب على الخديو مراعاة تنفيذ التوصيات التي يرفعها إلى سموه قسم المراقبة ، ويجب عليه - أيضاً - معالجة الحالات المؤكدة في مجال سوء الإدارة والتي سيخطر القسم بها .

وبهذه الوسيلة ، فإن عنصراً هاماً من ثروة البلاد ورخائها - في المستقبل - سيتم إبخاله في البلاد لأن العلاج - بهذه الوسيلة - سيكون بدون أي قهر ، وسيصبح قادراً على استخدام الفائض الذي ينهبه حالياً جباة الضرائب ، كما سيزيد الموارد العالية زيادة كبيرة .

وموقف إسماعيل - قبل نشر التقرير ويعدّه - يوضّح تماماً أن اعتراضاته على مهمة البعثة كانت تنصبّ فقط على الشق السياسي منها ، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتفق مع المبادئ التي أوجي بها التقرير .

وفي الواقع ، فإن جريدة "التايمز" - بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٧٦م - نشرت في افتتاحيتها أن الخديو قد عزّل نوبار باشا (وزير التجارة) ، ويقال إن إسماعيل باشا



لم يجد مهمة المستر كيف على هواه ، وإنه غاضب على نوبار باشا لأنه يعدّه المسئول عن مجيء هذا المستر إلى مصر ، ولأنه (أى نوبار) قد اتّبع سياسة تتسق مع المقترحات الإنجليزية .

ومن ناحية أخرى ، وفى لقاء صحفى عقده الخديو مع المستر و بيتى كينجستون بعد نشر التقرير ، أعلن الخديو ما يلى : لو كنت أستطيع تثبيت نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة للدولة ، لكنت قد توصلت بسهولة إلى إيجاد توازن بين إيراداتى ومصروفاتى بدون إلحاق الضرر بأحد ، ولما كنت قد احتجت إلى الاقتراض بنسبة فائدة مبالغ فيها ومُحرّبة ستؤدى - عاجلاً أم آجلاً - إلى إعلان الإفلاس الرسمى للدولة<sup>(٢١)</sup> . ومن المحتمل أن تكون تركيا هى المثال الذى احتذاه إسماعيل لأن تركيا كانت تفكر فى إعلان إفلاسها رسمياً ، وفضلاً عن ذلك ، فإن الحكومة الإنجليزية - بعد شرائها لأسهم القناة - كانت تشترط توقيع الحجز على مصر بصفته الحل العملى للتسوية المالية .

وفى هذا اللقاء الصحفى نفسه ، اشتكى إسماعيل - كذلك - من أن لجنة كيف قد زالت من مشاكله المالية بدلاً من تسويتها ، وكان تقرير اللجنة قد نُشر فى "التايمز" بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٦م . وقال إسماعيل : لقد استفادت إنجلترا فائدة هائلة - أكثر من أى أمة أخرى - بفضل التفضحيات العظيمة التى قدمتها مصر لإنجاز حفر قناة السويس . وهذه التفضحيات هى السبب فى ورطتنا المالية الحالية . وبفضل تقرير المستر كيف ، يجب على إنجلترا أن تُقدّر تماماً ما تكبدناه من جرّاء إنجاز هذه الأشغال العظيمة التى أنت بالثروة على الآخرين أكثر بكثير مما أنت به علينا . إننى لم أُصدّق أبداً - ولو للحظة واحدة - أن إنجلترا تهدف إلى وضع مصر تحت سيطرتها لمجرد شرائها أسهم قناة السويس ، ولجرد إرسالها موظفاً كبيراً يفحص حساباتى .

وما يهْمنا هنا ، ليس دفاع إسماعيل عن نفسه ، بل إن صيحة الخطر - التى أطلقها - هى التى تهمنا فى هذا المقام . ولهذا السبب ، اتجه الخديو إلى فرنسا؛ فاتّفق مع مجموعة أوتري - باستريه (Outrey - Pastre) ، وأنشأ "صندوق الدين

العام (٣٢) بناءً على فرماتين صدرتا بتاريخ ٢ و ٧ مايو على التوالي . وقام بضم كل ديونه السائرة إلى بعضها وحولها إلى دينٍ مُوحَّد بنسبة فائدة تبلغ ٧٪ على المبلغ الاسمي ويتم استهلاكه على مدى ٦٥ عاماً .

والكى يتم هذا التحويل ، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بمبلغ مُساو لقيمتها الاسمية . ولكن نسبة فائدة سندات "الدين العام" كانت تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪، وتم تعويضها ببيع إضافي يصل إلى ٢٥٪ . وبعبارة أخرى ، فقد قُبِلَت بنسبة ٨٠٪ .

ومن المسلم به أن هذا المشروع - مثل سابقه - لم تُقبَله الحكومة البريطانية ونفس الأسباب السابقة : ففي يوم ١٥ مايو ، كتبت جريدة "التايمز" قائلة: "يوجد اختياران: فإما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض الخديو بضمان وجود سلطة حماية يقبلها الطرفان ، وإما أن يواجه الخديو شخصياً ضرورة اقتراح مشروع يكون بمثابة تكرار لعماقة أخرى من حماقاته التي يرتكبها" .

وكتب مراسل الجريدة نفسها - من الإسكندرية - يوم ٧ مارس ما يلي: "لقد وُضِعَ الخديو - رغماً عنه - موضوع تنظيم مالهته بين أياد فرنسية؛ وبذلك، سيكون الدين المُجمَّد - ومقداره ٩٠ مليون جنيه إسترليني - أمراً واقعاً .

"وعندما يتم هذا الاستبدال الإجباري ، فإننا نأمل أن تكون لدى المستر ولسون كل السلطات لكي يبدأ في مهمة الإصلاح الإداري ، وهو أول ما تحتاجه البلاد، وإمكانية نجاحه أكثر من غيرها في أي مجال آخر" (٣٣) .

ولكن نيزرانيلى رأى أن المشروع به أخطاء جسيمة من عدة نواحٍ ولذلك رفض تعيين مَقْوض إنجليزي لمستدق الدين ، أما المستر ولسون فقد غادر مصر . ويقول المستر روثشتاين ، في كتابه "خراب مصر" مطلقاً على هذا الموقف: "وأخيراً، قررت الحكومة إعمال مشروعيها المُفضَّل لصالح الدائنين . وطالما أن المسألة المعروضة تأخذ شكلاً مالياً صرفاً ، فقد كان من الواضح أن فرنسا ستعمل على إفشال أى مجهودات يَتَّفَقُ عنها ذهن الحكومة البريطانية لإجبار الخديو على قبول الحماية، وبما أن الأمور

أخذت هذا الشكل ، فقد اضطررت إنجلترا إلى التخلي - مؤقتاً - عن هدفها المنشود ، وعقدت اتفاقاً مع فرنسا لكي تحافظ - على الأقل - على مصالح الدلتين الإنجليز .

وعندما فشلت إنجلترا في التغلب بمفردها على إسماعيل ، وحل المسألة المصرية ، سعت لتفاهم مع فرنسا . وفي الوقت نفسه ، سعت للحصول على الهيمنة بشكل عملي . ونعتقد أن هذه النقطة هي أصل مشروع المراقبة الثنائية (Condominium) .

وسرت الإشاعات في لندن عن إرسال اللورد جوشن (Goshen) إلى مصر لكي يمثل الدائنين الإنجليز الذين كانوا يطالبون حكومتهم - بإصرار - بفقد تسوية جديدة مع الخديو .

ولحين إرسال اللورد جوشن ، أرسل ديزرائيلي ديبلوماسياً رفيع المستوى إلى مصر هو اللورد كرييني فيفيان (Crepigny Vivian) الذي كان يمثل إنجلترا في بوخارست . وعلى الفور ، قام اللورد ديكان (Decazes) باستدعاء البارون دي ميشلز (de Michels) - وهو زميل قديم للورد فيفيان - بهدف وضع أسس السياسة المشتركة للمراقبة الثنائية المقبلة في مصر .

وكتب البارون دي ميشلز مذكراته<sup>(٢٤)</sup> ومنجل فيها الذكريات التي تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد علي ، و المصالح العاطفية التي تدفع الفرنسيين إلى تهدئة المطامع البريطانية واحتوائها للحفاظ على استقلال مصر لأننا ساعدناها في الحصول عليه . وهذه المواقف المتعاقبة قد تعقدت - في لحظة معينة - بسبب دخول عناصر جديدة فيها ، لقد اقترض الخديو إسماعيل مبالغ هائلة من أوروبا ، قدمت فرنسا أكبر نسبة منها ؛ وشعر مواطنونا بالخطر يتهدد أموالهم من جراء عملية سلب ماثلة لما قام به سلطان تركيا ، تلك العملية التي مرت دون عقاب . وفي هذه المرة ، لم يكن الأمر متعلقاً بالمصالح العاطفية ، لقد فهمت إنجلترا ذلك ، وخشيت من سعيها للتدخل بشكل منفرد فيما بعد . ونتيجة لذلك ، قللت إنجلترا من تشديدها ، واستمعت - بدرجة ما - إلى اقتراحات التفاهم .

ويرسم لنا البارون دي ميشلز - بعد ذلك - لوحة ملوّنة للخبير إسماعيل الذي لم ير فيه سوى أنه "ممثل هزلي" ، حيث لخص الموقف على النحو التالي: "عندما سرّت شائعة في فرنسا بأن الخبير إسماعيل يستعد للعب المشهد الأخير في الرواية و يعلن إفلاس ، حدث استنكار عام وارتفعت صيحات الغضب، وتحركت المؤسسات المالية الكبرى لأنها كانت متورطة معه بشكل كبير ، وطألت باتخاذ إجراءات قسريّة ضده . واغتنم اللوق بيكار - بمهارته الفريدة - الوقت الملائم للتدخل لدى إنجلترا .

وفي بداية شهر سبتمبر ، سافرتُ ومعى التعليمات التي يمكن تلخيصها في نقطتين أوليين أساسيتين : تأجيل تنفيذ أية فكرة خاصة بإعلان الإفلاس، وأن يوجه الخبير الدعوة للسّيّدين جوشن وجويبر (Goshen & Jouber) للحضور إلى مصر لإجراء تصفية عامة للدين .

ولتوضيح معنى مُصطلح "التصفية العامة" للدين ، يجب علينا أن نتذكر أن فرنسا لم تكن تستطيع تسوية المسألة المالية بدون دعم إنجلترا لها ، وأن إنجلترا لم تكن تستطيع تسوية المسألة الإدارية بدون دعم فرنسا . وإذًا ، كان لابد من التوفيق بين النظريتين : الفرنسية والإنجليزية .

وهذه الضرورة هي التي جاءت بفكرة "الحكم الثنائي" ، الذي كان يجب أن يكون هو الهدف الأساسي لأول تصفية للدين .

لقد كانت هذه الفكرة واضحة تمامًا في أعمال وأقوال البارون دي ميشلز التي سبقت إنشاء هذا النظام ؛ ففي مناقشة أجراها مع الخبير ، هدده بأنه سيطلب من الباب العالي إقالته إذا حاول تنفيذ فكرة الإفلاس التي تُسبّت إليه . ويذكر البارون أن إسماعيل رد عليه بصوت مخنوق وخافت قائلاً : "ولكن إذا لم أستطع الدفع... وإذا كانت مصر منهكة ... فهل تعتقد بأنكم - إذا وضعتم السكين على عنقي - ستخلقون لي الموارد التي تنقّصني؟" فردت عليه : "بالعكس ، فإننا نعتقد بأن موارد مصر كافية جداً وتسمح لك بمواجهة كافة الالتزامات . ولكن - وقبل كل شيء - يجب أن تُرضى دانتيك ؛ فعليك التصريح علانية بأن أي محاولة لإشهار الإفلاس هي مجرد

أكتوبة تسمى إليك ويجب أن تُكُتَبَ الإشاعات المنتشرة بخصوص التوقف عن السداد، وفي الوقت نفسه ، عليك أن تطلب من حكومتَي فرنسا وإنجلترا أن ترسلنا لك مستشارين ذوي كفاءة عالية ، وستقوم سموك بمنحهم السلطات والعناية الضرورية اللازمة لتنظيم مالية بلادكم .

ويعد قليل من المقاومة غير المجدية ، بسبب تفاهم إنجلترا وفرنسا ، وافق إسماعيل على مجيء المستر جوشن والمسيو جويير . ووقع على عاتق هذين الرجلين مهمة إبراز عناصر الدين ووضع الأسس لإعادة التنظيم العام للإدارة المالية .

وكما رأينا ، فإن الحكومة الإنجليزية - والدانثين الإنجليز - هم الذين بادروا بعقد اتفاق جديد مع الخديو ؛ ففي بداية شهر يوليو ، وأثناء اجتماع عقده الدانثون في لندن ، طلبوا من اللورد جوشن السفر إلى مصر بصحبة المسيو جويير للتفاوض مع الخديو بخصوص تسديد "الدين المجدد" - وهو أكثر نفعا لدانثيه من دين مجموعة "الكريدي فونسييه (Crédit Foncier) . ولكي يُعجل اللورد ديربي<sup>[٩]</sup> بإبرام هذا الاتفاق ، فإنه مارس رسميا ضغوطا على الخديو بواسطة الكولونيل ستانتون (Stanton) في القاهرة . ويُعلق المستر ماك كوان في كتابه "مصر في عهد إسماعيل" - على ذلك بقوله : "في حالة مصر ، يعد تدخل وزارة خارجيتنا هو المرة الوحيدة التي تدخلت فيها بهذا الأسلوب ، ففي السنة نفسها التي حصلت فيها بعثة (جوشن / جويير) على التأييد التام من "داوننج ستريت" ، كانت هناك ١٧ دولة - على الأقل - متأخرة في سداد ديونها وأسمها مُدرج على القائمة السوداء التي تُصدرها جمعية "المستفيدين" (حاملو السندات) الأجانب ، وكان إجمالي ديون هذه الدول يصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني . ولم نجد أثرا لأى برقية قنصلية تذكر كلمة احتجاج واحدة من جانب حكومتنا لصالح الدانثين" .

[٩] ديربي : Derby أسيرة بريطانية بحريّة عمل الكثير من أبنائها - على مختلف الأجيال - بالسياسة . فعيننا منها هنا Edward Stanley De Derby (1826 - 1893) الذي كان سكرتيرا لوزارة الخارجية [المترجم] .

ووصل اللورد جوشن إلى مصر في شهر أكتوبر . وأول تصرف قام به كان تجاهله التام لوجود "إسماعيل صديقي" - وزير المالية - الذي كان يعارض خطة اللورد . وكان إسماعيل صديقي يرى أن التسوية العامة للدين (على أساس نسبة فائدة تصل إلى ٧٪) ستكون باهظة بالنسبة لمصر . كما أن الإدارة المالية الأجنبية تعنى فيه فرض الوصاية على البلاد . ولكي نكون منصفين ، وأياً كان الحكم الذي تصدره على السياسة المالية للخديوي ومستشاره ، فقد كانا على حق عندما أعلننا أن نسبة الفائدة لا يجب أن تتجاوز ٥٪ كحد أقصى لكي تستطيع مصر تسديد قرض قيمته ٩٠ مليون جنيه . ويقال إن المستر كيف كان ينادي بهذا الرأي أيضاً ، وفي هذه المرة ، أثبتت الأحداث صحة رأيهما . ومع ذلك ، فإننا نتجنب وصم الجزء المالي المصرف - الذي قام به جوشن - بأنه ظالم .

لقد كان إسماعيل صديقي هو زعيم الحزب المصري الذي كان يرفض التدخل الأجنبي المتزايد والصريح في الإدارة المصرية منذ سنة ١٨٧٠م ، وكان معادياً بشدة للحزب التركي الذي كان يزعمه شريف باشا . وفي عهد إسماعيل ، تحالف العزبان مؤقتاً ، ووقفاً ضد أي تدخل أجنبي في شؤون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صديقي التصدي لأي محاولة أجنبية للسيطرة على الإدارة المصرية؛ فقام بإعداد مشروع مضاد ، وحاول استمالة الخديوي إلى جانبه . وفي ذلك الوقت ، وقعت بعض الاضطرابات في المنيريات ، واتهم إسماعيل صديقي بمحاولة التمرّد ، ووصل الأمر إلى حد اتهامه بتهديد سلامة الخديوي الذي كان مستسلماً للضغوط الأجنبية . واضطر الخديوي للاختيار بين الحزب الأجنبي (الذي تمثله القوى الأجنبية) وحزب المقاومة (الذي يمثله إسماعيل صديقي) ، فقرر التخلص من وزيره . وينكر القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القاهرة ما يلي: "في أثناء لقائي بالخديوي - بعد إلقاء القبض على إسماعيل صديقي يوم ١٠ نوفمبر - وجدت الخديوي منغلقاً جداً ، وكان من الواضح أنه غاضب على "المفتش" (لقب إسماعيل صديقي) . وبشرّح لي كيف أنه رفع "المفتش" من مجرد فلاح إلى أعلى وتأييده في مصر... وحكي لي كيف كان

المفتش" يسعى لخلق الاضطرابات ضده، وما أننى لدى بعض الخيرة بالوسائل  
الديمقراطية التي تتبناها الحكومات الشرقية، فقد استنتجت من هذا الحديث أن الوزير  
السابق قد أعدم بالفعل" (٢٥).

وفي واقع الأمر، فقد دعى الخديو وزيره لرافقته حتى قصره الواقع على سفاف  
النيل، وهناك تم اغتيال "المفتش" غتراً، وعلى الفور، أذاعت الحكومة خبراً كاذباً عن  
رحلة سيقوم بها إسماعيل صديق في أعالي النيل، ثم تلاه خبر وفاته. والحق، فإننا  
نقرر أن المفتش السابق للخديو كان مكروهاً من الشعب، خصوصاً من الفلاحين  
الذين اعتصرهم حتى آخر قطرة، ولكن الظروف المساوية التي أحاطت بنهايته أثارت  
تعاطف الجميع معه؛ كما أن ما اقترفته الخديو إسماعيل يمثل - في حد ذاته - إدانة  
للحكم الفردي المطلق.

وكتب مراسل التايمز في تعليقه على هذا الحادث: "إن رحيل إسماعيل صديق  
يعد بمثابة نهاية عهد قديم. لقد كان "المفتش" زعيماً للحزب المناهض للنفوذ الأجنبي  
ولكل تقدم حضارى. ويُقال إن سقوط إسماعيل صديق - الذى كان قد أعد مشروعاً  
مضاداً - سيكون لصالح تجاح النفوذ الأجنبي" (٢٦).

وحاول جوشن إثارة قضية إسماعيل صديق أمام المحاكم المخططة (أنشئت سنة  
١٨٧٦م). ويبدو أن الخديو بأنر بإخفاء أى مصدر قد يلقي فضائحه التى قد يكون  
مستشاره الحميم جَمعها عن تصرفات سيده فقرر اغتياله، ومن الخطأ الاعتقاد بأن  
إسماعيل كان يؤيد الاتفاق مع القوتين الأجنبية على أسس محددة؛ فالبارون دى  
ميشلان يقول: "عندما غادر المستر جوشن لندن، كان متزوجاً بين مشاعره الطبيعية  
بالولاء وبين مطامعه البريطانية. وكان قد سجل في برنامجه شرطاً أساسياً سيقم -  
بناءً عليه - أية تسوية. ويقضى هذا الشرط الأساسى بمطالبة فرنسا بتقديم تضحية  
مالية، والحصول على امتيازات سياسية لإجتراء. ثم يروى البارون دى ميشلان أن  
مبدأ المساواة الكاملة - بعدما حوِّب وثوقش - تم الاتفاق عليه نهائياً، وصدر به قرار  
يُنص على تعيين مراقبين عامين، أحدهما فرنسى والثانى إنجليزى يتقاسمان الإدارة

المالية لمصر . ووقع عليه الخديو بالقوة - بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م . وأقول  
"بالقوة" لأننا - حتى اللحظة الأخيرة - كنا نحشى الفشل قرب نهاية مسعانا فالخديو  
كان ساخطاً على نتيجة المفاوضات، وحاول تغطيلها .

لقد حصل اللورد جوشن - من فرنسا - على خسائر مالية لصالح الدائنين  
الإنجليز "أصحاب الدين المجمع" . وأعلن أن هدفه هو التخفيف عن مصر وتأكيد يقين  
الدائنين بأنهم سيحصلون على الفائدة التي يستحقونها .

أما التضحيات التي قدمها الدائنون - حسبما يقول جوشن - فهي :

١ - الفارق ما بين نسبة الفائدة ٥٪ و ٧٪ حسب الاختيار ، من قيمة مبلغ الـ ١٥  
مليون جنيه إسترليني ، يصل إلى ٣٠٠ ألف .

٢ - تخفيض الربح الإضافي الممنوح على الدين السائر للدولة وقدره ثلاثة ملايين  
و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني . وهذا التخفيض يوفر كسباً سنوياً يساوى ٣٢٨ ألفاً لنسبة  
الفائدة (٧٪) على هذه القيمة .

٣ - نسبة فائدة ١٪ على مبلغ ٥٩ مليون جنيه إسترليني للدين الموحد، وهذه  
النسبة تم الاحتفاظ بها لشراء الدين وتبلغ ٥٩٠ ألفاً .

وذلك يشمل مجموع التضحيات - أو الخسائر - إلى مليون و ١٢٨ ألف جنيه  
إسترليني .

وحسبما يقول رودشتاين - في كتابه "خراب مصر" - فإن جوشن قد نجح  
في عقد اتفاق مع الدائنين الفرنسيين تم بمقتضاه تجميد الدين السائر ، ولكن مع  
خفض نسبة الربح الإضافي - الذي يحصل عليه حائز السندات - إلى ١٠٪ . وفضلاً  
عن ذلك ، فإن دين "الدائرة السنية" (أملاك الخديو الخاصة) يجب إخراجه من الدين  
المجمع وإضافته إلى "الدين السائر" ليكوّن معاً مجموعة منفصلة عن غيرها  
وتكون نسبة فائدتها الاسمية ٥٪ . وكذلك فإن القروض التي عُقدت في السنوات:  
١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ يجب استبعادها عن "الدين العام المجمع" لأسباب فنية .



ولكن المستر فروهلنج والمستر جوشن كانا مشتركين في هذه القروض؛ ولذلك أرادا استمرار نسبة الفائدة القديمة والتي كانت تتراوح ما بين ١٠ و ١٢٪. وهكذا ، فإننا نجد أن "الثنين المجدد" نفسه قد تم تخفيضه إلى ٥٩ مليون جنيه وبفائدة موحدة مقدارها ٧٪ . وبفضل ذلك ، كان يجب إنشاء "ثنين مخصص" بقيمة ١٧ مليون جنيه بنسبة فائدة مقدارها ٥٪ . وكانت قيمة القسط السنوي للقرض تبلغ ٦ ملايين و ٥٦٥ ألف جنيه أو ما يعادل نسبة ٦٦ ٪ من دخله الاسمي.

أما النتائج السياسية لبعثة جوشن ، فإنها قد صدرت عن هذا المبدأ الضمب الذي صاغه - بمهارة - اللورد البريطاني ، ألا وهو : "ضمان حسن الإدارة". لقد أراح هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدائنين وحتى الفلاحين المصريين الذين قبل لهم إن هناك من يهتم بمصيرهم .

وحقيقة الأمر أنه - منذ سنة ١٨٧٦م - كانت الحكومة المصرية نفسها هي الرهن الحقيقي الذي حصل عليه الدائنون ودولهم . وكان القائمون على هذا الرهن وحراسه هم المشرفون العموميون ، وصندوق الدين ، ومحاكم الإصلاح .

وهكذا كان الإشراف على قمة التنظيم الإداري الأوربي الجديد، كما زاد عدد الموظفين الأجانب . ويطلق اللورد كرومر على ذلك بقوله : "بالنسبة لمستقبل مصر، فإن التنظيمات المالية كانت نتائجها أقل من التغييرات التي أدخلت بناءً على نصائح المستر جوشن في إدارة البلاد" (٣٧) . وكان المراقبان المُعيَّنان للإشراف على الإيرادات والمصروفات هما : البارون دي مالارت (Baron de Malarret) والمسيو رومان (M. Romaine) . وكانت إيرادات مرفق السكك الحديدية وميناء الإسكندرية قد تم رهنها لدفع فوائد الديون ، ووضعت إدارة هذين المرفقين تحت سيطرة "مجلس ربايعي" يتكون من : إنجليزيتين وفرنسيتين ومصريتين . وتم تعيين الجنرال ماريوت (Mariott) في منصب رئيس إدارة السكك الحديدية. وعندما كسب اللورد جوشن هذه النقطة ، أسرع في تعيين مفوض إنجليزي لصندوق الدين في بداية سنة ١٨٧٧ ، وكان هذا المفوض هو : الميجور بيرنج (Major Baring) (الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر) والذي وصل إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧م .

لقد كان من المفروض أن يعمل "نظام المراقبة الثنائية" (Condominium) بهذه الطريقة ، ولكن هذا التدبير كان مقصياً عليه بالفشل لأنه لم يناسب الوضع الحقيقي للبلاد . وقال اللورد ملتر : "كان لأبد من مرور فترة طويلة لإصلاح دَين مصر. وحتى يتم ذلك ، عانت البلاد من الكثير من الكوارث الجديدة. حلَّ أول أفساس سدائد الدَين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتم فى فترة قصيرة جداً بناءً على اقتراحات جوشن وجوير . وكانت هذه التسوية معقولة لأنها تقهمت شَرْح وضع البلاد الذى عُرض على فَنَيْن السبيين . وأسوء الحظ ، فإن هذا الشرح كان مغلوطاً تماماً . ومهما كانت الحسابات مُشوَّنة - سواءً عن عمد أو بحسن نية - فمن المؤكد أنها لم تكن تُعبّر عن الوضع الحقيقى " (٢٨) .

وفى مثل هذه الظروف ، يمكننا أن نستنتج بسهولة أن "نظام المراقبة الثنائية" كان له أعداء كثيرون ينتظرون فشله فى نهاية شهر يوليو سنة ١٨٧٧م ، وهو تاريخ تسديد أول قسيمة دَفْع كبيرة مع كل تكاليف استهلاك القرض . وكتب اللورد فيفيان - القنصل الإنجليزى - إلى حكومته بتاريخ ١٢ يوليو موضحاً : "إن المبلغ المطلوب (٢ مليون و٧٤ ألفاً و٩٧٥ جنيهًا) قد دَفْع أمس بالكامل . ولكننى أخشى أن تكون هذه النتائج قد تمت مقابل خسائر هائلة لحقت بالفلاحين ؛ بسبب البيع الجبرى لمصولهم القادم وجباية الضرائب مقدماً . إن هذا المبلغ كان يجب أن يُتَرَكَ - بصورة ما - من يلد تسحقه الضرائب . ومع ذلك ، فإننى أخشى تماماً أن تكون الإدارة الأوربية تعمل على إلحاق الخراب التام بثروة مصر الزراعية، وأعتقد أن الإنجليز يتحملون مسئولية خطيرة فى هذا الوضع " .

ثم طرأت أحداث غير متوقعة زادت من خطورة الفوضى المالية وهزمت دعائم النظام المؤقت "للحكم الثنائى" (ونحن نستخدم هنا كلمة "مؤقت" بنفس المعنى الذى كان يقصده من وضعه من الإنجليز) ؛ فقد نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى ربيع سنة ١٨٧٧م ، وأجبر السلطان مصر على إرسال ٣٠ ألف جندى لمساعدته على نفقة الحكومة المصرية ، وتم تسديد هذه المصروفات غير المتوقعة عن طريق زيادة نسبة ١٠٪

على الضرائب العادية . ولم تتوقف المفاجآت السيئة عند هذا الحد ، ففي سنة ١٨٧٧ ، انخفض فيضان النيل انخفاضاً هائلاً ، وفي السنة التالية ، زاد الفيضان زيادة غير مسبوقه ، ودمر هذان الفيضانان الريف المصرى .

وفي مجال الشؤون الداخلية ، زابت الهيئته الإنجليزية مُجدداً : "المراقبة الثنائية" اعتبرت أنها فرنسا نصراً لها ، وكانت تهدف إلى منع هيمنة إنجلترا على مصر . ولكن ، في الواقع ، تسببت الحرب التركية / الروسية في إضعاف تركيا (التي كانت مصر تتبعها) وأدت إلى حدوث تقارب بين تركيا وإنجلترا ، مما أدى إلى توجيه ضربة قاصمة إلى المقاومة التي كان يُبديها إسماعيل وجعلته يميل إلى الجانب الإنجليزي .

أما في مجال الشؤون الخارجية ، فقد استولت إنجلترا على قبرص مما جعلها تسيطر على قناة السويس . وقضياً عن ذلك ، فإن بيسمارك (Bismark) قد ساند إنجلترا بشكل طبيعي في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ م . وهذه المساندة لم تكن لتسمح لوانجنتون بإثارة هذه المسألة من جديد ، ولا بجعل القوى الأوربية مجتمعة تُصنق رسمياً على مبدأ المساواة - الذى يركز عليه نظام "المراقبة الثنائية" - والذى لم يكن موجوداً في الواقع .

وبكل حياد ، نستطيع القول بأن الإدارة الإنجليزية هي المسئول الأساسى عن وجود الحكومة السيئة ، وحدثت الانهيار المالى في مصر اللذين وهما آخر سنوات حكم إسماعيل .

لقد نشأ هذا الوضع بسبب الاهتمام السياسى الذى أبدته إنجلترا تجاه مصر ، والذى كان يستبد - مؤقتاً - الضرورة الملحة لتنظيم الشؤون الداخلية المصرية . وازداد هذا الاهتمام السياسى بسبب نشوب الحرب التركية / الروسية . وتحليل هذا الاهتمام وإدراكه ، نعتقد أنه من المفيد أن نتذكر الحملة الصحفية التى شنها - سنة ١٨٧٧ م - الكاتب الإنجليزي المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicy) فى الصحافة البريطانية ، وهى الحملة التى كانت تؤيد بقوة ضرورة احتلال إنجلترا لمصر على الفور ، أو على الأقل ، تطالب بفرض نوع من الحماية عليها: فى أحد

مقالاته كتب<sup>(٢٩)</sup> : "يجب علينا السعى المباشر لكي نحتفظ بقناة السويس مفتوحة أمام سفننا دائماً وفي كل الأحوال . ولكي نتوصل إلى ذلك ، يجب علينا تثبيت أقدامنا في الدلتا المصرية بشكل قانوني وبطريقة أكثر حسماً من الطريقة المتبعة حالياً .

وفي خلال شهرين من الآن ، إذا استطعنا إجبار فرنسا على الاختيار ما بين نشوب حرب شاملة أو الموافقة على أن تضم بريطانيا مصر ، فإن فرنسا ستختار الحل الثاني بدون تردد . وفي كل مرة تستعيد فرنسا قوتها وتتخلص من كابوس ألمانيا ، فإنها تبدأ - مجدداً - مناهستها التقليدية لإنجلترا في بلاد الشرق . ولكننا نستطيع - الآن - أن نفصل ما لم نستطع فعله طوال الـ ٧٥ سنة الأخيرة ، وقد لا نستطيع فعله - على الأرجح - خلال السنتين القادمتين ، وأعني بذلك احتلال مصر بدون المخاطرة بنشوب حرب مع فرنسا .

ثم كتب مقالاً آخر - يبدو أنه كان موجهاً للرأي العام الفرنسي - ذكر فيه<sup>(٣٠)</sup> :  
"إن الجانب السياسي والجانب المالي - في المسألة المصرية - مرتبطان تماماً لدرجة استحالة الفصل بينهما . وإذا توصلنا إلى صيغة ما ، بشرط أن تكون واقعية (سواء عن طريق التدخل المباشر أو العمل العسكري أو من خلال الإداريين الإنجليز)؛ فإننا سنضمن لأنفسنا أن نراقب حكومة مصر مراقبة فعالة ، ومن المؤكد أننا سنتوصل - بذلك - إلى القيام بمسؤولياتنا لعل مصر تفي بالتزاماتها تجاه دائئيتها الأجانب ، وأيضاً ، فإننا سنضطلع بمسؤوليتنا في إدارة البلاد نفسها .

وحتى يتم لها الاستيلاء رسمياً ويشكل تام على مصر ؛ وضعت إنجلترا يدها - عملياً - على الإدارة المصرية ، ومارست بذلك نوعاً من الضغط "غير المباشر" على إسماعيل . وعلق البارون دي ميشلز على ذلك قائلاً<sup>(٣١)</sup> : "تم تعيين الجنرال مازيوت في منصب المفوض الإنجليزي للسكك الحديدية بدرجة مدير عام ، مما جعل زميله الفرنسي في وضع الرئوس له . ثم دخل إنجليزي آخر في المجلس الصحي" وبذلك تم خرق الامتياز الذي كان خاصاً بمواطنينا الفرنسيين منذ عهد محمد علي . وفي خلال بضعة أسابيع ، أصبحت الإدارة المصرية مليئة فعلاً بالأوصياء البريطانيين الذين تم

تعيينهم فيها . ورويداً رويداً ، تجاسر الوالى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بعد تحويلها ؛ فقام بتعيين جورون باشا فى الحكومة العمومية للسودان ، وزوده بصلاحيات غير محدودة مع منحه حرية فى فتح منافذ وطرق للتجارة فى وسط إفريقيا حسبما يرى .

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقية المصرية / الإنجليزية بخصوص تجارة الرقيق وبها بنود تعطى - ضمناً - لوكلاء الملكة الحق فى إنشاء إدارة للشرطة خاصة بهم فى المياه الإقليمية المصرية . وعقدت إنجلترا ومصر اتفاقية أخرى اعترفت فيها إنجلترا بسكطة الخديو على ساحل الصومال . وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تبرير للحصول على امتيازات تجارية من الخديو .

وأطلق البارون دى ميشلز على هذه الخطة اسم "خطة الإغراء" ، ونفذها الخديو إسماعيل مع الإنجليز ، ولكن هذه الخطة كانت - فى واقع الأمر - من وحى الإنجليز ويتشجيعهم .

وفى مقابل ذلك ، ساعد الإنجليز الخديو فى صراعه المتجدد ضد الدائنين . ومن هنا ، بدا أن ثمة عناية إنجليزية بأحوال الفلاح المصرى ، ومن خلال التشهير بالأعباء المالية - الثقيلة جداً - التى كانت تثقل كاهل مصر . وكانت إنجلترا ترمى بذلك إلى إقصاء فرنسا - عملياً - عن مصر بمساعدة من الخديو ، ثم تقوم - بعد ذلك - بتشويه سمعة الخديو أمام مواطنيه وتقده اعتباره وهيبته أمامهم لكى تحل محله .

ومن هنا - أيضاً - جاءت فكرة إجراء تحقيق جديد يظهر فيه تعبيراً : "الإصلاح الإدارى" و "العدالة للفلاح" بهدف إخفاء نوايا بريطانيا . وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة .

وانتظاراً لما سيتم ، فإن تصرفات الحكومة البريطانية لم تكن تبتعث على الثقة فيما يتعلق بالمسألة الإدارية ؛ فتصرفاتها كانت تتنافى مع مبادئ الحكم الجيد والمبادئ المالية السليمة التى أعلنها رسمياً المستر كيف ثم المستر جوشن وفيما بعد المستر ويلسون .

وبالإضافة إلى ذلك ، ففى مصر توجد علاقات وطيدة بين الإدارة الجيدة والرخاء المادى أكثر من أى بلد آخر ؛ فالعناية بالأشغال العمومية (مثل العناية بالقنوات) تضمن عائداً جيداً للزراعة فى مصر ، وهو بدوره يضمن - عملياً - تسديد الضرائب على الأراضى ، المصدر الأساسى للنخل ، والدخل هو أمل الدائنين.

وعندما يتم التخلص من الإبتزاز (الذى كان يمارس فى الماضى) وجباية الضرائب مقدماً والربا (الذى يجبر الممول على اللجوء إليه) ، أى باختصار : عندما يتحسن حال الفلاح ؛ فإننا بذلك نشجع الثروة الزراعية . وفى الوقت نفسه ، عندما نضمن للموظف المصرى صرف مرتبه بانتظام ؛ فإننا سنقتضى على الفساد الذى تنتج عنه جميع المساوىء الإدارية التى تحول دون رخاء البلاد .

والإدارة الجيدة تتطلب التخلّى عن كل العيل التى يقوم بها إسماعيل فى الشئون المالية ، كما تتطلب أيضاً الانخراط للمستقبل وذلك لصالح التينين والدائنين معاً.

وفى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ م ، كان من الواضح أن كل التوقعات المالية قد ارتبكت نتيجة للوضع المالى البالغ السوء بشكل غير مسبوق ، وكان لا بد من العلاج عن طريق بعض التضحيات المؤقتة وإلغاء بعض التجاوزات التى كان إصلاحها يرتبط فقط بالإشراف الأوربى .

وفى تلك الفترة ، وصل عدد الأجانب المقيمين فى مصر إلى مائة ألف أجنبى كانوا - بفضل نظام الامتيازات الأجنبية - معفيين تماماً من دفع أى ضريبة ، ما عدا دفع رسوم الجمارك على البضائع المستوردة . وبالإضافة إلى ما سبق ، كان ممنوعاً تفتيش منازلهم ، وكانت سفنهم - المحملة بالبضائع المهربة - تستطيع دخول الموانئ متحدية السلطات المصرية . ويقول اللورد ملز فى كتابه "إنجلترا فى مصر" : لكى يتم تفتيش منزل أحد الأجانب ، كان لابد من وجود قنصل البلد التابع له هذا الأجنبى - أو ممثل للقنصل - وفى مئات الحالات ؛ كان القنصل يعرف كيف يختبئ مدة مناسبة تكفى لتخلص من جسم الجريمة (بضائع مسروقة أو تبغ مُهرَّب أو حشيش أو أى شيء آخر) . وفى الحقيقة ، فإن ما يتعلق بالتهريب وبضياع حقوق الدولة المصرية - بحجة الامتيازات الأجنبية - يستحق أن يُفرد له فصل كامل.

وفى الواقع ، فإن السفينة التابعة لأى أجنبى ، فى أى ميناء مصرى ، كانت تُعامل نفس مُعاملة منزل هذا الأجنبى على اليابسة أى أنه لا يمكن تفتيشها . وإدينا أمثلة لا تُحصى عن السفن المعروفة بممارسة التهريب التى كان حرس الحدود المصرى يراقبها ليلاً ونهاراً لعدة أسابيع قبل أن يحضر القنصل - أو مندوبه - لأنه هو وحده الذى يستطيع السماح لحرس الحدود بالضمود على ظهر السفينة المراد تفتيشها . وعندما كان هذا الموظف - الذى لا غنى عنه - يحضر أخيراً ، كانت هذه السفن تُبحر ببساطة وتترك هذا الميناء لكى تُعيد اللعبة نفسها فى ميناء آخر حتى تتجح فى تفرغ حمولتها .

وبسبب الاستثناءات وعمليات التهريب هذه ، خسرت الخزنة المصرية مبلغاً يُقدَّر بـ ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً . وسُجِّل القنصل الإنجليزى حالات أسوء استخدام السلطة فى أحد تقاريره التى رفعها إلى حكومته ، فى تاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٧ ذكر : "من الممكن زيادة موارد مصر زيادة كبيرة بدون فرض أعباء جديدة على الفلاحين الذين ينتجون فعلاً من الضرائب . وهذه الزيادة الهائلة يمكننا الحصول عليها إذا أصلحنا سوء استخدام السلطة فى مجال التهريب الجمركى الذى يمارسه الأوربيون ، وإذا أجبرناهم على دفع نصيبهم للمساهمة فى زيادة موارد البلاد . . . وفيما يتعلق بالجمارك ، فإن خرابها يرجع - أساساً وبالتأكيد - إلى عمليات التهريب التى ينظمها الأوربيون على نطاق واسع بواسطة سفنهم المحملة بالمهريات والتى تستطيع البقاء بالقرب من الشاطئ لعدة أيام بدون أن تتعرض لأى تفتيش . وإذا نجحت هذه السفن فى تفرغ شحنتها ثم وضعها فى مخزن لأحد الأوربيين ، فوول للسلطات المصرية إذا تجرأت على لمس هذه البضائع . إن البلد مليئة بالبضائع المهربة والتى تُباع علناً تحت أنظار السلطات العاجزة عن التدخل" (٣٦) .

وطالما ناشد الخديو إسماعيل المستر فيفيان لكى يُخصم من الأوربيين على الضرائب التى يجب عليهم دفعها "و إيقاف عمليات التهريب الواسعة التى يمارسونها بدون أى عقاب" . وبعد مرور سبعة أشهر - يوم ٤ مارس ١٨٧٨ - زد اللورد ديزبى

بقوله : "إن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تتجاهل تماماً نداء الخديو، خصوصاً مع وجود الارتباك الحالي الذي تعاني منه مالية مصر. ويمكن للخديو أن يتأكد من الرغبة المخلصة لحكومة صاحبة الجلالة في مساعدته لإيقاف سوء استخدام هذا الحق بشرط أن يُقدّم سمومه دليلاً كافياً على نيته الجادة في إصلاح إدارته المالية وأن يشرع فعلاً في تنفيذ قرارات محاكم الإصلاح".

إن هذا الرد المتأخر يشير - من طرف خفي - إلى مشروع تشكيل لجنة تحقيق تم عرضه على الخديو وستدرس نتائجها فيما بعد ؛ وعلى أي حال، فإن هذا العرض يعد - ببساطة - بمثابة رفض عملي لنداء الخديو .

وفي الوقت نفسه ، توقف الإنفاق على الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦ بحجة التوفير في الميزانية . أما الفوضى الإدارية والارتباك المالي ، فقد زادا . وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، كتب القنصل الإنجليزي تقريراً جاء فيه : "يشتكى رهايا الخديو من أنهم يُسدون بالكامل ما عليهم من ديون للأجانب في حين أن الخديو يُهمّل موظفيه المصريين فلا يحصلون على رواتبهم مع أنهم هم الجزء الأكثر أهمية في الجهاز الإداري للدولة". وفي يوم ١٧ يناير سنة ١٨٧٨ ، أرسل القنصل الإنجليزي تقريراً إلى اللورد ديربي جاء فيه : "خلال السنة الماضية، دفعت مصر مبلغ سبعة ملايين و ٤٧٢ ألفاً و ٩٠٩ جنيهًا إسترلينياً لحملة السندات في حين أن دخلها بلغ ٩ ملايين و ٥٤٢ ألف جنيه إسترليني . وبعد دفع الجزية للباب العالي، ودفع فوائد أسهم قناة السويس (التي بيعت لإنجلترا) ، تبقى لديها مليون و ٧٠ ألف جنيه إسترليني فقط لكي تتفق منه على المصروفات الحكومية الضرورية".

أما فيما يتعلق بحالة البلد نفسها ، فقد رسم لنا مؤلف كتاب "خراب مصر" صورة للبؤس الذي خيم عليها في تلك الفترة فيقول : "انخفض فيضان النيل انخفاضاً شديداً في خريف السنة الماضية (سنة ١٨٧٧م) فحدث نقص شديد في المحاصيل، كما أصيبت الحيوانات بطاعون فتأكل ، وانخفضت أسعار القطن انخفاضاً حاداً. واجتاحت الصعید مجاعة لم نسمع عنها منذ أجيال عديدة ؛ فكان النساء والأطفال



يجوبون القرى يتسولون ما يملكونه ؛ وفي أغلب الأحيان ، لم يكن أمامهم سوى فضلات الشوارع يتقوتون بها ، ويُقتر عدد من ماتوا في هذه المجاعة وحدها بما لا يقل عن عشرة آلاف نسمة في صيف تلك السنة بخلاف من لقوا حتفهم نتيجة لإصابتهم بالذئبنتاريا والأمراض المماثلة الأخرى . ومع ذلك ، عندما طلب الخديو تأجيل دفع قسط الدين - عن شهر مايو سنة ١٨٧٨م - قابل الدائتون الأجانب طلبه بالرفض القاسى ، مع أن المستر فيقيان والسيور رومان كانا يؤيدان تأجيل دفع هذا القسط القاتل . وفي الوقت نفسه ، أصمّت الحكومة الإنجليزية أذانها ورفضت سماع أى التماس بهذا الشأن ، بل إنها أرسلت برقية تأمر فيها بضرورة دفع هذا القسط فوراً . وخربت مديريات بأكملها وختّت من سكانها لفترة طويلة . وتم دفع قسط شهر يوليو في ظروف مشابهة .

أما المفوض السابق المسئول عن الدين - اللورد كرومر - فقد ذكر في كتابه "Modern Egypt" ما يلى : "تم اتخاذ إجراءات تهدف إلى جباية المال الضرورى لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨ ؛ فأرسل اثنان من الباشاوات - المشهورين بالقسوة - إلى الأرياف بصحبة مجموعة من الدائنين الجاهزين لشراء المحاصيل من المزارعين مقدماً . وبما أن فيضان النيل كان شحيحاً ، فقد نقص المحصول ، وهكذا حرّم الفلاحون المصريون من المكاسب التى كانوا سيحصلون عليها نتيجة لارتفاع الأسعار بسبب ندرة المحصول" .

وبار الحديث فى القاهرة ولندن عن إجراء تحقيق كان - فى الواقع - يهدف إلى تأكيد إنجلترا - رسمياً - لهيمنتها المالية والسياسية على مصر والغائتها - عملياً - "للمراقبة الثنائية" لأنها تؤمن بأن المسألة المالية والمسألة السياسية مرتبطتان تماماً . ويقول مراسل جريدة التايمز فى تعليقه : "بالتأكيد ، فإن إحدى أكبر المؤسسات المالية فى باريس متورطة حتى العنق فى السندات المصرية ، ولكن خمس سنوات من الحماية الإنجليزية على مصر ستكون كافية لتسوية هذه المسألة" (٣١) .

وبتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٨ م ، صدر مرسوم خديو بتشكيل لجنة لها "صلاحيات واسعة التحقيق" برئاسة فرديناند بيليسبس وكان وكيلها هما: السير ريفرز ويلسون (Sir Rivers Wilson) ورياض باشا ؛ وبها أربعة مفوضين للدين هم: المسيو دى بلينبير (مفوضاً عن فرنسا) ، والكابتن بيرنج (عن إنجلترا) وكريمر (عن النمسا) ، وبارافيللي (عن إيطاليا) .

ولكن هذه اللجنة كانت - فعلياً - تحت رئاسة السير ريفرز ويلسون، أحد الوكيلين. وكانت قد اتخذت قراراً مسبقاً برهن الأملak الخاصة بالخديو قبل أن تطلب من الدائنين أى توضيحات . ويروي البارون دى ميشلز فى مذكراته "أن اللجنة بدأت بداية مُدوِّية عندما طلبت من سموه التنازل عن مبلغ ٢ مليون جنيه إسترلينى من خزائنه الخاصة ؛ لتسديد الدين التى حان موعد سدادها ، ودفع المرتبات المتأخرة لاصفار الموظفين ، وضمان تنفيذ الأحكام ، وإزاء هذا الطلب غير المتوقع، طاش صواب إسماعيل ... ففكر أولاً فى الارتقاء فى أحضان السلطان وأن يشتري منه الحق فى إعلان إفلاسه ، مثلما سبق للسلطان أن فعل . وعندما انتصرت روسيا فى موقعة بليفنا (Plevna) ، حلّم إسماعيل بطلب المساعدة من قيصر روسيا... وعندما قابله وكيل ملكة بريطانيا ، صاح إسماعيل قائلاً : "إنهم يسعون لخرابى، إنهم يريدون تجريدي من ثروتى الشخصية ثم يستصديرون قوماً من الباب العالى بطردى من مصر !"

وفى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ ، رفع وكيل اللجنة - ويلسون - أول تقرير للخديو جاء فيه : "حسب قرار تشكيل اللجنة ، فإنه يجب عليها إيجاد حلول لضمان انتظام تسيير الأشغال العمومية ؛ ولكنها لا تستطيع أن تهمل ضمان تسيير الإدارة فى أثناء هذه العملية بشكل منتظم ؛ لذلك ، فإن اللجنة تعتبر أن عدم دفع مرتبات الموظفين يتعارض تماماً مع انتظام العمل فى الإدارة . وكما قالت محكمة القاهرة ، فإن موظفى الدولة دائنون متميزون فيما يتعلق برواتبهم . ولكن إذا اعتبرنا أن رهن دائنى الدولة هو بالتحديد نتاج لكل الضرائب ، وأيضاً إذا أردنا إعطاء قيمة لهذا الرهن، فمن الضروري عدم إيقاف سير الأشغال العمومية أو تعليقها لأى سبب من الأسباب.

ويجب علينا أن نذكر أنه من مصلحة الجميع - حتى الدائنين - ضمان دفع المرتبات بشكل منتظم .

وبتاريخ ٢٤ مايو ، كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته مشيراً إلى هذا التقرير قائلاً : " كانت مرتبات الموظفين تتأخر لمدة ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أشهر وحتى ١٦ شهراً . وكانت غالبية الموظفين تشكو من البؤس والعوز بشكل مستمر لدرجة جعلت الكثيرين يتساقطون عما إذا كانت موارد البلاد قد نفدت فعلاً فلم تصبح عاجزة عن تزويد الخزانة بالمال " (٢٥) .

ولم تقصر اللجنة اهتمامها على الموظفين فقط ، بل اهتمت أيضاً بمصير الفلاحين ؛ ففي يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م ، قدم السير ريفرز ويلسون تقريراً أولياً ضخماً إلى الخديوي بالنيابة عن زملائه "المُكَلَّفِينَ بإعداد الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة دافعي الضرائب ومصلحة الدائنين معاً" . وجاء في هذا التقرير ما يلي : " في الوقت الحالي ، لا يجد الفلاح في القانون ولا في التنظيم الإداري أية ضمانات تحميه من الابتزاز الذي يمارسه جباة الضرائب ضده . إننا - في الوقت الحالي - لا نستطيع إهمال ذلك ، ومن الضروري أن يتزامن دفع أقساط الضريبة مع وقت الحصاد . وهذا الإجراء لصالح خزنة الدولة ودافع الضريبة معاً .

" وكل من سألناهم عن رأيهم في الحالة الاقتصادية للبلاد أجمعوا على أن بيع المحاصيل قبل الحصاد بالإضافة إلى القروض (التي تصل نسبة فائدتها عادةً إلى ٧٪ شهرياً) هما أحد الأسباب الرئيسية للفقر الذي يعاني منه سكان الريف . لقد قدم لنا الموظفون المصريون والوكلاء القنصليون الأجانب معلومات دقيقة جداً - ومتطابقة تماماً - عن هذه العمليات المشينة ؛ فعندما يمين أجل تسديد الدين (الذي تضاعفت فوائده بسرعة) ، يضطر الفلاح إلى بيع حيواناته ومحاصيله بثمن بخس ، بل وبيع أرضه . ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ التعاقدات القانونية (وهي قانونية من حيث الشكل فقط) التي يقدمها لها المرابون ؛ وبهذه الطريقة يصبح المرابون ملاكاً لسماعات شاسعة من الأراضي الزراعية ، بينما تختفى - رويداً رويداً - الملكيات الصغيرة . إن هذا الوضع ليس في صالح البلد " .

ومنذ سنة ١٨٧٦م ، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذا التعسف ضار بمصالح الدائنين والمدنيين معاً . وتناول المستر ريفز ويلسون - مجدداً - موضوع الإصلاح ببعض الظهيرة وبمزيد من السلطة . وفي الفصل الذي خصصناه لموضوع "الرأى العام" سنتابع كل التغييرات الفجائية التى طرأت على هذا التحقيق .

ومن الآن فصاعداً ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يتم تحت اسم "الإصلاحات" ، ولكنه كان يعنى المزيد من السيطرة الإنجليزية على الإدارة فى مجملها ، كما كان يعنى أيضاً انتقاصاً من سلطة إسماعيل وخسارة لفرنسا واستقلال مصر الإدارى ، ذلك الاستقلال الذى ساعدت فرنسا مصر فى الحصول عليه والمحافظة عليه منذ عهد محمد على .

إن "مذكرات" البارون دى ميشلز تقدم لنا معلومات عن عقلية "داعية الإصلاح" (أى المستر ويلسون) فيقول عنه : "لقد كانت مفاجأة حقيقية - بالنسبة لى - أن أرى المستر ويلسون يخالف رأى زميليه فى اللجنة (أى المفوضين النمساوى والإيطالى) ، فقد كان هذان المفوضان يريدان أن يكون التحقيق محصوراً فى حدود الدراسة المالية فقط ، ولكن المستر ويلسون عمل بكل جهده لكى يجعله يأخذ مدى أوسع بكثير من كونه مجرد دراسة مالية . لقد اهتم ويلسون بالاعتبارات الاجتماعية والإنسانية ، وبدأ كما لو كان مهتماً بجمع الأدلة فى قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد . (٣٦) .

إن هذه العقلية تعطى لمحات ويلسون الخاصة صفة الخطورة الحقيقية: فهو يرى أن مصر لا يوجد فيها موظفون جيئون سوى الموظفين الإنجليز فقط ، وأنه لا يجب التردد فى زيادة عددهم ، وأن الفلاحين مستنزفون ، ومن العدل أن يكونوا تحت حماية إدارة أجنبية ... وسرت شائعة فى القاهرة فحواما عودة فكرة تعيين وزير أجنبى فى الوزارة المصرية وأن المستر ويلسون هو المرشح لهذا المنصب ، وأن هذا التعيين سيتم بعد حل لجنة التحقيق ... ومن الآن فصاعداً ، لن تصبح المسألة خاصة بمصلحة الدائنين ولا بالتصفية المالية ، بل ستصبح خاصة بمصير مصر نفسها . وبدأ المستقبل يلوح أمامى فى أكثر أشكاله المظلمة .

ثم يوضح المؤلف عودة الأطماع الإنجليزية للانفراد بالسلطة في مصر، فقد حان الوقت المناسب لمواجهة الأمور بناءً على وجهة نظر أكثر وضوحاً وأكثر نزاهة؛ فطهرت بريطانيا بوضوح - أمام مؤتمر برلين - موضوع تدويل مصر - وكان ذلك يتطلب مد الاتفاقيات - التي تأسس الإصلاح القضائي عليها - لكي يتم تطبيقها في المجالين الإداري والاقتصادي .

وهذه السياسة الأكثر وضوحاً - التي طُرحت في سنة ١٨٧٨م - سيليحاً إليها المسيو دي فريسيني في ظروف مشابهة في سنة ١٨٨٢م . ولكن ، في العالتين ، كان الخطأ يكمن في عدم مواءمة الفعل للخطة النفسية المناسبة ؛ فلم يتم الإعداد الكافي للتغلب على معارضة بسمارك ، حليف إنجلترا وسيد أوروبا .

إن خاتمة تقرير لجنة التحقيق العليا لها دلالتها الهامة والموجية ، فالمستر ويلسون ذكر ما يلي : " يجب ألا نتجاهل أن الحاكم يستحوذ على سلطات غير محدودة ، وهكذا فقد إسماعيل اعتباره وتم تجريده من سلطاته ، ليس لصالح الشعب المصري بل لصالح الدول الأجنبية . وطلب من الخديو إسماعيل تشكيل وزارة مستقلة ، فامسر مرسوماً - بتاريخ ٢٨ أغسطس - كُلف فيه نوبار باشا (الوزير الأرمني السابق الخاضع لتأثير الإنجليز) بتشكيل وزارة ضمت : السير ريفرز ويلسون وزيراً للمالية والمسيو دي بلينير - المراقب الفرنسي - في منصب وزير الأشغال العمومية . وهكذا نجد أن الإشراف الفرنسي / الإنجليزي - الذي كان أساس المراقبة الثنائية - قد أن له أن يختفي وجاء بدلاً منه ترتيب جديد يضمن لإنجلترا - المُعتمدة في شخص المستر ويلسون - الهيمنة المالية والسياسية على مصر (٣٧) :

وكانت أولى مهام الوزارة الأوربية هي العمل على تسديد قسط الدين عن شهر نوفمبر . وأعملت تماماً أصحاب "الدين السائر" وباقي دائتي "الدائرة السنوية" ودائتي الدولة فتمت التضحية بهم جميعاً لصالح أصحاب "الدين الموحد" .

وضمّت الأملاك الخديوية الشاسعة ، وكذلك أملاك أسرته ، إلى أملاك الدولة مقابل منح الخديو مخصصات مالية . ولكي تتمكن الوزارة الأوربية من تسديد قسط الدين :

فإنها استخدمت الوسائل نفسها التي كانت تهاجم إسماعيل بسببها؛ فبعد شهر واحد - تقريباً - من تولي المستر ويلسون منصب وزير المالية ، سافر إلى إنجلترا للتفاوض مع روتشيلد للحصول على قرض قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني بضمن أرباح الأسمرة الخديوية التي وُضعت تحت الرهن العقاري. وتسلمت الحكومة المصرية فعلياً مبلغ ٦ ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترليني، دفعت منها: مليون و ٢٢٥ ألف جنيه إسترليني لتسديد قسط شهر نوفمبر ، ونصف مليون جنيه إسترليني لسداد الجزية للباب العالي ، و ٢١٢ ألف جنيه إسترليني عمولة لروتشيلد. وتبقى فقط مبلغ ٤ ملايين و ٢٦٠ ألف جنيه إسترليني لتصفية الدين السائر، وهو الهدف المُعلن لكل هذه العملية .

ثم حُلَّت السنة الجديدة ، سنة ١٨٧٩م ، وكانت وزارة ويلسون في الحكم منذ أربعة أشهر بدون أن يطرأ أي تحسُّن في وضع البلاد . وكان جياة الضرائب مستمرين في استخدام طرق الجباية التعسفية نفسها التي كان يستخدمها النظام الفردي القديم. ومع ذلك ، كانت خزانة الدولة خاوية واستمر عدم صرف مرتبات الموظفين المحليين، وارتفع منسوب شكاوى الجيش والدائنين المحليين كما لو كان هذا الأمر يحدث لأول مرة . أما الموظفون الأجانب - وكان عددهم كبيراً - فقد كانوا راضين لأنهم كانوا يصرفون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفي موعدها بالضبط<sup>(٢٨)</sup> .

وفي الحقيقة ، فإن وزارة ويلسون كانت قد تعمدت زيادة حُجْم الارتباك المالي والفرق في الإدارية في البلاد ، وذلك على عكس وعود الإصلاح التي رددتها كثيراً؛ وأيضاً ، فإن هذه الوزارة لم تُراع مصالح الشعب المصري ولا حتى المصالح الحقيقية للدائنين الأجانب . وفي الوقت الذي تزايد فيه اليأس العام في مصر، زاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة ؛ ففي الفترة من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٠م ، كان عدد الموظفين الأجانب - العاملين في خدمة الحكومة المصرية - ١٦٠ أوروبياً فقط ، ومن سنة ١٨٧١م حتى سنة ١٨٧٥م ، أصبح عددهم ٢٨٠ موظفاً، أما في سنة ١٨٧٦م ، فقد زادت إلى ٣٩٩ ، ثم إلى ٥٣٠ في سنتي ١٨٧٧م و١٨٧٨م، ثم إلى ٧٢٨ في سنة ١٨٧٩م ، وفي سنة ١٨٨٠م أصبحوا ٩٨٨ ، وفي سنة ١٨٨٢م أصبح عددهم ١١١٠ موظفاً .

وفي شهر مارس سنة ١٨٨٢، كان عدد الموظفين الأوروبيين العاملين في الإدارة المصرية يصل إلى حوالي ١٢٠٠ موظف يقبضون مرتبات تزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً .

والفترة من سنة ١٨٧٦م وحتى سنة ١٨٨٢م ، يُطلق عليها اسم "فترة التطفل الإداري السلمي" ، ثم تلتها فترة يُطلق عليها اسم "فترة الاحتلال الإداري" لمصر .

لقد خلق تشكيل الوزارة الأوروبية في مصر نوعاً من الأمل الذي تم إحيائه بسرعة. وكتبت جريدة التايمز - بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨م - تعليقاً على هذا الوضع قائلة: "إن ما حدث لا يمكن تصديقه ولكنه حدث فعلاً ؛ فمع وجود كل هؤلاء المراقبين الأوروبيين التابعين لنا ، ومع أن صحف لندن هَلَّتْ لِنَقَادِ مصر بسبب تشكيل هذه الوزارة ، فإن هؤلاء الفلاحين كانوا يتعرضون للمطاردة لتسديد متأخرات الضرائب المفروضة عليهم ، رغم أن الفيضانات الأخيرة كانت قد شربتهم من قراهم وأهلكت مواشيهم وأتلفت أدواتهم وبمرت منازلهم" .

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ ، تكررت الجريدة نفسها : "يقول فلاحو الدلتا : إن الحكومة تجبي حالياً القسط الثالث من ضرائب هذه السنة مستخدمة الأساليب القديمة نفسها في الجباية . وهذا القول يبدو غريباً مع وجود الأخبار التي تفيد بأن الناس يموتون في الطرقات ، وأن مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لم تُزْرَع بسبب أعباء الضرائب، وأن الفلاحين قد باعوا مواشيهم ، وباعت نسلاهم حُلْيَه، وأن المراقبين قد ملأوا مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط حقوق الفلاحين بسبب قِوَات موعَد التسديد" .

واقترحت وزارة الإصلاح أخيراً على الخديو أن يعلن إفلاسه، ولكنه لم يقبل هذه "الإهانة" . واعتمد إسماعيل على تيار قومي جديد من المشاعر والأفكار التي تَكَوَّنَتْ في مصر ضد التدخل الأجنبي ؛ فأصدر (يوم ٥ إبريل سنة ١٨٧٩م) بياناً أعلن فيه أن مصر ليست بلداً معسكراً أو عاجزاً عن الوفاء بديونه ، كما أعلن أنه يريد أن يحكم مع (أو بواسطة) مجلس للوزراء من المصريين يكونون مسئولين أمام مجلس النواب. وأرسل - في الوقت نفسه - للقناصل العموميين خطة مالية تضمنتها مختلف

أحزاب مصر وأعيانها . وبناءً على ذلك ، أقال إسماعيل الوزارة الأوربية وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة كل أعضائها من المصريين (٣٩) .

لقد أراد إسماعيل - أو بالأحرى أرادت مصر - وضع نهاية للتدخل الفرنسي/الإنجليزي في شؤون مصر الداخلية ، وأن يُصَفَّى الموقف المالي والسياسي لصالحه . ولكن القوى الأجنبية كانت - بدورها - قد قررت تصفية الموقف بنفسها وإصلاحها وذلك بخلع إسماعيل عن العرش (يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩م) ، وإعلان قانون التصفية (يوليو سنة ١٨٨٠م) ، ثم احتلال مصر (سنة ١٨٨٢م) .

إننا لم نتناول هنا إلا المظهر المالي للمسألة ، ولكن يجب علينا الاعتراف بقيمة ما فعلته فرنسا التي حاولت أن تأخذ بمبادرة للإصلاح المالي في سنة ١٨٨٠م . وكانت فرنسا أيضاً هي التي اقترحت - في سنة ١٨٧٦م - إنشاء بنك قومي لحل المسألة على أساس مالي فقط . ولو كان الحل قد تم على هذا الأساس ، لكان من السهل التفاهم مع الدائنين الذين تعرضت مصالحهم لمخاطرة كبيرة؛ نتيجة لفنضوب موارد البلاد ، والفوضى المالية ، والارتباك الإداري ، وإهمال الأشغال العمومية ، وكساد الأعمال ، تلك السليبات التي سادت في أواخر سنوات عهد إسماعيل .

ولم تكن مصر في حاجة للنيبيلوماسيين ، بل كانت في حاجة لخبراء ماليين ومحاسبين نوى كفاءة . ونظراً للحالة الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال سنتي ١٨٧٧ و١٨٧٨م - وهي حالة لم تتوقعها "المراقبة الثانية" - فقد كان من الأفضل تأجيل تسديد الديون مؤقتاً . وهذا الإجراء كان سيسمح للبلاد باستعادة بعض قواها ، وضمان تشغيل الجهاز الحكومي ، مع استكمال العمل على تقويم الدين وسداده تدريجياً .

ولأسف ، فإن إنجلترا اشترطت شرطاً جوهرياً ألا وهو : ضرورة السيطرة السياسية على مصر ، وبدونه لن يتم حل الأزمة المالية للبلاد . ورفضت فرنسا انفراد إنجلترا بحل المسألة المصرية فوجدت نفسها واقعة في نوع من المواجهة مع إنجلترا في مصر .



ويلحق الميسير فريسينييه على ذلك بقوله : لقد اضطررنا للاستعانة ببقاى القوى الأوروبية كطرف ثالث ، كما اضطررنا لاتخاذ إجراءات جماعية كما فعلنا بخصوم "صندوق الدين العام" .

ومنذ سنة ١٨٧٦ م ، أرسلت إنجلترا - تبعاً - كيف وجوشن ويلسون وكلفتهم بالتحقيق فى شئون مصر . وكما أوضحنا - بكل حياد - فإن كل هؤلاء السادة قد فضحوا الحالات الصارخة لسوء استخدام الحق ، وطالبوا بضرورة إجراء إصلاحات . وبعد كل تحقيق ، كانت إنجلترا ترسل عدداً أكبر من الموظفين الإنجليز إلى مصر . وكان هؤلاء الموظفون الإنجليز لا يهتمون كثيراً بتخفيف آلام البلاد ، تلك الآلام التى أجبرتها على طلب المساعدات من الأجانب . وفى تلك الفترة - من سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٨٧٩ م - كان يُقال إن إنجلترا تخشى من شفاء مصر من مصاعبها المالية فترفض بالتالى فرض الوصاية عليها . إن هذه الأفكار السياسية الثابتة كانت لها آثار مدمرة على الرفاهية المادية للبلاد . وهذه الآثار المدمرة هى التى جعلت وزارة ويلسون تعلن إفلاس مصر .

إن خلع إسماعيل عن العرش قد ترك مصر مرهونة رهناً ثقيلاً للأجانب . ومنذ ذلك التاريخ ، ارتفع مبلغ "الدين العام" إلى ١٠٠ مليون جنيه وأصبح يثقل كاهل البلاد وسيظل دليلاً على عبوديتها .

## هوامش الفصل الأول

Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, (L'avant - propos (١) est signé J.C) , Alexandrie , 31 décembre 1877.

M.T. Faucon : La Ruine de l' Egypte . L' emprunt égyptien et les capitalistes (٢) français , 1873 .

Revue des Deux Mondes , 1876 . (٣)

Mac Coan : Egypt under Ismaïl . (٤)

M. - T. Faucon , Id. (٥)

Gallion - Danglar: Lettres contemporaines (lettre de septembre 1867). (٦)

Seymour Kesy , Spoiling the Egyptians , 1882 . (٧)

الكتاب عبارة عن دراسة مالية مصر حسب الوثائق الرسمية البرلمان البريطاني.

Baron de Michels : Souvenirs de carrière , Paris , Plon , 1901. (٨)

راجع العمل المخصص لدراسة المراقبة الثنائية الفرنسية / الإنجليزية (اصلها وتكوينها) .

Parliamentary Paper , Egypt No. 4 , P. 31 , 1879 . (٩)

Mac Coan : Id. (١٠)

M. - T. Faucon : Id. (١١)

(١٢) هذه التفاصيل موجوبة في كتاب المستر ماك كران - الذي أشرنا إليه - وأكدها المستر كيف (Cave) في تقرير سنة ١٨٧٦م .

Farnan , Egypt Betrayed . (١٣)

Mazade : Revue des Deux Mondes , décembre , 1875. (١٤)

(١٥) لم تتأخر إنجلترا في تحديد وتأكيد أهمية الهدف السياسي ؛ فبعد سنتين من شراء أسهم القناة، أي في أثناء الحرب بين روسيا وتركيا، سنة ١٨٧٧م، تحدث رئيس وزراء إنجلترا - اللورد ديربي - عن خطورة نشوب حرب بحرية على مقربة من القناة، وأعلن رسمياً: إن حكومة صاحبة الجلالة ستعتبر أي محاولة لإغلاق القناة أو إعاقة الملاحة فيها بلى شغل من الأشكال أو الاقتراح منها ، بمثابة تهديد للهند وخسارة كبرى للتجارة العالمية. وبناءً على هذين الاعتبارين ، فلن حكومة صاحبة الجلالة تأمل - وتعتقد - بأن أيًا من الطرفين المتحاربين لا يقصد نالته وأن أي عمل مماثل سيكون متعارفًا مع الموقف السلبي الذي تتخذه حكومة صاحبة الجلالة .

(١٦) كان المستر كيف شخصية أكثر أهمية من أن يُعَدَّ لها برئاسة بعثة تقتصر مهمتها على مجرد جمع عناصر لكتاتبة تقرير عن الموقف في مصر. لقد كان أعضاء بعثته تابعين لوزارة الخارجية ووزارة المالية، وإذا حكمنا على هذه البعثة، حسب الوظائف المختلفة التي يشغلها ممثلو المستر كيف، فلا بد أنها كانت مُهَيَّأة - أساساً - بالسياسة والمالية معاً. (راجع كتاب *Histoire financière* السابق ذكره).

(١٧) راجع : هانسارد Hansard في كتابه: *Parliamentary Debates*.

(١٨) (مداولات برلمانية) ، مجلد رقم (٢٢) سنة ١٨٧٦ ، ص ١٤١٨. وهذا المرجع ذكره ت. روزشتاين مؤلف كتاب *Egypt's Ruin* . وهو الذي قدَّم اكمل المعلومات وألقاها عن "كفة كيف" وملاحظها.

(١٩) السيوج. كلودي (J. Claudy) هو المؤلف المجهول لكتاب: *Histoire financière* (راجع هامش [١] المترجم).

(٢٠) قدم المستر موهل (Mulhall) "دراسة مالية ظهرت في مجلة *Contemporary Review*" - في عدد شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢م - ذكر فيها أنه في سنة ١٨٧٩ ، عندما تم عزل الخديوي إسماعيل ، بلغ فين مصر ١٠٠ مليون جنيه. ولكن الخديوي لم يحصل على هذا المبلغ من حاملي السندات ، بل إن إجمالي ما حصل عليه سعيد وإسماعيل وتوليقي - حتى ذلك التاريخ - كان ٥٠ مليوناً ونصف المليون جنيه فقط. حصل إسماعيل وحده منه على ٤٢ مليوناً .

ويوجد جدول مفصّل قدمه Seymour Kay ، في كتابه *Spoiling the Egyptians* ، يُبيِّن فيه أنه - في سنة ١٨٨٢م - كانت مصر قد سَدَّت كل المبلغ الذي اقترضته من الدائنين زائد فائدة مقدارها ٢٦٪ سنوياً ، مع أن قائمة London Stock Exchange تُدَّعي أن مصر ما زالت مُعَيَّنة بمبلغ ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

(٢١) الوكيل المالي المقصود هنا ، ربما يكون هو المستر ريفيرز ويلسون ، الذي اُتفق به المستر كيف في باريس عند عودته إلى لندن وأخبره بالوضع الحقيقي لمصر.

(٢٢) W.B. Kingston: *Monarchs I have met*, 2Vol., Londres, 1887.

(٢٣) يقول السيوج دي فريسيفيه في كتابه *La Question d'Egypte* ما يلي: "يُعَدُّ التصرف - الذي سبق إنشاء "صندوق الدين" - بمثابة أول تَعَدُّ على سُلْطَةِ الخديوي. وعلى الرغم من اعتدال صيغة القرار وألفاظه، فإن استسلام الخديوي يبدو واضحاً. ومنذ ذلك الحين، أصبح الدائنين الأجانب يُملِّقون دولة داخل الدولة المصرية. لقد قبل إسماعيل فرض الهيمنة عليه ، وذلك أصبح من حق الدائنين - وليس الحكومات - لاختيار الأشياء إن شُغِلَت الحكومات يُسَدُّ التزاماتها تجاه مواطنيها ويزيد من خطورتها، لأن هذه الحكومات لم تُعَدَّ صاحبة القرار في تحديد مدى ممارستها لسلطانها . وتسبب هذا الخطأ الأساسي في وقوع أغلب الأحداث التي أدت إلى أزمة سنة ١٨٨٢م .

(٢٤) راجع جريدة The Times بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٧٦م .

(٢٥) Baron des Michels, ancien ambassadeur : *Souvenirs de carrière* (1855 - 1886), Paris, Plon, 1901.

(٢٦) المستر فارمان (Farman) كان يشغل منصب القنصل العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة . راجع كتابه المذكور سلفاً .

(٢٧) جريدة التايمز بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م .

(٢٨) اللورد كرومر : Modern Egypt .

(٢٩) Lord Milner : L' Angleterre en Egypte .

(٣٠) إدوارد ديسى (Edward Dacey) فى مقال بعنوان : Our route to India ظهر فى عدد شهر يونيو

سنة ١٨٧٧ من مجلة : Nineteenth Century Review

(٣١) إدوارد ديسى ، مقال بعنوان : الخديبر والحماية الإنجليزية فى المجلة البريطانية "British Review" .

عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧

(٣٢) Baron des Michels; Souvenirs de Carrière (1855- 1886), Paris, 1901.

(٣٣) Egypt, No. 2 - 1879, P. 77 (تقرير)

(٣٤) كان السير الكسندر بيورد (Alexandre Baird) مكلّفًا بشكل رسمى "بالمساعدة فى تخفيف الأعباء عن

السكان" ووجه خطاباً إلى وزارة المالية - ذكره اللورد كرومر - أكد فيه ما أورده المستر روز شتاين فى كتابه المذكور .

(٣٥) جريدة التايمز بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨ م .

(٣٦) Documents diplomatiques , affaires d' Egypte 1880.

(٣٧) رأى البارون دى ميشيلز صائباً تماماً ، كما أن ما كتبه المستر ريفرز فى مذكراته يؤكّد تماماً صحة ما

قاله البارون . لقد كتب المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته ما يلى : "بعد هزيتى من مصر - فى سنة

١٨٧٦م - كانت وزاراتى الخزانة والخارجية تطلبان استشارتى بصلة دائمة فى كل ما يتعلق بالشئون

المصرية . لقد كتبت الرسالة التالية ووجهتها إلى وزارتى الخزانة والخارجية وهى تضع الأسس التى - فى

رأىي - ينبغي للتحقيق أن يسير عليها ، وبما كتبت فيها ما يلى : ٤ فبراير سنة ١٨٧٨م . يبدو أن تعيين

لجنة التحقيق - التى تشير إليها بوقية المستر فيليان بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧م - يقدم فرصة

مناسبة وشرعية لكى تمارس حكومة صاحبة الجلالة كل نفوذ - ثراء مناسباً - على الخديبر لزيادة

مصالحتنا (...) ولهذا السبب ، فإن أعضاء اللجنة يجب أن يُوجهوا انتباههم ليس فقط إلى فحص

الإيرادات والمصروفات الحالية (التي ستكون نتائجها دقيقة بشكل أو بآخر) ، بل يجب أن يُوجهوا

انتباههم - أيضاً - لدراسة مسألة أكثر أهمية: ألا وهى الأسباب التى أدّت بهذا البلد الذى بشكل

طبيعى إلى هذا الوضع البالغ السوء) .

Sir Rivers Wilson: Chapters of my official life, London, 1916.

وفى الواقع، فإن المستر جوشن كان قد حاول - من قبل - أن يوسع من إطار التحقيق لكى يشمل

أيضاً ملف قضية إسماعيل باشا . ولكن يبدو أن استسلام الخديبر له، واغتيال إسماعيل صديق المفتش

(وزير المالية السابق) قد سببا الرضا للمستر جوشن، فتوقف عما كان يتتبعه . وبما أن الهدف الأساسى

للتحقيق كان انتزاع سلطات إسماعيل منه - وهو هدف سياسى - فإن المستر ويلسون لم يكن يستطيع

تحقيق مأربه إلا بتوجيه الهجوم ضد الحكم الفردى للخديبر وبالتحقيق فى قضيته .

(٢٨) كان ضم السيودى بلينبير للوزارة يلقى معارضة من نوبار باشا ومن الحكومة البريطانية على حد سواء :  
في٢١ تاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٨م، كتب السير ويلسون في مذكراته: "تلقيتُ رداً من وزارة المالية البريطانية  
تخبرنى فيه بأن مجلس الوزراء البريطانى درس رسالتى التى كتبتُ قد بعثتُ بها إليها بخصوص تعيينى  
فى منصب وزير مالية مصر، وأن مجلس الوزراء البريطانى يشجع فكرة موافقتى على تولي منصب وزير  
المالية المصرية ... إننا نشاطرك الرأى فى أنك ستكون فى وضع أفضل إذا لم يكن معك "قرين" فرنسى  
(French double) .

(٣٩) , Mac Coan : Egypt under Ismail

(٤٠) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته - لا يذكر كلمة واحدة عن مظاهرات الرأى العام فى مصر ،  
ويرى أن المعارضة القومية - التى حسمت موقف إسماعيل - ليست سوى مسرحية هزلية ، وإذا ، فإنه  
يعزو سبب إقالاته - (أساساً) - إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقضها : 'مذا التناقض وحمل إلى نروته  
فى شهر مارس عندما صرح السير ستانفورد فورتكوت - وزير المالية - أمام البرلمان تصريحاً عجيباً قال  
عنى فيه: 'إننى كنت مجرد موظف عادى عند الخديوي وأنه أحس على الاستغناء عنى فى أقرب وقت'.  
وأرسلت برفقية بهذا الخبر إلى القاهرة حيث كان وقعه فوراً ، ومنذ تلك اللحظة تمدد مصيرى .

(Sir Rivers Wilson : Id .)



## الفصل الثاني

### إنجازات إسماعيل

قام إسماعيل بإنجازات واسعة ، تدل على نكاته ، ما زالت آثارها العميقة تشهد عليها في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمصر المعاصرة . لقد تميّز إسماعيل بطاقة لا تعرف الكلل وبذكاء حاد ومهارات إدارية فائقة . إن الإصلاحات التي قام بها قد جدّت وجه مصر ، ومدّت السيطرة المصرية من شاطئ البحر المتوسط حتى المناطق الاستوائية . لقد كان إسماعيل - فعلاً - هو تاليف الشرق ، وفي أثناء زيارته لدول أوروبا ، كان الأباطرة والملوك والأمراء يتنافسون على استقباله ويحتفون به بصفته "ضيفاً ملكياً" حلّ على عواصمهم .

وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٦ ، كتبت جريدة "التايمز" ما يلي : "تعدّ مصر مثلاً رائماً للتقدم ؛ فخلال سبعين عاماً فقط ، تقدّمت تقدّماً لا يتلّفه بلاد أخرى إلا بعد ٥٠٠ عام".

وتقدّمت مصر ، وتخطّت العراقيل - من كل نوع - التي سببتها لها هذه القوى نفسها التي سبق لها وأن ساعدتها في تحقيق الإصلاحات التي أنجزت على أرضها . وفي واقع الأمر ، فإن إسماعيل قد لجأ إلى أوروبا ولكن أوروبا لا ترسل دائماً أفضل ما عندها . وكان محمد علي هو الوحيد الذي استطاع أن يستفيد - لأبعد مدى - من وجود الأوربيين في مصر . وفي سنة ١٨٤٩ ، وجه السير جون بورنغ تقريراً إلى اللورد بالمستون جاء فيه : "كان وجود الأوربيين نعمة على مصر؛ فهم قد خدموها بعلمهم العزيز خدمة مباشرة ، وشاركوا - أيضاً - في كل أنواع التقدّم الذي أنجز

إلى مصر مما جعل الشعب المصري يحترمهم احتراماً كبيراً - بفضل مهاراتهم العالية - ويتسامح تجاه أفكارهم ، وانتشرت تأثيرات هذه الأفكار بين الشعب<sup>(١)</sup> .

ولكن يجب علينا ألا ننسى أن محمد على كان يتعامل مع جالية أوروبية محدودة العدد جداً ، وكان يعاملها يتسامح ولكن بحزم . وأغلب معاونيه الأوروبيين كانوا من الفرنسيين - نوى الكفاءة العالية - المخلصين لقضيته . وكان محمد على يستخدمهم في كل مجال بصفتهم مُدرِّبين "مؤقتين" يتم استبدالهم - أولاً بأول - بنظرائهم من المصريين . وكانت لديه المهارة السياسية الفريزية التي مكنته من إيجاد توازن بين النفوذتين : الإنجليزية والفرنسية في مصر .

أما سعيد وإسماعيل ، فيؤخذ عليهما أنهما ، أولاً : لم تكن ليهما لا اليقظة الهادة ولا الحس السياسي اللذان تمتع بهما محمد على .

ثانياً : أحاط بهما - وأغرقهما - عند كبير من الأجانب الذين جَذَبَتْهم الثروة التي يُضْرَبُ بها المثل ، وسهولة وسائل المواصلات الحديثة<sup>(٢)</sup> ، مع وجود الحماية التي تُضْفِيها عليهم "الامتيازات الأجنبية" بلا حدود .

وإذ ذلك ، لم يستطع سعيد أو إسماعيل إحداث تَوَازُن في حكومة مصر في تلك الفترة الانتقالية . وفي الوقت نفسه ، كان هذا الضعف يُستبدل - غالباً - بمقاومة عاجزة حاولت التصدي للمتاعب المتوالية الناشئة عن الوضع القانوني الخاص بالأوروبيين في مصر .

ولكى نُوضِّح طبيعة هذه المتاعب التي أعاقَتْ عملية التَقَدُّم ، يكفي أن نذكر تعارض نظام "الامتيازات الأجنبية" مع الإصلاح التشريعي ؛ ففي سنة ١٢٥١م ، وقع لويس التاسع - ملك فرنسا - [١] أول معاهدة "للامتيازات" مع سلطان مصر<sup>(٣)</sup>

[١] لويس التاسع Louis IX (القديس لويس Saint Louis) : ملك فرنسا (١٢٢٦ - ١٢٧٠) . قاد الحملة الصليبية السابعة واحتل دمياط سنة ١٢٤٩ ثم أُسر في المنصورة سنة ١٢٥٠ بعد إطلاق سراحه قضى ٤ سنوات في سوريا وأنشأ بها عدة حصون . مات أثناء حصاره لقرنوس في الحملة الصليبية الثامنة . في سنة ١٢٩٧ . رفعه البابا بونيفاس الثامن إلى مرتبة القديسين [المترجم] .



وكان من حق ملك فرنسا تعيين قنصل دائم في الإسكندرية ؛ لكي يطبّق التشريعات الفرنسية على رعايا بلاده في حالة نشوب نزاعات ما ولضمان سلامة تجارتهم . ومنذ القرن الثالث عشر الميلادي ، تَعُدَّت العلاقات التجارية بين مصر والموانئ الكبيرة (مثل فينيسيا ومرسيليا) . لقد كانت الحملات الصليبية بمثابة إشارة على حدوث نهضة في مجال التجارة في البحر المتوسط ، وعندما تَحَلَّت مرسيليا تحت سيطرة ملوك فرنسا ، أصبحت لفرنسا سياسة بحر متوسطة<sup>(١)</sup> .

ويَجْدُر بنا أن نُشير إلى أن مشروع حفر قناة السويس قد بدأت دراسته منذ تلك الفترة، بل إنه مبني على أسس "الامتيازات" نفسها أي أنه فكرة تجارية وسياسية معاً . وفي سنة ١٤٩٨ م ، قام فاسكو دي جاما بالدوران حول رأس الرجاء الصالح . ومنذ ذلك التاريخ ، نشب صراع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ؛ فكان فريق منهم يريد فتح طريق أقصر يصل ما بين أوروبا والهند عن طريق مصر والبحر الأحمر ، أما الفريق الثاني ، فقد عارض هذا المشروع مُفضلاً استخدام طريق رأس الرجاء الصالح ، مع محاولة الاستيلاء عليه لنفسه<sup>(٢)</sup> .

ثم عَقَدَ ملوك فرنسا معاهدات أخرى مع مصر ، جديداً وصنق عليها السلطان سليم الأول (الذي غزا مصر سنة ١٥١٧م) ومن بعده السلطان سليمان القانوني<sup>[٢]</sup> في سنة ١٥٢٨م . ولكن في سنة ١٥٢٥م ، وقّع السلطان الأعظم مع فرنسا الأول - ملك فرنسا - اتفاقيات نهائية أصبحت بنودها مثلاً ونموذجاً تحتنيه كل معاهدات "الامتيازات الأجنبية" . لقد تم تعديل بنود هذه المعاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية وأضيفت إليها بنود أخرى في سنوات : ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ ، ولكنها - وفي كل الحالات - احتفظت بالمبادئ الأساسية للامتيازات ، ألا وهما :

أولاً : إضفاء الحصانة السياسية على التجار والمسافرين الأوروبيين في أراضي الدولة الإسلامية .

[٢] سليمان الثاني (١٤٩٤ - ١٥٦٦) : ابن السلطان سليم الأول . في عهده بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج عظمتها في جميع المجالات . أطلق عليه الأتراك لقب (القانوني) وأطلق عليه الأوروبيون لقب (الأعظم) (المترجم) .

ثانياً : امتداد حق حماية مملّى ملك فرنسا لرعاياه ليشمل حماية كل المسيحيين بلا استثناء<sup>(١)</sup> .

ولكن الهدف المحدد للامتيازات الأجنبية كان تشجيع التجارة بحمايتها ، ويبدو هذا الهدف واضحاً فى معاهدة "امتيازات" سنة ١٦٠٤م التى نصّت المادة الثانية منها على أن : " كل البنادقة والإنجليز - فى الخارج - (والأسبان والبرتغاليين والقطالونيين والراجوسيين وأهالى جنوا وأنكونيتيا وفلورانس) وبصفة عامة ، كل رعايا الأمم الأخرى ، أيأ كانت ، باستطاعتهم المجئ للتجارة فى بلادنا بحرية وذلك بتصريح وكفالة فرنسا التى ستعتبر بمثابة الحامية لهم . وبهذه الطريقة ، يستطيع هؤلاء الأجانب السفر من وإلى كافة أنحاء إمبراطوريتنا بهدف التجارة ، كما كانوا يجيئون إليها فى الماضى . ويجب على الأجانب إطاعة القناصل الفرنسيين المقيمين والقاطنين فى مراهنتا وموانينا ومدننا البحرية ، ونأمر أيضاً بأن يتمكن رعايا هذا الإمبراطور (أى إمبراطور فرنسا) - ورعايا أصدقائه الأمراء والمتحالفين والمتحدين معه - من زيارة الأماكن المقدسة فى القدس بحرية ، وبدون فرض أية التزامات عليهم ، وذلك تحت كفالة وحماية هذا الإمبراطور " .

إن هذه التنازلات السخية صدرت عن جانب واحد (هو سلطان تركيا) ومنحت لصالح التجارة ، وهى - فى الوقت نفسه - تُعبّر عن التسامح الذى أبداه هذا الحاكم العظيم .

وفى سنة ١٨٠٢ ، أصبحت هذه المعاهدات معاهدات ثنائية تم توقيعها بين فرنسا وتركيا ثم أخذت شكل الالتزام الدولى . ويفضل هذه "الامتيازات" ، تطوّرت التجارة فى ربيع الإمبراطورية العثمانية ، خصوصاً فى مصر التى كانت بمثابة منطقة حرة لإعادة تصدير منتجات الهند وشبه الجزيرة العربية ووسط إفريقيا . ويوضّح المسيو فاندال<sup>(٢)</sup> هذا الوضع بقوله : كانت فرنسا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى لها جالية فى القاهرة<sup>(٣)</sup> . وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى لها قنصل فى القاهرة . وإذا غامر بعض الأوروبيين - من جنسيات أخرى -

بالسفر إلى مصر ، فقد كان عليهم أن يعلنوا أنهم في حمايتنا وينتموا  
في صفوفنا .

وبمرور الزمن ، شغقت الدولة العثمانية وزاد عدد الأجانب فيها بلا توقف .  
فأصبحت الامتيازات الأجنبية ذات صفة "هجومية" بعدما كانت مجرد الحماية .  
وكانت السلطات القنصلية هي التي تنظر في قضايا الرعايا الأجانب التابعين لها ؛  
فأطلقت المجرمون الأجانب من القصاص . ومن ناحية أخرى ، لم يعد هناك قنصل  
أجنبي واحد فقط ، بل أصبح هناك عدة قناصل لعدة دول .

وكان كل القناصل يُطبقون قوانين الامتيازات على رعاياهم ، فنشأ خلاف  
تشريعي من تطبيق العدالة ، خصوصاً إذا اختلفت جنسية أجنبيين - أو أكثر - من  
المتورطين في القضية نفسها .

وهكذا نلاحظ أن سيادة الدولة العثمانية قد أقيمت بشكل عملي نتيجة لوجود  
سيادات أجنبية كثيرة على أرضها . وأصبح هذا الوضع غير مقبول في بلد مثل مصر  
التي كانت تسعى للتقدم بدون عوائق . وكتب المسيو بول ميروير دراسة مهمة جداً رسم  
فيها الصورة التالية لوضع الأجانب في مصر (٩) : "إن تنافس الأجانب الباحثين عن  
الثروة - على الإسكندرية - لم يجعل مجتمعاً مجتمعاً جديراً بالاحترام .

لقد كان أغلب هؤلاء الأجانب يتنعمون إلى حدّ أنواع البشر ، فكان منهم عديمو  
الشرف وأهل اللجور ، والهاربون من العدالة ، وأصحاب أوكار لعب القمار ، والمغامرون  
المستعدون لفعل أي شيء . وانتشرت حالات الطعن بالسكين والسرقة بالإكراه في وُضِعَ  
النهار بجرأة غير معقولة . وساعد على ذلك وجود الحماية المذهلة للجناة وإفلاتهم  
دائماً من العقاب . أما الأجانب الأكثر رُقياً وتَحَضُّراً (الذين لم ينغمسوا في هذه  
الانحرافات ، والذين كانوا يتجنبون الاصطدام بالقوانين) ، فإن أفضل انشغلتهم  
الرابحة كانت استغلال التعويضات الخديوية . وهذا النشاط لا يقع تحت طائلة  
القانون . وكانت مهارة هؤلاء تكمن في اصطلياد الخديو لكي يقع في فخ منح التزام  
ما أو طلب توريد شيء ما ، وبعد ذلك ، يطلبون منه نفع أكبر مبلغ ممكن بصفة

تعويض عن ضرر وُفِي أصابهم . وهذه الممارسات كانت رائجة جداً في عهد محمد سعيد باشا الذي جعله سخاؤه المترفُّع يُخدَع بمحض إرادته . ومارس الأوربيون هذا النشاط - أيضاً - بكثرة في عهد إسماعيل ، مع أنه كان أقلَّ عُرضة للاستغلال من سعيد .

ولذلك ، فكَّر نوبار باشا (١٠) - رئيس وزراء إسماعيل - في تبسيط التشريع بإنشاء نظام جديد للإصلاح التشريعي يعتمد على توحيد التشريعات وتوحيد السلطة القضائية وتوحيد السلطة التنفيذية . وكان نوبار يرى أن استقلال مصر لا يجب أن يرتبط بآية "امتيازات" ما حصلت عليها البلاد من الباب العالي مقابل ثمن باهظ ، بل إن استقلالها مرهون ببناء بلد قوى تُديره إدارة جيدة ، وهذه الإدارة الجيدة كانت مستحيلة التنفيذ مع وجود ١٧ قنصلية تمارس أحكام بلادها القضائية (في وجود الحكومة المصرية) على ١٥٠ ألف أوربي ، وكانت سلطات هذه القنصليات الأجنبية لا تقل عن سلطة الخديو نفسه . ومنذ سنة ١٨٦٧م ، سمح الخديو إسماعيل لنوبار باشا بالسعى - لدى النول الأوربية - لإقناعها بقبول مشروع إنشاء المحاكم المختلطة؛ فوجه نوبار باشا تقريراً إلى الحكومة العثمانية بهذا الخصوص وإلى السفراء الأوربيين في الوقت نفسه .

وفي هذا التقرير ، شرح نوبار الظلم البين الذي تتعرض له البلاد ، ومن بين الوقائع العديدة ، ذكر يكتفينا التنويه بأن الحكومة المصرية نفقت - خلال أربع سنوات - مبلغ ٧ مليون و ٢٠٠ ألف جنيه (أي ١٨ مليون فرنك) بصفة تعويضات للأوربيين . وهذا المبلغ الهائل تم دفعه فقط بسبب الضغوط التي مارسها القناصل الأوربيون (١١) .

وكانت الأشغال العمومية غالباً ما تتوقف ولا تُستكمل لأن الحكومة كانت في صراع مع المشكلات الناجمة عن صرْف التعويضات التي يطالب بها المقاولون الأوربيون (١٢) .

ولدينا أيضاً شهادة مهمة : ففي سنة ١٨٦٩م ، تكونت في القاهرة لجنة دولية يرأسها نوبار باشا وكان أعضاؤها القناصل العموميون التالية أسمائهم:

دى شيرايىز (النمسا) وتيريمين (اتحاد ولايات شمال ألمانيا) وهال (الولايات المتحدة الأمريكية) وترىكو (فرنسا) وستانتون (إنجلترا) ودى مارتينو (إيطاليا) ودى ليكس (روسيا). وضمت هذه اللجنة أيضاً : بييترى - وهو قنصل وقاض فى الإسكندرية (مفوضاً عن فرنسا) ، وف. فرانسيس - قاض فى المحكمة العليا البريطانية فى الأستانة (مفوضاً عن إنجلترا) ، وج. جياكونى - مستشار فى محكمة الاستئناف الملكية فى بريسكيا (مفوضاً عن إيطاليا) ، ون. أوبرموالر - نائب قنصل روسيا فى الإسكندرية (مفوضاً عن روسيا) .

وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات (من ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى ٥ يناير سنة ١٨٧٠م) لدراسة الإصلاحات التى قدمتها الحكومة المصرية ، ثم كتبت تقريراً جاء فيه : ... وغالباً ما يعانى تنفيذ الأحكام من مصاعب لا يمكن التغلب عليها على الرغم من الرغبة الصادقة التى يبديها القنصل لتنفيذها . فمثلاً : عندما يحكم على أجنبى بترك مكان ، أو بتسليم شئ موضوع النزاع ، فى حوزة أجنبى آخر مختلف عنه فى الجنسية ، ففى هذه الحالة يكون على الأجنبى الذى كسب القضية أن يطلب من محكمة قنصلية ثانية إصدار حكم جديد يكون تنفيذه سبباً فى حدوث مشاكل مماثلة لا تنتهى .

إن العقبات التى نكرناها تثقل بشدة كاهل الأجنبى ربما أكثر من المصرى وستؤدى إلى إبعاد الأجانب عن مصر . ومن وجهة النظر هذه ، فإن الحكومة المصرية تقول بأن هذه العقبات تسبب ضرراً شديداً للبلاد ، لأنها تمنعها من الاستعانة بالقوانين الجائدين الذين ترغب فى تكليفهم بإنجاز الأشغال العامة الضخمة .

ولكن أشد هذه العقبات ضرراً - بالنسبة للحكومة المصرية - هى تلك العقبة الناتجة عن تعدد السلطات القضائية فى البلاد . وذلك لا تستطيع الحكومة المصرية مراقبة القوانين الخاصة ببراءات الاختراع ولا القوانين الخاصة بالملكية الصناعية ولا تلك الخاصة بالعلامات الصناعية لأن كل قنصلية ستعتمد إلى تطبيق تشريعاتها الخاصة فى هذه المجالات . وهكذا فإن الصناعة والثروة - فى مصر - تعاني من جزأء استحالة تنفيذ تلك المراقبة .

إن هذه الأشغال كانت - بالتأكيد - سبباً من أسباب الدين والصراعات التي عانى منها إسماعيل وهو الذي كان يتعجل تنمية موارد البلاد . واستمر هذا الوضع المَعْدُ والمُحزن - من كل النواحي - حتى سنة ١٨٧٦م ، وهي السنة التي وافقت فيها الدول الأوروبية على إنشاء نظام "المحاكم المختلطة" بعد تسع سنوات من المساعي والتنازلات والتي عانت فيها الإدارة المصرية من فرض الرقابة الأوروبية عليها . ويتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦م ، أدلى الخديو إسماعيل بحديث للمستر كينجستون - مراسل جريدة الديلي تلغراف - أعلن فيه : "عندما توليتُ العرش، درستُ الوضع دراسة جادة جداً وقررت قبل كل شيء تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب المصري، ولتنفيذ هذا المشروع ، أدركتُ بسهولة أنني مطالب بإنفاق الكثير من الأموال، وبلا انقطاع ، دخلتُ في عدة مشاريع مكلفة بدون أن أترجع أمام التضاير المؤقتة، بشرط أن أصل إلى هدفى . لقد كُنْتُ واثقاً من أنني سأستردُّ ما دفعته مضرورياً في عشرين ضعفاً مهما طال الزمن أو قصُر (١٢) .

وهكذا وجدتُ نفسى غارقاً فى المشاكل التي ما زالتُ الأم عليها، حسن!! عندما طُورَتْ بعض جوانب مشروعى - التي أعتيرُها بمثابة ضروريات أساسية لتحقيق أفكارى - وجدتُ نفسى فى صراع مع المصاعب المالية .

ثم شرح إسماعيل أنه كان عليه أن يسلك طريقاً مُنَوَّجاً : **فولاً** : كان يجب عليه إرساء العدالة على أسس متينة راسخة وبشكل شامل يوافق عليها رعاياه والشعوب المتحضرة . **وثانياً** : كان عليه تنظيم المالية وتسديد ديونه تدريجياً .

وأكمل إسماعيل شرحه قائلاً : "ويتبادر إلى الذهن أنه من الجنون محاولة تنظيم أحوالى المالية بشكل نهائى لأن المؤسسات القضائية فى مصر كانت متعددة لدرجة أن المواطن والأجنبي كانا لا يتقان فى حصولهما على حقهما عند التقاضى، وأيضاً بسبب انتشار الرشوة وضغط الأحكام التعسفية . وكُنْتُ أملُ فى تنييد الرأسماليين الأجانب لى التأييد الذى كُنْتُ لا أجده سوى خارج هذا البلد . ولكن هذا التأييد لم يحدث طالما كان باستطاعة الأجانب أن يلوموا مصر - عن حق - لأن الحق فى العدل (وهو أول

حق يحصل عليه كل إنسان عند مولده) غير مُطبق فيها، مع الاعتراف بوجوده . ومن هنا ، كان على أن (فعل شيئين :

**الأول :** كان الإصلاح القضائي هو الأكثر إلحاحاً ، فكان لابد من البدء به . وكما تعرفون ، فإنني قضيت أكثر من ثمان سنوات بذلت فيها كل جهدي وفعلت كل شيء لكي أحصل على "المحاكم المختلطة" ، وحصلت عليها أخيراً . لقد واجهت كل أشكال المعارضة ووضعت كل العراقيل في طريقي ، وبدأ لي أحياناً أن الأمم التي تفتخر جداً بإقامة العدل عندها ، هي نفسها التي كانت تبذل قصارى جهدها لمنع مصر من الاستمتاع بمعامن العدالة التي تليهما تلك الأمم كثيراً . وفي نفس الوقت، كانت مصاعبي المالية تتفاقم . ويجب على من ينتقوني ألا ينسوا تلك الظروف".<sup>(٥)</sup>

وطبقت هذه المحاكم المختلطة "مدونة نابليون"<sup>(٦)</sup> بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها . وكانت اختصاصات التشريعات القضائية ناقصة من جهة ومبالغ فيها من جهة أخرى في المجائين : المدني والتجاري ؛ فقد اتُسمت بالنقص لأن القضايا الجنائية ظلت من اختصاص السلطات القنصلية - كما كان الحال في الماضي - وشكل ذلك الوضع فجوة تشريعية يؤسف لها <sup>(٧)</sup> ؛ كما اتسمت بالمبالغة لأنه قد أدرج فيها قانون يعطي الحق لأي أجنبي في رفع دعوى ضد الخديو (أو حكومته) في حالة وقوع نزاع بينهما، وفُرض على الحكومة نفسها تنفيذ الحكم الصادر ضدها . وبدون شك ، فقد كانت هذه المحاكم أفضل من المحاكم القنصلية القديمة ، وذلك من الناحية القضائية، ولكنها، من الناحية السياسية ، جعلت حاكم مصر خاضعاً للممثل أمام القضاة الأجانب الذين عينهم بنفسه ، على الأقل رسمياً . وذلك ، فإن "المحاكم المختلطة" كانت تمس سيادة الدولة .

(٥) فهم من السياق السابق أن الأمر الثاني هو تنظيم المالية وتسديد الديون .

[٢] مدونة نابليون Code Napoleon : مجموعة مكونة من ٣٦ قانوناً تشكل "القانون المدني الفرنسي" . صدرت سنة ١٨٠٤ تحت اسم "القانون المدني الفرنسيين" ثم عرفت باسم "مدونة نابليون" . استلهمت الكثير من الدول هذه المدونة لوضع "القانون المدني" الخاص بها [المترجم] .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد شكَّلت هذه المحاكم عنصر قوة للدول الأجنبية في مصر ، خصوصاً فرنسا : فقد سَاهَمَت المحاكم في نشر الثقافة الفرنسية وزيادة نموها في البلاد ، كما رفعت المستوى الثقافي للمحامين المصريين . واشتمل هذا النظام على ثلاث محاكم تتكون كل منها من خمسة قضاة : ثلاثة أوروبيين واثنين مصريين . وبالإضافة إلى ذلك ، تشكلت "محكمة الاستئناف" كانت تتكون من ١١ مستشاراً ( ٧ أجنبى و ٤ مصريين ) . وكانت المرافعات تتم - في البداية - باللغتين الفرنسية والإيطالية ، ثم أُضيفت إليهما اللغة الإنجليزية في وقت لاحق .

وفيما يتعلَّق بنتائج هذا النظام القضائى ، فقد كانت النتيجة الأساسية مُرتبطة بتسهيل تنفيذ الخطة العظيمة - في مجالى الزراعة والأشغال العمومية - التى وضعها إسماعيل لتجديد قوى مصر . ولكن هذه النتيجة الأساسية لم تتحقق بسبب المزاوغات اللاتهامية التى قامت بها الدول الأوربية ، وأيضاً بسبب السياسة المالية السيئة التى اتبعها إسماعيل .

ومن ناحية أخرى ، فحتى هذه النتيجة المأمولة (بعد تأخر تشكيل المحاكم المخططة) لم تأت إلا بشكل جزئى بسبب وجود فكرة سياسية سيطرت جزئياً على تشكيلها : "للم يكن اختيار المستشارين - دائماً - جيداً ، كما أن القانون والإجراءات القانونية لم يكونوا مناسبين لحالة مصر . وفى حالات كثيرة ، شعر الناس بأن الأحكام تشوبها بعض الميول الشخصية أو السياسية" . ومع ذلك ، فإن السلطة القضائية قد حققت تحسناً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه الوضع السابق ، وقدَّم القضاء نموذجاً جديداً للعدالة وجعل هذا النظام الرأى العام يعتاد على حضور جلسات المحاكم العلنية - وهذا شئ جديد - كما جعله يعتاد على نزاهة العدالة المنهجية والمحايدة<sup>(١٥)</sup> .

وبالنسبة للقضايا التى يتم رفعها ضد الحكومة بالطرق الدبلوماسية ، فقد كانت المحاكم المخططة - فى هذه الجزئية - نعمة على مصر بصفة عامة : ففي قضية رُفِعت على الحكومة لمطالبتها بدفع مبلغ ٢٠ مليون فرنك ، أُلزمت "المحاكم المخططة" صاحب الدعوى بقبول مبلغ ألف جنيه فقط .



ولكن كاهل الفلاحين كان مثقلاً بالضرائب ، وحاصرتهم القوائد الربوية المخربة . ونتيجة لتفشي الجهل والامية بين الفلاحين ، فإنهم كانوا يَضْمَعُونَ أختامهم على سندات - ذات شكل قانوني - مقابل فوائد مركبة وعالية جداً . وفي حالة نشوب نزاع ما ، كان الفلاح - قانوناً - مسئولاً عن توقيعه (أو ختمه) ، وغالباً ما كانت أرضه تُنْقَزُ منه <sup>(١٦)</sup> .

ويتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، تحدث المستر كامبل - أمام "مجلس العموم" - عن "المحاكم المختلطة" فذكر ما يلي : "على الرغم من أن هذه المحاكم لا توجد سوى في المراكز التي يكثر فيها الأوربيون ، فإنها تمارس سلطاتها القضائية على جميع أنحاء مصر . وعلى الرغم من أهميتها ، فقد كانت نفقاتها باهظة؛ ومن هذا المنطلق ، فإن العدالة المطلقة لم تُطَبَّقْ على الشعب المصري . وكانت لهذه المحاكم سلطات واسعة جداً ، وأدَّى تنفيذ أحكامها - الصادرة ضد الفلاحين - إلى بيع أراضيهم ، ويُخْشَى من وقوع الأراضي الزراعية - تدريجياً - تحت أيادي الدائنين الأجانب . وفي الواقع ، فإن هذه المحاكم كانت أقوى من حكومة مصر . ونتيجة لخفض الحكومة للمحاكم المختلطة ؛ ازداد التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية مما أدى إلى الوضع العرج الذي وصلت إليه شئون البلاد حالياً" .

ومع ذلك ، يجب علينا الاعتراف بأن هذه المحاكم لو كانت قد أُنشئت قبل هذا التاريخ بعشر سنوات لكانت جَنَّبَتْ مصر الكوارث المالية والأحداث السياسية التي نَجَمَت عنها . وأيضاً ، فلو ربما كانت جَنَّبَتْ البلاد العراقيل اللانهائية - والمتعددة - التي وضعتها "الامتيازات الأجنبية" في طريق الإصلاحات الإدارية ، تلك العراقيل التي عَطَلَتْ مسيرة التقدم . ومما يزيد الأسف أن الحكومة المصرية أدركت أن التقدم لن يأتي من أوروبا ، مع أنها كانت تود - بشدة - الاستفادة من العنصر الأوربي الذي سوف يستفيد أيضاً عن طريق تكليفه بتنفيذ مشاريع الأشغال العظيمة التي كانت تقيمها لخدمة التجارة والزراعة في مصر . واستعانَت الحكومة المصرية بالرأسماليين الأوربيين لاستكمال الأعمال النافعة والمثمرة ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تنفيذ خطتها لتحديث قوى البلاد ، فأجْبِرَتْ على ترك مصر تَلَاقي مصيرها المحتوم <sup>(١٧)</sup> .

ويحق لنا القول بأن إسماعيل قد استطاع تحقيق إصلاحات عظيمة في كل المجالات، على الرغم من أن الامتيازات الأجنبية كانت تُضيق الخناق على مصر كلها ورغماً عن المصاعب التي كان الأوروبيون يضعونها في طريقه .

\* \* \*

وبعد نجاح إسماعيل في إنجاز مشروع الإصلاح القضائي ، رغم المكائد، نستطيع نذكر مشروع حفر القناة التي تصل بين البحرين ، المتوسط والأحمر . فعندما اعتلى إسماعيل سدة العرش ، أعلن تأييده لفرينان ديليسبس ومشروعه قائلاً : " لا يوجد أحد يؤيد مشروع القناة أكثر مني . ولكنني أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة . وهذه العبارة تلخص فكرة إسماعيل ، ولكن إنجلترا أرادت أن تكون "مصر للقناة" (١٨) . "لقد أنفق إسماعيل أكثر من ١٦ مليون جنيه اقترضها بفوائد باهظة لإنجاز مشروع قناة السويس لصالح مصر" (١٩) . ويؤكد المستر فارمان - قنصل الولايات المتحدة السابق - (٢٠) هذه المعلومة بقوله : "بناءً على أكثر التقديرات اعتدلاً ، فإن مصر قد دفعت - على الأقل - نصف التكاليف الأصلية لحفر القناة ، بالإضافة إلى ثمن أسهمها في القناة . ولم تحصل مصر على أية تعويضات خاصة بخسارتها في أرواح رعاياها ولا بخصوص خسارتها المالية . وتعد القناة خسارة حقيقية وكبيرة بالنسبة للتجارة المصرية : ففي الماضي ، كانت لمصر تجارة برية واسعة ولكنها خسرتها حالياً ؛ وعندما اقترضت مصر أول قرض ، كانت تريد توفير الأموال اللازمة لشركة قناة السويس . لقد دفعت مصر الفوائد الباهظة لهذا الدين" .

ولكننا لن نفل من تكرار القول بأن غياب حكومة قوية في مصر هو السبب الأساسي لكل هذه الآلام ؛ فلأن كانت هذه الحكومة القوية موجودة ، لكانت مصر قد وجدت في القناة أسماً تقوم عليه عظمتها الجديدة .

ولكى نُعطي للقارئ مثلاً على هذه المصروفات : يكفيننا أن نُسرد هذا الخلاف الذى نشب بين الشركة وإسماعيل : فبتاريخ ١٨ و ٢٠ مارس سنة ١٨٦٢ م ، وقّع فريدنان بليسبس مع الحكومة المصرية على اتفاقيّتين ، الأولى : خاصة بحفر ترعة للماء العذب من القاهرة حتى الوادى ، والثانية : خاصة بمساهمة الحكومة المصرية فى رأسمال الشركة . ولكن إسماعيل ترك "الباب العالى" (الذى يخضع للنفوذ الإنجليزى) حلّ هذا الخلاف من وجهة النظر الدولية لكى يكون فى مأمن من عواقب الصراع الفرنسى / الإنجليزى المحتدم على مشروع القناة .

ومنذ عهد سعيد ، يُعرف الجميع مدى كراهية "الباب العالى" لمشروع حفر القناة وتحفظاته عليه ، لدرجة أنه تسبب فى توقف أعمال الشركة وتسبب - أيضاً - فى نقص عدد المكتتبين المطلوبين لتغطية رأسمالها . ولكن سعيد كان يريد تنفيذ هذا المشروع باسمه : فاكتتب بالـ ١٧٧٦٤٢ سهماً المتبقية . وترك لخليفته إرثاً من التنازلات لصالح الشركة نصّت عليها فرمانات ستنى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، ومنها : "التنازل للشركة عن أراضي الأملاك العامة التى لا تُزرع حالياً وستقوم الشركة بريها وزراعتها على نفقتها" .

و "حفر ترعة الرى تصلح للملاحة النهرية فى النيل وتصل النهر بالقناة البحرية" .  
و "تنفيذ الأشغال على أن يكون أربعة أخماس العمال - على الأقل - من المصريين" .

وعندما لجأ إسماعيل إلى الاستانة ، قلعه كان يريد أن يحتذى بسلطة السلطان العثمانى لكى يتخلص من التنازلات التى كان يعتبرها تنازلات ثقيلة . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٢ م ، سافر نوبار باشا إلى الاستانة واقترح على الصدر الأعظم أن يأمر بـ :

١ - إرجاع الأراضي - التى تنازل عنها سعيد باشا لشركة - إلى الحكومة المصرية .

٢ - تخفيض عدد العمال المصريين من ٢٠ ألفاً إلى ٦ آلاف فقط (٢١) .

٣ - زيادة الضريبة التى تدفعها الشركة للحكومة المصرية .

ووافق المصدر الأعظم على هذه المقترحات وأصر على أن تقبلها الشركة التي - في لحظة حرجية - فوّضت الأمر إلى العناية السامية للإمبراطور نابليون الثالث. أما الخديوي فقد طالب جلالة الإمبراطور بأن "يُسَوَّى بطريقة ودية ونهائية كل المسائل موضع الخلاف".

وتم تشكيل لجنة اجتمعت تحت رئاسة ديليسبس لدراسة هذه المشاكل وأصدرت قراراتها. وبناءً على هذه القرارات ، أصدر الإمبراطور نابليون الثالث قراره التحكيمي في ٦ يوايو سنة ١٨٦٤ م . ونص القرار على :

- ١ - إلغاء حق الشركة في إجبار الحكومة المصرية على تقديم العمال للآزمين لها .
- ٢ - تُعيد الشركة للحكومة المصرية مساحة ٦٠ ألف هكتار حصّلت عليها في خليج السويس بصفة "امتياز" .

٣ - ليس للشركة الحق في ملكية ترعة المياه العذبة ، ولكنها احتفظت بحق الانتفاع بها طول مدة الامتياز (أي ٩٩ سنة) .

ولكن في مقابل فقدان الشركة لهذه "الامتيازات" التي سُحبت منها ، ومع وجود الامتيازات التي حصلت عليها ، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع للشركة مبلغ ٨٤ مليون فرنك بصفة تعويضات تسدها على أقساط سنوية .

وحسبما يقول المستر فارمان : فإن "هذا الحكم قد أثار دهشة القانونيين في أوروبا كلها" <sup>(٢٧)</sup> . ويعلق المسيو شارل رو قائلاً : "لابد أن هذا التعويض قد أعجب فريدنان ديليسبس" .

وأشاد ديليسبس بهذا الحكم و"بعدالته المطلقة" . ومع ذلك فإن المسيو شارل رو يتحفظ عليه موضحاً : "كان ديليسبس يبالغ قليلاً ؛ فهو لا يتحدث عن مدى تأثيره بينود القرار التحكيمي الذي أجبر الشركة على رد الجزء الأكبر من الأراضي - موضوع الامتياز - للحكومة المصرية . فديليسبس كان يحلم بتحويل هذه الأراضي إلى مستعمرة بشكل منهجي . ولكن تم القضاء على مشاريعه تلك بسبب هذا القرار الذي

صدر نتيجة لغيره منافسيه ؛ فالمنافسون شعروا بالخوف لجرد التفكير في أنهم - ذات يوم - سيجنون على أرض الشركة تجمعاً سكانياً متجدد القوى يميل إلى فرنسا".

وعلى المستوى السياسي ، فإن هذا المشروع كان سيؤدي إلى اختصار نصف المسافة بين الشرق والغرب ولكنه جذب إنجلترا إلى مصر ، أما على المستوى العسكري، فقد كان هذا المشروع هو السبب المباشر والأساسي لهزيمة عرابي سنة ١٨٨٢م. لأن عرابي - بسذاجة مُفرطة - صدّق وعود ديليسبس المتكررة : فلم يصدّق القناة و ترك الباب مفتوحاً أمام الإنجليز لينخلوا مصر : ويؤوى عن السير جارنى ويلسلي - قائد الجيش البريطاني - أنه قال فيما بعد : "لو كان عرابي قد نفّذ خطته في سد القناة، لكتّم ما نزال في عرض البحر - حتى الآن - لكي نُحاصر مصر. إن ٢٤ ساعة قد أنقذتنا" .

وكل ما ذكرنا سلفاً يتناقض مع النتائج التي أشار إليها المسيو ديليسبس في الفكرة التي رفعها إلى صاحب السمو محمد سعيد باشا - وإلى مصر - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وجاء فيها: " يا له من مجد بالنسبة لعهدكم !! ويا له من معين للثروة لا ينضب بالنسبة لمصر !! إن أسماء الفراعنة الذين بنوا الأهرامات (هذه الآثار غير النافعة المعبدة عن الفرور الإنسانية) بقيت مجهولة ، أما اسم الأمير - الذي سبيلتتح "قناة السويس البحرية" - فسيظل مُباركاً عبر القرون وحتى آخر الأجيال". ولكن إسماعيل هو الذي افتتح "قناة السويس" - باحتفالات فخمة - يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

"عندما تكتب حَوَليات القرن التاسع عشر ، وربما حَوَليات كل القرون، فلن نجد احتفالاً انتصف بالعلمة ، وإن نجد شيئاً امتدحه الناس بصدق وبالإجماع أكثر من احتفالات افتتاح قناة السويس - لقد اجتمع الجميع - مواطنين بهذه العظمة - الحوار مع الفكر والخيال والروح ، وعلى أرض مصر - إحدى مهد الإنسانية - أظهر العالم الحديث قوته في أجلى مظاهرها وأكثرها ديمومة . لقد أيقظ العلم أرض الفراعنة

من سُبُباتها. القديم ، وشق طريقاً للحضارة السلمية الخصبة خلال رمال الصحراء. وانتظر الجميع افتتاح قناة السويس بلهفة وشوق، وتدفق المدعويين إلى مصر من كل أنحاء أوروبا والعالم ...

وأرسلت الصحافة العالمية والعلم والفنون والتجارة والصناعة وكل القوى الفعالة والذهنية - في كل الأمم - ممثليها المسنولين والمشهورين للحضور وسط هذا الحشد. واحتفالاً بهذا الغزو السلمي وانتهاء العمل في المشروع، كان الحكام والأمراء والسفراء المعتمدون الأجانب على رأس هذه المظاهرة التي لم يُسمع بمثلها في التاريخ من قبل<sup>(٢٤)</sup>.

وحضر الاحتفال كل من : الإمبراطورة أوجيني (فرنسا) والإمبراطور فرنسوا - جوزيف (النمسا) والكونت أندرسن والمسيو دي بوسن ، وأمير وأميرات هولندا، ونزلوا مع باقي المدعويين ضيوفاً على إسماعيل . ومن المؤكد أنه لولا المعاونة والتضحيات - التي قدمها سعيد ثم إسماعيل - لفشل هذا المشروع العبقري بسبب المعارضة المستمرة التي أبدتها تركيا وإنجلترا ضده . ومن جهة أخرى ، فإن عظمة الاحتفالات قد ازدادت بحضور الملوك والأمراء الأجانب ، وبفضل كرم إسماعيل، والأهمية العالمية لهذا الحدث ، وأيضاً - وعلى وجه الخصوص - بسبب المكانة التي اكتسبها نابليون الشرق في أوزيا . لقد كانت قناة السويس تمثل عظمة عهد إسماعيل وتوضُّع إنجازاته، كما كانت تحقيقاً لما كان يُسمى بـ "أعظم أفكار العصر" .

\* \* \*

لقد ذكر المسيو ديسى - في كتابه *Histoire des Khédives* - ما يلي:  
في سنة ١٨٧٧م ، ظهر في إنجلترا ملخص ممتاز لتاريخ مصر قُدِّم فيه مؤلفه تحليلاً موجزاً لشخصية إسماعيل جاء فيه<sup>(٢٥)</sup> : إنه رجل ذو مهارة لا يختلف عليها أحد، ويحظى بطاقة إدارية نادرة . وهو مدرك تماماً لأهمية الحضارة الغربية، ولديه طموح جارف يُختص به وحده. إن مصر لم تحظ قط بحاكم مثله منذ الغزو العربي لها .

ويعلق ديسى بقوله : 'أعترف بأنه من الصعب على أن أفهم أن هذا التقويم قد كُتب تحديداً في السنة التالية لبعثة المستر كيف ، ولكن إذا كان هذا التقويم قد كُتب في سنة ١٨٦٩م ، أى في سنة افتتاح القناة ، فإننى أعتقد بأن أغلب الأجانب المطلعين على شئون مصر سيجهلون أنه صادق' (٢٦) .

واتبع إسماعيل سياستين متوازيتين ومرتبطينتين : الأولى : كان هدفها تحرير مصر من تبعيتها لتركيا مع توسعها في السودان .

والثانية : كانت تهدف إلى تطوير مصر بتنفيذ خطة إصلاحات واسعة .

والتحقيق الهدف الأول ، خصوصاً فيما يتعلق بتركيا : اعتمد إسماعيل - لسوء الحظ - على المال بدلاً من قوة السلاح لأنه لم ينس درس سنة ١٨٤٠ م . ومنذ سنة ١٨٦٦م ، سعى إسماعيل لدى الاستانة لكي يحصل - أولاً - على جيش كبير وأسطول بحرى قوى ، كما سعى للحصول على الحق فى أن يكون له ممثلون فى الخارج ، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوروبية .

وشعر السلطان بالضييق من هذه المطالب وتلقاها بشكل سيئ . فاضطر إسماعيل إلى الاعتدال ، وأرسل - فى السنة التالية - نوبار باشا إلى الاستانة وكلفه بمهمة الحصول على فرمان جديد يمنح والى مصر لقب 'خديو' ، ويعطيه الحق فى إدخال الإصلاحات الضرورية ، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوروبية فى مجالات الجمارك والتجارة وشرطة الأجانب . وبفضل صفوة هذا فرمان ، حصلت مصر استقلالها الداخلى واستطاعت تنفيذ الإصلاحات بثقة أكبر .

وفى مجال الأشغال العمومية ، تم تنفيذ مشروع قناة السويس ، ثم تلاه مشروع تجميل عاصمة مصر البلاد : القاهرة والإسكندرية . وفى الحقيقة ، فإن إسماعيل قد خلق المدينتين خلقاً عسرياً جديداً يهدف جنب الأجانب إليهما ، وتهينة المناخ لقبول الحضارة الغربية فى مصر . وبالتأكيد ، فقد نتج عن ذلك تقدم مائى وروحى نمت به الأجيال التالية .

لقد كان المسيو آرثر روثيه عضواً فخرياً في "المجمع العلمي المصري" وألف كتاباً عنوانه "مصر رحلات قصيرة ، القاهرة الأسس" رسم فيه الملامح الخاصة جداً لمصر - في سنة ١٨٦٥م - التي لم تُغيّرْها أوربا بعد ، والتي نستطيع - حتى الآن - أن نُركبها وهي ما تزال محتفظة بلونها الشرقي الطازج . وفي السنوات التالية، عمل الوالي الجديد - إسماعيل باشا - بلا انقطاع لكي يُضفي عليها المزيد والمزيد من السمات الأوربية .

ويرسم لنا المسيو روثيه اللوحة التالية للقاهرة : في نهاية سنة ١٨٦٤م، عندما زرنا مصر، كانت القاهرة ما تزال تحتفظ بكل روحيتها العربية والإسلامية؛ فلم يوجد بها - وقتذاك - منزل واحد ذو خمسة طوابق ، ولا رصيف واحد ، ولا أى مصباح لإنارة الشوارع . وكانت المدينة مليئة بالكثير من المساجد من كل العصور، وشوارعها متعرجة ومسقوفة ومزخمة بشهود الناس المرحين . أما الأفندية والتجار - الذين لا يرتدون الآن سوى الملابس الإفريقية بدون خجل - فقد كانوا يتبخترون في قفاطينهم الحريرية الطويلة التي كانت انعكاساتها اللامعة تتناغم مع الشكل العام وتضيف إليه . وكانت المشربيات تتوالى بلا انقطاع <sup>(٧٧)</sup> وتتدمج مع امتداد منظور الشوارع حتى نهايتها - مع أول انعطاف - حيث ترتفع مثانة أنيقة . ولكن ضرورات التنظيم الحديث للشوارع قضت على هذه المشربيات . ومن الآن فصاعداً ، لن يجد المسافر سوى شوارع واسعة ، وميادين متسعة اتساعاً غير عادي ، طويلة للغاية ، على جانبيها مبان تافهة ، تجري فيها التراموايات على هواها <sup>(٧٨)</sup> .

وفي فصل آخر ، كتب المؤلف نفسه ما يلي : في الواقع ، فإن الأسواق الكبرى في القاهرة تتكون من عدة أسواق صغيرة ، وكذلك ، فإن مدينة القاهرة نفسها - التي يسكنها ٤٠٠ ألف نسمة - ليست سوى تجمع لأربعة أحياء صغيرة بها ثلاثة شوارع أو أربعة وتطلق أبوابها في المساء بواسطة أبواب الصارات ، وهذه الأبواب هي تلك العقود البنية بالحجر المنحوت وبها أشكال زُميراث . وهذه العقود تُكوّن لوحة يراها المرء عند مدخل كل حارة ، ولا تستطيع الكلاب الغريبة عنها أن تتخطاها ولا أقترستها



كلاب الحارة . وعند حلول الظلام ، إذا شاهدت مطاردة شرسة بين بعض الكلاب ، فإن ذلك يعنى أن كلباً صغير السن اعتقد أنه يستطيع التسلل إلى حارة غير حارته تحت جناح الظلام .

تلك كانت صورة القاهرة في ذلك العصر ، وإنز الان مظهرها في سنة ١٨٧٦م. عندما زارها المستر كنتجستون الذى وصفها قائلاً : "تعتبر القاهرة تجسيدا رائعاً للأهداف النبيلة التى تُحرَّك عهد إسماعيل باشا ؛ فعندما زرتها فى سنة ١٨٧٦ ، وجدت أنه تم تنظيفها من أغلب الأشياء المقززة التى تلوث أى مدينة فى الشرق. وهذا التطوير تم بدون إلحاق أى تغيير فى جاذبيتها الفادرة والجميلة جداً . وزُيِّنَتْ وانتشرت الإضاءة والتهوية وماء الشرب والبالوعات . وهذه البالوعات تُعدُّ شيئاً فريداً بالنسبة لمدينة إسلامية ... ويون شك ، فقد تعرَّض إسماعيل لسرقة مبالغ ضخمة منه بأكثر الوسائل ظلماً وأكثرها خزيًا . كما أن هذا الإنجاز قد جلب له الكثير من المشاكل. ولابد أن الشعب المصرى ينتظر رؤية إنجاز ما مُقابل أمواله التى صُرِفَتْ. ومن السهل إثبات أنه قد تم صرف مبلغ مليون أو مليونى جنيه تقريباً على الأشغال العمومية التى زادت من رفاهية البلاد بشكل رائع وأعطتها دفعة قوية لتطوير مواردها. وهذا المبلغ هو جزء من المبالغ الضخمة التى اقترضها إسماعيل من الرأسماليين الأجانب الذين دفعوها نقداً للخزينة المصرية" (٣٩) .

وأنشأ إسماعيل منطقة "الجزيرة" على ضفاف النيل (وهى المكان الذى يقع الشعراء بالغابة المخروسة فيه ويقصده) تقليداً لـ "بوا دى بولونى" والشانزليزية . ومنع الأراضى مجاناً - فى القاهرة - لأى شخص يقعد بأن يبنى منزلاً لا تقل تكلفته عن ٢٠ ألف فرنك ، وهكذا غلَّت القصور والحدائق والبيادر العامة والشوارع الواسعة مدينة القاهرة بدلاً من العوارى الضيقة المظلمة والقفرة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن الكثير من خبراء الإحصاء الأكفاء (من الإنجليز والأمريكيين) يُقدِّرون أنه - بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥م - تم حفر ١١٢ ترعة مجموع أطوالها ٨٤٠٠ ميل أُضيفت إلى الـ ٤٤ ألف ميل التى حُفرت من قبل .

بالإضافة إلى إنجاز حفر "قناة السويس" ، وتطوير مدينتي القاهرة والإسكندرية (٣٠) .  
أما ترعة الإسماعيلية العظيمة ، فتبدأ من القاهرة وتنتهي في مدينة الإسماعيلية ويبلغ  
طولها ٢١٨ كم ، وتكلفت ٥٠ مليون فرنك .

وكان طول السكك الحديدية الموجودة في مصر - قبل عهد إسماعيل - يبلغ ٢٤٦  
ميلاً ، وفي عهده أضيف إلى هذا الرقم أكثر من ٩٦٠ ميلاً . أما خطوط التلغراف -  
قبل إسماعيل - فكانت تصل إلى ٢٥٠ ميلاً ، فأضيفت إليها ٥٠٠٠ ميل في عهده .  
كما تم إنشاء ٤٣٠ كوبري على النيل ، منها "كوبرى الجزيرة" الذى يعد من أفضل  
كبارى العالم . وفي ميثاءى الإسكندرية والسويس أنجزت أشغال عظيمة تكلفت ٤  
ملايين فرنك . وتم إنشاء ١٥ قناراً على سواحل البحرين المتوسط والأحمر .

لقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الأشغال أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترلينى (٣١) .  
ونتيجة عنها : زيادة في مساحة الأراضي الزراعية تصل إلى الخمس على الأقل ، وزادت  
المصادرات من ٤ ملايين و ٤٥٤ ألف جنيه إسترلينى - في بداية عهد إسماعيل -  
فأصبحت ١٣ مليوناً و ٨١٠ ألف جنيه إسترلينياً في نهاية عهده .

ويقول القنصل الأمريكى العام في مصر - المستر دى ليون - (٣٢) : "لقد علا  
الضجيج وتكرر بأن الضيق اقترض وتراكم عليه مبلغ ٩٠ مليون جنيه لم يين به سوى  
قصور من الجبس والخشب . وهذا القول ظالم وخاطى ولا سند له من الحقيقة ؛  
فالحقيقة تقول بأن : التقدم في مجال الأشغال العمومية (التي بدأت وتمت - في مصر -  
خلال الاثنتى عشرة سنة الأخيرة) كان شيئاً رائعاً ولا يوجد له مثيل في أى بلد آخر  
يزيد عدد سكانه ومساحته عن أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها" .

أما جريدة "التايمز" ، فقد كتبت بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩م ما يلى : "حققت  
مصر تقدماً مذهلاً في عهد إسماعيل باشا الذى بذل كل ما في وسعه لتطوير مواردها  
المائية ، فهو الذى أنجز مشاريع : السكك الحديدية والموانئ وقناة السويس . وسعى  
إسماعيل لتحسين الزراعة ؛ فأدخل بذور زراعات جديدة ، واستخدم أساليب زراعية  
جديدة ، كما بذل أقصى جهد ليه لإصلاح الإدارتين : القضائية والتنفيذية" .

ويفضل حفر الترع وإخال الآلات الحديثة ، ازدهرت الزراعة والتجارة والفنون  
ازدهاراً كبيراً .

واهتم والى مصر الاهتمام نفسه بتقديم الصناعة القومية : فأنشأ - فى مدينة قوه -  
مصنعاً لطرايش الجنود ووطاطين الجيش ، ومصنعاً للورق فى بولاق (٣٦) ،  
ومصنعين للجوخ فى شبرا وبولاق ، ومعاصر لقصب السكر فى الصعيد ، ومصانع  
للسلاح والذخيرة ، ومسالك للمعادن .

وأنشأ إسماعيل - أيضاً - مصلحة البريد أثارت الإعجاب . ويقول البارون دى كوسيله  
المراقب العام الإنجليزى السابق للجمارك فى مصر (٣٧) : لقد أدخل إخوان تشينى - وهم  
إيطاليون - أول نظام للبريد فى مصر : وفى سنة ١٨٢٠م تقريباً ، قاموا بتنظيم خدمة  
بريدية ممتازة لتوزيع الرسائل وتوصيل النقود إلخ ... وفى ذلك الوقت كان من الضرورى  
إرسال كميات من الدولارات الذهبية أو الفضية للقرى لشراء القطن نظراً لعدم وجود  
بنوك آنذاك بداخل البلاد . وتم تعيين سعاة محليين للعمل بين القرى داخل مصر .  
واستخدم النيل والترع فى نقل البريد ، وعندما أنشئت السكك الحديدية بين القاهرة  
والإسكندرية ، استخدمت أيضاً . ومع مرور الزمن ، ازدادت أهمية الاحتكار الذى يديره  
إخوان تشينى ، فقررت الحكومة المصرية شراء هذا الالتزام مقابل دفع مبلغ كبير لهم .  
وفى وقتنا هذا ، تعد خدمة البريد فى مصر خدمة فريدة فى العالم (٣٨) .

وفى سنة ١٨٦٥م ، أنشئت الخدمة الخاصة للبريد تحت إدارة مؤثرى بك ،  
فافتتحت مكاتب عديدة للبريد فى المناطق التى تصل إليها السفن المصرية . وفى سنة  
١٨٧٤م ، قبل مؤتمر برن عضوية مصر فى "الاتحاد البريدى" وترك الحكومة المصرية  
حرية إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر . ويقول المستر هانز ريزنر:  
"إن هذه الإدارة قد تم تنظيمها بنجاح شديد لدرجة أن الدول الأجنبية وافقت على إلغاء  
وكالات البريد الخاصة بها التى كانت تعمل فى مصر . وهذا الشيء لم يحدث فى تركيا  
نفسها حتى الآن . ولأسباب سياسية ، احتفظت فرنسا - وحدها - بمكثتين للبريد  
فى الإسكندرية وبور سعيد .

وأنشئت مكاتب بريد مصرية فى المدن الرئيسية فى السودان : فكان المسافرين يستطيع السفر إلى أبعد من الخرطوم وهو واثق من أنه سيتسلم البريد - الذى كانت السفن التجارية تحمله بانتظام - حتى المنطقة الاستوائية . كما وجدت مكاتب بريد مصرية فى: الجزء الأوروبى من تركيا والجزء الآسيوى منها ، وفى جدة وسميرنا وبيريت وقوله وسالونيك . وعلى طول امتداد الأراضى المصرية ، كانت مختلف المناطق متصلة ببعضها من خلال خطوط التلغراف . وبلغ طول خط تلغراف السودان وحده ٣٩٤٢ كم<sup>(٣٦)</sup> .

\* \* \*

أما فى مجال التعليم ، فليزمننا مجلد نكتب فيه تاريخ الإصلاحات التى تمت لنشر التعليم فى عهد إسماعيل<sup>١</sup> ، حسبما قال المستر فارمان : لقد أنشأ إسماعيل ٤٦٣٢ مدرسة تحت إشراف السيدين نور ونوجرد<sup>(٣٧)</sup> . وكان عدد التلاميذ فى المدارس الحكومية - فى عهد محمد على - يبلغ ٢٠٠٠ تلميذ ، أما فى عهد إسماعيل ، فقد زاد إلى ٦٠ ألفاً ، ثم وصل إلى ٨٩٦٩٢ تلميذاً فى سنة ١٨٧٣ م . وفى عهد سعيد باشا ، بلغ عدد المدارس ١٨٥ مدرسة ، وبلغت ميزانية التعليم ٨٠ ألف جنيه إسترلينى . وفى عهد إسماعيل ، تم تخصيص إيراد الأراضى التى أعانت الحكومة شراءها من شركة قناة السويس لدعم التعليم المجانى .

ومن المدارس التى أنشأها الخديو إسماعيل نذكر : مدرسة الهندسة (سنة ١٨٦٦م) ، والمدرسة البيطرية (سنة ١٨٦٧) وألفت سنة ١٨٧٩م) ، ومدرسة المحاسبة (١٨٦٧) وألفت سنة ١٨٧٣م) ، ومدرسة المساحة (سنة ١٨٦٧م) ، ومدرسة الفنون والصنائع (سنة ١٨٦٨م) ، ومدرسة الفنون الحربية (سنة ١٨٦٨) وألفت سنة ١٨٧٢م) ، ومدرسة الرسامين (سنة ١٨٦٩) وألفت سنة ١٨٧١م) ، ومدرسة الحقوق (سنة ١٨٦٨م) ، ومدرسة الآثار المصرية (سنة ١٨٧٠) وألفت سنة ١٨٧٥م) ، ومدرسة البنات (سنة ١٨٧٣م) ، ومدرسة المعلمين (سنة ١٨٧٣م) .

إن كل المدارس الابتدائية وبعدها من المدارس العليا ، التي أنشأها إسماعيل ، استمرت طول عهده على الرغم من المشاكل المالية وما زالت تقدم - حتى الآن - لخصر خدمات لا تُقَدَّر بثمن . ويقول المستر جورج س. باتشليز - وهو قاضٍ أمريكي سابق في المحاكم المختلطة - : " لقد تأثر الضيفي إسماعيل برأى زوجته الثالثة ، وهي سيدة ذات علم غزير ، فأمر ببناء مبانٍ مدرسية فسيحة لتعليم البنات المسلمات تعليمًا عاليًا . ولكن هذه المؤسسات الواعدة ألغيت سنة ١٨٧٦م . بحجة توفير النفقات بعد التَدخُّل الأنجلو / فرنسي في شؤون مصر المالية .

كذلك تم استخدام المبرر نفسه - أي "توفير النفقات" - لإلغاء المدارس العظيمة المخصصة لأبناء الجنود التي أنشأها الجنرال ستون باشا ، قائد المدرسة الحربية الأمريكي (٢٨) .

وشجَّع إسماعيل - أيضًا - كل المبادرات الفردية (٢٩) التي تعمل للصالح العام: ففي سنة ١٨٦٩م ، سمح بتكوين جمعية يرأسها عارف باشا لنشر نور المعرفة ، وضمت هذه الجمعية في عضويتها إبراهيم المولى بك (أول وأعظم كُتَّاب مصر المعاصرة) ، ونشرت الأعمال المنسية كما جُنِّدت دراسة العلوم والآداب العربية .

وفي الوقت نفسه أرسل إسماعيل بعثات مصرية للدراسة في فرنسا ، فأعاد هذا التقليد الذي أهمل بعد عهد محمد علي ، هذا التقليد الذي زُوِدَ مصر بصفوة متميزة من أبنائها العلماء . ويقول المسيودي ليون : "تقدَّم التعليم تقدمًا ملحوظًا في عهد إسماعيل الذي ستقدره كل دول العالم على هذا الأساس" (٣٠) .

وبناءً على طلب وإلى مصر ، أرسلت الحكومة الفرنسية - سنة ١٨٦٤م - مجموعة من الضباط تحت رئاسة الكاونيل ميرشير لتنظيم المدارس العسكرية التي سيتخرج منها أفضل الضباط المصريين . وتم إرسال ٢٥ ضابطًا من هؤلاء الخريجين إلى فرنسا في بعثة دراسية ، وبعد عودتهم ، كوَّنوا "مينة أركان حرب الجيش المصري" التي رأسها الكاونيل الأمريكي ستون . وبناءً على نصيحة الجنرال شيرمان ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين ضابطًا أمريكيًا لكي يصبح هذه "جيش ماهر" .

ولرفع مستوى هذا الجيش ، أصدرت الحكومة المصرية - فى سنة ١٨٦٦م - مجلّتين عسكريّتين "حتى يكون الضباط وصف الجنود على علم بالأحداث السياسية والعسكرية التى تجرى فى العالم" .

وأثبت هذا الجيش جدارته فى ميادين المعارك فى جميع الصروب التى خاضها "الباب العالى" . وعندما نشبت الأزمة بين مصر وتركيا - فى سنة ١٨٦٩م - هدّدت تركيا الضمير الذى كان مستعداً لمحاربتها . ولكن الدول الأوروبية تدخلت مجدداً ، وأجبرت إسماعيل على الخضوع للسلطان ، وأن يُسلم لتركيا خمسُ سفن حربية كان قد بناها لمصر فى كل من طاولون وتريستا . وعُلقت جريدة "كوبروجريه إيجيبسيان" - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م - قائلة : "أجبرت الدول الأوروبية مصر على الخضوع . ولكن الخلاف ستكون له نتائج طيبة لمصر ؛ فهو قد بيّن مدى السرعة التى تستطيع بها الحكومة المصرية أن تتّظّم وتُجهّز وتُدرّب جيشاً يمكن أن يظهر بمستوى لائق بجوار الجيوش الأوروبية . ويظهر هذا الخلاف - أيضاً - مدى السهولة التى تستطيع بها الحكومة تقوية وتسليح الحدود ، أى الدفاع عن حدود مصر" (٤١) .

وأبدى إسماعيل العناية نفسها بالبحرية المصرية ؛ فكانت توجد "دائرة" للسفن البخارية التى تجرى فى النيل (٥٨ سفينة بخارية منها ٢٨ خاصة بالضيق) . وكان لمصر أسطول حربي يتكون من ١٨ سفينة حربية . وأولا معارضة تركيا ، لحصلت مصر على أسطول قوى به سفن مدرعة جديدة من فرنسا والمانسا .

وفى المقابل ، كان الأسطول التجارى المصرى يتحدى أى منافسة أجنبية . وكان سعيد باشا قد أنشأ - فى الأول من فبراير سنة ١٨٥٧م - الشركة "الجديدة" التى حلّت مكانها شركة جديدة هى "العزيفية" فى سنة ١٨٦٣م . وكانت سفن الأسطول التجارى المصرى تجوب موانئ : سوريا واليونان وآسيا الصغرى والدردنيل وغاليبولى والاستانة والبحر الأحمر .

ومع نمو نشاط الشركة ، انضم إليها كل قدامى الضباط والبحارة - الذين تركوا الأسطول الحربي - وشكّلوا أطقم الأسطول التجارى المصرى الذى وصل عدد سفنه

إلى ١٩ سفينة في البحر المتوسط و١٠ سفن في البحر الأحمر ، ويفضل هذا التنظيم ، لم تعد مصر تحت رحمة الدول الأجنبية في مجال الملاحة البحرية . وفي الوقت نفسه ، استفادت التجارة المصرية من تنفق المنتجات واليضاغ إلى موانئها ، وأصبحت خدمة البريد منتظمة وامتدت إلى مناطق بعيدة في إفريقيا وآسيا وأوربا .

وكان كل المساهمين في هذه الشركة من المصريين ، ولكن - في سنة ١٨٧٢م - اشترى الخديوي إسماعيل أسهمهم ثم ضم الشركة الجديدة - "شركة البوستة الخديوية" - إلى الحكومة .

ويفضل هذا الجيش وهذه البحرية ، استطاع إسماعيل أن ينفذ سياسته التوسعية في إفريقيا؛ ففي سنة ١٨٦٨م ، أرسل الخديوي الحاكم العام للسودان المصري - إسماعيل باشا أيوب - على رأس جيش للاستيلاء على مناطق أعالي النيل ودارفور .

وقرر إسماعيل أيضاً إلغاء تجارة الرقيق ؛ فمنح سمبول بيكر <sup>(٤)</sup> سلطة الحاكم العام على تلك الولايات - في سنة ١٨٦٩م - بمرسوم جاء فيه : "نظراً لأن الإنسانية تتطلب إلغاء نشاط هائذي العبيد هؤلاء ، فقد تم تنظيم حملة لكي تُخضع لسلطتنا المناطق الواقعة في جنوب "جونوكورو" ، وإلغاء الخفاسة ، وإنشاء نظام للتجارة إلخ... واستمرت هذه الحملة تعمل في وسط إفريقيا لمدة أربع سنوات <sup>(٥)</sup> . وفي سنة ١٨٧٢م ، عين الخديوي الكولونيل جوردون <sup>(٥)</sup> محل سمبول بيكر وألقبه بـ "الحاكم العام للولايات الاستوائية المصرية" ، ورافقه الكولونيل الأمريكي شايليه - لونغ في منصب رئيس أركان جيش الحملة ، وكان معهما الملازم حسين واصف - وهو ضابط بـ "هيئة أركان الجيش المصري" - في منصب نائب رئيس الأركان .

[٤] السير سمبول بيكر (Samuel White Baker (1821 - 1892) : بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل وبحيرة ألبرت سنة ١٨٦٨ ثم دخل في خدمة الخديوي إسماعيل وحارب قطاع الطرق وتجارة الرقيق في السودان المصري [المترجم] .

[٥] جوردون باشا (شارلز جوردون Charles Gordon) : جنرال بريطاني (١٨٣٢ - ١٨٨٥) دخل في خدمة الخديوي إسماعيل الذي عينه حاكماً على المديرية الاستوائية . قُتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤ في أثناء الثورة المهدية [المترجم] .

وأخيراً ، وبعد دفع جزية سنوية جديدة ، حصل إسماعيل من السلطان - فى سنة ١٨٦٦م - على إمارتى سواكن ومصوع ، وفى سنة ١٨٧٥م ، حصل منه على إمارتى زليغ ويوبر ، ويقع كل هذه الإمارات على سواحل البحر الأحمر .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره ، أرسل إسماعيل حملات عديدة إلى إفريقيا لاستكشاف مختلف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل ورسم خرائط لها .

وأتوضيح الأهمية التى أولتها الجمعيات الجغرافية لإنجازات إسماعيل ، سنذكر ما سجله شاييه - لونج بنفسه فى مقدمة كتابه <sup>(١٢)</sup> : "فى ليلة ٢١ يوايو سنة ١٨٧٥م، لَبِيتُ دعوة من "الجمعية الجغرافية" فى باريس ، وتشرفت بإلقاء محاضرة فيها حول الحملات فى وسط إفريقيا" ، وهو موضوع أثار الاهتمام المصيق فى فرنسا وياقى أوربا . لقد نكر مالت براون - بحق - "أن مصر تربط إفريقيا بالعالم المتحضر" وأن إفريقيا هى حاليا آخر جزء من العالم ينتظر أيادى الأوربيين لكى تلقى إليه بطوق النجاة، أى بالقوانين والتربية" . ومع أن الرجل الذى بذل جهده لإنجاز هذه المهمة العظيمة لم يكن أوربياً ، فإنه يستحق - بفضل سمو روحه وسعة فكره - أن يؤسَّع فى المقام الأول بين أولئك الذين ساهموا فى تقدم القرن الذى نعيش فيه ، وهم الذين يستحقون أن نطلق عليهم لقب "رواد الحضارة" . إنكم تعرفون هذا الرجل؛ فالعالم كله يعترف بعبقريته إسماعيل باشا - خديوي مصر - الذى استلهم أفكار محمد على وتقاليد العصر الرومانى معاً ، فتَوَجَّأ به عظمة عهده بحل ناجح لمشكلة منابع نهر النيل إلخ ...

ونذكر أيضاً أن إسماعيل قد أنشأ - فى سنة ١٨٧٤م - "الجمعية الجغرافية" فى القاهرة ، وأنه شجع أيضاً علم المصريات ؛ فعول مارييت وماسبيرو - وعلماء آثار - آخرين لعمل الحفائر والحفاظ على الآثار . وحظيت مصر - فى عهده - بدار للأوبرا ، ودار الكتب ، والمرصد ، ووبرلمان - أنشئ فى سنة ١٨٦٦م - لعب دوراً متعاظماً فى الحركة التى سبقت أحداث سنة ١٨٧٩م .



وقرب نهاية عهد إسماعيل ، صرَّح الخديو قائلًا : "إن مصر لا تقع في إفريقيا ، إننا جزء من أوروبا !! " ، إننا - فعلاً - جزء من أوروبا لأن مصر تصانى - منذ سنة ١٨٧٦م - من الإشراف الأوربي عليها ، ثم من الاحتلال الأوربي لها .

وبدايةً من سنة ١٨٧٦م ، أصاب الركود كل شيء وانتشر الكساد؛ فتوقفت مشاريع الأشغال العمومية ، وانخفض عدد أفراد الجيش ، وتم تسريح الضباط (والم يعد لهم أى مورد رزق) ، وتوقفت العملات الاستكشافية في وسط إفريقيا (الدرجة أن مصر بدأت تترك بعض المناطق التى حصَّلت عليها بثمن باهظ) ، وأُغلق عدد كبير من المدارس الحكومية في مصر والسودان<sup>(١٤)</sup> ، وفُصل الموظفون المصريون (وكل مطّهم موظفون أوربيون) ، وفُرضت ضرائب جديدة على الفلاحين الجانحين .

وباختصار شديد : لقد تَقَسَّصَتْ كل إدارات البلد ، كما أن بعض فروع هذه الإدارات عانت من عجز ميزانياتها . وكان نابليون قد سجل في مذكراته : "لا يوجد أى بلد في العالم مثل مصر نجد الإدارة فيه هذا النفوذ الهائل على الزراعة وبالتالي على السكان . فإذا وُجبت فيها إدارة جيدة ، فإن النيل سينتصر على الصحراء أما إذا كانت فيها إدارة سيئة ، فإن الصحراء هي التى ستنتمر على النيل" . وأثبت تاريخ مصر الطويل هذه الحقيقة منذ أقدم المصور .

لقد خلق إسماعيل التنظيم الإدارى الحديث في مصر ، واعتنى بالقرع التى أهملها سلفه ، وحفر ترعاً جديدة أخصبت أرض الصعيد ، وزادت الأراضى المزروعة بمقدار الخمس . ولكن المشاكل المالية زادت وأثَّرت على الإدارة العامة . ومنذ سنة ١٨٧٦م ، أشار المفوضون الإنجليز - في تقاريرهم - إلى سوء الإدارة المقترب بالارتباك المالى فى الوقت الذى كانت فيه الإدارة المصرية تُدار - فعلياً - بواسطة موظفين كبار من الإنجليز . ونحن لا ننفى مسئولية إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع ، ولكننا لا نستطيع - بإنصاف تام - أن نجعله المسئول الوحيد عن الفوضى المالية والإدارية التى وصَّمت نهاية عهده .

إن هذه الفوضى قد أثرت على حياة مصر كلها على مدى سنوات طوال، وعُرضت الاحتلال الإنجليزي في بدايته (بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٧) إلى اختبار قاس.

وبفضل "التصفية المالية" - في سنة ١٨٨٠م - سادت فترة من النظام والهدوء، ولكن الألم كان عميقاً لدرجة أن الإصلاحات - التي تمت فيما بعد بواسطة الإشراف الأوربي - بدت متأخرة وغير جوهرية. ويقول البارون دي ميشلن: "إن ثورة سنة ١٨٨٢م كانت حتمية، وأسباب فقدان الاعتبار - التي أحقدت بالخبير إسماعيل، جعلته يفقد مكانته لدى رعيته بالتدريج، حتى جاء اليوم الذي كان يجب فيه اتخاذ إجراء قاس ضده وخلعه عن عرش بلاده. وكانت مظاهر السخط هادية - منذ فترة - على السكان المحليين، ثم تحولت وأصبحت ثورة علنية. وكانت تلك هي اللحظة النفسية المناسبة التي كان حلفاؤنا ينتظرونها".

لقد اتهمت الثورة الخبير إسماعيل وجعلته مسؤولاً عن كل الكوارث التي اجتاحت البلاد. وأياً كان الأمر، فإن إنجازات إسماعيل قد أسرعت بحركة الحضارة في مصر، وسيظل المصريون يعترفون بفضلها في هذا المجال.

## هوامش الفصل الثاني

- (١) ذكره اللورد كرومر في كتابه Modern Egypt .
- (٢) قبل اختراع السفن البخارية ، كانت المواصلات مع مصر بطيئة وتأخذ زمناً طويلاً .
- (٣) Les capitulations من اللغة اللاتينية capitula وتعني "الفصول" لأنها كانت مقسمة إلى فصول .
- (٤) Charles Roux : "L' isthme et le Canal de Suez 1901, 2vol. (٤)
- (٥) نفس المصدر .
- (٦) L' Europe et L' Egypte , Nicolas Nitovich .
- (٧) Louis XIV (مذكور في كتاب شارل رو) .
- (٨) في سنة ١١٤٠م . كان فرنسا في القاهرة ١١ وكالة تجارية و٥٠ تاجراً فرنسياً ، أما بريطانيا العظمى ، فلم يكن يمثلها في القاهرة سوى إنجليزين فقط .
- (٩) Revue des Deux Mondes , 1876 .
- (١٠) كان نوبار باشا أرمني الأصل ، وهو واحد من أعظم رجال مصر المعاصرة ، وحصل منه نكلاؤه ومهارته ومرونته دبلوماسياً داهية . درس في فرنسا ثم عاد إلى مصر سنة ١٨٤٦م ، وعُيِّن في وظيفة مترجم في قصر محمد علي ، وسرعان ما أصبح سكرتيراً لإبراهيم باشا ورافقه في سفراته إلى القسطنطينية وأوروبا . وفي عهد سعيد باشا ، تولى إدارة السكك الحديدية لفترة قصيرة ثم اضطر لمغادرة مصر . وبعد ذلك ، استدعاه الخديوي إسماعيل لخدمته وأرسله إلى القسطنطينية بصفته وكيلاً عنه ، ومفاوضاً مكلفاً بتسوية خلاف إسماعيل مع شركة قناة السويس . ولكن يحصل له من "الباب العالي" على امتيازات جديدة تؤكد الاستقلال الإداري لمصر . ونجح نوبار باشا نجاحاً باهراً في هذه المسائل السياسية ، فعينه إسماعيل وزيراً وكلفه بالتفاوض مع الدول الأجنبية لإنشاء نظام المحاكم المختلطة .
- (١١) قال اللورد ملر في كتابه L' Angleterre en Egypte : من الصعب تصور مدى الفساد التام في نم الوكلاء الدبلوماسيين - تعديلاً - الذين كانوا في مصر في عهد إسماعيل ، وكيف استخدموا نفوذهم لكي يُجبروا مصر الضعيفة على الإذعان لمطالبهم مهما كانت غريبة: قلبي تلك الفترة ، كان القول الأوربي يحصل على امتياز تنفيذ مشروع ما ، ولكن هدفه الأساسي لم يكن أبداً إنهاء هذا المشروع ، بل كان يجتهد في اختراع أي شكوى تجعله يفسخ العقد ومن ثم يرفع قضية تعويض ضد الحكومة ، ومن ناحية أخرى ، فأياً كانت قيمة الخسارة التي يمتد بها الأوربي - حتى ولو كانت هزيمية أو بسبب خطأ شخصي منه - فإنها كانت تُستخدم دائماً كمجبر للملح تعويض عنها من الحكومة المصرية ، لهذا تُعرض

الأدوية للسرقه ، كان الوم يوجأ الحكومة المصرية بسبب تقصير الشرطة ، وإذا غرق قاربه في النيل ، كانت الحكومة هي المسئولة لأنها لم تكسح طمس النيل . ويروي أن إسماعيل كان في لقاء مع أحد الوكلاء الأوربيين ، فنادى الخديوي على أحد خدمه قائلاً : أغلق هذه النافذة لأنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد ، فلن ذلك سيكلفني ١٠ آلاف جنيه . وليس في هذا القول مبالغة كبيرة .

(١٢) كان نوبار يقول : " من بين كل مشاريع الأشغال العمومية التي تعاقبت الحكومة على تنفيذها ، كان مشروع "حوض إصلاح السفن في السويس" هو الوحيد الذي تم إنجازه في تلك الفترة (سنة ١٨٦٧م) . وكانت شركة المقاولات التي قامت بالتنفيذ هي "شركة دوسو" (Dussaud) ومقرها مارسيليا . وكانت هذه الشركة قد تعاقبت - في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢م - مع "شركة قناة السويس" على إنشاء أرصفة في ميناء بور سعيد على أن يتم التنفيذ خلال أربعة أعوام . كما سبق لهذه الشركة وأن تفتت أعمالاً عظيمة في موانئ : مارسيليا والجزائر وشيربورج .

(١٣) مع أننا نريد إنصاف الإنجازات التي نفذها إسماعيل ونعترف بها ، فإننا لا ننسى البرنامج الذي وعدّ الخديوي بتحقيقه وذلك في الخطبة التي ألقاها بمناسبة جلوسه على العرش .

(١٤) مثلاً : عندما كان يرتكب أحد رعايا إيطاليا جريمة ما ، فإن القنصل الإيطالي كان يسرع بترحيله إلى بلده لكي يحاكم أمام المحاكم الإيطالية ، وبالمطبع فإن القضاة كانوا - غالباً - ما يحكمون ببراءة الجاني لعدم كفاية الأدلة .

(١٥) Sir Alfred Milner : L' Angleterre en Egypte .

(١٦) كتاب Egypte et L' Europe تأليف قاض سابق في المحاكم المختلطة ، جاء فيه : "أكدت تجربة المحاكم المختلطة أن الفلاحين - عموماً - يؤتون بالتزاماتهم ولا يحاولون إنكار ديونهم ، ويجب علينا أن نتدبر لأنهم نادراً ما يكونون أمام المحكمة وفي مواجهة خصومهم القضاة .

(١٧) راجع التقرير الذي رفعه نوبار باشا - وزير الخارجية - إلى الخديوي في سنة ١٨٦٧م . بخصوص "المحاكم المختلطة" .

(١٨) كان نوبار باشا - وزير خارجية إسماعيل - يعارض مشروع حفر القناة ، وكان مقتنعاً بأن القناة ستجذب إنجلترا إلى مصر ، وأن ذلك سيضر بمصلحة البلاد ، وربما كان إسماعيل يلود وجهة النظر هذه . ويقول البارون دي كوسل في كتابه : "سمعت أن الخديوي إسماعيل سيعارض حفر القناة ، وسيعارض إجبار رعاياه من الفلاحين على العمل باستمرار في تنفيذ مشروع لن تستفيد منه مصر كثيراً . ولكنه - مع ذلك - ساند هذا المشروع بكل ما في وسعه" .

Baron De Kusel : An Englishman's Recollections of Egypt (1863 - 1883) .

(١٩) فريدنان ديليبس ، في حوار مع المستر كنجستون . راجع كتاب :

"Monarchs I have met" .

M. Farman : Egypt's Betrayal . (٢٠)

(٢١) تعجبت الحكومة المصرية بأن أجور العمال والجراريات التي قدمت لهم - منذ بداية الأشغال - لم تصل أبداً إلى النسبة المتفق عليها (٨٦٪ - فورك يومياً) . وكان من مصلحة الشركة أن يزيد عدد العمال زيادة

كبيرة، وأن تتخفف تكلفة حفر المتر المكعب الجاف بمقدار الثلث من تكلفة الحفر بالآلات . بالإضافة إلى أن مصر حُرمت من جهود ٢٠ ألفاً من أبنائها في أثناء الحفر بالإضافة إلى ٤٠ ألفاً غيرهم حُرمت منهم في أثناء الأعمال التمهيدية أو في أثناء توجههم إلى مواقع مشروع القناة. وكانوا لهم عناصر أساسية مطلوبة لتجارة مصر وصناعاتها وزراعتها. ونتج عن ذلك خسارة فادحة منيت بها مصر ولم تموضعها عنها - أبداً - الأموال التي تحققت للشركة.

(٢٢) يقول المؤلف المجهول لكتاب: "Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd pacha": "إن القانون الصادر كان في جانب الشركة. ومع ذلك ، فلا يمكننا أن ننكر الأسلوب الماهر والذكي الذي عرضت به الحكومة المصرية قضيتها... ففُرضت: كيف ثم ترحيل الفلاحين الفقراء من أحمق الصعيد لينفذوا لمواقع العمل في مشروع القناة ومساناتهم بسبب نقص الخبز والألوات التي كان عليهم إحضارها معهم، وكيف ماتوا من التعب والإرهاق على طول الطريق . إن القارئ العاقل يلبس عند قراءته لهذه التفاصيل. لقد اتسمت هذه القِصصات المُرعبة بالصديق".

Ferdinand de Lesseps: Sa vie, son œuvre". Par: Alexandre Bertrand et Emile Ferrier .

"Une famille française . Les de Lesseps", par Bridier . (٢٤)  
(مذكور في كتاب المسير شارل رو) .

(٢٥) يشير المؤلف هنا إلى كتاب بعنوان: "Egypte", M. Stanly Lane - Poole .  
(٢٦) ذكر المستر فريدريك كورتلاند بنفيلد : "بجهود القليل الذي يمكن الإفادة به في شخصية إسماعيل. ومع ذلك ، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من الانبهار التام أمام عظمة فكره وسرعة حركته".  
"Present - Day Egypt", Frederic Courtland Penfield .

(٢٧) بسبب ندرة الزواج المستورد من الخارج في تلك الفترة ، لم يستخدم المصريون الألواح الزجاجية في نوافذهم فكانوا يركبون المشربيات على الفتحات . والمشربيات هي نوع من النوافذ البارزة المصنوعة من الخشب المُشَقَّق ، وهي تسمح بمرور الهواء والتراب بحرية من خلال الفتحات الموجهة في كل جانب منها .  
(٢٨) يلام على إسماعيل أنه كان بناءً عظيمًا، وأنه بنى قصورًا يافضة التكاليف. ويُذكر أحد خبراء الإحصاء الإنجليز ، المستر مولهول (Contemporary Review , 1882) أن إسماعيل أنفق أكثر من مليون جنيه إسترليني لبناء القصور والمسارح واستقبال الحكام الأجانب. وهذا ليس بصحيح لأن علي باشا مبارك - وزير الأشغال العمومية السابق في عهد إسماعيل - يطينا تفاصيل دقيقة عن تكاليف بناء هذه القصور في كتابه: "الخطط التوقفية"، الجزء الأول ، فيسجل: كسر الجيزة تكلف مليون و٢٩٣٣٧١ جنيهًا مصريًا، وقصر عابدين (مقر إقامة صاحب الجلالة الملك) تكلف ٦٦٥٥٧٠ جنيهًا مصريًا، وقصر الجزيرة تكلف ٨٩٨٦٩١ جنيهًا مصريًا ، وقصر الإسماعيلية الصغير تكلف ٢٠١٢٨٦ جنيهًا مصريًا، أما باقي القصور ، بما فيها قصر الرملة ، فقد تكلفت ٢ مليون و ٣٣١٦٧٩ جنيهًا مصريًا . إذن ، فإن قيمة المصاريف تتجاوز مبلغ الـ ٥ مليون ونصف المليون جنيه مصري.

(٢٩) راجع كتاب: (Monarchs I have met , W. Beatty Kingston) وتُضيف أن خريطة القاهرة وضممتها لجنة من المهندسين المصريين برئاسة محمود بك الفلكي.

(٣٠) ذكر المستر ماولول (في Contemporary Review ، عدد أكتوبر سنة ١٨٨٢م) أن الـ ١١٢ ترعة التي حفرها إسماعيل ستظل دائماً وأبداً أعظم إنجازات عهده، مع أنها غير مذكورة في تقرير المستر كيف . وحسبما قال المستر فوار ، فإن أعمال حفر الترع - مقارنةً بحفر قناة السويس - تبلغ نسبتها ١٦٥ إلى ١٠٠ ، وصرف عليها مبلغ ٢٨ مليون جنيه إسترليني (وايس ١٢ مليوناً) . ويفصل هذه الترع ، كسب السكان ما لا يقل عن مليون و٣٧٢ أكر كانت أرضاً صحراوية فصبحت أرضاً زراعية تفل محاصيل قيمتها ١١ مليون جنيه إسترليني في السنة، أو بخلاف سنوياً قيمة مليون و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني .

وتعدّ ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترع في العالم ، وحفرها بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد . وفي سنة ١٩٠٠ ، قُدم مهندس مصري - هو محمد أفندي إسماعيل - دراسة عن هذه التربة ، ذكر فيها أن إسماعيل باشا كان قد وضع يده - في بداية عهده - على مساحة تصل إلى ٣٣٣٣٣٣ فداناً (الفدان يساوي نصف هكتار تقريباً) تقع شمال مدينة أسبوط . وفكر في شق ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الواسعة مع ملحقاتها الواقعة في منطقة القنيم في فصل الصيف. وفي تلك الفترة، كان المهندس بهجت باشا يشغل منصب المفتش العام على الصعيد، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع، وفي سنة ١٨٦٢م، أنجز هذه الدراسة وبدأ في التنفيذ سنة ١٨٦٧م. وتم التنفيذ على مرحلتين، الأولى: من أسبوط حتى مغاغة، واشتغل فيه ١٠٠ ألف عامل كانوا يحفرون لمدة شهرين في الصيف وشهرين في الشتاء، وانتهت هذه المرحلة في سنة ١٨٧٠م تحت إشراف بهجت باشا . ثم خلفه إسماعيل باشا محمد الذي أشرف على حفر المرحلة الثانية: من مغاغة حتى بني سويف، ومن بني سويف حتى أخمعت (١٢) وانتهت هذه المرحلة سنة ١٨٧٢م. وفي الوقت نفسه، أتم إسماعيل باشا محمد حفر الأنواع الرئيسية وبناء الكبارى والقنوات اللازمة لحسن توزيع المياه. ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم، ومتوسط عرضها يبلغ ١٤ مترًا. وأصبحت هذه التربة نعمة على صعيد مصر؛ فهي تروى - مع فروجها - ما لا يقل عن ٦٥٠ ألف فدان (أي ٢٥٠ ألف هكتار).

وبالإضافة إلى ما سبق ، بنى إسماعيل معاصر كثيرة لقصب السكر في محافظات: الدنيا وأسيوط وبني سويف والقنيم . وبذلك يكون إسماعيل قد أعلى دفعة كبيرة لزراعة قصب السكر وصناعة السكر .

إن هذه التربة - وخراناتها - لهي عمل مصري خالص حصل على شهرة عالمية، وجاء كثير من الأوربيين لمساعدة سفير الأشغال في إنشاء التنفيذ . وقال السير جون فوار (Sir John Fowler) - للمهندس الإنجليزي المشهور - عن هذه التربة: إن السياح الذين يجيئون إلى مصر لزراعة الأكر القديمة ، سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الأكر الحديثة، أي ترعة الإبراهيمية وخراناتها . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الحكومة الأمريكية - في سنة ١٨٧٠م - من الجنرال ستون باشا Stone Pacha أن يتشّخ من خراطم التربة وخراناتها لعرضها في المعرض الذي أقيم هناك في تلك السنة .

(٢١) تقدم فيما يلي جدولاً يلخص مشاريع الأشغال العامة التي تمت بين سنتي ١٨٦٣ - ١٨٧٩ نقلًا عن المستر مولهول في دراسته التي أشرنا إليها والخاصة بمالية مصر:

٢	المشروع	التكلفة بالجنيه الإسترليني	ملاحظات
١	قناة السويس	٦٧٧.٠٠٠	بعد خصم: الفائدة (٥٣٢٨.٠٠٠) والقيمة الأسهم التي اشترتها إنجلترا (٣٩٧٧.٠٠٠) القيمة بالجنيه الإسترليني.
٢	الترع	١٢٦.٠٠٠.٠٠٠	تم حفر ٨٤.٠٠ ميل بتكلفة ١٥٠٠ جنيه إسترليني للميل الواحد .
٣	الكباري	٢١٥.٠٠٠	تم إنشاء ٤٣٠ كوبري.
٤	معاصر قصب السكر	٦١.٠٠٠.٠٠٠	تم إنشاء ٦٤ معصرة وزُوِّدت بالآلات وغيرها ( فكانت كل ٤ معاصر تقدم ١٦ مصنعاً لسكر انتشاعها إسماعيل ).
٥	ميناء الإسكندرية	٢٥٤.٠٠٠	التماند تم مع شركة جرينفيلد وإليوت .
٦	حوض ميناء السويس	١٤.٠٠٠.٠٠٠	شركة إخوان داسو (Dassaud)
٧	شركة لتوزيع المياه بالإسكندرية	٢.٠٠٠.٠٠٠	وافقت نقابة باريس على هذا الشئ .
٨	خطوط السكك الحديدية	١٣٣٦١.٠٠٠	طولها ٩١٠ أميال .
٩	خطوط التلغراف	٨٥٣.٠٠٠	طولها ٥٢٠٠ ميل .
١٠	القنارات	١٨٨.٠٠٠	تم بناء ١٥ قناراً .
	المجموع	٤٦٢٦٤.٠٠٠	

(٢٢) E. de Leon : "The Khedive's Egypt".

(٢٣) بُنى هذا المصنع في سنة ١٨٧٤ م . وفي البداية كان يديره مهندسون أوروبيون ثم تعلم فيه ٤٠٠ عامل مصري على هذه الصناعة . ولم يمض وقت طويل حتى تم الاستغناء عن المعلمين الأوروبيين ، فأصبح تحت إدارة رئيس مصري ، هو المرحوم حسني بك ، الذي كان نائب مدير المطبعة الأميرية التي أعاد إسماعيل تنظيمها . وكان هذا المصنع يزود المطبعة الأميرية والإدارات الحكومية والتجارة بالورق ذي الزخبة الممتازة . وكل هذه المصانع أصبحت - حالياً - خاضعة للأجانب .

(٢٤) An Englishman's Recollections of Egypt (1863- 1887), Baron de Kussel .

(٢٥) الجزء المذكور منقول عن فصل خصصه المؤلف لذكوراته في مصر بين سنتي ١٨٧٢ و ١٨٧٨ .

(٢٦) Hans Reesener : L' Egypte sous l' occupation anglaise.

(٢٧) McCoan : "Egypt as it is" , 1877 .

ويبقى أن نذكر هنا أن الفضل في التقدم العظيم - الذي حدث مؤخراً في مجال التعليم - يرجع أساساً إلى الكرم المستدير الذي يتصف به الخديو شخصياً ، كما يرجع أيضاً للكفاهات الإدارية التي يتمتع بها الوزير العالي (رياض باشا) وسلفه (طلي باشا مبارك) والمفتش العام - دونيك Dor Bey - الذي لا يكل أبداً ، وهو جتلمان سويسري ربما يكون أكثر المختصين الأوروبيين كفاءة في الحكومة المصرية. ومع ذلك ، فمن المألوف أن الإصلاحات المالية - في السنوات الأخيرة - قد فرضت نظاماً اقتصادياً قام بتقليص مبلغ ١٠ آلاف جنيه من ميزانية قطاع التعليم .

(٢٨) مجلة : "North American Review" بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٠٧م.

(٢٩) كتبت مجلة Le National ٩ يناير سنة ١٨٧٠م مقالاً جاء فيه ما يلي: في نهاية العام الدراسي ١٨٦٨ - ١٨٦٩م ، نشرت لجنة إدارة المدارس الحرة تقريراً رفعتها إلى صاحبا ، سمو ولي العهد محمد توفيق باشا ، جاء فيه : بدأت هذه المدارس بداية متواضعة بالافتتاح فصل واحد للبالغين ، في الأول من إبريل سنة ١٨٦٨م ، بدأ بتكليف تلميذاً ، وفي شهر يونيو من العام نفسه ، أصبح عددهم ٧٠ تلميذاً ، ثم ١٥٠ في شهر يوليو ، ووصل إلى ٢٤٠ في شهر نوفمبر . وهذا العدد يشمل: ٥٩ مصرياً ، و٢٥ إيطالياً ، و٢١ فرنسياً ، و٢٠ يونانياً ، و٢٤ إنجليزياً و٣٢ سورياً إلخ ... وكانت المواد تُدرّس باللغة الفرنسية والعربية والإيطالية ... ألا يُعتبر ذلك بمثابة ثورة كاملة وبحرية عندما نجد مدارس حرة ومجانبة - لا تُفرّق بين الجنسيات لو الأتزان - قد تهرعت في أرض الشرق ؟! وخصوصاً عندما نجد أميراً مسلماً يظن رعايته لها ؟! وكان المسيو دولان M. Dauphin مديراً للمدارس الحرة المجلتية ، وهو الذي أنشأ مدرسة حرة في الإسكندرية تحت رعاية ولي العهد الذي منحه مبلغ ١٢ ألف فرنك بصفة إعانة سنوية . كما شجعه إسماعيل وساعده على إنشاء مدرسة حرة ثانية في القاهرة - في سنة ١٨٧٢م - ونجحت هذه المدرسة نجاحاً أكبر من النجاح الذي حققته مدرسة الإسكندرية ، وبلغ عدد تلاميذها ٤٨٦ تلميذاً منهم ٢٦٢ مصرياً .

(٤٠) E. de Leon , the Khedive's Egypt .

(٤١) تم تكليف مهندس مصري - ذي كفاءة عالية - هو محمود فهمي باشا بمهمة إنشاء استحكامات للدفاع عن ساحل البحر المتوسط ، فبنى ١٧ طابية جديدة - ما بين أبي قير والجبل - ورمم الطوايس القديمة . وهو المهندس نفسه الذي قام بتقوية المواقع المنيعه بالقرب من كفر الدوار في سنة ١٨٨٢م .

(٤٢) في سنة ١٨٧١م ، أعلنت الحكومة المصرية رسمياً ضم المناطق الاستوائية إليها .

(٤٣) "L' Afrique Centrale , expédition au lac Victoria - Nyanza et au Mokraka Niam - Niam , à l' ouest du Nil Blanc" . Par : le colonel C. Chaille - Long .

ترجمه من الإنجليزية إلى الفرنسية : M. de Pacy , Paris , Plon , 1877 .

(٤٤) يقول المستر هارمان ، القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القاهرة : في سنة ١٨٧٢م ، كانت ميزانية التعليم ٤٠٠ ألف دولار ، وانخفضت إلى ٢٠٠ ألف دولار فقط في سنة ١٨٨٠م . والمبلغ المخصص من الميزانية هو بالضبط مرتبأت دفعت لـ ١٢ مراقباً أوروبياً قُرضوا على مصر قرضاً .



## الفصل الثالث

### الرأى العام

كانت للمصاعب التى تعرض لها عهد إسماعيل نتيجة إيجابية؛ فالروح المصرية استيقظت ، والأفكار الاجتماعية والسياسية الجديدة تَكَوَّنَتْ وتَجَسَّدَتْ فأصبحت سَخَطًا عامًا .

لقد كان عهد محمد على يشجع صحوة الروح القومية ، وما عهد إسماعيل سوى امتداد لعهد جده . وربما كانت أفضل نتائج إنجازات محمد على هو أنه كَوَّنَ نُخْبَةً مصرية بفضلها لم تَمُتْ الحضارة التى بدأها بل استمرت حتى بعد وفاته . وهذه النخبة هى التى جَدَّتْ شباب مصر ، وكانت تُعَدُّ بالثقات وحظيت بتشجيع هذا الرجل الذى اعتبروه أكثر من أب لهم<sup>(١)</sup> . لقد عثرنا على كُتَيْبٍ عن عهد محمد على كتبه - باللغة الإنجليزية سنة ١٨٢٨م<sup>(٢)</sup> - طالب بالبعثة المصرية فى لندن، هو حسين البسيونى ، وختم المؤلف هذا الكتيب بتعليق مهم ودقيق وجهه إلى اللورد بالمروستون جاء فيه :  
وختمًا ، أعتقد أننى قد بيَّنتُ ، بملاحظاتى السابقة، أن أى مراقب للأمر - مهما كان سطحياً - سيلاحظ وجود تحسُّن ملحوظ وإصلاح واضح فى الحكومة المصرية -  
أيًا كانت صفة هذه الحكومة وسياستها - إذا قارناها بحكومات أوروبا المتحضرة . وأيضاً ، فإننا نعتقد أنه لا يوجد أى مبرر يمنع إنجلترا من منح مصر الحق فى أن تُصبح أمة مستقلة ،

(١) نشر عنه الدكتور عبد الخالق لاشين دراسة قيَّمة بكتابه "مصريات فى الفكر والسياسة" دار سيناء، القاهرة ١٩٩٢ .

وأن تتساوى مع البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان . ولهذا السبب ، فإننى أرجو من سيادتكم أن تحظى هذه المسألة بموافقتكم ، لأننى مقتنع بأن رفاهية مصر - فى المستقبل - تتعلق باعتراف إنجلترا باستقلالها إلى حد كبير<sup>(٧)</sup> .

ومع ذلك ، فإن الفكرة السياسية - فى عهد محمد على - ظلت مبهمة . ويعلق برودلى موضحاً : كان غياب المؤسسات الشعبية الحقيقية ، والمحاكم المنصفة ، والقوانين العادلة ، سبباً فى إضعاف الفكرة السياسية وجعلها مجرد إحساس خجول للغاية . وهذه الفكرة سطعت بشدة ولكن سرعان ما أفتتها الفيوم . وكان دستور قانون عبد المجيد - هو الدليل المادى للموس على وجودها ؛ فهو الذى كفل الأمان والكرامة وحق الملكية لرعايا السلطان . وعندما امتد تطبيقه ليشمل مصر ، رغم معارضة الوالى عباس له ، أصبح الإحساس الخجول أكثر جراءة . كما أن اتصال المصريين المتزايد مع أوروبا والأوربيين خلق لديهم شعوراً وطنياً نابعاً من ظروفهم<sup>(٨)</sup> .

ولكى نذكر أهمية هذا القانون - الصادر سنة ١٨٥٢م - يجب علينا أن نتذكر أن الوالى كان يستمتع جداً بمعاملة أقاربه بسفالة ، وينفى كبار البلد وأغنيائها إلى تخوم السودان والبحر المتوسط . وكان المصريون يخضعون لنظام حكم يعتمد على نشر الرعب والتجسس . وحارب عباس النفوذ الأوروبى ؛ فسحب الاحتكارات التى كان يحظى بها التجار الأوربيون (ما عدا شركة إنجليزية سمح لها بإنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية) ، كما طرد الموظفين الأجانب .

لكن سعيد باشا<sup>(٩)</sup> كان يتمتع بعقلية متحررة وسمحة . وفى عهده ، بدأ النفوذ الأوروبى يزداد فى مصر ؛ فاعتبر المغامرون الأوربيون أن مصر - هذا البلد الكريم - فريسة سهلة لهم<sup>(١٠)</sup> . وكان نوبار باشا يردد دائماً مقولته : لقد بدأ التدهور فى عهد سعيد .

ولكن يجدر بنا أن نتذكر أن سعيد كان يحب الفلاحين - العنصر الغالب على سكان مصر - فكان يشجع ترقيةتهم فى رتب الجيش ، وفى الوظائف الإدارية؛ وذلك على عكس ما فعله محمد على وإسماعيل وتوفيق الذين كانوا يفضلون هيمنة العنصر

التركي على مقادير البلاد : ففى عهد محمد على ، كان الأتراك يُشكّلون نوعاً من طبقة النبلاء التى احتكرت تولى رتب الضباط . وأراد سعيد أن يخلق جيشاً قومياً : فإلغى القواعد القديمة ، وسمح للجند البسطاء - من أبناء الشعب المصرى - بالترقى إلى رتب الضباط ، فخلق عنصراً من سكان البلاد الأصليين قادراً على الوقوف أمام العنصر التركى فى القيادة العليا للجيش .

وفى مذكراته - غير المنشورة - يعطينا أحمد عرابى باشا معلومات مثيرة حول هذا الموضوع فى فصل عنوانه : "أجعل أيام حياتى" يحكى فيه عن أولى سنوات خدمته فى الجيش - بين سنتى ١٨٥٤ و ١٨٦٠م - وهى الفترة التى دخل فيها الجيش برتبة جندى بسيط حتى ترقى إلى رتبة ميزالاي (Colonel) فيقول<sup>(١)</sup> : كُنْتُ مَوْضِعَ رعاية المرحوم محمد سعيد باشا ... وتقديراً لى ، أهدانى - أثناء زيارته لجزيرة العرب - كتاباً باللغة العربية مطبوعاً فى بيروت عنوانه "تاريخ نابليون بوناپرت"<sup>(٢)</sup> . وبهذه المناسبة حدثنى بمرارة عن السهولة التى استطاع بها الفرنسيون غزو مصر ، وعن ضرورة حماية الوطن من ظلم الأجانب . إن قراءة هذا الكتاب جعلتني أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية فى مصر ، فبدأت - منذ ذلك الوقت - أهتم بتاريخ الشعوب الغربية . وقَوِّى لَدَيْ هذا الشعور - أكثر فكلت - عندما استمعتُ إلى خطبة ألقاها سعيد باشا فى مائة أقيمت فى تكات قصر النيل أمام رجال الدين وأعضاء الأسرة الحاكمة وضباط الجيش وأعيان البلاد وقال فيها : "أيها الأصقاء ، لقد تأملتُ فى أحوال الشعب المصرى الذى تَعَرَّض - طول تاريخه - للقهر والاحتقار والاستعباد على يد شعوب الأرض ، ووقع تحت نِيرَ الغزاة من كل جنس : الرعاة والأشجوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان . ولم تنته آلام مصر بعد ظهور الإسلام ، فقد غزاها على التوالي : الأمويون والعباسيون والفاطميون والأكراد والشركس والأتراك ، والفرنسيون بقيادة بوناپرت .

ولهذا السبب ، وبصفتى مصرياً ، فإننى أعتبرُ أنه من واجبي العمل على تربية هذا الشعب ، وجعله يستغنى عن الأجانب ، وقررتُ تنفيذ هذه الفكرة .

ويقول عرابي : بعد هذه الخطبة ، انصرف الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون ! لكن المصريين ، على العكس ، كانوا مشرقين بالفرحة والأمل . أما أنا شخصياً ، فقد اعتبرت هذه الخطبة بمثابة أول لبنة في بناء صرح مبدأً مصر للمصريين ، وأن محمد سعيد يجب اعتباره - بحق - مؤسس النهضة القومية المصرية .

ولسوء الحظ ، فإن ثروة المواد المطبوعة - خصوصاً السياسية منها - لا تتيح لنا المعرفة الكافية بمشاعر المصريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ؛ فالصحافة المعارضة لم تظهر في مصر إلا في سنة ١٨٧٧ م .

ويتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٨٨١ م ، تناول الشيخ محمد عبده - مفتي مصر السابق<sup>(٨)</sup> - بنكاه موضوع الحرية الشخصية فكتب : كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان وكنائهم بهائم تتصرف فيها كما تشاء : فلم يحظ أحد بحرية الحركة أو حرية التفكير ، وخضع سكان المدن للمراقبة الدقيقة لأعمالهم وأحاديثهم . ولجأت الحكومة غالباً - إلى نوع من "الكبسبات" (أو : "الحملات") يعتمد على القيام بحملات بوليسية ليلية لدهامة الأماكن التي يشتبه في أنها تؤوي أفراداً يقتربون الزنا أو يشربون الخمر . لقد كُتِمت الطغاة أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أي موضوع (حتى ولو كان موضوعاً علمياً أو دينياً) خوفاً من أن يتعرضوا للاتهام بالكفر أو الزندقة أو العيب في ذات الحاكم ، وبالتالي يُعاقبون عقاباً لا رحمة فيه ولا شفقة .

واستمر هذا الوضع حتى اختلط بعض الناس بالحضارة الغربية حيث تسود الحرية الغربية فأسسوا في مصر هذه الحرية ، وفرضوا فيها حدوداً للعلاقات بين الحاكم والحكوم . ولكن اقتراب المواطنين من هذه العلاقات ، عرضهم للموت أو السجن أو النفي .

وهكذا ، وبدلاً من تحديد السلطة عن طريق القانون ، استمرت العيوية تحت غطاء من الحرية المزيفة ، لدرجة أن الناس انغمسوا في المجون وإدمان الخمر نظراً لعدم تفوقهم على هذه الحرية ؛ وانتشر الفساد الأخلاقي بين السكان تحت غطاء حرية السلوك .

ويجانب حرية السلوك هذه ، ظهرت أيضاً حرية فكرية مزعومة في مجال المذاهب والعقائد الدينية . ويسبب هذه الحرية المزعومة ، جرؤً عند من الناس على التهور بأشياء تخالف الدين ولا تستند على أى مبدأ . وبالتأكيد ، فإن هذه الحرية العرجاء - التى يتفاخر بها الحكماء - لم تكن محمودة النتائج .

وبالتأكيد ، فقد حدث انحلال أخلاقى فى عهد إسماعيل نتيجة لتقليد تصرفات الحاكم نفسه الذى أظهر بنحاً غير مسبوق ، وبنى القصور ، وأسرف فى إقامة الاحتفالات والحفلات الراقصة . وأيضاً ، فإن هذا الانحلال كان نتيجة طغيانية للقوانين - شديدة الاستبداد والمعابية للتقدم - التى تعرض لها المصريون فى عهدى محمد على وعباس .

وفى الوقت نفسه ، يجب ألا ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القوانين الضرورية على الأوربيين . ويعلق اللورد ملتر قائلاً : "إن الامتيازات الأجنبية - فى هذا المجال - وقعت بشدة فى وجه التقدم مطلقاً حدث فى موضوع قمع الفساد وموضوع تعويض الخسائر . لقد منعت الامتيازات الأجنبية تطبيق القانون حتى ولو كان الأمر يتعلق بمسائل السلوكيات العامة ، أو إغلاق وكر للعمار ، أو بيوت الدعارة ، أو مراقبة بيع الخمر ؛ وحتى المسائل ذات الصلة بالمنفعة العامة ، أو صيانة الجسور والترع ، أو تنفيذ العقوبات الخاصة بمخالفة الإجراءات الصحية الأولية . وهذه العوائق نفسها تظهر إذا حاولت الحكومة المصرية ضبط وكر لتزييف النقود - أو حتى لتجهيز تنظيم موقف للبريات التى تجرها الخيول .

ويبون شك ، فإن الحكومة حرة فى إصدار القوانين الضرورية ، ولكن حينئذ لا يتم تنفيذ العقوبات - التى تنص عليها هذه القوانين - على الأجانب ، فإن هذه القوانين ستتيح لهم الاجترار عليها وعلى حقوق المصريين .

ويستكمل اللورد ملتر عرضه قائلاً : وفى الواقع ، فإن مرتكبي هذه الجرائم هم من أخطأ طبقات الأجانب الذين تمثل بهم البلاد ، والذين يمثلون الجزء الأساسى من المنحرفين فيها ، فمن بينهم نجد : مزيفى النقود ، ومديرى لوكار القمار ، وبائعى

الخمور بالتجزئة ، وقوادى بيوت الدعارة ، وهم الذى يُشَيِّنون المبانى على جسور  
الترع ، ويُلْقون بقانوراتهم فى الطرق العامة بنون خشية المثل أمام المحاكم المصرية.  
وفيما يتعلق بمحاكمهم القنصلية الخاصة ، فإننا لسنا على يقين من أنها قادرة على  
التصرُّف معهم ، حتى إذا توافرت لديها النية لذلك .

وهكذا ، فإننا نجد أن التقدم الأخلاقى لم يواكب التقدم المادى . ومن المؤكد أن  
غياب العدالة كان أكبر داء عانت منه البلاد<sup>(٩)</sup> . وغياب العدالة يتمثل فى : علاقات  
المصريين بالأوروبيين ، وعلاقات الحكومة المصرية بالأوروبيين ، وعلاقة حكومة إسماعيل  
الاستبدادية بالمصريين . ولعلاج هذا الداء ، سعى نوبار باشا لإصلاح العنصر الأوروبى  
فى القضاء المصرى بإنشائه لنظام "المحاكم المختلطة" . وفى سنة ١٨٦٧م ، رفع نوبار  
باشا للوالى تقريراً حول هذا الموضوع جاء فيه : "إن الطريقة التى تتبها ممارسة  
العدالة تُضعف معنويات البلاد . ومصر مُجْبِرة على رؤية أوروبا من خلال الأوروبى  
الموجود على أرضها الذى يستغلها . ولذلك ، فإن مصر تنفّر من التقدم الغربى وتتهم  
الوالى وحكومته بالضعف أو بارتكاب الأخطاء ."

وفى الواقع ، فإن الأمر كان يتعلق بإصلاح العدالة فى البلاد وفرضها على الوالى  
والمصريين والأوروبيين<sup>(١٠)</sup> : لقد كانت المحاكم المحلية مشلولة بسبب وجود نظام  
"الامتيازات الأجنبية" ، وتُغْلَبُ الإدارة على العدالة ، مما أدى إلى حدوث فوضى فى  
السلطتين : التنفيذية والتشريعية .

وفى سنة ١٨٦٩م ، اجتمعت "اللجنة الولية" وأصدرت تقريرها الذى جاء فيه :  
وهناك أيضاً مجموعة من العقوبات لا تستطيع الحكومة نكرها وتعتقد اللجنة أنه لا بد  
من الإشارة إليها . وترجع هذه المعوقات إلى أن العدالة المحلية سيئة التنظيم ،  
والسلطة تُسَوَّى - إدارياً - المشاكل بين الأفراد ، بينما كان يجب اللجوء إلى السلطة  
القضائية ، والإجراءات القانونية والقانون - المطلوب تطبيقه - غير معروفين ، وأخيراً ،  
فإن تنفيذ الأحكام يلقى مصاعب لا يمكنه - غالباً - تخطيها بسبب تدخل الإدارة فيما  
لا يجوز لها التدخل فيه .

وتعترف الحكومة بوجود بعض العيوب التي ذكرناها ، وتوضّح أسباب حدوثها ، وتلفت نظرنا - في الوقت نفسه - إلى مشاريع الإصلاح التي تقدّمها والتي تهدف أساساً إلى إزالتها .

ويعد أن ذكرت "اللجنة" كل التجاوزات التي لاحظناها ، وأت ضرورة الإعلان عن أهمية إجراء إصلاح جاد لوضع حد لكل العيوب .

لقد تحدثنا في الفصل السابق عن "المحاكم المختلطة" فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوروبيين ، وعلاقات الأوروبيين بالحكومة المصرية . إن هذه المحاكم أنشئت في سنة ١٨٧٦ فقط ، أي في نفس الوقت - تقريباً - الذي فرض فيه نظام "المراقبة الأوربية" على مصر ، فبَدَتْ كما لو كانت تدافع عن المصالح الأجنبية . أمّا في الواقع ، فإن "المحاكم المختلطة" قد حُدَّت سلطات الحاكم ، ولكنها - في الوقت نفسه - شكّلت إهانة للكرامة الوطنية ، ولو كانت قد أنشئت قبل ذلك التاريخ ، بعشر سنوات ، لكانت قد حُدَّت من سلطات الحاكم بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح البلاد وبشكل أفضل .

ويقول محمد عبده - في مذكراته - " كان نوبار باشا يفكر - منذ زمن طويل - في عزل الخديو . وقد عرفت من سلطة عليا ، أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين في نفس يوم توقيع الاتفاق الخاص بالمحاكم المختلطة قائلاً : "اليوم، تم وضع أول لثم تحت سلطة الخديو وأعتقد أنه سيفجر ذات يوم" .

وهنا ، يبدو لنا نوبار كما لو كان أحد الرواد "البستوريين" و "المصلحين" الذين سموا - فيما بعد - لعزل إسماعيل متصورين أنهم يعملون لصالح مصر ، أي كما لو كانت سلطة إسماعيل الشخصية هي السبب الوحيد في الضرر الذي لحق بالبلاد . وأياً كان الأمر ، فقد كان المصريون يكرهون الأوروبيين ، وهذا حقيقي ، ولكنهم ركّزوا كراهيتهم على الحاكم الذي جعلوه مسئولاً بشكل مباشر عن هذا الضرر .

لقد كان إسماعيل يشبه محمد علي ! فالاشتان لم يعتنيا بأمر الفلاح المصري ، وكانا واقعين تحت ضغوط متطلبات الحرب والمتطلبات المادية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية ؛ ولذلك ، "عَصَرَا" الفلاح وأثقلوا كاهله بالضرائب . إن إسماعيل قد حطّ

يحب الشعب لمدة سنتين فقط في بداية عهده ؛ فالضرائب كانت معتدلة، وكانت الثروة تتدفق على البلاد بسبب ارتفاع أسعار القطن . ثم جاءت سنوات الفشل، وفقد إسماعيل - بشكل متزايد - شعبيته التي كان يحظى بها بين مختلف طبقات المجتمع المصري .

وفي سنة ١٨٦٥ م ، قالت مدام أونوار في كتابها<sup>(١١)</sup> : "ارتكبت الحكومة المصرية خطأ جسيماً ، وتورط إسماعيل أكثر من أى حاكم ممن سبقوه ؛ فاعتبرا أن مصر بلد مُحْتَل . إن هذا الشعب الفقير يحكمه الأتراك ، بينما يستغله الأوروبيون ويخضعونه لسيطرتهم ؛ فهم يَشْقَلُون المناصب المؤثرة ، ويستولون على المكاسب والذهب ، ولا يتركون له سوى الأعمال الشاقة . وهذا الوضع أكثر من ظالم وأرعن وغير سياسى بالمرة ... ويجب على ثرية محمد على أن تُعْطِيَ المناصب والوظائف - التي يقبض موظفوها رواتبهم بلا عمل - للمصريين وليس للأجانب . ويوجد شباب مصريون أنكياء تَرَبَّسُوا في فرنسا ، ولكنهم يعيشون في حُمول ، ووظائفهم المتواضعة لا تُدر عليهم سوى ٦٠٠ أو ١٢٠٠ فرنك ، بينما الوظائف ، التي يقبض موظفوها مرتباتهم الكبيرة بلا عمل ، تُمنَح للأوروبيين أو للمتأمرين الأرمن . إن هذا الوضع يُثير سُخط المصريين ، ولهم الحق في ذلك " .

وفي سنة ١٨٦٦ ، كتب المسيو شارل إيمون مذكرات جاء فيها ما يلي: "بعد غياب دام أكثر من ٢٠ عاماً ، وجدتُ القاهرة مكفهرة بشكل لا مثيل له . ففي الماضي، كان الناس يحتفلون بطول شهر رمضان بطريقة مختلفة ؛ فالأغاني والموسيقى كانت تُصَدِّحُ طول الليل في كل الميادين ، وكانت الفلاحات يَتَزَيَّنُ بالأساور في أيديهن والخلخيل في أقدامهن . أما اليوم ، فقد تغير ذلك كله ؛ فأنهل البلد أصبحوا أكثر جهامة وحرانتي وصامتين ، وفقد الحاكم شعبيته لأن الضرائب زادت . وهذا الوضع طبعى للغاية لأن إسماعيل يتصرفات الحالية لا يُقيم أى اعتبار للمستقبل " .

وقبل عهد إسماعيل باشا ، كانت "ضرائب الأتبان" تبلغ ٧٠ مليون جنيه، ولكنها وصلت حالياً إلى ١١٠ ملايين ؛ وتسرى الشائعات بأن هذه الضرائب ستزيد خلال هذه السنة وستبلغ ١٢٤ مليون جنيه . ومع تزايد الضرائب ، تعرضت البلاد لعدة كوارث



عامة أصابتها فى بداية عهد إسماعيل فتفاقم تدهور الوضع. لقد تعرضت مصر للجفاف ، وطغيان النيل ، وحوث وباءين رهيبين أصابا الثروة الحيوانية، فضلاً عن الكوليرا<sup>١</sup> .

ثم يتحدث المسيو شارل إدمون عن الإيرادات العامة التى ابتلعها الجيش والإدارة وفوائد النيون وغيرها . ولكنه يوضح أن الموقف الاقتصادى - رغم كل ما سبق ذكره - لا يبدو خطيراً لأن مصر بها موارد لا نهائية . وحتى فى ظل نظام الحكم الحالى ، فإن التقدم الاقتصادى مضمون للغاية ؛ لقد حققت الصناعة والتجارة والزراعة - على وجه الخصوص - مكاسب جيدة جداً ، يبدو أنها تضمن مستقبلاً رائعاً للبلاد<sup>(١٢)</sup> .

ولكن الشعب المصرى لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادى لأن إسماعيل كان يبحث دائماً عن المال ؛ فسحق الفلاحين تحت وطأة الضرائب ، وتركهم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتسموا بالقسوة واللا إنسانية . ومن بين هؤلاء الموظفين الكبار نجد أن الأتراك لا يهتمون كثيراً لا بحياة الفلاح ولا براحته. ولم يكن معاونهم المصريين قد تخلصوا بعد من أخلاق الظلم التى تراكمت على مدى قرون من البؤس والعبودية ، فكانوا يحاولون إرضاء رؤسائهم الأتراك . وكان الرؤساء الأتراك - بدورهم - يسعون لنيل رضا رئيس الدولة الذى كان - بدوره - مجبراً على إرضاء الداننين .

وفى مختلف درجات التسلسل الوظيفى ، كان كل الموظفين تحت حماية السلطة العليا للحاكم . وفى ذلك الوقت ، لم توجد محاكم أو رأى عام يستطيع الفلاح المظلوم أن يقف أمامه ويعرض تظلماته .

وبتاريخ ٢ فبراير سنة ١٨٦٧ م ، كتبت اليدى لوسى دى جورون<sup>(١٣)</sup> رسالة من الأقصر جاء فيها : " لا أستطيع أن أصف لكم البؤس المنتشر هنا ومجرد التفكير فيه

[١] اليدى دى جورون Lady Lucie Duff Gordon : "رسائل من مصر" ترجمة إلى العربية: على الكاتب (الاسم المسند للكتور على الراعى) ، دار القرن العشرين، ١٩٤٦م. والملاحظة تنسب إلى الأرستقراطية الإنجليزية ، ولكنها عندما زارت مصر، تاملت مع البلاد وشعبها تعاطفاً عظيماً (هن كتاب وثائق ومولف =

يرجع القلب ... إن الأسماك البالية والقلق يحيطون بى بشكل متزايد . كما أن الضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة والفلاح يدفع الضرائب مرتين : مرة عند جنى كل محصول ومرة ثانية عند بيعه . ونفس الحال بالنسبة للنواب ، فالفلاح يدفع عنها ضريبة ثم يدفع ضريبة ثانية عند بيعها فى السوق ...

إن البؤس رهيب فى إنجلترا ، ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للسلب والنهب كما يحدث فى هذا البلد ذى الطبيعة الغنية والعظيمة جداً إلا أنه ، وفى نفس الوقت ، بلد بانس جداً . والأمر لا يتعلق بحوث مجاعة ، بل يتعلق بالقهر القاسى الذى يثير حق الشعب حالياً . وحتى الآن ، لم يشكُ الناس أبداً ، ولكن توجد قرى يكملها هجرها سكانها ، وهرب آلاف الأفراد إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان<sup>(١٣)</sup>.

أما عبد الله النديم - الكاتب العنيف الذى لعب دوراً مهماً فى ثورة سنة ١٨٨٢م - فقد نشر سلسلة من المقالات بعنوان "مصر وإسماعيل باشا" فى جريدة "الطائف"<sup>(١٤)</sup> ، سنحاول - فيما يلى - تقديم ملخص أمين لأفكارها الأساسية . فى المقال الثانى ، بدأ الكاتب بقوله : فى عهد سعيد ، كانت مصر ينقصها أشياء أساسية مثل : المدارس الكبيرة ، والسكك الحديدية ، إلخ إلخ ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهره تحت ثقل الضرائب أو الفوائد الباهظة التى ليست لها علاقة بإمكانيات البلاد ... ونحن لا ننكر أن بعض أعمال إسماعيل كانت نافعة للبلاد ، ولكنها لا تقارن بالمشاكل التى تسببت فى حدوثها<sup>(١٥)</sup> .

ثم يتناول النديم إنجازات إسماعيل وما صرفه عليها : كان الجبابة ينتزعون الأموال بالطرق التى سنشرحها فيما بعد ، وكانت تلك الأموال تتسرب إلى الخارج ، لدرجة أن ثروة البلاد وقعت فى أيدي الأجانب ، ووقعت التجارة بين برائن الكساد ، وأصبحت الإدارة تشكو الفقر ، وانطلق الجائعون إلى الصحراء ليأكلوا الحشائش ،

= من تاريخ اليسار المصرى ، ١٩٤١ - ١٩٥٧ ، تأليف : أبو سيف يوسف وآخرون . من ٩٣٢ ، هامش ٦٩ ، ص ٩٤٧ ، وقد أعاد الأستاذ (أحمد خلكى) ترجمة الرسائل بعنوان "رسائل من مصر - حياة لوسى دف جوردون فى مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ [لترجم] .

وتوقفت خدمة الري ، وإنهارت الكبارى ، وأصبحت جسور الترع فى حالة يرثى لها ، وأصبح التصحر يهدد مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية ...

وكان الفلاحون ينتون بينما كانت حاشية الوالى ترسم له صورة ورئية لحالة البلاد ، وصارت مصر مطعماً للأجانب خصوصاً بعد افتتاح القناة .

وهنا يخصص الكاتب فصلاً عن "الضرائب ووسائل جبايتها" فيقول: "فى عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبي محدد . ولكن إسماعيل أحاط نفسه بأناس جهلة وعَجَزَة تخلَّصوا من الإداريين الأكفاء ، وطالبوا برفع الضرائب السنوية مُقَدِّمًا، وانتزعوا الضرائب بطريقة همجية ؛ وفى إحدى المرات ، رأيت امرأة تُجَرُّ أمام نائب مدير المديرية بعدما ضُربت على يديها ٨٠ ضربة بالمقرعة ، ثم طُرحت أرضاً وتَلَقَّت ٣٠ ضربة أخرى على صدرها . وكان هذا الاستجواب يتم معها بدلاً من زوجها، ورثت بأنها تجهل عنه كل شيء ، فُضِرت من جديد . وماتت هذه المرأة فى السجن بعد عدة أيام . وعلمتُ من الجابى أن زوجها مدينون بمبلغ ٤٥ قرشاً (حوالى ١٢ فرنكاً) ... وهذا الظلم كله كان يقع على كاهل الفلاح وحده بينما كان نُماء إسماعيل - ونور الحظوة لديه - يُعَفِّون من دفع أغلب الضرائب المستحقة عليهم ، وكذلك كان الوضع بالنسبة للأوربيين الذين كانوا يُملون القوانين على الحاكمين والمحكومين<sup>(١٦)</sup> . لقد شجّع هذا الوضع على تَفَشِّي القهر والابتزاز اللذين مارسهما على الشعب الموظفون الحكوميون الذين انتشر الفساد بينهم .

وفى مقال آخر ، بتاريخ ٦ مايو ، كتب النديم عن مساحات الأراضي الزراعية الواسعة التى انتزعها الخديو من الفلاحين بثمن زهيدة ، ثم تناول موضوع السخرة فكتب : "والفلاحون كانوا يشتغلون بالسخرة فى أراضي إسماعيل وأعوانه وكان مطلوباً منهم إحضار الأدوات الزراعية والمؤن الضرورية معهم ... وأثناء حفر ترعة الخطاطبة (فى الدلتا) ، بينما كان الأمير حسين يشغل منصب المفتش العام، ورأيت الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم. وكان الطين يُغطى أجسامهم إلا هى الأماكن التى ما زالت تحمل الآثار الواضحة لضربات كريات المأمور أو عصا الجولى .

وفى كل مرة كان يُعلن فيها عن قيام المفتش العام بجولة فى المنطقة، كان أحد الرُسل ينطلق على ظهر حصان لكى يُخبر مُدبرى المديرية والمأمير فى المحافظة بهذا الخبر ، فكان الموظفون المساعدون يقطعون أفرع الشجر ويوجهون بها ضربات قاتلة على الأجساد العارية لهؤلاء الفلاحين الباكين. وهذا المشهد كان يُسعد قلب المفتش العام الذى يُعلن رضاه ويهنئ المدير قائلا: "عفارم، عفارم". وبعد زهاب المفتش العام ، كان يتم إحصاء ثلاثين أو أربعين قتيلًا ماتوا من الضرب أو غرقوا فى الطين إلخ ... (١٧) .

إن فلاحى مصر - فى عهد إسماعيل - يشبهون فلاحى فرنسا قبل ثورة سنة ١٧٨٩م : فقد كانوا يخضعون للسخرة والاستغلال حسب الطلب .

وكانت ظروف التجنيد والخدمة العسكرية سبباً آخر لكرهية الفلاحين للحكومة. وفيما بعد ، ستُنشئ "اللجنة العليا للتحقيق" - فى تقريرها - إلى عهد سعيد بقولها: "قيماً مضمي ، كان يوجد قانون يُحدّد الشروط الواجب توافرها فى عملية التجنيد للجيش ؛ فقد كان التجنيد يتم عن طريق إجراء "قرعة" ، وكان عدد سنوات الخدمة العسكرية مُحدّداً مقدّماً بالنسبة الجنود . لقد أهملت هذه القواعد ولم يُعد أحد يعمل بها . وفى الوقت الحالى ، فإن أكثر الأشياء تعسفاً هى عملية فرز الأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية فى الجيش .

وقال لنا أحد القناصل : "إن التجنيد ليس سوى نوع من الشد لأعداد كبيرة ؛ فيأتى أحد الضباط إلى القرية ، ويتوجّه - أولاً - إلى شيخ البلد فيبدأ شيخ البلد باستبعاد أبنائه وأبناء أقاربه ، ثم يُقدّم للضباط باقى الرجال ليأخذهم الضابط كلهم للتجنيد إلا مَنْ يوافقون على دفع رشوة يتفق على مقدارها . وفى السنة التالية، وأحياناً فى نفس السنة ، يأتى ضابط آخر لا يهتم أبداً بما فعله مَنْ سبقه فتتكرر نفس المظالم ؛ ولا يوجد اهتمام بالسن ولا بحالات الزواج ولا بالمبالغ التى سبق دفعها".

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٧م ، كتب المسيو جيلبون - دنجلار عن تمرد كريت الذى كُلفت مصر بالقضاء عليه ، فقال : تم حشد الرجال لتجنيدهم فى جيش مصر ... وأكثر ما يثير الغضب هو أن الحكومة لا تخشى أبداً من تسليم أناس انتزعهم بقسوة من عائلاتهم .

ويحدثنا كذلك المستر ماك كوان - في كتابه *Egypt under Ismail* عن مشاعر الجنود في سنة ١٨٦٩م : إن حالة الجنود مصدر قلق صاحب السمو ! فهم لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر ، ويشتكون من الطعام السيئ ، والأعمال الشاقة المفروضة عليهم لبناء قصور الوالي الجديدة وأعمال الزينة الأخرى . وزئير السخط يتصاعد يوماً بعد يوم - ويشكل أقوى - في صفوف الضباط والجنود حتى حول قصر عابدين . وإخافة الضباط والجنود الساخطين ، أُلقي القبض على ٨ أو ١١ ضابطاً في الليل ، وحوكموا صورياً أمام محكمة عسكرية ونُفذَ فيهم حكم الإعدام فوراً في صباح اليوم التالي . وبعد تلك الحادثة بعدة أيام ، أُلقي القبض على أربعة رجال مسلحين داخل حدائق قصر الجزيرة ، حيث يُقيم الخديو ، فأُعدموا رمياً بالرصاص في نفس المكان وأُقيمت جثثهم في النيل . وتم ذلك كله بناءً على أمر شخصي من الخديو . ولو حدثت هذه الوقائع في أي جيش آخر في العالم، لآثرت التمرد. ولكن هنا ، فإن هذا التصرف قد نجح واختفت - مؤقتاً - مظاهر السخط العلنية.

وقع الفلاحون ضحايا الظلم الاجتماعي الذي زاد من حدته التدخل الأجنبي المقتنع والمتعسف . ففي نظام حكم مستبد ينشر الرعب ، تُخفّز الاحتجاجات وتحول إلى سخط أحرس ، وهذا السخط يظهر أحياناً في شكل تمرد فردي يتم قمعه بشدة في صفوف الجيش ، ويأخذ أحياناً أخرى - في القرى - شكل الهروب الجماعي للفلاحين المثقلة كواهلهم بالضرائب أو بسبب سوء المعاملة ، ويبدو أيضاً في شكل المؤامرات وحوادث الاغتيال التي تثير قلق السلطات . ووجدت هذه السلطات أن الحل يكمن في تطبيق نظام مبنى على التجسس والوشاية والنفي إلى فازوغلي (محطة تقع على النيل الأبيض) وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الوالي التي تقوم مقام العدالة والقانون .

وفي تلك الفترة ، كانت جريدة لوپروجريه إيجيپسيان *Le Progrès Egyptien* (١٨) تنصّر في الإسكندرية ، ونرست مظاهر السخط المنتشر وتكوين "الرأي العام" ، فكتبت - بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨م - مقالاً جاء فيه : "لا نستطيع القول بأنه توجد في مصر طموحات عامة ، أو أن المصريين يودون شيئاً ما . ولا يعني ذلك ، أننا نريد

الإدعاء بأن كل مصري - بمفرده - لا يستطيع أو لا يعرف التعبير عن فكره أو صياغة شكواه ، إلخ ...

ويتأريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩م ، جاء في الجريدة نفسها : "إن زيارة الوالى إلى الأستانة - فى الظروف الحالية - تُهدد بزيادة الضرائب ... والفلاح مُنهك القوى بسبب كل هذه الأموال التى تُتَقَرَّع منه باستمرار ، والسُخرة تُدمره لأنها تمنع عدداً كبيراً من الفلاحين من العمل فى أراضيهم التى تبقى بدون زراعة ... إن استسلام الفلاح لم يُعد استسلاماً صامتاً ، وهذا الشئ لم يُسمع به من قبل فى مصر ، لقد تَغَيَّر الفلاح المصرى وبدأ يتذمر ويحكى للأوربي عما يخشاه " .

وبسط هذه الظروف ، حدثت الأزمة بين تركيا ومصر فى سنة ١٨٦٩م. وهذه الأزمة ساهمت فى إيقاظ "الرأى العام" فى مصر لأنها جعلت الخديو يواجه السلطان، وأتاحت للسلطان فرصة لنقد تصرفات الوالى بهدف الحط من شأنه فى عيون رعاياه . واتهمت تركيا الخديو بئنه :

١ - ورُطت الولاية فى نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوروبا ، ولشراؤه سفيناً مدرعة تدل على نيته فى إعلان استقلاله عن تركيا .

٢ - أُرهِق سكان الولاية - المكلف بإدارتها - بالضرائب .

٣ - وُجِّه الدعوة باسمه شخصياً إلى حكام أوروبا للحضور إلى مصر والاشتراك فى حفل افتتاح قناة السويس .

٤ - أُرسل شخصاً إلى أوروبا (هو نويار باشا) ادعى - بدون وجه حق - أنه يحمل لقب "وزير خارجية مصر" بهدف عقد معاهدات تجارية ، والتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" ، وهى حقوق خاصة بالسلطان وحده .

٥ - وأخيراً فإن الوالى استمر فى الاستعداد للحرب بلا مبرر .

وكل ما قطعه الوالى يخالف مضمون الأوامرات السلطانية ، وعلى حساب سكان الولاية الذين يُعانون - حالياً - من البؤس<sup>(١٩)</sup> .

ولكن هذه اللهجة لم تجد من يؤيدها في الطبقة المستنيرة في مصر، خصوصاً وأن تركيا كانت تهدد - مجدداً - استقلال مصر الذي تضمنته معاهدات سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١م<sup>(٢٠)</sup> .

لقد أجبرت أوروبا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان ، فجعلت الطبقة المستنيرة في مصر تتذكر الحقيقة المحزنة التي حدثت سنة ١٨٤٠ م .

ومع ذلك ، فعندما نظر المصريون - على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية - إلى الداخل ، لاحظوا فوراً مظاهر التدهور التي تشير إليها احتجاجات تركيا. وجاء في جريدة كوبرجيه ايجيسيان ما يلي : "حدثت واقعة هذا الأسبوع في الإسكندرية بخصوص خطاب المصدر الأعظم ؛ فقد تُرجم هذا الخطاب إلى اللغة العربية وأُصغت الترجمة - أثناء الليل - في مختلف أرجاء المدينة ، خصوصاً على أبواب الإدارات العمومية المختلفة ، وعلى باب "الدائرة السنية" - في شارع شريف باشا - وظل المُصنِّق موجوداً حتى الساعة التاسعة صباحاً . ورأينا تجمعات من العرب (المصريين) تقرأه وتطلق عليه .

وأكثر الفقرات التي علّق عليها الناس هي الفقرات الخاصة بالنفقات الباهظة والضرائب التي تسحق الشعب ولا يستطيع تحملها ... إن ما حدث له دلالة ، وستخطئ الحكومة المصرية إذا لم تحسب حسابه ، فالعرب (المصريون) يهتمون بالسياسة ، على عكس ما نتصور ، ويرصدون الأخبار التي تصل من الأمتانة ويطلقون عليها ، ويناقشون موضوع الخلاف ؛ ويأخذون ، لقد بدأ الرأي العام يتكوّن لدى العرب (المصريين)" .

ويبدو أن الناس قد بدءوا يلجأون أيضاً إلى استخدام المصنفات بعون توقيع لان الجريدة نفسها ذكرت الواقعة التالية بتاريخ ١٥ سبتمبر: "خلال هذا الأسبوع ، تم سرّاً لصق إعلان معاد لصاحب السمو الوالي على حوائط المدينة. وهذا الإعلان عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب (المصريين) في القاهرة والقرى ... وهذا الإعلان لا يحمل أى توقيع ، مما يوضح أن الحرية والمساواة - في مصر - لا توجدان إلا بالاسم فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ ؟ إنه الوالي

الذى يتلقى النصائح السيئة من الأقلية التركية المهيمنة على السلطة . ولكن فى عهد سلفه - سعيد باشا - كان المصريون يشغلون المناصب العليا فى الجيش والإدارة ، ولم يكن الأتراك - وقتها - يشكلون الطبقة الحاكمة .

وكان إسماعيل يؤمن بتفوق العنصر التركى ، ومع تولىه ، بدأ انتقام الأتراك . وكتبت الجريدة نفسها قائلة : "حتى الآن ، كانت العقليّة التركية تسيطر كثيراً على مجالس الحكومة ، وعرفت بشدة التقدم الذى حاول الحاكم تطبيقه فى البلاد" .

وفى الواقع ، فإن الأتراك لم يكن بمقدورهم تأييد التقدم فى مصر ولا التعاون النافع فى مشروع إسماعيل لأنهم - بطبيعتهم - كانوا يقاومون التقدم ومقتنعين بأنهم هم الطبقة الحاكمة ، وتعاملوا مع المصريين باعتبارهم طبقة أدنى منهم . ومع أن الأتراك انهزموا فى الأمس القريب أمام المصريين فى ساحة الوغى - فى قونية ونزيب - إلا أنهم يريدون الآن الاحتفاظ بمصر تحت وصايتهم .

وبالتأكيد ، فإن الجريدة ترجمت بأمانة شعور المصريين عندما أضافت قائلة : "إن الأقلية التركية - صغيرة العدد - هى التى تحكم البلاد وتديرها وتشغل كل الوظائف فيها وتقبض المرتبات من الميزانية ، ولكنها لن تستطيع أن تسيطر طويلاً على الأغلبية الساحقة من العرب (المصريين) الذين يزرعون الأرض ، ويدفعون الضرائب ، ويعملون بالسخرة ، ويذلون أموالهم وعرقهم وبمهم لصالح الدولة" .

وفيما يتعلق بموضوع حرية الصحافة فى تلك الفترة ، فقد ظهرت جريدة سياسية واحدة ، هى جريدة "أدى النيل" (من سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٨م) ، ولكنها كانت تدافع عن وجهات نظر والى ومصالحه الذى يؤمّلها . وظهرت جريدة سياسية أسبوعية أخرى ، هى جريدة "زُهر الأفكار" ، فى سنة ١٨٦٩م . وقد أصدرها كاتبان موهوبان هما : إبراهيم الميلىحى وعثمان جلال (الذى ترجم أعمال موليرى ولافونتين) . ولكن مع صدور العدد الثانى ، أمر الخديو بإغلاقها بناءً على نصيحة من شاهين باشا - وزير الحربية وهو تركى - ويقال إنه "حذر والى من إثارة المشاعر التى تسببها هذه المطبوعة التى لا لزوم لها" (٢١) .



وهذا الحدث له دلالة المؤحية للغاية : يجب الاعتراف بأن السُّخط ينتشر بين أغلب طبقات الشعب ، كما حدث تَغَيَّرُ في موقف عدد كبير من الباشاوات وعلماء الدين تجاه الحكومة ، ولم يعوبوا يحترمونها كما كان الحال من قبل<sup>(٢٢)</sup> .

لقد أساء إسماعيل استخدام الأجانب والأتراك<sup>(٢٣)</sup> في إدارة شؤون الدولة، وهذا الخطأ ليس مجرد خطأ إداري ، بل إنه - تحديداً - خطأ نفسي كانت له آثاره الخطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبدئي هو الحاجة إلى الإصلاح ، ولكنه أخطأ في التقديرات: فمثلاً ، عندما كُلِّفَ الإنجليز باكتشاف منابع النيل ، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراض في وسط إفريقيا ، فإنه كان يعتقد بأنه سيُهدىء من مخاوف إنجلترا وسيكسب تأييدها له في موضوع مد سيطرة مصر على السودان. وأخطأ إسماعيل - أيضاً - عندما كُلِّفَ ضباطاً أمريكيين بتنظيم الجيش المصري، لأنه اعتقد أنه يستطيع الاعتماد على صداقة أمريكا .

ويقول المستر بينفيلد<sup>(٢٤)</sup> : "عندما أخبر الجنرال شيرمان الخديو بأن العسكريين الأمريكيين بمقدورهم إعداد جيش ماهر لمصر ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين خبيراً عسكرياً أمريكياً ، ووقع لهم بسخاء ، بينما كان يجب عليه أن يستقدم ١٥ أو ٢٠ خبيراً فقط ، كما نصحه الجنرال الكبير" .

لقد كُلِّفَ إسماعيل الإنجليز والأمريكيين بمهام كان يجب إسنادها إلى المصريين ، على الأقل في المسائل المتعلقة بأمن البلاد وما تقتضيه أبسط مبادئ الحذر ؛ ففي الفترة من سنة ١٨٦٦ وحتى سنة ١٨٧٢ م ، كان جعفر باشا حاكماً على السودان عندما أرسلت الحكومة المصرية صمويل بيكر - على رأس القوات المصرية - لاكتشاف المناطق الاستوائية وضمها لمصر . وأترك حاكم السودان بنفاذ بصيرته وفطنته خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبي ، فرفع تقريراً إلى الخديو إسماعيل يهذره وينصحه بالرسال ضباط مصريين من هيئة أركان الجيش المصري لتنفيذ هذه المهمة .

ولم يستمع إسماعيل لهذا التحذير ، فأرسل - في سنة ١٨٧٤م - الكولونيل جورديون لكي يحل محل بيكر ، وعينه في منصب "حاكم الولايات الاستوائية"<sup>(٢٥)</sup> .

بل لقد حدث ما هو أخطر من ذلك : فبتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م، وقّع شريف باشا واللورد فيفيان (نيابة عن مصر وإنجلترا) معاهدة لإلغاء الرقيق. وهذه المعاهدة كُفّت مصر ثمنًا غالبًا ، وكانت أساس الصراعات والاضطرابات التي وقعت في السودان<sup>(٣٦)</sup>.

ولتنفيذ هذه الاتفاقية ، قام إسماعيل باستدعاء جوردون - الذي كان قد عاد إلى إنجلترا في سنة ١٨٧٦م - ليكون في خدمة الحكومة المصرية . ولكن جوردون كان يستند على مؤازرة حكومته له ، فاشترط شرطاً لازماً وهو أن يتم تعيينه في منصب الحاكم العام للسودان المصري . ويبدو أن إنجلترا كانت - منذ ذلك التاريخ - تخطط لكي تحل محل إسماعيل في إفريقيا . وعندما تم تعيين جوردون في منصبه حسب شرطه ، نصح إسماعيل بالتخلي عن بعض المناطق المهمة ، وبحجة التوفير ، أغلق المدارس العامة التي أنشأتها الحكومة المصرية في الخرطوم؛ وتسبب في زيادة سُخط السكان الذين كانوا غاضبين سلفاً من الحكومة المصرية بسبب إلغاء تجارة الرقيق . ويؤكد الكثير من الشهود أن جوردون هو الذي نبّر سرّاً تمرّد النّبي المزعوم - "المهدي"<sup>(٣٧)</sup> - وضياح السودان من مصر<sup>(٣٨)</sup> .

وسنرى الآن نموذجاً نمطياً يوضح كيف أن هيمنة العنصرين التركي والأجنبي على قيادة حملة كبيرة قد أدت إلى كارثة ، ونعني بذلك "حروب الحبشة" - في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦م - التي استطاع فيها ملك الحبشة يوحنا تدمير ثلاثة جيوش مصرية على التوالي .

ففي سنة ١٨٧٢م ، احتل الجيش المصري بلاد "بوجوس" و "كيرين" وكان هذا الجيش تحت قيادة السيّد مونتزينجر - وهو سويسري - حاكم "مصوغ" . وحاول الجيش دخول الحبشة عبر "زيلح" ولكنه هُزم بالقرب من بحيرة "أوسا" وجُرح قائده

[٣٦] يقصد بذلك الثورة المهنية التي قام بها المهدي وهو السيد محمد أحمد عبد الله (١٨٤٤ - ١٨٨٥)، الذي استطاع حشد الجماهير السودانية خلفه وهزم الجيش المصري / البريطانى سنة ١٨٨٢ ثم استولى على الخرطوم سنة ١٨٨٥ وأقام دولة شيوعية قضى عليها كتشنر سنة ١٨٩٨ [الترجم] .

جرحاً مميتاً (٢٨) . ولكي يثأر الخديو لهذه الهزيمة ، أرسل - في سنة ١٨٧٤م - جيشاً ثانياً إلى "مصوع" قوامه ٦٠٠٠ جندي مصري تحت قيادة كولونيل نضاركي - آمر ندروب باشا - ولكن الأحباش أبانوا معظم أفرادهم في منطقة "تيجرى" .

وعلى الفور ، خرجت من القاهرة - في سنة ١٨٧٦م - حملة قوامها ٢٠ ألف رجل تحت قيادة راتب باشا الذي رشحه الحزب التركي للخديو إسماعيل . ورُسِّت الحملة في "مَصُوع" وبخلت الحبشة عن طريق "بوجوس" . وحسب رغبة الخديو الصريحة ، كان الجنرال لورنج وهيئة ضباط أركان الحرب الأمريكيين مكلفين بالقيادة الفعلية للحملة . ومن هنا ، بدأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين أفراد القيادة العليا منذ الساعات الأولى لبدء الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصري في "جورا" .

وكان عرابي بك - زعيم الثورة المقبلة - يتابع هذه الحملة بصفة معتمد مسئول عن الشؤون الإدارية ، ووجدنا في مذكراته - غير المنشورة - رواية غريبة عن هذه الحرب : "كَلَّف الخديو إسماعيل راتب باشا (وهو شركسي) بالقيادة العليا للحملة بصفتها قائداً للجيش ، ولكنه فرض عليه إطاعة تعليمات رئيس "هيئة أركان الحرب" - الجنرال لورنج<sup>(٢٩)</sup> - وهو أمريكي غير ضليع في الفن العسكري . وكانت هيئة أركان حربه تتكون في أغلبها من ضباط أمريكيين . أما قادة الوحدات ، فقد كانوا كلهم من الشركس ، وكانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - في "مصوع" - ستكلف مبالغ باهظة ، مما سيجعل الحكومة تتراجع عن مشروعها وعندئذ يرجعون إلى مصر بغير قتال . لقد علمت بهذا الرأي من أحد هؤلاء القادة في لحظة كان فيها متعكر المزاج .

وبالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك راهب فرنسي يزور الجنرال لورنج يومياً . وعندما عرِفَ بدقة حالة الجيش ، تقام مع الجنرال حول التكتيك العسكري الذي يؤدي إلى إغناء القوات المصرية عند أول صدام<sup>(٣٠)</sup> . وأبلغ هذا الراهب الفرنسي الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه . فهاجم الملك القوات المصرية بجيش يبلغ قوامه ٢٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ ...

وعندما عاد هذا الجيش إلى مصر ، استقبل استقبالاً سيئاً للرجة أن الخديو قرر مثول القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكري لحاكمتهم. ولكن حدث أن أحد الشراكسة كان مملوكاً للسلطان عبد العزيز حاول قتل بعض وزراء السلطان بمسدسه في الأستانة . فتملك إسماعيل الرعب وألقى قرار المحاكمة العسكرية، وأصدر عفواً عن القادة الشراكسة .

وبعد فترة قصيرة ، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأمريكيين ، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلا بناءً على تدخل المستر فارمان - القنصل العام للولايات المتحدة - الذي تفاوض طويلاً مع الخديو حول هذا الموضوع .

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركي / الشركسي كانت أوضح في الجيش عنها في الإدارة لأن أي مصري لم يكن بمقدوره الحصول على لقب باشا ولا على رتبة اللواء .

إن نكبة "حملة الحشّة" قد خلّقت "روح التضامن" بين المصريين في الجيش. ومن المؤكد أن إسماعيل قام ببنزور الصراعات المقبلة ونتائجها الخطيرة عندما استبقى في الجيش المصري - حامى التقاليد القومية - العنصر الشركسي الذي أثبت عجزه.

ومع ازدياد قدر التعاسة العامة ، فإن السخط قد خلق رابطة من التضامن بين العناصر المصرية المشتتة التي تتكون منها نخبة البلاد : فمن ناحية ، تعطل التقدم الروحي بسبب عدم المساواة والظلم والتعسف والبؤس الذين يذلون الروح ويخربونها ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان التقدم الروحي متأثراً ومدفوعاً بالتقدم المادي، ويتسلل الأفكار الأوروبية ، والاحتكاك بالأوروبيين الشرفاء الذين استقدمهم إسماعيل لمساعدته في إنجاز الإصلاح .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فمئذ عهد محمد علي ، تكوّن في مصر جيل من أبنائها مُركّز لذاته ، يُزيّن رجال برعوا في الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك .

وأغلب هؤلاء الرجال النابغين اتبعوا تقاليد المهنيين المجيئين: عهد محمد علي وعهد إسماعيل ، وخلقوا - لدى المصريين - شعوراً بالفخر والثقة بالنفس<sup>(٢١)</sup>. وزاد هذا الشعور بفضل حلّ شامبليون الخط الهيروغليفي، وإنشاء المتحف المصري ، وانتشار علم المصريات ، وصحوة الدراسات التاريخية، كل هذه العوامل قوّت الشعور القومي الوليد عندما ذُكرت المصريين بأصول مصر، جدّة الأمم المتقدمة .

وكان إسماعيل هو الذي أعطى للدراسات التاريخية نفعةً قوية ؛ ويحكى شاهد عيان أن مارييت بك - في سنة ١٨٦٤م - كان يُهيّمن على كل المدن القديمة وكل الآثار التي ترجع للعهد الفرعوني التي كان مكلفاً بالحفاظ عليها ويعمل الحفائر فيها<sup>(٢٢)</sup>، وذلك بناءً على رغبة صريحة من والي الذي وُضِع تحت تصرفه مركباً بخارياً مخصص له وحده .

وفي نفس تلك السنة ، سنة ١٨٦٤م ، ألف مارييت كتاباً عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى الفتح الإسلامي ، وكان هذا الكتاب مُخصّصاً للمدارس العليا في مصر ، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود<sup>(٢٣)</sup> . وهو مثقف متميز تخرج من "مدرسة الألسن" التي أنشأها محمد علي . وقال المترجم في مقدمته: "لقد أراد الخديو أن يوقظنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أسلافنا لكي نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعياً لرفعة شأن مصر بصفتنا مصريين ووطنيين حقيقيين" .

ثم أخذ المترجم يوضح فكرته بقوة قائلاً : "إن حُب الوطن شيء مختلف عن التعلّق بجدرانها ؛ إنه حُب الخير والأفعال الصالحة ، وهو العمل الجماعي لكل سكان المدينة الواحدة الذين يُضحون بما يملكون ويحياتهم لتحسين مصير مواطنيهم والسهر على أمنهم بنون تمييز بسبب الأصل أو الجنس ، ويجب عليهم جميعاً خدمة المصلحة العامة قبل مصلحتهم الخاصة" .

كما أن نهضة اللغة العربية وأدبها أمدّت مصر الحديثة العربية والمسلمة، بثقافتها ولغتها ودينها ، بأسباب أخرى العزة والتضامن الوطنيين .

## وترجع هذه النهضة إلى العوامل التالية :

١ - إدخال الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية، والمبشرين اليسوعيين والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا في مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم . وأحرزت نشاطاتهم نجاحاً أكثر في الشام حيث أنشأوا المستشفيات والمدارس التي استطاع الشوام المسيحيون - بفضلها - أن يتلقوا تعليماً مناسباً وعملوا على نشر اللغة العربية .

٢ - زيادة عدد المستشرقين في أوروبا والشرق ، وتأسيس الجمعية الآسيوية والمجلة الآسيوية .

٣ - إنشاء المدارس في عهد محمد علي وإسماعيل .

٤ - إرسال البعثات المصرية للدراسة في فرنسا . ولاتت هذه البعثات تشجيع محمد علي وإسماعيل ، وترجمت عدداً كبيراً من الكتب العلمية التي جذبت - بفضل منهجها ووضوحها وبقتها - اللغة العربية التي كانت فقيرة طوال قرون الانحطاط .

٥ - إصدار المجلات والجرائد : فجريدة "الوقائع المصرية" الرسمية أصدرها محمد علي سنة ١٨٢٨م . وفي بدايتها ، كانت تُكتب باللغة التركية فقط ثم باللغتين: التركية والعربية ، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية في عهد سعيد باشا) . كما كانت "الوقائع المصرية" جريدة أنبية أيضاً .

وفي عهد إسماعيل أصدرت الحكومة المصرية مجلتين عسكريتين على نفقتها، ونشرت - سنة ١٨٧٠م مجلة طبية هي : "يعسوب الطب" (كان مديرها هو الجراح المصري الشهير البقلي) ؛ وطُبعت - في السنة نفسها - مجلة أنبية للمدارس الحكومية هي "روضة المدارس" (التي كان يكتب فيها الأساتذة المشهورون والطلاب الموهوبون) . وفي سنة ١٨٧٧م حدث ازدهار كبير في مجال نشر الجرائد .

٦ - نشأت كوكبة من الكتاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية مثل: محمود سامي البارودي (الأديب والسياسي الذي لعب دوراً ملحوظاً في ثورة سنة ١٨٨٢م)،

وإبراهيم المويلحي (الذي كان ناشراً عبقرياً وهو يشبه الأخوين جوتنكور<sup>[٢]</sup> في أسلوبه وطريقته في الوصف)، وحسين المرصفي (التربوي العظيم ومؤلف كتاب مهم عن تاريخ الأدب العربي).

ونُصِف إلى ما سبق أن الكتاب الشوام - أنفسهم - وجدوا الحماية الفعالة لدى إسماعيل ، وهكذا استطاع سليمان البستاني تحرير موسوعة عربية عظيمة. ووَفِدَ إلى القاهرة الكثير من مثقفي الشوام ، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبحت مركزاً ثقافياً للشرق كله .

وكانت القاهرة - أيضاً - مركزاً للإسلام بفضل وجود الأزهر فيها (وجامعة الأزهر تشبه جامعة السوربون القديمة حيث يَنُرس فيها ١٥ ألفاً من الطلاب دراسة تعتمد أساساً على تفسير القرآن والسنة النبوية) . وكانت الدراسة الأزهرية تُثقل ذاكرة الطلاب بحشو من المعلومات النحوية المشوشة للغاية ، والحُجج الفقهية دقيقة التفاصيل والعقيمة التي كانت تُحد من أفاق العقل وتمنعه من التطور. لدرجة أن الأزهر أصبح مَعْقلاً للأفكار المحافظة والتقليدية المعاية لحضارة الغرب، وبدأت فكرة التقدم عندما اصطدمت العلوم الدينية بالعلوم العقلية . ومن هذا الصراع نشأت العقلية النقدية .

\* \* \*

ولكى لا تتحول هذه العقلية النقدية إلى معول مُنَم ، كان لابد من وجود إصلاحى عبقرى يقوم بتوجيهها ، وقام جمال الدين الأفغانى ومريدوه بهذا الدور . ويقول ريتان عن الأفغانى ما يلي : ' الشيخ جمال الدين هو أفغانى متحرر تماماً من الآراء المسبقة التي يفرضها الإسلام . وينتمى إلى تلك الأجناس النشيطة التي تُسكن منطقة إيران العليا - القريبة من الهند - حيث ما تزال الروح الأرية حيّة وفعالة تحت غطاء سطحي

---

[٢] الأخوان جوتنكور Goncourt هما : إيمون ( ١٨٢٢ - ١٨٩٦ ) وأخوه جول ( ١٨٢٠ - ١٨٧٠ ) فرنسيان اهتمتا بالأدب واللغز . أنشأ إيمون أكاديمية جوتنكور وهي جمعية أدبية تمنح أهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعى [المترجم] .

من الإسلام الرسمي . إن حرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلني أعتقد - وأنا أحادثه - أنني بحضرة أحد معارفي القدماء وقد بُعث من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رشد وغيرهما من هؤلاء العظماء - من غير ديننا - الذين مثّلوا لمدة خمسة قرون تقاليد الروح الإنسانية<sup>(٢٤)</sup>.

والشيخ جمال الدين ولد في كابول سنة ١٨٢٩ م ، وأتم دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦ م . وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة ، ثم شغل وظيفة عمومية في عهد الأمير نوبست محمد خان (توفي سنة ١٨٥٨ م) . وبعدما قاد قوات الأمير محمد أعظم في أثناء حروبه العائلية ضد وريث العرش ، الذي كان يحظى بتأييد بريطانيا العظمى وهو الذي انتصر على أعدائه . وبعد هزيمة قوات الأمير محمد أعظم ، اضطر جمال الدين لمغادرة بلده سنة ١٨٦٩ م ، ووصل إلى القاهرة وقضى فيها ٤٠ يوماً تعرّف خلالها على عدد من علماء الدين ومشاهير الشوام . ثم سافر سنة ١٨٧٠ م ، إلى الأستانة حيث عُيِّنَ عضواً في "المجلس الأعلى للتعليم العام" وأستاذ كُرسى في جامعة دينية هناك . وتمتع جمال الدين بالحرية لنشر تعاليمه التي تدعو إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث ، وتقسيمه على أنه لا يُعادي العلم ولا التقدم . وقُدِّمَ الأفغانى تفسيراً بسيطاً وواضحاً للقرآن ، فجعل هذا الدين نظاماً مرئياً وحيّاً . ولكنه اضطر لمغادرة الأستانة بسبب هجوم الرجعيين عليه ، خصوصاً شيخ الإسلام ، رغم أنه كان يحظى بحماية المصلحين الليبراليين (مثل: علي باشا وفؤاد باشا) .

وفي سنة ١٨٧١ م ، عاد جمال الدين إلى القاهرة حيث عمل على تقوية بنود القومية المصرية وتتميمها ، وكان ينظر إلى هذه المسألة على أنها ذات شقين: سياسى ومعنى . فهو - من جهة - كان يُريد تجديد شباب الإسلام بدراسة الفلسفة والحقائق العلمية التي تُحرر العقول من الجمود العقائدى ، ومن جهة أخرى ، كان يُريد تطوير المؤسسات الليبرالية والبنستورية داخل النول الإسلامية ، وأن يجعلها بعيدة عن تأثيرات الأوربيين الذي كانوا يستغلون هذه النول<sup>(٢٥)</sup>.



ولما كانت مصر تتوق للتقدم وتعاوى التدخل الأوربي في شؤونها، فإنها استقبلت جمال الدين الأفغاني بحفاوة وترحاب. وقُدِّم له الوالي والأوساط الحاكمة والطبقات المتعلمة كل الدعم الذي كان يتمناه، لدرجة أن الحكومة خصَّصت له إعانة مالية شهرية مقدارها ١٢٠ جنيهاً بدون أن تطلب منه أية التزامات مُحَدَّدة. وكان مسموحاً له بإلقاء محاضرات في الأزهر حيث كان له العديد من المريدين. ولكن سرعان ما نشبت الخلافات بينه وبين الشيخ عlish. وبناءً على نصيحة الخديو إسماعيل، اعتكف جمال الدين في مسكنه حيث كان يستقبل الشباب والموظفين ليعلمهم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثر الأفغاني - أيضاً - فيمن أحاطوا به من الكبار؛ فأنقذ فيهم الإحساس القومي، ونشر فكرة الدستور. وكان الأفغاني يتصف بطبعه العنيف والثوري (المتعارض تماماً مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده المؤمنة بالتطور)، وذلك انغمس أكثر في السياسة<sup>(٢٦)</sup>، وكانت أفكاره الليبرالية في الفقه والفلسفة تهيئ الأذهان بدون أن تُثير شكوك السلطات.

وفي الوقت نفسه، لاقى الفكرة الليبرالية انتشاراً كبيراً بين الطبقات الحاكمة. وكانت أوربا - طوال القرن التاسع عشر - مسرحاً تقدَّم على خشبته جميع الحركات الدستورية، ومن بينها المحاولة الدستورية لمحت باشا في تركيا في سنة ١٨٧٦م. ويشكل أو بلخر، وجدت هذه الأفكار الدستورية صدى لها في مصر واتخذت عدة أشكال؛ فحتى ذلك الوقت، كان رجال الدين وقياداتهم يلتزمون بطاعة الأمير طيقاً لبدأ إطاعة ولي الأمر وقوة التقاليد، ولكنهم بدؤوا يدركون خطاهم بسبب السلوى التي ارتكبتها الحكومة المتسلطة - من جهة - وبفضل الأفكار التي بلَّروها جمال الدين الأفغاني ومريده والتي تستمد قوتها من الدين نفسه، ومن نماذج الظفء الأوائل المليئة بمبادئ الديمقراطية والليبرالية من جهة أخرى.

\* \* \*

وأخيراً ، وَقَعَ حَتُّهُ يُمَثِّلُ هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها ، ونعني بذلك إنشاء إسماعيل لـ "مجلس النواب" في سنة ١٨٦٦م<sup>(٢٧)</sup> .

وفي منكرات محمد عبده - غير المنشورة - قال : "حتى سنة ١٢٩٢ هجرية (سنة ١٨٧٧م) ، كان المصريون يخضعون تماماً لمشينة الحاكم وموظفيه في تصرف أمورهم العامة والخاصة ... ولم يكن أحد يجزئ - أو يُخاطر - بإبداء رأيه حول طريقة إدارة البلاد . وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوروبية ، وذلك على الرغم من وجود العدد الكبير من المصريين الذين ترسوا في أوروبا - منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ (سنة ١٨٧٧م) - أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة في عهد محمد على وإبراهيم<sup>(٢٨)</sup> .

وعلى الرغم من أن إسماعيل قد أنشأ - في سنة ١٢٨٢ هجرية (سنة ١٨٦٦م) - مجلساً للنواب يفترض فيه أن يجعل المصريين يتعلمون الاهتمام بشئون بلادهم ويتناقشون حولها ، إلا أن أيّاً منهم لم يدرك - حتى في المجلس - أن له هذا الحق الطبيعي الملازم لحق التمثيل النيابي<sup>(٢٩)</sup> : إماً لأن القانون منغ - صراحةً - "مجلس النواب" من إبداء رأيه في اختصاصات الحكومة ، إلا في حدود ضيقة ، وإمّا لأن الخديو قد أفسد طريقة عمل المجلس ؛ فإسماعيل قد اعتاد إرسال مبعوث يُبلغ النواب برغبة الوالى المسبقة في اتخاذ قرار ما ، فكانت الدلوات الصورية تتبنى القرارات التي تتفق مع رغبات رئيس النولة.

وفضلاً عن ذلك ، مَنْ كَانَ يجزئ على إبداء رأى مخالف ؟؟ لا أحد ، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن ، أو مصادرة الأملاك ، أو تنفيذ الحكم بالإعدام لكل مَنْ يهمس بأقل كلمة معارضة .

وفي وسط هذه الظلمات ، جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر ، فحاط به مريدوه فوراً ، وتلاههم العديد من الموظفين والأمراء المتشوقين للتعرف على هذه الأفكار والمذاهب الجديدة المثيرة للجدل ، ثم قاموا بنشرها في مختلف مدن مصر فساهموا في إيقاف العقول خصوصاً في القاهرة .

ولكن هذا الشعاع الضعيف لم يستطع الوصول إلى الوالى القوى في تلك  
 العالى. ومع ذلك ، فقد استمر هذا الشعاع فى النمو والانتشار ببطء وبشكل غير  
 محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نُشِبَت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٢هـ  
 (سنة ١٨٧٧م) . واهتم المصريون اهتماماً بالغاً بمصير تركيا - القوة التى تسيطر  
 على بلادهم - فتابعوا بعناية تطورات الأحداث عن طريق الأجانب الذين كانوا يلقون  
 الجرائد من أوروبا . أما الجرائد المصرية المحدودة العدد، وحيثة الإصدار، فقد بدأت  
 تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت لا تنشر سوى بعض الوقائع عديمة الأهمية ؛  
 فنشأت حركة من الآراء والمناظرات التى لم تكن معروفة حتى ذلك التاريخ بين أنصار  
 وقراء هذه الجرائد ومعارضيهـم الساخطين. وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة  
 فى نشر الأخبار ومهاجمة اتجاهاتها . وأيضاً ، فقد ظهرت رغبة لا تقاوم دفعت الناس  
 للاشتراك فى هذه الجرائد بقوة تفوق سلطة الطغيان.

وبمرور الوقت ، بدأت الجرائد تُناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة  
 بالبلاد الأجنبية ، ثم أخذت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تُقلق  
 الحكومة .

وبالتأكيد ، فإن سنة ١٨٧٧م تُعتبر بمثابة نقطة تحوّل فى مسار المسألة المصرية ،  
 على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها ؛ لقد اهتم الشعب المصرى بهذه الحرب ؛  
 ليس فقط لأن تركيا كانت متورطة فيها ، ولكن أيضاً لأن جيشاً مصرياً - عده ٣٠  
 ألف جندي - كان يشترك مع تركيا فى هذه الحرب، وذلك على الرغم من اليأس المالى  
 والإدارى الذى يسحق مصر بكل آلامه. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن التطبيقات  
 المثقفة وَجَدَت أن أوروبا تستعبد مصر أكثر فاكثير، ورات أيضاً أن سيادة تركيا  
 الاسمية تُعدّ ضماناً لعدم وقوع اعتداء أجنبى - خصوصاً انجليزى - على مصر ،  
 فبدأ المثقفون يلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الإمبراطورية  
 العثمانية ووحدةها .

ويقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء  
 الحرب، فلوّف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحُداد<sup>(١٠)</sup> . إن المصريين مسلمون

أنقياء ، فكان يجب عليهم أن يشاركوا سيدهم الألام بروية عذاب آخر قوة إسلامية .  
مستقلة : فقد كانت تركيا تمدّ ظل وصايتها على كل بلاد الإسلام بفضل وجود الخلافة  
في الأستانة .

\* \* \*

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد في تلك الآونة ، يجب علينا الاعتراف بأنه نتج -  
إلى حد كبير - عن تشجيع إسماعيل للآداب والفنون : فقد كان الخديو يُسبغ حمايته  
على كل المؤهوبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا - أولاً - بالمسرح ثم  
انغمسوا في الصحافة وفجّروا حرية التعبير . وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه  
الحرية لمحاربة التّخكّل الأوربي في الشؤون الداخلية لمصر ، ولكن هذه الحرية انقلبت  
عليه بعد وقت قليل ، وشجعها على ذلك التّدخل الأجنبي نفسه الذي كان يحارب السلطة  
العلوية لرئيس الدولة بعنف . إن ظهور الصحافة الحرة لهو حدث رئيسي جديد ساهم  
في الإعداد ليلاد الرأي العام في مصر<sup>(٤١)</sup>.

وكان "أبو نظارة" هو أول من أنشأ - سنة ١٨٧٠م - أول مسرح عربي في القاهرة  
بمساعدة من الخديو إسماعيل الذي أطلق عليه لقب "موليير مصر" ، وكان يحضر  
غالباً عروض المسرحيات الكوميديّة التي قلمها "أبو نظارة" . وهذا الاسم، هو الاسم  
المستعار ليعقوب صنوع اليهودي المصري المولود سنة ١٨٣٩م . وزار "أبو نظارة"  
أوروبا سنة ١٨٧٤م . وقضى فيها بعض الوقت ثم رجع إلى مصر .

وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبيد ، أصنّر في سنة ١٨٧٧م جريدة  
ساخرة باللغة العربية تنتقد تصرفات الخديو إسماعيل . وكانت هذه الجريدة تُكتب  
باللهجة العامية التي تتكلمها وتُقرأها كل طبقات الشعب المصري . وأثّرت هذه الجريدة  
على الجماهير ، فأمر الخديو بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها ، ونفى محرريها  
من مصر . فاستقر "أبو نظارة" في باريس وواصل إصدارها حتى سنة ١٩١٠م<sup>(٤٢)</sup>  
تحت عدة أسماء ، وهاجم فيها سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر .  
وتوفي يعقوب صنوع في باريس سنة ١٩١٢م .

ثم جاء المثقف الشامي أديب إسحاق إلى الإسكندرية سنة ١٨٧٦م بناءً على نصيحة من سليم النقاش الذي ساعده في تمثيل مسرحيات عربية ، وتلقى الاثنان الدعم من الخديو إسماعيل . ثم رحل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تصادق مع جمال الدين الأفغاني وأصدر - في شهر يوليو سنة ١٨٧٧م - جريدة "مصر" التي نُشر فيها الأفغاني وتلاميذه مقالات بتوقيعهم . ومنذ هذه اللحظة، نُزل المصلح العظيم من برج العاجي وفرض نفسه على اهتمام الجمهور<sup>(٤٣)</sup> .

ويعد ذلك رجوع أديب إسحاق إلى الإسكندرية وأصدر - بالاشتراك مع سليم النقاش - جريئتي "مصر" و "التجارة" . وفي بداية عهد "توفيق" - في سنة ١٨٧٩م - نَفَثَ وزارة رياض باشا إلى فرنسا . وفي باريس ، أصدر مجلة سياسية شهرية هي "مصر القاهرة" لكي يَفْضَحَ أفعال الطغاة - الذين يُطلق عليهم لقب "الحُكَّام" - وإيقاظ بقايا الكرامة الشرقية وفَتَحَ عيون السذج لكي يُطالب الجميع بحقوقهم المسلوبة وأموالهم التي ينهبها الأجانب .

ويعد إلغاء جريئتي "مصر" و "التجارة" ، أصدر سليم النقاش جريئتي "المحرسة" و "العصر الجديد" ولكن لم يكن لهما أهمية تُذكر .

وفي سنة ١٨٧٥م ، أصدر الأخوان الشاميان تقلا - سليم وبشارة - جريدة "الأهرام"<sup>(٤٤)</sup> ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦م) التي كانت أقل أهمية من "الأهرام" .

وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩م ، أصدر كاتب مصري مشهور وصديق للأفغاني - هو إبراهيم اللقاني - جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، ولكنه ترك رئاسة تحريرها في شهر أغسطس من السنة نفسها .

كما أصدر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧م . وهي الجريدة الوحيدة التي وجدنا لها مجموعة كاملة تغطّي سنواتها الأولى<sup>(٤٥)</sup> . وفي بداية إصدارها ، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تجر على

الحديث عن شئون مصر إلا بدايةً من العدد الصادر يوم ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٨م عندما خصصت مقالاً عن "لجنة التفتيش"، وتعيين وزارة نوبار، ومنحت الخديو واللجنة الوزارية. ولكن الجريدة بدأت تتطور - رويداً رويداً - وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة الجريئة ترجع إلى ثلاثة أسباب أساسية تَلَزَمَتْ مع بعضها بعضاً، وهى :

أولاً : السيطرة الأجنبية التامة التى تَكَرَّسَتْ عملياً - على مصر - بتعيين اثنين من المراقبين الأوربيين فى سنة ١٨٧٦م ، وإرسال لجنة التحقيق ، ثم تعيين وزيرين أوروبيين فى سنة ١٨٧٨م . وتَكَرَّسَتْ السيطرة الأجنبية - أيضاً - فى المجال الدبلوماسى عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذى قام بتسوية الحرب التركية/الروسية . وكتبَ المسيو بنسا موضعاً<sup>(٤٦)</sup> : "دعا الأمير بسمارك فرنسا للمشاركة فى "مؤتمر برلين" ، ووافقت فرنسا واشترط وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) عدة شروط مسبقة بهدف جعل شئون مصر خارج مدارات "المجلس الأعلى" ، وأن تُعامل على أنها مسائل تخص فرنسا وإنجلترا فقط . ووافق الأمير بسمارك - باسم ألمانيا - على هذا الشرط المسبق كما وافقت عليه باقى الدول الأوروبية ، فقَبِلَ المسيو وادينجتون الدعوة لحضور المؤتمر باسم فرنسا . ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانياً : ازدياد حدة البؤس فى مصر : ففي سنة ١٨٧٧م ، جاء فيضان النيل مُخَفِّضاً، وظهرت نتائجها فى السنة التالية (١٨٧٨م) . ومع ذلك ، أصْرَتْ الدول الأوربية على أن تُسَدَّد مصر أقساط الديون . وطبعاً ، كان القهر والتَّعَسُّف يصاحبان جباية الضرائب .

ثالثاً : تلاشت سلطة الخديو ، وقامت أوروبا بالتشهير باستبداده وأخطائه - عَنْ حَق - ولكن هدفها المؤكد كان مصادرة سلطة الخديو لصالحها هى . وتم تشكيل لجنة التحقيق العليا بناءً على فرمان خديو صدر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨م منح اللجنة سلطات واسعة للتحقيق فى مسائل العجز المالى ، وسوء استخدام السلطة، والمخالفات إلخ ... ولإنجاز هذه المهمة ، كان مسموحاً لها بمخاطبة كل الإدارات والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التى قد تحتاجها .

ولأن هذه اللجنة كانت تُجسّد التدخل الأجنبي المباشر ، فقد سبّغت في إثارة السخط في جميع أرجاء البلاد ، ونظراً لأنها - أيضاً - كانت تمثل تدخلاً ضد الاستبداد ، فقد شجّعت الرأي العام على إثبات وجوده .

ومنذ بداية عملها ، استندت اللجنة شريف باشا - ناظر الحفائفة - لكي يُمثل أمامها بشخصه ، ولكن شريف باشا قبل فقط أن يرد عليها كتاباً وفضل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها . ويعتبر هذا الحدث بمثابة إشارة لوجود روح جديدة لم تكن معروفة منذ قرون .

وفيما يتعلق باستبداد إسماعيل وعلاقاته "بلجنة التحقيق" ، فقد أوردت جريدة "الطائف" الواقعة التالية بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٦٢م : "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه وهذه الأرض يمتلكها سكان قرية "صفط الملوك" في الدلتا . فقدم الفلاحون شكواهم إلى الخديو إسماعيل لكي يمنع مصادرة أراضيهم وأموالهم ومنازلهم ، ولم يستمع الخديو إليها ، ووصل مسأحو الأراضي بسرعة لمسح الأطنان وتحديد حدودها ، ولم تحضِر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احتراماً لقرار حكومة إسماعيل" (٤٧) .

وكان اللورد كرومر عضواً في هذه اللجنة ، وكتب عن الإرتباك الإداري في مصر قائلاً : "توجد بعض القوانين واللوائح على الورق فقط ، ولا يوجد أحد يفكر في تنفيذ ما تقضى به ، كما أن كبار الموظفين المستوائين كانوا يجهلون - غالباً - وجود هذه القوانين واللوائح . لقد تم فرض ضرائب جديدة ، وزيادة بعضها ، وأخرى تم تعديلها بدون أي مبرر واضح ؛ فكان شيخ البلد ينفذ أوامر المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذي كان - بدوره - ينفذ الأوامر العليا" .

والامر العالي كان بمثابة القانون الذي يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمراً شفوياً . ولم يكن دافعوا الضرائب يفكرون في الاعتراض لا على إصداره ولا على مضمونه . وعندما سُئل المفتش العام للصعيد عن الجهة التي يستطيع الممول أن يشكو إليها من ظلم وقع عليه ، رد بسناجاة ناتجة قطعاً لاعتقاده الطويل على نظام

يعتبره عادلاً وطبيعياً: بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع أن يشكو لأنه يعرف أننا نتصرف بناءً على أوامر عليا، والحكومة نفسها هي التي تطالبه بهذه الضرائب، فلمن تريدون أن يشكو؟<sup>(٤٩)</sup>.

وسجلت اللجنة كل حالات سوء استخدام السلطة في تقرير<sup>(٥٠)</sup> - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م - رفعت للخبير الذي وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير، ووجه المستر ريفرز ويلسون هذه العبارات يوم ٢٢ أغسطس: "أما عن النتائج التي توصلتم إليها، فإنني أوافقكم عليها ومن الطبيعي أن أوافق عليها، فأتا الذي طلبت هذا التقرير لصالح بلدي. وبالنسبة لي، فإن الأمر يتعلق بتطبيق هذه المقترحات، وتأكيد أنني قررت تطبيقها بجد. إن بلدي لم تعد جزءاً من إفريقيا بل إنها حالياً جزء من أوروبا، إذن فمن الطبيعي - بالنسبة لي - أن نترك السلوكيات القديمة ونطبق نظاماً جديداً يلائم وضعنا الاجتماعي. وأعتقد بأنكم - في المستقبل القريب - سترون تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون. وهذه التغييرات بسيطة وهي خاصة بالشرعية واحترام القانون. ولا يجب الاكتفاء بالوعود، فقد قررت البحث عن حقيقة الأشياء. وبكداية توضح مدى تصميمي، فقد كتبت نوبار باشا بتشكيل الوزارة. وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية، ولكنه أعتقد بشكل جاد وسترون بزوغ الاستقلال الوزاري. وهذا ليس بالشئ القليل لأنه يعد نقطة انطلاق لتغيير النظام. وأعتقد أنه أفضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدية نواياي الخاصة بتطبيق مقترحاتكم"<sup>(٥١)</sup>.

وتشكلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس والذي كرّس مفهوم المسؤولية الوزارية. وقال الخبير: "أريد أن أؤكد لكم قرارى الحاسم لوضع أسس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التي تتخّط الإدارة في أوروبا؛ فبدلاً من وجود السلطة الغربية - وهو مبدأ الحكومة الحالي في مصر - أريد سلطة ترسخ مبدأ الإدارة العامة للأعمال وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، فإنني أريد - من الآن فصاعداً - أن أحكم مع (أو بواسطة) مجلس وزاري. وبنفس هذا المنطق، ولتنظيم الإصلاحات - التي أعلنت عنها توأ - فإنني أعتقد بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتصالحوا كلهم مع بعضهم بعضاً، وهذه النقطة أساسية ...



إن هذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث ؛ فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تُحكم بشكل مباشر بواسطة الخديو ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا مسئولين أمامه مسئولية فردية . أمّا في المسائل المهمة ، فقد كان الخديو يستشير مجلساً خاصاً يتكون من مختلف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى وأعضاء آخرين يمكن اعتبارهم وزراء بدون حقيبة وزارية .

وتم تعيين نوبار باشا في مناصب : رئيس مجلس الوزراء ، وزير العدل (الحقانية) ووزير الخارجية ؛ وكان رياض باشا وزيراً للداخلية . وحدث تجديد ؛ فقد أدخل وزيران أوروبيان في مجلس الوزراء المصري ، أحدهما هو : المستر ريفرز ويلسون - وزيراً للمالية - والثاني هو : المسيو بلينيير - وزيراً للأشغال العمومية .

والإدراك مدى تطوّر الرأي العام ، سنتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة في الصحافة وسنقوم بتحليلها . فبتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨ م ، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي :  
"جاءتنا برقية تفيد بأن الحكومة الإنجليزية سمّحت للمستر ريفرز ويلسون بالموافقة على قبول منصب وزير المالية في مصر . ومنحت الجريدة هذا الوزير ، وعُبرت عن أملها في أنه سيُصلح الأخطاء الموجودة ، ولكنها - في الوقت نفسه - حذرت بقولها :  
"إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية ويحرص على مصالح المصريين، فسيحدث في وزارة المالية مقلماً حدث في مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الجمارك ؛ فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان قد تم تنظيمها على أسس قوية وضعتها على مبارك باشا ثم زكى باشا، وتميّزت بالنظام والبقاء، ولم نسمع أبداً عن حدوث تصادم بين قطارين، أو حدوث وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل مصلحة السكك الحديدية يُقدر بمليون جنيه سنوياً ، وكل موظفيها كانوا من المصريين فقط . ثم جاء الجنرال ماريوت الذي رفض كل المصريين وأوكل إدارة هذه المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية ، وتتجّ عن هذا التصرف أن انهار نظامها وبلغ ثلاثمائة ألف جنيه فقط ، إلخ ..."

وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ م ، عدت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنصرمة ، فنذكرت أن الخديو أراد تخفيض قسائم الديون ،

ولكن الدائنين رفضوا ؛ فعين الخديو "لجنة تحقيق" كتبت تقريراً مطولاً عن المظالم الموجودة في الإدارة وتعرضت سلطة الخديو . وتنتج عن هذا التقرير تغيير ملحوظ في الحكومة الاستبدادية ، وحصلت الصحافة على قدر من الحرية .

وفي شهر ديسمبر ، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أسس أوسع وأكثر ليبرالية ، فتحدثت جريدة "الوطن" - في عدد يوم ٢١ ديسمبر - عن المرسوم المنشور في جريدة *Le Moniteur Egyptien* بتاريخ ١٠ ديسمبر - والذي يقضى بجعل "مجلس النواب" و "مكتب الصحافة" تابعين لوزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ . فطلعت الجريدة بقولها : "منذ زمن طويل، ونحن نتمنى إصلاح هذا المجلس الذي بدوره لا توجد مسئولية وزارة . وفي هذه الحالة، نريد أن نعرف ألام من سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟؟".

وفي عدد ٢٨ ديسمبر ، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان ينتشر القانون والعدالة - في الداخل - فهما اللذان يشجعان تطور وتنظيم كل المؤسسات . وبيّنت الجريدة فكرة أن الحكومة الاستبدادية تخلق أعداء لها في الداخل، وتثير طمع الدول الأجنبية نتيجة لضعفها . وبعد ذلك ، أعلنت الجريدة أن وزير الداخلية وجه الدعوة للمجلس للاتفاق ، وأن المجلس كان - فيما مضى - أداة للقهر تستخدمها الحكومة لمعاونتها في خلق ضرائب جديدة ولايتزاز أموال الفلاحين .

وفي يوم ٢ يناير سنة ١٨٧٩م ، اجتمع "المجلس" في قصر القلعة - في الساعة العاشرة صباحاً - وأطلقت المدافع تحية له . وهذا اليوم مهم جداً في تاريخ الحركة الدستورية لأنه يمثل بداية تعاون "المجلس" مع المعارضة ؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش ، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات وأعيان البلد ، وقف عبد السلام المولحي بك - زعيم المعارضة الجديد - وألقى بالرد التالي : نحن معني الأمة المصرية والمدافعين عن حقوقها ومصالحها، التي هي في نفس مصالح الحكومة ، نشكر صاحب السمو الخديو لأنه أصبح قراراً بانعقاد "مجلس النواب" ، أساس كل تقدم وحارس كل شرعية . ونشكر سموه - أيضاً - لأنه شكل وزارة مسئولة ستقوم بدعم المجلس ؛ ولأن سموه سمح لهذا المجلس بأن يهتم بالشئون المالية

والانشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة ... إن خطاب صاحب السمو قد أحيأ فينا الأمل ببداية عهد جديد، وحرك أمال هذه الأمة التي تتوق لأن تصبح - مجدداً - أمة قوية وقمالة وتستعيد مجدها السابق .

إن هذه المقاطع من خطبة المولى بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية - حينذاك - ومن المفيد أن نذكر بأن وزارة نويار / ولسون كانت وزارة غير شعبية منذ البداية . ويتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩م ، كتبت جريدة "الوطن" : "يُوجد أناس يعتبرون أنفسهم مُصلحين ؛ ولكنهم عندما يصلون إلى الحكم، يتسببون في أضرار أشد ممن سبقوهم . فإذا ألقينا نظرة على تقرير اللجنة ، فسنعتقد أن المستر ولسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يعتبر أن ضريبة الملح والسخرة وغيرها ... من المظالم . وفي السنة الحالية (١٨٧٨م) ، أفلس الفلاح بسبب طغيان فيضان النيل الذي ذهب بالمحاصيل والحيوانات . وفي السنة الماضية (١٨٧٧م)، كان الفيضان منخفضاً ، فتركت مساحات شاسعة من الأراضي بدون رى في الصعيد، وأصبح جزء منها بوراً بشكل دائم، ولذلك يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف ... وما نحن نعلم أن المستر ولسون أرسل - في الأسبوع الماضي - منشوراً نوياً للديري المديرين والمخبرين يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بدفع الضرائب المتأخرة المستحقة عن سنوات ١٨٧٦ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨م ، وإلا فستتم مصادرة محاصيل ومواشي وأراضي وكل ممتلكات من لا يستند هذه المتأخرات. وطالب المستر ولسون - في المنشور - المديرين والمخبرين استخدام الوسائل القاسية والظالمة التي كانوا يستخدمونها في الماضي لاجلية الضرائب . إن هذه المطالب تتناقض تماماً مع روح تقرير "اللجنة" ... ومع ذلك ، ظلم تكن الحكومة السابقة معتادة على توقيع البيع الجبزي للأرض . وكل هذه العوامل ستجعل البيع يتم بأبخس سعر وستقع الأرض المبيعة في أيدي الأجانب ... وتخفتم الجريدة المال معلقة : "إننا نأمل في أن يضع البرلمان - الذي انعقد يوم ٢ يناير - هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفصولين لأن سكينة الشعب وهدوءه يتوقفان على هذه القرارات التي سيصنرها المجلس" .

ثم ظهر شعاع أمل قوئ النفوس ؛ ففي ١٨ يناير ، امتنحت جريدة "الوطن" الوزارة التي ولدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها : "مما يقوئ أملنا في مستقبل أفضل ، هو أن نرى مجاميع الفلاحين يتكون من قراهم للشكوى من الوضع السابق. وهذا شيء غير مسبوق ؛ ففي الماضي لم يكن أي شخص - سواء أكان مواطناً بسيطاً أو عظيماً - يجزؤ على رفع صوته بالشكوى. وأثناء جولة المستر ويلسون في الدلتا ، شجّع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكن يحقق فيها... وسرت إشاعة تقول بأن الوزارة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين، إلخ... (١٠٠)".

وفي عدد ٢٥ يناير ، قالت الجريدة نفسها: "إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يوماً لم يبحث أي مسألة مالية أو داخلية مهمة ، وشعر أعضاؤه بالملل... فكيف يكون الوزراء مستوائين عن أعمالهم بدون رقابة من المجلس؟". وعادت الجريدة وتناولت الموضوع نفسه في الأول من فبراير ، وتكررت الموقف المزرى الذي وقفته الوزارة تجاه هذا الموضوع ، فكتبت : "رجا الأعضاء - عدة مرات - السيد ويلسون لكي يأتى إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو بلينيير لا يقل عن موقف ويلسون غرابة ؛ فقد قدم تقريراً مبهماً للمجلس ، وكان حضوره ضرورياً لكي يؤضّح بعض المعلومات والرد على بعض الملاحظات فوعد - في البداية - بدراستها على مهل ، ثم كتب لوزارة الداخلية بأنه متمسك بقرائه . وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية في أوروبا. ويحق لنا أن نتساءل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس ؟؟".

وهذا التقرير لم يعجب الحكومة لأن الجريدة احتجت - في العدد التالي بتاريخ ٨ فبراير - على نية الحكومة تسريع الضباط المصريين ، فتلقت إخطاراً من مكتب الصحافة بالصيغة التالية : "نظراً لأن جريدة "الوطن" - بتاريخى ١ و ٨ فبراير - وجريدة "التجارة" - بتاريخ ٢٦ يناير - قد نشرتا وقائع غير صحيحة ، فقد تقرر إيقاف هاتين الجريئتين لمدة ١٥ يوماً".

وستنخل الآن في سياسة لا تتناغم تماماً مع النظام الجديد ؛ لقد حلت أزمة عاجلة عندما سرتحت الحكومة جزءاً كبيراً من الجيش ، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف مرتباتهم بدون أن يقبضوا مرتبات الأشهر السابقة المستحقة لهم. وسبب هذا الإجراء

غضباً عنيفاً بين صفوف الضباط عبّر عن نفسه بحدوث مظاهرة خطيرة في صباح يوم ١٨ فبراير . وقام عدة مئات من صف الضباط بممّ نوبار باشا وويلسون وطالبوهما بدفع رواتبهم ، وجسوهما في مبنى وزارة المالية . ونهب الوالى فوراً إلى موقع الأحداث - يُحيط به معقلو الدول الأوروبية - وقام بتفريق التجمع بمساعدة الجيش<sup>(٥٦)</sup> .

وليس من المستبعد أن يكون الخديو نفسه قد شجّع هذه الفتنة بشكل غير مباشر وإلى درجة مُعيّنة<sup>(٥٧)</sup> . وأياً كان الأمر ، فإن هذه المظاهرة كانت مؤشراً على وجود قلق عام . ويبدو أيضاً أن الضباط قد سعوا لإضفاء شكل شعبى على مظاهرتهم لأنهم حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم . وكتبت جريدة "مرآة الشرق" - فى عديها الأول الصادر يوم ٢٤ فبراير - ما يلى : "يوم الثلاثاء الماضى، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" فى الساعة العاشرة صباحاً. وبعدما ألقوا خطاباً توضح مدى يؤسهم ، اختار قادة الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرة بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف بين للجيش مدى قوته ! فعند ذلك الحين ، أصبح الجيش عضواً فعّالاً فى المعارضة مثله مثل "المجلس" تعاماً . وتخلّى الخديو عن سلبيته الظاهرة وأصرّ على إقالة رئيس مجلس الوزراء - نوبار باشا - حرصاً على الأمن العام.

ولكى ندرك مدى انعدام شعبية نوبار باشا ، علينا أن نتذكر الأسباب المباشرة لهذه الكراهية وهى : انحيازه للأجانب ، وخنق حرية الصحافة ، ولا مبالاة حكومته "بمجلس النواب" وكأنه غير موجود ، ولا مبالاة حكومته حتى بالحاكم الذى لم تستشره. كل هذه الأسباب كانت كافية لجعل حكومته - تلقائياً - حكومة غير شعبية .

أما الأسباب العامة لفقدان الحكومة لثقة الشعب فيها فسنجدها ملخّصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة "التايمز" من الإسكندرية بتاريخ ٢٢ فبراير: تتأخر مرتبات الموظفين المصريين بشكل رهيب . وقد سبق "لجنة التفيتيش" وأن قنعت مذكّرة حول هذا الموضوع منذ تسعة أشهر ، فحصر مرسوم بصرف المرتبات ولكنه لم يُنفذ. ويضطر موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى نفس الوقت، تُسند الحكومة - بانتظام - الفوائد الباهظة للدائنين فى أوروبا.

إن مصر في وضع لا يسر : فالسُخط يتصاعد بين صفوف الجيش والقوى  
تنفّس في الحكومة . وتمثّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن مجلس الوزراء يحكم  
بدون التعاون مع رئيس الدولة ، ورئيس الدولة أبعد عن حكومة بلده ، والإدارة تقع -  
بشكل مطرد - بين أيدي الأوربيين ، ويتم استبعاد المواطنين عن شغل كل المناصب  
العليا . وعلى الرغم من كل شيء ، فإن مصر للمصريين .

وكان الرأي العام الفرنسي ، وبعض الأمريكيين ، يعتبرون نوبار باشا مالياً  
إنجلترا<sup>(٥٦)</sup> . وهذا صحيح بشرط تحديد هذا المعنى : ففي البداية ، من المؤكد أن  
نوبار باشا كان منقسماً في شئون السياسة الخارجية مثلما كان رياض باشا منقسماً  
في شئون السياسة الداخلية . وكان نوبار موضع ثقة الخديوي إسماعيل في هذا المجال ،  
واستطاع تقديم خدمات جليلة لمصر بنجاحه في كل المفاوضات التي أجراها باسمها  
في الأستانة وأوروبا بخصوص :

١ - حل الخلاف مع شركة قناة السويس .

٢ - وموضوع الفرمانات التي عزّزت الاستقلال الإداري لمصر .

٣ - وإنشاء المحاكم المختلطة التي سهّلت إجراءات العدالة .

ثم حدث تغيير في المواقف : إن المستر ليسى - وهو إنجليزي - كان يعرف نوبار  
جيداً ، وهو يعطينا - دون قصد - معلومات حول هذا التغيير ، فيقول : منذ أن تشكّلت  
لجنة كيف سنة ١٨٧٦م ، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون التي تعاقدت عليها مصر  
في عهد إسماعيل ستؤدي حتماً إلى التدخل الأجنبي .

وكان نوبار يشرح لى - يوماً - الأسباب التي تجعله يعتبر أن إنجلترا مؤهلة  
لممارسة السلطة الدائمة في مصر أكثر من أي قوة أوروبية أخرى ... أو أي تحالف  
للقوى . وكان مقتنعاً بأن تدخل إنجلترا في الأعمال في صالح مصر ، وبأنه أقل ضرراً -  
بل وقد يكون أكثر نفعاً - من أي تدخل لأي دولة أوروبية أخرى ... وجاء نوبار إلى لندن  
(سنة ١٨٧٧م) لكي يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية ، واختارني بصفة مُتحدّث  
باسمه أمام الصحافة الإنجليزية ... وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧م ، نُشرت مجلة

القرن التاسع عشر" مقالة تناولت موضوع ديون الخديوي وأحدثت تأثيراً عظيماً... ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية بقوله : "والسبب الأساسي للاضطرابات المالية - في مصر - يرجع إلى استيلاء الخديوي - طوال عشر سنوات - على مساحة مليون أكر ، أي خمس الأراضي الزراعية في البلاد"<sup>(٥٤)</sup>.

ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفكرة تُعْتَبَرُ تفسيراً سانجاً ومُحَازَراً مع أن "لجنة التحقيق" قد اهتمت به ، وطالبت في قرارها بتخصيص كل أراضي الدائرة السنية لسد عجز الميزانية .

وعاد نوبار إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ م . وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً بها ، وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة ، وعند قراءة بيانات الخديوي التي كُرِّرَ فيها - بشكل علني ورسومي - وعده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يتنبأ بفشل هذه اللجنة فشلاً موبقاً أكثر من الذي حدث بالفعل .

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية التحرك ، وهي تُعْتَبَرُ - إلى حد ما - من عمل الماسونية التي لعبت دوراً في أحداث السنتين الأخيرتين من حكم إسماعيل. لقد كان جمال الدين الأفغاني يخشى من طغيان إسماعيل على الدعاية السياسية التي كان يريد القيام بها ، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء "م حفل الشرق العظيم" في الإسكندرية ، حوالي سنة ١٨٧٨ م وتم فيه قبول عضوية صحفيين شوام ومصريين منهم : إبراهيم اللقاني وأنيب إسحاق وسليم النقاش وعبد السلام الموليحي (رئيس مجلس النواب) وضابطين من قيادات المظاهرة هما : لطيف سليم وسعيد نصر ، وآخرين غيرهم .

وفي تلك الأثناء ، وصل القنصل الإنجليزي - بورجس - وحثهم على الانضمام للماسونية الإنجليزية ، فأصبح حفل كوكب الشرق تابعا "لحفل إنجلترا الأكبر". وفي وقت قصير ، أصبح "م حفل كوكب الشرق" يضم حوالي ٣٠٠ عضو من نخبة المجتمع المصري كان من بينهم : ولي العهد - الأمير توفيق - وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول ، وضباط من الجيش وعلماء دين

ونواب في المجلس ، فجمع هذا المحفل بين جنباته ممثلي الطبقات الحاكمة والثقافة . وكان المحفل يُشجع تبادل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة ، وخلقَ بينهم رابطة من التعاون والتعاضد ، وتشكل - بذلك - جنين "الحزب الوطني" الذي سينمو ويتخذ الأبعاد التي نعرفها .

إن تَمَرَّد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن . ولهذا السبب عندما سَجَّنت السلطات الضابطَيْن الماسونِيَيْن (لطيف سليم وسعيد نصر) ، اجتمع "محفل كوكب الشرق" - في الليلة نفسها - برئاسة جمال الدين الأفغاني - وأرسل برقيَّتَيْن للخبير إسماعيل وولي عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسوني)؛ للمطالبة بالإفراج عَن الضابطَيْن . وتم الإفراج عن الضابطَيْن بعد أربعة أيام بناءً على تَخَلُّ القنصل الإنجليزي<sup>[٤]</sup> .

وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ م ، أي بعد التمرد بيوم واحد كَتَب القنصل العام الفرنسي في مصر - الميسو جودو - تقريراً إلى الميسو وانجتون - وزير خارجية فرنسا - قال فيه : "مع أن النظام مُسْتَبْت منذ الأسس ، إلا أن السخط العنيف يُسيطر على مشاعر المواطنين (المصريين) وما زال الوضع حرجاً للغاية . وفي صباح اليوم ، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا) بأنه لم يُعدّ يضمن استتباب الأمن العام ، ورجائنا أن نحمل حياتنا وحياة زملائه الوزراء . فذهبنا لمقابلة والي ، وطلبنا منه أن يعمل على ضمان استتباب الأمن ، فرد علينا بأنه يتحمل المسؤولية كاملة في هذا المجال لو اشترك في الحكومة وإذا انسحب نوبار منها ، فقدم نوبار استقالته" .

فرد الميسو وانجتون على هذه الرسالة بقوله : "بَلَّغ الخبير أن حكومتَي فرنسا وإنجلترا قد قَرَّرتا التحرك سوياً في كل ما يتعلَّق بمصر ، ولن يُجرى أي تغيير في مبدأ التسويات السياسية والمالية التي أقرَّها الخبير مؤخراً" .

---

[٤] لزيد من المعلومات عن الحركة الماسونية ونشاطها وأعضائها في تلك الفترة ، راجع رسالة الماجستير لوائل إبراهيم الدسوقي ، بكلية الآداب (جامعة عين شمس ٢٠٠٥) تحت عنوان "الماسونية في مصر ونشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٧٩٨ - ١٩٦٤" [المترجم] .



ووافقت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أخيراً على تعيين الأمير توفيق في منصب رئيس مجلس الوزراء بشروط ألا يحضر الخديو مداولات الحكومة، بل لقررتا ما هو أخطر : فأنصيح للوزيرين الأوربيين في مجلس الوزراء أن يستخدما - معاً - الحق المطلق للفتو ضد أى قرار لا يوافقان عليه<sup>(٥٥)</sup>.

وبتاريخ ١٠ مارس، وجه الخديو إسماعيل خطاباً إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة. ويعلن موافقته على هذين الشرطين مع بعض التحفظات فقال :  
«عندما أنشأت هذا النظام الجديد للأوضاع، لم أفكر أبداً في الانفصال عن وزيرائى؛ بل على العكس، فإبنى أود أن أظل مرتبطاً بهم ارتباطاً وثيقاً».

ولكن فور تشكيل الوزارة، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشجّع على ثوراتها: فقد حان موعد تسديد فوائد دين سنة ١٨٦٤م - فى الأول من إبريل سنة ١٨٧٩م - وهو الدين الذى يضمنه قانون المقابلة. وكانت الفوائد تصل إلى ٢٤ ألف جنيه إسترليني. وحتى يوم ٢٨ مارس، بلغ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترليني من أصل المبلغ المستحق. وفكر المستر ويلسون فى إلغاء قانون المقابلة. وهذا القرار كان سيمحى - بجرة قلم - حوالى ١٤ مليون جنيه دفعتها أثرياء البلد، فقوبلت هذه الفكرة بغضب شديد.

وأعدت الحكومة خطة تستند على أن مصر غير قادرة على مواجهة التزاماتها؛ فاقترحت تأجيل دفع قسط الدين - الذى حل فى الأول من إبريل - وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥٪. وأتى الإعلان عن قرب إفلاس مصر إلى الإجهاز على مصداقية الإدارة الأوربية لدى الشعب المصرى، تلك الإدارة التى بنت - منذ سنة ١٨٧٦م - عاجزة عن إخال إصلاحات حقيقية فى البلاد. ورفضت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التى اقترحها المستر ويلسون إلا إذا كُفّت الأيادى الأوربية عن التدخل فى الشؤون المالية والسياسية لمصر<sup>(٥٦)</sup>.

وتلاشى نفوذ الخديو وأصبح فاقد الأهلية السياسية<sup>(٥٧)</sup>. ومن ثم التى بثقله إلى جانب المعارضة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ؛ ففي بداية شهر إبريل ، ذهب رياض باشا وزير الداخلية ونائب رئيس "اللجنة العليا للتفتيش" إلى "مجلس النواب" للإعلان عن رفض الدورة البرلمانية ، فلدّى ذلك إلى حدوث مظاهرة غير متوقعة . ويقول مراسل جريدة "التايمز" (٥٨) : "أدت الأحداث الأخيرة إلى نتائج غريبة في مصر ؛ فالسلطات المصرية قبلت المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد ، فنُتج عنها ميلاد "حزب وطني" يعارض صراحة تدخل أى حكومة خارجية ، ويعمل علناً على أن تصبح "مصر للمصريين" . ورأس الخديو هذا الحزب كما يساند مجلس الأعيان المصري ورجال الدين . ونُتج "الحزب الوطني" نجاحاً باهراً بين أوساط الشعب المصري لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين حول الخديو باعتباره يعارض المؤامرة الأنجلو / فرنسية ...

"وتتمامل الحكومة الجديدة - عملياً - مع "الحزب الوطني" على أنه شيء زائد عن الحاجة ، ولكن قادة الأمة يؤيدونه في نضاله ... وحتى الجماهير - التي تجهل تماماً واجبات المواطن الأساسية - أصبحت تتابع أخباره بشكل فوري ويتناقشها بحرية أكثر من ذي قبل . وفي بداية الأمر ، كانت الجماهير تنتظر أن يأتي "الويلسون" - كما يُطلقون عليه هنا - بالمعجزات ، ولكنها أصبحت حالياً ساذجة عليه لأنه لم يُنجز ما كانت تنتظره منه ...

"ولم يعد "مجلس النواب" يستحق الزدراء كما كان من قبل لأن أعضائه أهدوا - في عدة مواقف - مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية ، خصوصاً الموقف الأخير ؛ لقد ذهب رياض باشا - وزير الداخلية - للمجلس لكي يفض انعقاد الدورة البرلمانية رسمياً ، وألقى خطبة مجاملة رفيعة للنواب وشكرهم على خدماتهم ، وأعلنهم بأن مهمتهم قد تمت على خير وجه . ولكنه فشل في القيام بدور "أوليفر كرومويل" (٥٩) لأن المجلس رفض أن ينفّض . وتحدث أحد الأعيان بالتيابة عن زملائه (٥٩) معلناً رفض قبول مجاملات الوداع ،

(٥) [أوليفر كرومويل (1658 - 1599) : Oliver Cromwell] مبليس بيوريتاني إنجليزي . كان يمثل الطبقة الوسطى في الريف والمدن في البرلمان . عارض الملك وهزم قواته ثم طرد النواب المواليين له في البرلمان . حاكم الملك تشارلز الأول وأداته ثم حول النظام الملكي في بريطانيا إلى النظام الجمهوري [الترجم] .

بل أَعَن - باسم البرلمان - أن التَّوَاب لم يفعلوا شيئاً بعد وما زال لديهم الكثير ليفعلوه في مراقبة الوزارة؛ ولهذا السبب، فإنهم يرفضون قَضُ الدَّورَة البرلمانية والانصياع ، وأَيْدُهُ زَمَلَاؤُهُ بالإجماع (كما فَعَلَ الأعيان في بلاط قَرْسَاي عندما التَّقَوْا حَوْلَ ميرابو<sup>[١]</sup>) في أثناء الحادثة الشهيرة).

وَأَكْمَلَ البرلمان المصري جلساته بلا انقطاع ، وأصبح يطالب بضرورة أن يُخَفَّضَ كُلُّ الوزراء - أجانب ومصريين - لإِرافته ، وأن يكونوا مسئولين أمامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم . والحق يقال ، فإن التَّوَاب يريدون تحويل هذا الكيان الذي يشبه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومستقلة .

وَوَعَدَ رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالي والوزارة . ولكن المجلس وَجَّهَ له - في اليوم نفسه وفي وزارة الداخلية - رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذي اتخذهُ الأعضاء . وفي هذه الرسالة ، طَالَبَ المجلس بِعدة مطالب منها:

١ - الحصول على دستور يُتِيحُ للمجلس أن يُصَنِّحَ أداة قوية للإصلاح ، كما في بلغاريا .

٢ - إصدار تشريعات تُضَمِّنُ حرية الصحافة .

٣ - إصدار تشريعات تضمن المساواة في دفع الضرائب بين الأوربيين والمصريين<sup>(١٠)</sup>.

وكانت جماهير الشعب المصري - خصوصاً النخبة - تُؤْمِنُ بأن التَّخَلُّ الأوربي المتزايد في الشئون الداخلية لمصر ناتج عن ضَعْفَ الحكم الفردي والاستبدادي لإسماعيل . وأمنت الجماهير المصرية - وتُحِبُّهَا - بضرورة وجود حكومة قوية تُسْتَقْدُ

[١] ميرابو Comte de Mirabeau (١٦٥٨ - ١٧٩١) خطيب وسياسي فرنسي دعا لإقامة نظام ملكي دستوري في فرنسا . كان عضواً في محفل ماسونى، رفضت طبقة النبلاء ترشيحه في البرلمان ولكن نواب الشعب انتخبوه ممثلًا لهم. لعب دوراً هاماً في بداية الثورة الفرنسية مدافعاً عن حرية الصحافة وشارك في كتابة إعلان حقوق الإنسان والمواطن [المترجم] .

على تأييد البرلمان وتكون مسئولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تشدُّد المطالب الأجنبية ، كما تستطيع - أيضاً - تحرير البلاد بشكل تدريجى من التدخل الأوربى عن طريق إصلاح الإدارة المحلية .

وهكذا تشكَّلت حركة دستورية كان يقودها عبد السلام المولىحى بك فى مجلس النواب وخارجه ، كانت قياتنها لشريف باشا "بطل الوطنية المصرية فى أواخر أيام إسماعيل" (٦١) . وكان الاثنان مأسونيين وصنفيقين لجمال الدين الأفغانى .

ومن أنصار الدستور ، نجد أيضاً : الأمير توفيق (الذى حلَّ محل نوبار باشا فى منصب رئيس الوزراء) ، ومحمود سامى البارودى (رفيق عرابى باشا فى المستقبل) .

إن حبَّ العدالة ، أو بالأحرى كراهية القهر - خصوصاً القهر الأجنبى - قد صهَر العنصر المصرى مع بعض العناصر التركية / الشركسية فى بوتقة واحدة ، فانصحبوا جسداً واحداً هو : الأمة المصرية . وهكذا نجد أن شريف باشا والبارودى (٦٢) - وغيرهما من نوى الأصول التركية أو الشركسية - قد قاموا بدور ملحوظ بصفتهم مصريين فى جميع الأحداث التى وقعت فى مصر قبل وفى أثناء ثورة عرابى باشا .

ويُطلق أحد الأتراك على هذا الوضع بقوله : لم يكن موجوداً سوى حزب سياسى واحد فى مصر والشرق أطلقَتْ عليه اسم "حزب المتعطين للعدالة" (٦٣) . وكان هذا الحزب يضم أيضاً - بين صفوفه - عناصر شامية فى غاية النشاط كانت تؤمن بانها عندما تُدافع عن قضية العدالة فى مصر ، فإنها تُدافع فى الوقت نفسه عن قضية الشرق كله .

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تقيم ميزان العدل ، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال فى أوروبا ، وكان مجلس النواب بمثابة بذرة لهذه المؤسسات . وتأسس المجلس لأول مرة فى نهاية سنة ١٨٦٦م : فى تاريخ ٢٨ أغسطس ، صدر أمر عال أرسى مبدأ الحكومة المسئولة وجسَّد فكرة الدستور . وساعدت الظروف مجلس النواب فقام بدوره بجدية منذ الثانى من يناير سنة ١٨٧٩م : فعلى الرغم من أنه أنشئ على أسس غير ليبرالية تماماً ، إلا أنه تحول إلى برلمان تكفل بالنفاذ علناً عن مصالح البلاد (٦٤) .

وكان المشروع المالي ، الذي قدمه المستر ويلسون للخديوي ، يَضر بشدة بمصالح البلاد لأنه طالب بإلغاء قانون المقابلة ؛ فكَوّن شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون) ، وحسن باشا راسم (رئيس مجلس النواب فيما بعد) ، والسيد البكرى (شيخ مشايخ الطُرق الصوفية) نواة أحاطت بالخديوي لتقويم خطة مالية مُضادة لمشروع ويلسون ، وتنظيم تمثيل وطني حقيقي ، وتحرير البلاد من نير الوصاية الأجنبية .

ويادر "مجلس النواب" فرغ للخديوي عريضة - بتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م) - وقّع عليها كل النواب المتواجدين بالقاهرة<sup>(١٥)</sup> ، جاء فيها : "منذ تشكيل الحكومة الجديدة المستولة ، أُلقيت خطبة في مجلس النواب أعلّنت وأكّدت كل حقوقه . ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت تُخالف هذا البرنامج لانهم - في مناسبات عديدة - اغتصبوا حقوق المجلس التي كانت مصنونة حتى لحظة حدوث هذه التعديلات ، واعتبروا قراراته مجرد حبر على ورق . وأيضاً ، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم وزناً لقراراتنا ؛ فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعاً يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة ، وإلغاء قانون المقابلة" ، مما سيُشكّل إهداراً لكل الحقوق التي اكتسبها النين بفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون . وهذه التصرفات كلها تَضر بمصالحنا وتُجْهِل بحقوقنا ولن نقبل أبداً تنفيذها . لقد دَرَسَ "مجلس النواب" الوضع المالي في البلاد ، ونحن واثقون بأنه سيَبْذُلُ قُصارى جهده لمساعدة الدولة في إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصروفاتها ."

وبتاريخ الخامس من إبريل ، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفون (الدينين والمدنيون والعسكريين) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم ، ثم رفعوها للخديوي مصحوبة بعريضة تقدم بهما (العريضة والخطة) وقد يتكوّن من : ممثلي رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفين (المدنيين والعسكريين) .

ووقّع على هاتين الوثيقتين أبرز شخصيات مصر : فقد صدّق صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقيعات "النواب" ، وصدّق صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقيعات العسكريين ، وصدّق الشيخ البكرى على صحة

توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصنق أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس ، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين<sup>(١١)</sup> .

ونظراً لأهمية العريضة المرفقة مع الخطة المالية التي رُفعت للخديو، فسنبين بعرض خطوطها الأساسية : لقد تشاورنا فيما بيننا وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مصاد يهدف إلى حفظ حقوق الطرفين : المواطنين والدائنين الأجانب .

لتحقيق هذا الهدف: فإن أول شرط هو أن يتفضل صاحب السمو ويتنعم على "مجلس النواب" بالصلاحيات والسلطات - التي تحظى بها المجالس النيابية الأوربية - فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والمالية .

كما يجب تعديل القانون الحالي الذي ينظم لاختخاب النواب لكي يصبح مثل قوانين الانتخابات السارية في أوروبا .

وسيحضر النواب الدورة البرلمانية المقبلة وهم منتخبون في ظل القانون الحالي ، ولكن في أثناء انعقاد هذه الدورة ، سيقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون انتخابي جديد - يطور من صلاحيات النواب - ويقدمه للمجلس . وعندما يصوت عليه المجلس بالموافقة ، سيُرفع إلى صاحب السمو الخديو لتصديق عليه .

وسيعين صاحب السمو الخديو رئيس مجلس الوزراء ، وسيكلفه بتشكيل الوزارة . وهذا الاختيار سيكون خاضعاً لرغبة سموه وهو الذي سيصنق عليه .

وسيكون مجلس الوزراء مستقلاً في أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشؤون الداخلية والمالية للبلاد .

وفي الختام ، فإننا سنفتمس من صاحب السمو الخديو أن يقوم بتعيين مراقبين أوروبيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات .

ونجد هنا ثلاث أفكار رئيسية في هذه الوثيقة ، أولاً : إن المصريين المستقلين قانوناً هم الذين يادروا بتقويم مالية البلاد بنفسهم بدون مساعدة من الأجانب .

ثالثياً : ضرورة تشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة فعلياً أمام تمثيل نيابي وطني حقيقي .

رابعاً : دعوة الحاكم صراحة لاستخدام حقه في استبعاد الوزيرين الأوربيين عن الوزارة وإعادة نظام المراقبة .

لقد استخدمنا كلمة "حق" ، لأن الأمر يتعلق فعلاً بـ "حق" للخديوي على الرغم من احتجاجات الدول الأوربية . كما أن إعادة نظام المراقبة الثنائية يعني - بشكل أو بآخر - تحجيم التَنَحُّل الأجنبي وحصر دوره في المجال المالي فقط، وإلغاء المزايا السياسية التي حصلت عليها إنجلترا - تحديداً - بتعيين وزيرين أوربيين كانا بمثابة الحكومة الفعلية لمصر . وهذا الإجراء يعني العودة إلى التنظيم المالي الذي نشأ بناءً على المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م. وهذا المرسوم يقضي بأن توضع الإدارة المالية تحت سلطة اثنين من المراقبين: فرنسي وإنجليزي . وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا - بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ م - فإنه يجب إيقاف نظام المراقبة الثنائية - قانوناً - بشرط أن يظل قائماً - تلقائياً - (ipso facto) في حالة ما إذا تم عزل أحد الوزيرين الأجبيين (الفرنسي أو الإنجليزي) من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلده (٢٧) .

ولم يتأخر رد الخديوي على مطالب ممثلي الشعب المصري ؛ ففي اليوم نفسه - ٥ إبريل - أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلي: "إن مصر ليست بلداً معسراً ، كما أن وضعها ومواردها لا يُبرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تحسن منذ السنة الماضية نتيجة لسببين :

لأولاً : وهب أعضاء أسرة الخديوي أملاكهم للدولة فتحصل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه .

ثانياً : حدث توفير كبير في النفقات .

وبناءً عليه ، أعلن الخديو ضرورة الحفاظ على أساس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م ، وأن "الذين السائر" يجب أن يُنقَع بالكامل . ووجدُ الخديو تصريحه بأنه لم يتخلَّ عن موضوع الإصلاحات ، وأنه يرفضُ أي فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردي ، وطلبَ من أوربا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية . ونكَّرَ أنه يريد أن يحكُم مع (ويواسطة) مجلس وزراء يكون مسئولاً بحق أمام "مجلس النواب" . ولم يخش الخديو التأكيد بأن ذلك يصبُّ في صالح المواطنين والأجانب للحفاظ على شرف البلاد ، ولصالح أمن وكرامة المشروع الذي التزم بإنجازه أمام أوربا وبمساعبتها .

ولتهنئة مخلوف أوربا ، طالبتها بالقيام بإشراف أوسع على "الإدارة المالية" . وأراد أيضاً تهنئة شكوك الوطنيين المصريين والتَّوحد معهم . فأكد أنه يرفض أي فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردي . وتم التفاهم بين الطرفين على هذا الأساس.

وبشعر الخديو إسماعيل بالقوة نظراً لمساندة الأمة له فقرَّر التحرك ، وبتاريخ ٥ إبريل ، أبلغ القناصل العموميين أنه سيقدِّم لهم مشروعاً مالياً يوضِّح وجهة نظر البلاد وطلب منهم توصيله لحكوماتهم ، وطلبَ من الوزيرين الأوربيين إرسال احتجاج مكتوب - من القد - لإبراز "الفرق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التي صرَّح بها من أنه سيحكم مع (ويواسطة) وزرائه" .

وفي مساء يوم ٧ إبريل ، استدعى الخديو القناصل العموميين إلى قصر عابدين (بحضور الشيخ البكري وراغب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحي بك ومحمد راضي أفندي وآخرين) وأبلغهم : "نظراً لوجود سُخط شديد بين جميع طبقات الشعب، فإنه يقبل بمشروع يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس النواب يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابي جديد ؛ وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلداً معسراً ، بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية" .



وأضاف الخديو قائلاً : إن الأمير توفيق لم يرغب في معارضة الشعور القومي ففُقد استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء وتم تعيين شريف باشا في هذا المنصب . ووجه الخديو - في اليوم نفسه - رسالة إلى شريف باشا نكّر له فيها : بصفتي رئيس الدولة وبصفتي مصرياً ، فأنتى أعتبر أن واجبي المقدس يتطلّب منى أن أكون مع رأى بلادى وأن أَرْضى تماماً عن أمانيتها المشروعة . ونكّره بسياسة الحكومة السابقة و بالخطأ المالية التى أعدتها وزارة المالية والتى أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة . وقال الخديو إنه استجاب للرغبة الشعبية العارمة فكلف شريف باشا بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م بتشكيل حكومة مكوّنة من عناصر مصرية خالصة . وهذه الحكومة مكّلة أساساً بتطوير الإصلاحات التى نصّ عليها الأمر العالى المذكور ، ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل لفة ، ويجب أيضاً عليها أن تجعل هذا الامر العالى أكثر فاعلية بتأكيد المسئولية الحقيقية للوزراء أمام مجلس النواب الذى سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمتطلبات الوضع الداخلى والأمانى القومية .

وشمّر المستر ويسون بأن مشروعه أصيب فى الصميم ويخرج موقفه ، فوجه رسالة للخديو - بتاريخ ٨ إبريل - نكّر فيها أنه لم يرفع لسموه "مشروعاً" بل مجرد وثيقة يمكن أن تدرسها لجنة التحقيق العليا . وفى هذه الرسالة نفسها تحدّث عن اقتراحات يعتمدها غير نهائية ، واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى .

أما لجنة التحقيق العليا فقد بعثت برسالة لصاحب السمو - بتاريخ ١١ إبريل - تخبره بأنها ستُرسل له فى خلال بضعة أيام مشروعاً لتسوية عامة للوضع المالى . وفى الوقت نفسه ، رجا أعضاءها الخديو قبول استقالاتهم . وبناءً على طلب الوزارة ، صدر القرار بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ إبريل .

وأغضب هذا التصرف القوتين الأوربيتين ؛ فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر - بتاريخ ٢٥ إبريل - يؤكد له فيها بأن الخديو لم يلتزم - أمام حكومتى فرنسا وإنجلترا - بأى التزام مصرى يجعله يتمسك

بالوزيرين الأوربيين إلى الأبد - ثم أضاف المسيو والينجتون : "ومع ذلك، فعلى الخديو أن يثق في صدق النصائح التي قدمناها له . وإذا رَفَضَ سموه الأخذ بها، واستمر في رفض مساعدة الوزيرين الأوربيين اللذين وضعناهما تحت تصرفه، فسيكون من حقنا الاعتقاد بأن سموه يتعمد رفض صداقتنا . وفي هذه الحالة، سيكون لحكومتى فرنسا وإنجلترا مطلق الحرية في تقدير ما ترباه جديراً بالدفاع عن مصالح رعاياهما في مصر وعمله" .

وفي تلك الأثناء ، انهمكت وزارة شريف باشا في إنجاز الإصلاحات الموعودة<sup>(٦٨)</sup> . وأول هذه الإصلاحات كان إنشاء "مجلس الدولة" وتم تحديد مهمته وصلاحياته في تقرير رفعه رئيس المجلس إلى الخديو جاء فيه : "مولاي، إن الأمر العالي الصادر من سموكم - في السابع من هذا الشهر - قد فرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التي نص عليها الأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م . وأول ما اهتمت به الوزارة ، كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات مجلس النواب الجديد وجعله بما يتماشى مع مبدأ المسؤولية الحقيقية للوزراء . ولتنفيذ هذه الفكرة الواحدة ، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضروري - وقبل كل شيء - الإسراع بإنشاء هيئة تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التي يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النواب" ، وإعداد لوائح الإدارة العامة ، وتقييم أعمال الموظفين التي ستحال إليها . وبناءً على ما سبق ، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروع قانون أعد على نعت المؤسسات الماثلة لها والمعمول بها في أوروبا . وسيكون مجلس الدولة تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وسيشكلون أعضاؤه من مصريين وأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبي أكثر للبرهنة على أن الحكومة تحتفظ بصفاتها القومية . وفي الوقت نفسه ترغب في الاستفادة من مساعدة الأجانب لإنجاز مهمة إعادة تحديث الدولة"<sup>(٦٩)</sup> .

وأصرت حكومتا فرنسا وإنجلترا على عودة الوزيرين الأوربيين إلى منصبيهما، فاستشار الخديو الوزارة التي أرسلت إلى القنصلين العموميين - بتاريخ ٧ مايو -

مذكورة للسرد عرّضت فيها كل الأحداث التي أحاطت بتشكيل الوزارة الأوربية التي حكمت مصر - فعلياً - من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م حتى ٧ إبريل سنة ١٨٧٩م (أي أكثر من سبعة أشهر) .

وفي هذه المذكرة ، بدأت الوزارة بتأكيد أنها لم تتشكل إلا بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذي أقره الأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس ومبدأ المسؤولية الفعلية للوزراء أمام مجلس نواب الأمة . ثم تناولت موضوع تمرد يوم ١٨ فبراير الذي نتج عن تصرفات حكومة نوبار باشا التي أرادت أن تحكم بمفردها ، وأهملت شخص الخديو بشكل منظم ، وتسابّحت في الوضع المساوي للضباط الذي سبق وأن لفت الخديو - بنفسه - نظر رئيس الوزراء إليه منذ يوم ٢١ ديسمبر .

ثم وجّهت المذكرة نوعاً من عريضة الاتهام تكرّرت فيها مجموعة من الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة السابقة :

- ١ - انتشرت المجاعة في صعيد مصر ، ولم تتخذ الوزارة أي إجراء - في الوقت المناسب - لتذكّرك المجلس التي نتجت عنها .
- ٢ - تم إلغاء المدرسة العربية للأيتام .

٣ - صدر قرار بإنشاء مدرسة المساحة ، ولكن وزارة المالية سَمَحَتْ باستقدام ٤٢ مهندساً أوربياً في حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة في مصر .

٤ - طلبت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة من سنة ١٨٧٩م مقدماً عندما كانت مياه الفيضان تغطّي كل الأراضي الزراعية وكان الفلاحون ما زالوا يعانون من الخسائر التي سببها قطع الجسور .

٥ - فرّضت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدخان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جنود كل نباتات الدخان لكي لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة .

٦ - زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب فقط .

ونتيجة لكل ما سبق؛ سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية في ربوع البلاد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فالمذكورة أُرثت أيضاً موقف الوزيرين الأوربيين تجاه مجلس النواب الذي لُعى للاتفاق في شهر ديسمبر . وانتقدت المشروع المالي الذي قدمه المستر ويلسون الذي كان يريد إلغاء "قانون المقابلة" وبذلك "ينترز - بجرة قلم - أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه من الممولين" . ثم تحلّت - أخيراً - عن المشروع المضاد لمشروع ويلسون ، واستقالة توفيق وتشكيل مجلس الوزراء الجديد.

وقرّرت هذه الوزارة تكريس كل جهودها لتحسين الوضع في مصر مُعتمدة على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسي التي يتأشدها العمل لمصالح أمة صديقة له .

وتُختتم المذكورة بهذا التعليق : "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية بها وزيران أوربيان لهُي تجربة مُضادة تماماً للمشاعر القومية ، ومن أخطر ما يمكن، ومحاولة إعادتها - مرة أخرى - ستُعرض مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر النتائج .

ولكن إنجلترا لم تُكن تهتم إلا بكيفية التحرك في مصر : فأى قوة من القوتين يجب أن تُهيمن على هذا البلد ؟؟ فجريدة التايمز - بتاريخ ١٨ إبريل - كتبت في مقالها الافتتاحي ما يلي : "إن المصالح السياسية الحقيقية التي يجب أن نحافظ عليها في مصر هي المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند . فلو حَدَثَ أى تهديد لأمن قناة السويس (بسبب نشوب فوضى داخلية أو هجوم أجنبي) ، فإن ذلك سيضعنا في وضع حرج . وبتاريخ ٢٨ إبريل ، كتب مراسلها في الإسكندرية : "إن مصالح فرنسا في مصر مجرد مصالح مالية فقط في حين أن مصالح إنجلترا ذات صفتين: صفة سياسية وصفة إنسانية خيرية ، ولا توجد لها أية مصالح مالية . ومن المتوقع أن يُصيب الفشل تدخل القوتين بسبب غياب وجهة نظر مشتركة بينهما" (٧٠) .

وفي الأول من يونيو ، تناول المراسل نفسه الفكرة نفسها قائلاً : "الشيء الوحيد الذي نخشاه هو أن توسّع الفائدة المالية قد يُحوّل الانتظار عن الأهداف الإمبراطورية التي يجب أن تكون هي الوحيدة التي تقود أى عمل مشترك. ويجب أن تكون هذه الأهداف الإمبراطورية - في كل الأحوال - هي المُحرك لسياسة الإنجليز في مصر" (٧١) .

ولتحقيق هذه السياسة ، استدعت الحكومة البريطانية اللورد فيفيان - بتاريخ • مارس - ثم عاد إلى مصر في نهاية شهر إبريل<sup>(٧٢)</sup> .

ولدينا جريبتان تلقيان الضوء على دور اللورد فيفيان في مصر : فجريدة "مرآة الشرق" كَتَبَتْ - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩م - ما يلي : "إننا لماندهشون من سلوكه إنجلترا تجاه مصر ، وإصرارها على تحقيق أهدافها السياسية ، وعلى تحويل المسألة المالية الصَّرفَة إلى مسألة سياسية : لقد ذهب قنصل إنجلترا العام إلى الخديو يُقْنِعُه بضرورة إشراك وزيرين أوروبيين في حكومة البلاد . ولكن الخديو أَفْهَمَهُ أنه لا يستطيع معارضة الرغبة الشعبية . فذهب القنصل بعد ذلك إلى منزل الشيخ البكري<sup>(٧٣)</sup> - زعيم الأمة - وسعى في نفس هذا الاتجاه . ولكن الشيخ البكري أوضح له أن مصر قد قَرَّرَتْ أن تنزع عن رقبتهما النير الأجنبي وتحافظ على استقلالها وحريتها ... وليس على أوروبا سوى مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا .

أمَّا مراسل جريدة "التايمز" في الإسكندرية ، فقد كَتَبَ - بتاريخ ١٢ مايو المقال التالي : "إن الحزب الوطني ، الذي وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب ٦ إبريل، قد أُنْغِشَ الجميع بقوته : ففي البداية ، اعتقد "الجمهور" أن أيام الحزب معدودة . ولكن الحزب - وبسرعة مذهشة - حَصَلَ أموالاً تكفي لدفع قسط الدين عن شهر مايو زائد نسبة الفائدة التي تبلغ ٥ ٪ . فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام . ومع ذلك ، كانوا يقولون بأن عودة اللورد فيفيان ستؤدي إلى سقوط هذا الحزب . ولكن الميستر فيفيان وصل منذ أسبوعين إلى البلاد ، وقَدَّمَ اقتراحات تهدف إلى وضع السُّلْطَة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوروبي ، واشتركت فرنسا بإخلاص في كل مشاريعه . ولكن مصر تجاهلت كل محاولتهما<sup>(٧٤)</sup> .

وعلى الرغم من تَكْتُم اللورد فيفيان ، إلا أن هدفه كان واضحاً : لقد كان يريد خنق المعارضة الوطنية .

وكان لأبد من الثقة - بشكل أكبر - بوزارة شريف باشا التي كانت تسعى بصديق لخلاص مصر ، وعملت على إرضاء الدائنين والوفاء بالتزاماتها تجاه البلاد.

فمنذ تشكيلها أخذت في تنفيذ الإصلاحات ، وقررت زيادة عدد أفراد الجيش ليصل إلى ٦٠ ألف رجل ، وأعدت الدستور وبعث النواب للاجتماع في شهر مايو .

وفي السابع عشر من مايو (٧٥) ، اجتمع مجلس النواب برئاسة حسن راسم باشا نظراً لمرض راشد باشا . وقدم شريف باشا وزارته للمجلس وطرح عليه - بناءً على الأمر العالي الصادر في شهر إبريل - مشروع قانون نظامي (مستور) ومشروع قانون انتخابي . وفي اليوم التالي - ١٨ مايو - انتخب المجلس النيابي لجنة برئاسة عبد السلام المولحي بك لدراسة مشروعي القانونين<sup>(٧)</sup> .

ويعد تعديل بعض البنود وإضافة بنود أخرى ، قررت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تُحدد حقوق الخديو والوزراء والأمة ، واجبات الموظفين والجرائد إلخ ... وقُدِّمت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس بتاريخ ٨ يونيو . ووافق المجلس عليها ، وقرّر بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكي ترفعها للخديو للتصديق عليها . وأضافت جريدة "مرآة الشرق" - التي تنقل عنها هذه التفاصيل - قائلة : "إن هذه القوانين تؤمّد أسس الحرية والدستور على أمتن أساس ، وستُسمَح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية"<sup>(٨)</sup> .

ونشرت جريدة "الوطن" - بتاريخ ١٤ يونيو - النص الكامل للقانون النظامي ، وفيه : جددت المادة الخامسة عشرة مبدأ "الحصانة البرلمانية" ، ومنحت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التي تقدمها له الوزارة ، وأُضيفت المادة ٢٤ أن عند النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً بما فيهم نواب عن السودان ، وأُكدت المادة ٣٦ مبدأ المسؤولية الوزارية ، وطالبت مجلس الوزراء بأن يقدم لمجلس النواب - على وجه السرعة - قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء ، وأخيراً ، بيّنت المادة ٤٥ حق النواب في مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة ، وتحديد قيمة الضرائب وطرق جبايتها .

ولكن قبل إجراء الانتخابات الجديدة ، وقبل تنفيذ الخطة التي صاغتها الأمة - والتي وافق عليها الخديو إسماعيل علناً يوم ٧ إبريل - وقع حادث خطير أثار الاضطراب في الوضع المستقر ، لقد عزل إسماعيل .

ويبدو أن السبب الأساسي لعزل الخديو إسماعيل يرجع لإقالاته للوزراء الأوربيين وإصراره على رفض عوبيتهما للوزارة . وبتاريخ ١٨ يونيو . كتب المسيو واينجتون معلقاً : " بالتأكيد ، فإن الخديو كان يعرف أن مصالحة عزله قد أثرت فوراً إقالاته للوزراء الأوربيين ... إننا نتفق - اليوم - مع الحكومة الإنجليزية في مطالبة هذا الأمير "رسمياً" بالاستقالة ومغادرة مصر " .

وقبل توضيح مَفْزَى هذا الإجراء ومداه ، علينا أن نُذكر ببعض الأحداث التي سبقتها وكان لها بعض التأثير على تَصَرُّف الدولتين :

أولاً : خلق تنفيد الخديو العلني لحزب شريف باشا "لمجلس النواب" معارضة ضد التدخل الأوربي في شئون مصر ؛ ومن هنا ، جاءت ضرورة جعل إيقاع الأحداث أكثر سرعة .

ثانياً : حَدَثَ تَطَوُّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو دخول بيسمارك على مسرح الأحداث . لقد نَظَرَ الخديو إسماعيل في العرائض والمشروع اللذين رفعتهما الأمة إليه ؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء ، أصدرَ قراراً - بتاريخ ٢٢ إبريل - لتسوية ديون الحكومة . وكان أَغْلَبُ دأئِي "الدِّينِ السائر" من الألمان والنمساويين الذين فيما يبدو لم يَرْضُوا عن هذه التسوية . فقدم القُنصلان العموميان لنواي ألمانيا والإمبراطورية النمساوية / المجرية - بتاريخ ١٨ مايو - احتجاجاً لإسماعيل يُطْنا فيهِ أن هذا القرار يتعارض مع معاهدات نوكية هو مسئول عنها . واكتفى الوالي برجاء القنصل العمومي لألمانيا بأن يُسلِّمَ هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء . فالتقى البارون دي سورما بشريف باشا الذي رد عليه موضحاً أن : حُكْمُ الفرد لم يَعدْ موجوداً في مصر ، وأن مسؤولية الخديو - من الآن فصاعداً - ليست ملزمة لأفعال حكومته .

ولم ير أحد في تَصَرُّفِ بيسمارك أي نية للإسراع بالاحتلال الفرنسي / الإنجليزي لمصر ، وهذا التصرف هو سبب الخلافات والمشاكل بين هاتين الدولتين . لقد أراد بيسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج - هولشتاين<sup>[٧]</sup> جديدة تتصارع عليها فرنسا وإنجلترا .

[٧] شليشفنج - هولشتاين Schleswing - Holstein : دوقيتان تقعان على حدود ألمانيا مع الدنمارك . نشبت بينهما عدة أزمات بين الدولتين ، آخرها في سنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدنمارك ضم شليشفنج . فطلبت الدوقيتان تدخل روسيا . وانتهى الأمر بضمهما إلى روسيا [لترجم] .

وفي الواقع ، فإن بولوف قد أبلغ الدولتين أن ألمانيا لم تقصد التعدى - أبداً - فى المجال السياسى على أى إصلاح ضرورى لمصر حيث تمارس فرنسا وأنجلترا "سياسة الوفاق" ، وأن كل ما تتمناه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن فى تنسيق خطواتهما ، وأن تعملأ سوياً على جعل نفوذهما المزدوج محسوساً ، وذلك لكسب قضية تساندتهما فيها وتشجيعهما أمانى وتعاطف كل القوى العظمى<sup>(٧٨)</sup> . ولا يمكن لأحد أن يكون أبرع من ذلك .

لقد كان تدخل بيسمارك تَخْلاً مالياً وسياسياً معاً . وبعبارة أخرى ، فإن تدخله المالى كانت له أهداف سياسية<sup>(٧٩)</sup> . وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضيق عليها الخناق؛ فقررت - بتاريخ ١٤ يوليو- أن تدفع - بالكامل وفوراً - قيمة المبالغ المتأخرة للثمن السائر الأوربى من اعتمادات قرض روتشيلد ، وذلك بعد أن تنقذها لجنة يتم تشكيلها خصيصاً لذلك الغرض . ولكن هذا القرار كان بلا جدوى .

ثالثاً : أيد بعض نوى النفوذ - من المصريين - عزل إسماعيل ، وشجع هذا التأييد ما أقدمت عليه فرنسا وبريطانيا . وفى الحقيقة ، فإن الروح الشعبىة المصرىة كانت تُضمر كراهية شديدة جداً لحكم إسماعيل الفردى لدرجة استحالة تحويلها - بين يوم وليلة - إلى تعلق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخراً ؛ لقد أنشئ النظام الأوربى بالفعل منذ سنة ١٨٧٦م ، وتسبب هذا النظام فى حدوث آلام كثيرة للمصريين تحمّل إسماعيل كل تبعاتها . ومن ناحية أخرى ، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الوطنىة الجديده لم تكن قد ظهرت بعد ، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى كان ما يزال يقدم تضحيات جديده - بأساليب مختلفه عن الأساليب القديمه - لمواجهة الالتزامات المالىة ولتحرير الأرض .

أما الجيش - فقد كان مثل كل مؤسسات الدولة - يعانى من الفوضى التامة والإهمال الشديد ، وكان كل جنوده ينتمون إلى الفئات الشعبىة ويشعرون بالغضب . وكانت أغلبية الضباط سلاطين بسبب الهزيمة فى حرب الحبشة ، واستمرار ترقية العنصر التركى/الشركسى فى الرتب العليا على حساب العنصر المصرى طوال عهد إسماعيل ،



مع أن الوالى كان قد أستبغ حمايته وتأييده على من اشترك منهم فى تصرد يوم ١٨ فبراير .

ومن المحتمل أن يكون الجنود والضباط قد فكروا - بدون قصد - فى واقعة اغتيال إسماعيل صديق (المفتش) لأن أغلبية المصريين لم تستطع نسيان هذه الواقعة التى لا تنسى .

وفىما يتعلق بموقف قادة الحركة الوطنية وزعمائها ، فقد وجدنا تفاصيل مهمة جداً فى "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها : "استقبل أغلب المصريين إقالة الوزيرين الأوربيين بارتياح باعتبارها فاتحة عهد جديد . وكان الخديو قد كُرِّر وعده - علناً ورسمياً - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة . ومع ذلك ، شكك البعض فى نجاح هذه المهمة؛ لأن الخديو لم يكن معتاداً على الوفاء بعهوده ، ولأن الدولتين لن تقفرا له الإمانة التى وجَّهها لوزيريهما وستتلقمان منه إن أجلاً أم عاجلاً . ولكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية .

"أما أغلبية المصريين فقد كانت متفائلة وبتق بما وعد به الخديو لأنها كانت تعتمد أولاً على احترام الدولتين للإرادة القومية المصرية (ألم يُعلن الشيخ البكرى أنه يوجد تحت أمره ٧٠ ألف درويش مستعدين لحمل السلاح ؟) .

ثانياً : اعتمد المتفائلون على الدرس المستفاد من التجربة التى يجب أن يسترشد بها الخديو ، وتكون ضماناً ضد أى محاولة للعودة لنظام الحكم الفردى .

وأياً كان الأمر ، فقد بدأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بدأ حاكمهم القدى يطلب مساندتهم له . ولكن بعد فترة وجيزة من تبنى المشروع العصرى - الذى وقَّعه ممثلو الأمة الضامنون لحسن أداء الإدارة - سرَّت شائعة تقول بأن صاحب السمو - الخديو إسماعيل - أصدر أوامره لمسيرى المسيريات لكسى يرسلوا فوراً جزءاً من الأموال - التى تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية - إلى حساب الدائرة الخاصة" .

ونشرت بعض الجرائد هذا الخبر ، وأكّدت لي شهود عُول صحته وبرهنت هذه الواقعة - بشكل قاطع - على صحة رأي العقلاء الذين قالوا بأن الوالى غير قادر على الوفاء بالتزاماته .

وفى تلك الأثناء ، سافر رياض باشا إلى فوربا ليلحق بنوبار باشا . ويقال إن الاثنين اتفقا على السعى لإقالة الخديو وإقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الأمر لن يسبب لهما أى مخاطرة ... وعندما شَعَرَ الخديو بهذا السعى استشار حاشيته .

وفى الوقت نفسه ، كانت البلاد تَتَمَنَّى إبعاده عن العرش ؛ فكان دعاة الحرية يتربصون على رئيس مجلس الوزراء ويُعَبِّرون له عن تَعَلُّقهم بوالى العهد . وأجرى جمال الدين الأفغانى محادثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع ، ثم قام بمساعٍ عاجلة - ومعه العديد من الأعيان - لدى شريف باشا لِكَيْ يَقْنَع الخديو إسماعيل بضرورة تنحيته عن عرش البلاد . وبناءً عليه ، نَصَحَ شريف باشا الخديو بقبول طلب الدولتين لأنهما - طوعاً أو كرهاً - ستتغلبان عليه فى النهاية . وأضاف شريف باشا أن فكرة محاربة الدولتين ليستكون ضريباً من الجنون لأنها غير مقبولة لا من الشعب ولا من الجيش نفسه ، ونصح به بأنه من الأفضل وَضْع الأمر برُمته أمام السلطان .

ثم ذهب جمال الدين الأفغانى - ويصحبه وفد مصرى - إلى القنصل العام الفرنسى<sup>(٨٠)</sup> وأخبره بأن مصر بها "حزب وطنى إصلاحى" ، وأن ولى العهد - الأمير توفيق باشا - هو الوحيد القادر على إنجاز الإصلاحات الضرورية فى مصر بشكل جيد .

ومن المؤكد أن توفيق - بضعف شخصيته - كان مؤهلاً أكثر من إسماعيل للقيام بدور دستورى ، والالتزام بوعوده التى قطعها لجمال الدين الأفغانى وأصدقائه فى هذا المجال . ولكن الشيء المحزن أنه قد يكون - أيضاً - أداة طيعة فى يد القوى الأجنبية . ولكن المصريين لم يروا "الوجه الآخر للعملة" ، وفى الوقت نفسه الذى أخذوا فيه بزماء المبادرة فى موضوع على هذا القدر من الخطورة ، فإنهم قد اعترفوا - فعلياً - بسلطة حماية الدولتين اللتين لجؤا لمساعدتهما .

لقد شعرَ إسماعيل بنُ رعاياه تَخَلُّوا عنه وأن القوتين الأجنبيتين تضغطان عليه، فحاول أن يجد عوناً لدى الأستانة معتبراً أن السلطان هو ملاذ الأخير. ولكن السلطان كان سعيداً بما يحدث لإسماعيل لأن فرصة إثبات سُلْطته قد لاحت أخيراً : فأسرع بإرسال برقية - بتاريخ ٢٦ يونيو - إلى الخديو السابق إسماعيل باشا يطلب فيها منه أن ينسحب من الشؤون الحكومية بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان، وأن يعلن تعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا في منصب خديو مصر.

وفي الثلاثين من يونيو ، غادر إسماعيل القاهرة مُتَّجِهاً إلى الإسكندرية، وأبحر منها على مَتْن السفينة "المهروسة" في طريقه إلى نابولي - في إيطاليا<sup>(٨١)</sup> التي وُضِعَ ملكها مقراً لإقامته تحت تصرفه .

وأكد كل من حضروا لحظة رحيله عن مصر أنه كان محتفظاً بهدونه ووقاره، وفي لحظة النهاية تلك ، لأبد أنه تذكّر مشروعه لتحديث مصر ويغتنمها من جديد .

إن أخطاء إسماعيل تكمن في: الحكم الفردي ، والتبذير ، واتباع سياسة مستقلة عن سيده السلطان (الذي كان يغار من تابعه) ، وتفضيله للعنصر التركي الذي كان يُسيطر على الجيش والإدارات الحكومية ، والدين .

وأيضاً - وعلى وجه التحديد - لا يجب أن ننسى اهتمام بريطانيا بالسيطرة على "طريق الهند" : فمُنذ حملة بونابرت ظهرت أهمية مصر بالنسبة لطريق الهند ، وأصبحت شغل بريطانيا الشاغل . وبينما كانت فرنسا - في عهد لويس فيليب - تعمل على تطوير قدرات مصر - لكي تجعل منها بلجيكا أخرى في البحر المتوسط - كان بالمرستون يريد تحويلها إلى صحراء لكي تظل مجرد ولاية عثمانية خاضعة للنفوذ الإنجليزي. ونتيجة للتنافس بين الدولتين ، دشّن عهد نابليون الثالث سياسة جديدة تتعارض مع سياسة بريطانيا العظمى .

وتحت ستار المصالح السياسية ، سَعَت الإمبريالية البريطانية لكي تتركّز إسماعيل في مصر والسودان<sup>(٨٢)</sup> : فعملت على إسقاطه بمعاونة فرنسا ثم سَعَت لإبعاده حتى تصبح هي وحدها المسيطرة على وادي النيل .

## هوامش الفصل الثالث

(١) [?] 1857, Thomas Waghorn, London, Egypt as it is

[نعتقد أن تاريخ نشر الكتاب يجب أن يكون سنة ١٨٢٧ وليس سنة ١٨٥٧ كما ذكر هنا لأن :

• حسنين البسيموني كتب زده - على ملاحظات أ.ت. هولرويد عن هذا الكتاب - في سنة ١٨٢٨، راجع هامش رقم (٢).

• وجه حسنين البسيموني كتابه هذا إلى بالمرستون الذي كان وزيراً لخارجية بريطانيا من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٨٤١. وهذه الفترة هي التي تضمنها هنا [المترجم].

"Egypt under Mohamed Aly Basha". A reply to the Remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is" in 1837, addressed to the R.H. Parnelston, By Hassaneine Al Basune, 1838.

(٢) راجع رواية أحمد رفعت في كتاب :

How we defended Arabi, by : Broadly (Ahmad Rifat's story).

(٤) في سنة ١٨٥٥م، ذكر لستر وال M. Waine - قنصل بريطانيا في القاهرة - المستر سنير M. Senior : "أن سعيد باشا تله ومغفور، كما أن تملق الأجانب والمحيطين به قد أسدده : فهم يقولون له إنه عبقرية عالية، وهو يصدق ذلك، وأخشى أن يكون سعيد باشا يعمل على ترتيب كارثة كبرى". كتاب :

Senior's conversations and journals in Egypt, Vol. I, P. 181.

(٥) هذه العبارات نفسها - تقريباً - التي استخدمها اللورد كرومر في كتابه : Modern Egypt.

(٦) كان أحمد عرابي يرافق سعيد باشا بعفقه ياوراً له .

(٧) في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٠٣م، روى أحمد عرابي لبلنت Blunt أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب "حياة يونابرت" تأليف الكاونيل Saint - Louis "وفي أثناء زيارة سعيد باشا للمدينة المنورة، قرأ هذا الكتاب الذي ذكر أن نابليون غزا مصر بـ ٢٠ ألف جندي فرنسي. فقال لي سعيد باشا : "انظر كيف يترك مواطنوك أنفسهم ينهزمون". فقررت بدوري أن أقرأ هذا الكتاب . ومن هذه القراءة، استخلصت أن انتصار الفرنسيين يرجع إلى تنظيمهم وتدريبهم، وأنا نستطيع أن نفعل نفس الشيء في مصر".

(٨) راجع "الوقائع المصرية" تحت عنوان : "غلمة الحكماء".

(٩) يقول أحمد [كذا] : "يوجد عيب وحيد ألا وهو انعدام الأمن الذي يهدد أشخاصنا وأموالنا : فلا يوجد أي ضمان للفلاح تجاه الأوامر المتصفة ... وانعدام الأمن يبخس الثروات قيعتها سواء أكانت ثروات موروثة أو مكتسبة. إن احتياجات السلطة مخيفة خصوصاً منذ أن بدأ صناعكم يهاجمون بلاداً صغيراً منزوع السلاح

بمساعدة قناصلكم . إن مصر تطلب بإلحاح المساعدة الجماعية من الدول المتحضرة . لقد نتجت كل هذه المصائب عن الاستبداد الداخلي، أما الاستبداد الخارجي والمتعبد فلم يخفف من الاستبداد الداخلي، بل على العكس فقد حطه يزداد . كتاب : *Le Fallah, Edmond About, 1869.*

(١٠) كانت خطة نوبار تركز على الكبح الفوري لسلطة الخديوي المطلقة، وتحجيم سلطة القناصل العموميين عن طريق إنشاء محاكم تشرف على القرارات التعسفية التي يصدرها الخديوي والقناصل العموميين . واقترح نوبار أن يكون الصوت الموجه في الأحكام هو الصوت المصري، واقترح - كذلك - أن تسرى سلطة "المحاكم المقتطعة" على كل أرض مصر، وأن يخضع لها المصريون والأوروبيون. وكان الهدف المعلن لنوبار هو تطبيق هذا النظام تطبيقاً عاماً . راجع كتاب القنصل العام السابق في مصر :

*The Khédive's Egypt, Edwin De Leon, 1877.*

(١١) Audouard, Mme Olympe : *Les mystères de l' Egypte dévoilés*, Paris, 500 pages, 1885.

(١٢) هذه المذكرات نشرها المسيو أرثور روثيه في كتاب .

Arthur Rhoné, *L' Egypte à petites journées.*

(١٣) مدام أوليفيه أوبوار : نفس المرجع .

(١٤) توجد عدة أعداد متفرقة من هذه الجريدة في دار الكتب بالقاهرة. والمقالة الأولى عن إسماعيل باشا غير موجودة . أما بالنسبة لباقي المقالات، راجع جريدة "الطائف" من ٢٩ إبريل حتى مايو سنة ١٨٨٢م.

(١٥) يقول بايارد تايلور ما يلي "حسب كل ما عرفت ، قلن التقدم العالي في مصر ينصب على الجانب المادي بشكل أساسي . ويشكر المصريون - بمرارة - من ثلاث كوارث ألت كل إنجازات النظام العالي :

• الضرائب الباهظة .

• الغياب التام لأي حماية تحميهم من تحسف وظلم حكاهم .

• تهاون وفساد المحاكم المدنية والجنائية .

ويقارن الشعب بين الخديوي الحالي وسلفه سعيد باشا الذي منح المصريين العدالة والأمن مقابل ضرائب معتدلة .

*Bayard Taylor, Egypt and Iceland in the year 1874, London, 1875.*

(١٦) هؤلاء اليوساء (الفلاحون) كان يتم استقلالهم مباشرة على يد الأجانب والحكومة. وكان الأجانب يستكملون استقلالهم بفرض جزء كبير من الاموال التي تهيئها الحكومة والخديوي ورجاله من الفلاحين.

*L' Egypte et L' Europe, Par un ancien juge mixte.*

(١٧) انظر رسالة كتبت في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧م . جاء فيها: "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ ألف فلاح من حقوقهم لكي يعملوا في جفر الترع وإنشاء الطرق والسكك الحديدية إلخ. لحساب الخديوي ... وكان أغلبهم يتوزعون ومعهم أدواتهم الزراعية: الفأس والفطش وكانوا يتقوتون على حسابهم الخاص ... والموت يحصد حياتهم بكثافة. وكان المشاهد يرى بنتاً صغاراً وأطفالاً يرتدون أسمالاً، وقائلاً غراء

تماماً، وهم يصعدون ويهبطون الأكرام حاملين كميات من الطين على رؤسهم، ويظهرهم منعنية تتلقى ضربات الشيخ".

Voir: Lettre datée de septembre 1867: Lettres sur L'Egypte contemporaine, par Gallion-Danglar, 1876.

(١٨) توجد في دار الكتب بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة Le Progrès Egyptien تبدأ بالعدد الثاني (١١ يوليو سنة ١٨٦٨م) حتى تاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٧٠م. وهذه الجريدة هي الجريدة الجادة الوحيدة التي صدرت في تلك الفترة. أما باقي الجرائد، فقد كانت - في معظمها - تعمل لصالح الوالي.

(١٩) وراجع المقال الذي كتبه المسيو Bordeano رئيس تحرير جريدة La Turque شبه الرسمية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٩م، وأعاد جريدة لوبروجريه إيجيپسيان نشره بتاريخ ٢٥ أغسطس. (٢٠) وراجع كتيب:

L' Egypte d' après les traités de 1840 - 1841, par M. N. Bordeano, 1869.

وراجع أيضاً كتيب يرد على الكتيب السابق ذكره. ورمز المؤلف لاسمه بالرفين G.L.، وهو عضو بالمجمع المصري. L' Egypte et la Turquie, par G.L.

(٢٢) البروجريه إيجيپسيان، ٦ ديسمبر سنة ١٨٦٩م.

(٢٣) البروجريه إيجيپسيان، بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م: "عينت الحكومة - مؤخرًا - عددًا كبيرًا من الفلاحين لرئاسة عدد من إداراتها العامة وأبعدت الأتراك عنها. وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء ربما يكون قد اتخذ تحت تأثير الغضب الذي أثارته تهديدات الاستيلاء. وهذا الإجراء جيد في حد ذاته. ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن جادًا ولا دائمًا، وأثبتت الأحداث التالية صحة وجهة نظرنا.

(٢٤) ألف القنصل العام لولايات المتحدة السابق في مصر (١٨٩٣ - ١٨٩٧م) كتاب:

Present Day Egypt, M. Frederic Courtland Penfield, London, 1899.

(٢٥) كان الكاونيل شايليه - لونج هو رئيس أركان حرب اللورد جوردون. ونُكر أن تعيين جوردون كان لخدمة المصالح الإنجليزية. ومن مدينة الفرطوم (على طريق جونديكورو مقر حكمه) أصدر جوردون قرارًا (سنة ١٨٧٤م) بملحكة تجارة العاج. وهذا القرار يكتننا وصفه بالجنون التام لأنه أثار عدوة التجار في الفرطوم - وهم سلاطين السودان الحقيقيين - الذين كانوا يستثمرون كل أموالهم في تجارة العاج. وتطلب هذا القرار إنشاء محطات عديدة - داخل إفريقيا - وإنشاء جيش صغير بلغ عدد أفراديه ٢٥٠٠ جندي من نقلة (جنود غير نظاميين)، وهم الذين شكلوا - فيما بعد - نواة جيش المهدي. وهذا القرار يتر بنور التمرد الذي سيحدث لاحقًا. ويفتقر جوردون في كتابه بأنه هو الذي "باض بيشنّة".

Colonel Chaille - Long: L' Egypte et les Provinces perdues (1897).

(٢٦) يعتبر الميجور وينجت أن إلغاء تجارة الرقيق كان أحد الأسباب الرئيسية الثلاثة لنشوء الحركة المهدية في السودان. وراجع:

Mahdism and the Egyptian Sudan, 1891. By: Major Wingate.

(٢٧) يقول المسيو بنسا : إن أفضل فترات السودان رخاءً كانت بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٤م، وهي تعديداً الفترة التي أداره فيها حكام مصريون. أما في فترة الإدارة الإنجليزية : فإن مسؤولية حكام السودان - من السير همبولد بيكر وحتى جوردون - تعتبر مسؤولية خطيرة عندما ندرس خطورة الوضع الذي وصلت إليه هذه المناطق بسبب إدارتهم .

M. Pense , L' Egypte et le Soudan Egyptien , 1895.

ويقول الكولونيل شايليه - لونج : كانت فترة إدارة جوردون تتسم بفوضى تبعث على الأسى : فقد تسلم السودان وهو في غاية الانهيار، ولكنه تركه في سنة ١٨٧٩م مدعياً وواقعاً تحت وطأة التمرد . ويتهم المؤلف إنجلترا بأنها اختارت جوردون لكي يستكمل أعمال الفوضى في السودان ولكي يجهز مسبقاً للأحداث اللاحقة بهدف الاستفادة منها لإقامة إمبراطورية بريطانية في إفريقيا .

Colonel Chaille - Long , "L' Egypte et les Provinces Perdues".

(٢٨) ألف الدكتور Henry W.J. Thierch كتاباً باللغة الألمانية عن العيشة، ترجمته Sarah Perira إلى اللغة الإنجليزية ، لندن، سنة ١٨٨٥م. جاء فيه أن مونزينجر Munzinger كان يكره الملك يوحنا ، فشجع الخديوي على غزو العيشة . كما أن الدكتور جيرارد رولفس Gerard Rohlfz يتهمه بأنه كان يطمح في اعتلاء عرش العيشة .

ويقول المستر كيف في تقريره عن سنة ١٨٧٦م : كانت حرب العيشة مدفوعة على الخديوي الذي لم ينبره بالمجد الزائف لهذه الحرب . ونستخلص من هذه الشهادات أن الخديوي قد تعرض لمؤثرات أجنبية كانت لها مآربها الخاصة بها .

(٢٩) أكد المستر فرمان M. Farnan - القنصل العام الأمريكي السابق في القاهرة - هذه الواقعة .

(٣٠) لا نعتقد بوقوع خيانة من جانب هذا البشير الفرنسي الذي قام بدور النابيل البهزالي لورنج Loreng ، بل إننا نعتقد بأن سبب الهزيمة يرجع إلى النزاع الذي كان موجوداً بين الشركس والأمريكيين. إن مسؤولية الشركس عن الهزيمة لا تقبل الشك (راجع تفاصيل هامة في كتاب :

Modern Egypt and Christian Abyssinia , By : Dye.

[ملحوظة للمترجم :

من العجيب أن ينفي المؤلف - الدكتور محمد صبري - خيانة هذا البشير الفرنسي مع أنه اطلع على "مذكرات" عرابي ونقل عنه !!! وتحت عنوان "خيانة أركان الحرب الأمريكيين الموظفين في الجيش المصري" . يقول عرابي بالنص : "... واستعد جميع أركان الحرب الأوربيين والأمريكيين المعلمة: فالحقوا جانباً طرابيشهم الرسمية، وأمسوا قبعاتهم، ثم ريطوا في أعناقهم مناديل بيضاء إشارة إلى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخمر عند اختلاط الجيشين ، على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره... ومازالوا (الأبحاش) كذلك حتى أقنوعهم (الجنود المصريين) عن أخروهم إلا من كان على رأسه قبة أو في عنقه منديل من أركان الحرب..." (مذكرات عرابي، ج١، ص ٣٦، ٢٧) [المترجم] .

(٣١) في عهد محمد علي ، كانت توجد طبقتان متضادتان هما : طبقة السكان الأصليين من الفلاحين وهم الشعب ، والطبقة التركية / الشركسية التي كانت تمثل الأقلية الأرستوقراطية الحاكمة. ومع ذلك ، وبفضل نظام التمييز القومي الذي اتبعه محمد علي، مهد هذا العهد لظهور طبقة برجوازية مصرية جديدة وأوسرها

إلى السلطة. وهذه الطبقة البرجوازية المصرية الجديدة كانت تتكون أساساً من : الأعيان والمدرسين والقبائل. واتسعت هذه الدائرة في عهد إسماعيل ، ومنها كان يتم اختيار أفراد الجهاز الإداري للدولة بل وأحياناً الوزراء وحكام الأقاليم . وهذه الطبقة هي التي قدمت لمصر أفضل رجالها ، وهي التي بدأت صراعاً صامتاً ضد الأرستوقراطية الأجنبية ، ثم تحول الصراع الصامت إلى صراع علني في عهد توفيق ، حتى استطاعت البرجوازية المصرية استيعاب الأرستوقراطية الأجنبية استيعاباً تاماً .

(٢٢) فرتور رونييه : "زيارات قصيرة لمصر" .

(٢٣) أسس عبد الله أبو السعود جريدة "وادي النيل" في سنة ١٨٦٦م . وهي أول جريدة سياسية أدبية أسبوعية في مصر ، كانت تدافع عن سياسة إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨م .

(٢٤) كان المسيو رينان قد ألقى محاضرة في السوربون . بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢م ، ناقش فيها "الفتاح العلمي للإسلام" . وأبدى جمال الدين الأفغاني بعض الملاحظات حول الأفكار رينان - في مقال نشره في جريدة Les Débats - بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٢ ستورد هنا أهم ما جاء فيه : "في الواقع ، يجب على الزمن الحقيقي أن يعيد عن طريق الدراسات التي تهدف للوصول إلى الحقيقة العلمية . إنه مربوط بالمقيدة التي هو خاضع لها ، فعليه أن يسير - إلى الأبد - على نفس الخط الذي مهده مفسرو الشريعة سلفاً ، وهو مقتنع أيضاً بأن دينه يحتوي على كل الأخلاق والطوبى ، فهو يرتبط بدينه ارتباطاً قوياً ولا يبذل أي مجهود لتجاوز ذلك الوضع .

كنتي أعرف كل ذلك . ولكنني أعرف أيضاً أن هذا الطفل المسلم العربي ينتمي إلى جنس ترك آثاره على العالم ، ليس فقط بالعديد والدمج بل أيضاً بالإنجازات البراقة والخصبة التي تبرزه على ترققه قطع ... وبعد سقوط المملكة العربية في الشرق والغرب ، سقطت البلاد التي كانت ملاذاً للعلم (مثل العراق والاندلس) في مستنقع الجهل وأصبحت مركزاً لقمص الدين . هذا صحيح . ولكننا لا نستطيع استنتاج أن هذا المظهر الحزين الذي آل إليه التقدم العلمي والفلسفي - في القرون الوسطى - يرجع إلى الشعب العربي الذي كان مهيمناً وقتذاك" .

وفي اليوم التالي رد رينان على مقالة الأفغاني مع الثناء عليه. والفكرة الأساسية لهذا الرد هي : أعتقد أن تجديد شباب البلاد الإسلامية لن يتم عن طريق الإسلام : فتجديد شباب هذه البلاد سيتم بإضعاف الإسلام ، كما حدث في باقي البلاد الأخرى التي يقال عنها إنها بلاد مسيحية . فانتفاضة هذه البلاد قد بدأت بتدمير الكنيسة الطاغية التي هيمنت عليها في القرون الوسطى .

ورينان يقصد بكلمة "إضعاف" أن يقول "لوصول إلى حالة لا مبالاة متسامحة تصبح فيها المعتقدات الدينية غير ضارة" . وهو واثق من أننا سنصل إلى هذه النتيجة إذا جعلنا الدين يتناسب مع الاحتياجات الجديدة عن طريق نشر التعليم وروح التسامح بين الجماعات . والتقدم سيكون لصالح الدين .

لقد أهتم محمد عبده - وهو من أعظم مريدي الأفغاني - بالإصلاحات أكثر من اهتمامه بالسياسة . وسعى - طوال ٤٠ عاماً - لكي يصل إلى هذا الهدف . وإن يتلشى أبداً إنجاز في هذا المجال . وحاول محمد عبده إصلاح الأزهر (هذه الجامعة الدينية العظيمة) . وهذا الإصلاح يتم ببطء من طريق إنشاء "إدارة الدراسات" ، ووضع منهج محمد لقل هشواً ، وإدخال مواد جديدة مثل التاريخ والجغرافيا والعلوم الأخرى ، وهذا - في حد ذاته - يعتبر ثورة .



(٢٥) كان جمال الدين الأفغاني يدعو إلى نوع من الجامعة الإسلامية السياسية. ولم يكن يهتم كثيراً بدراسة الفقه، ولذلك انغمس تماماً في السياسة. وكان يقول: إن الحكومات السيعية تعتذر عن الهجمات والإهانات التي وجهتها للدول الإسلامية مع نكر تأخر هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذه الحكومات المسيحية هي نفسها التي تعزل بكل وسيلة أي محاولة للإصلاح والنهضة في البلاد الإسلامية لدرجة شن للحرب عليها لكي تمنعها من الترقى. ومن هنا، لا بد من اتحاد العالم الإسلامي في صورة حلف دفاعي كبير لكي يحافظ على نفسه من الغناء. وللوصول إلى هذا الهدف، يجب عليه أن يكتسب تقنية التقدم وأن يتعلم أسرار القوة الأوروبية. ولكن الأفغاني لم يكن يهدف أبداً إلى جعل الوطنية الدينية تحل محل وطنية الأرض. وكان يريد أن تتضافر جهود الدول الإسلامية - التي تنصرف كل منها بمفردها - للوصول إلى هدف مشترك ألا وهو: الحرية السياسية، وتجديد شباب الوطن التركي أو الوطن الفارسي أو الوطن المصري، عمل الأفغاني على تجديد شباب الإسلام الذي يؤثر بعمق على الحياة السياسية والاجتماعية لاختلاف البلاد الإسلامية. إن مهمة الإصلاح النيني سيقوم بها - أساساً - مريده المتمس محمد عبده الذي يعتبر بحق "لوتر الشرق".

(٢٦) يقول برو - مؤلف كتاب Browe, Persian Revolution إن الأفغاني كان فيلسوفاً وكاتباً وخطيباً وصحفيًا. وجاء عنه ما يلي:

"إنه من أشهر الشخصيات الإسلامية في القرن التاسع عشر... وكان من أصدق مفكرى فكرة الجامعة الإسلامية وجهاد في سبيلها بالكلمة والقلم". وفي مقالة نشرت بمجلة "المنار" - مايو سنة ١٩٠٧م - كتب عنه السيد رشيد رضا، وهو أحد مريدي محمد عبده، ما يلي: "في الحقيقة، لم يكن (الأفغاني) يعمل من أجل الجامعة الإسلامية، لقد سمعنا أستاذنا يكرر - عدة مرات - أنه (أي الأفغاني) كان أكثر الرجال قدرة على إنجاز الإصلاح. ولولا انشغاله بالسياسة، لكان قد حقق إنجازاً عظيماً في هذا المجال". ويقول محمد عبده: "إن الإصلاح يهدف إلى تمسين حال المسلمين، والإصلاح يركز على تحرير الفكر من التقليد، ولهم موضوعات للدين كما فهمها القدماء قبل نشوء الخلافات وانتشار الغفلات. ويجب أن يقوم الدين بتنظيم العقل البشري؛ وبالتالي، فإن الدين لا يقادى العلم، بل إنه يحلوا التخلخل في أسرار الكون وكشفها".

Encyclopédie de L'islam, 1913.

(٢٧) أنشئ "مجلس النواب" في بداية سنة ١٨٦٦م، واجتمع لأول مرة يوم ٩ نوفمبر. وكان يتكون من ٧٥ عضواً منتخباً، وكانت مدة الدورة البرلمانية شهرين. واهتم المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل: الري والغناية بالترع. وكان رأيه استشارياً فقط. ولكن بدأ من سنة ١٨٧٦م، أبدى هذا المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما درس بجدية المسائل الداخلية المدرجة في جدول الأعمال، خصوصاً المسائل المالية، كما لفت نظر الحكومة للعلاج الضروري لإصلاح حال البلاد.

(٢٨) نعتقد أن محمد عبده - هنا - يبالغ في التعميم. ولا داعي لأن نعود إلى ذكر أصول الصحوة القومية - التي سبق لنا وأن درسناها - وإلا فكيف نفسر اهتمام المصريين الشديد بحرب سنة ١٨٧٧م التي لم تكن أول حرب تنشب بين تركيا وروسيا؟ لقد كانت هذه الحرب فرصة لإظهار مشاعر المصريين بقوة، ويمكن السبب الحقيقي في حدوث تطور بطيء، وشاق في الضمير القومي الحرور من الحرية السياسية الضرورية.

(٢٩) في الرسالة السابعة - بتاريخ ٢٥ - ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨م - كتب السيد جيلبون - دانجلار - منذ حوالي سنة ونصف ، ثلر الضجيج حول الدستور الذي منحه صاحب السمو الوالى إلى شعبه . وطبعاً ، كان كل الزوابع من أنصار الحكومة . ومع ذلك ، تشكلت بينهم قوة المعارضة . نعم ، لقد سمع عضوان لنفسيهما أن يعمرى عن رأيهما المخالف للرأى المطلوب منهما إبداءه في مسألة تافهة ، فتم طردهما فوراً من المجلس بناءً على طلب الوالى لأنهما أصبحا خطيرين ويثيران الاضطراب فى شئون الدولة وعدوين لدوين للسلام .

M. Gallion-Danglar : Lettres sur L' Egypte contemporaine, 1876.

(٤٠) هذه الواقعة تذكرها لنا الهليلوى بك - المحامى المشهور - الذى ربما قد يكون آخر الأحياء من مريدى الأفغانى .

(٤١) فى كتاب L' Egypte et L' Europe ، يقول القاضى السابق فى المحاكم المختلطة متحدثاً عن المصريين : بما أنهم يعيشون فى وسط ساكن وراكد ، كل شىء فيه يسير حسب القواعد القديمة ، لم يستطع صراع الأفكار والاتجاهات والتغيير والتجديد والتقدم أن ينبه النشاط العقلى لديهم أو استشارته ؛ ولذلك ، فإن نغهم ما يزال فى حالة سكون وخمول... ولكن الآلة فى حالة طيبة رغم أنها تُشعّن بشكل سيء . إن كل ما قاله المؤلف ينطبق على المصريين قبل بزوغ عهد الصحافة الحرة .

(٤٢) نشرت مجلة L'Europe diplomatique فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩م ، مقالاً لمراسلها فى القاهرة يفصّل أبى نظارة و أنواع الشعبية التى يحظى بها يعقرب صنوع بلا منازع وجاء فى هذا المقال ما يلى :  
فى الشهر الماضى ، ذهبت لسماع أحمد سالم ، المطرب الشعبى المشهور فى القاهرة... وعن بعيد ، أسمعنا مواويله الغريبة ، والناظر يستمعون إليه - عادة - وكثهم فى صلاة . ولكن ، فى هذا المساء ، لا أعرف كيف استطاع بأنع أن يتسلل إلى المسرح لى يبيع جريدة أبى نظارة بشكل سرى وسط الجموع . وتم ذلك بسرعة شديدة بعيداً عن عين الشرطة فباع حوالى ٢٠٠ نسخة . وحدث تغيير مفاجئ : فقد أدار الجميع ظهورهم للمفنى وتكونت مجموعات صغيرة تحيط بشخص يقرأ لهم الجريدة المنوعة... واتفق المدعوون على البقاء فى الحفلة بشرط أن يبنى لهم أحمد سالم أغنية أبى نظارة المنفى عن البلاد .  
وتقول كلمات هذه الأغنية :

يا مواطنى المحبوب ، يا أبى نظارة الطيف

بلغ حيناً لهذا العظيم الذى يهزئنا غيابه

(إشارة للأمير سليم باشا)

إنه (الضيق) قد امتص شراييننا

وأفرغ جيوفنا .

أرحم صبيك يا وب

ألا تراهم يتشون تحت وطأة الضرائب التى لا تعد ؟

وهذه الجريدة تتكون من مقالات مثل باقى الجرائد . يل فى عبارة عن مجموعة من الحوارات بين أبى نظارة وفلاحيه المحبوبين ، مع مجموعة من الأناشيد والأدعية والعبات تظهر فيها أحياناً أسماء الموتى ونائراً ما تظهر أسماء الأحياء . وعلى الرغم من الاحتياطات التى يتخذها أحمد سالم - باستخدام التلميحات والتورية -

إلا أنه لم يكن يغنى بالنسجام أغلبية أبو نظارة ... وبسبب ما حدث في هذه السهرة ، ألقى اللقبس على أحمد سالم وفرقته في اليوم التالي ، ولم يفرج عنهم إلا بعد مشورة أيام بفضل تدخل الأميرات وسيدات الحريم. ولكن أحمد سالم وفرقته منعوا من الغناء - منذ ذلك الحين - سواء في المدينة أو في أي مكان آخر .

وكما قلت لكم ، فإنه من الصعب إيقاظ الدعاية لأبي نظارة فهذه الجريدة الصغيرة لها مريدوها في كل مكان تقريباً ، وأنا متأكد من أن جزءاً كبيراً مما تحتويه يقضى من هنا وينقل أحياناً بواسطة شخصيات ذات مراكز كبيرة. وأعتقد أن أبا نظارة ليس هو الصوت بل هو صدى سليبي الرأي العام في مصر ولكنه أصبح قوياً بسبب إيعاده عن البلاد .

(٤٣) ربما كان سليم النقاش هو أول من أطلق للصيحة الشهيرة "مصر للمصريين" ونشر في الجزء الأول من كتابه "مصر للمصريين" دراسة قصيرة عن الأفغاني اعتمد فيها على المذكرات غير المنشورة لأبي إسحاق. وعنه أوردنا المعلومات المذكورة سلفاً . ونضيف إلى ما سبق أن هذا الكتاب يكون مجموعة من الوثائق تساعد في دراسة تاريخ هذه الفترة أي سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢ .

(٤٤) يبدو أن هذه الجريدة لم تصدر - في البداية - بشكل منظم. وبعدها الخامس - السادس يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦م - به أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده. وفي الأعداد التالية، نجد له مقالات أخرى ينصح فيها التحول التدريجي لأسلوب الكاتب الذي كان له تأثير ملحوظ على تنقية اللغة العربية ونظيرها .

(٤٥) من حسن حظنا أننا وجدنا هذه المجموعة عند أحد الأشخاص . ويبدو أن كل مجموعات الجرائد - في الفترة السابقة على سنة ١٨٨٠م - قد أحرقت أو فقدت في أثناء اضطرابات سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢م . ومع ذلك فهناك بعض الأعداد المتفرقة منها في مكتبات القاهرة .

(٤٦) H. Peres , L'Egypte et le Soudan Egyptien , 1885.

(٤٧) يحكي المستر ويلسون أنه بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٧٨م، وفي أثناء اجتماع "اللجنة" جاءت سميدات وبنات (مصريات) من أسرة عباس باشا ومعهن خادمات لنفس الأسرة. واشتكين أمام "اللجنة" من أن أملاكهن قد سلبت منهن وأصبحن لا يملكن شيئاً. وعندما خرجن من عنده ، ألقت الشرطة القبض عليهن ولودعنهن السجن. فتدخل المستر ويلسون فوراً لدى الضيف وأصر على استقالة الحاكم نظراً لمسنوياته عما حدث. ويطلق المستر ويلسون بقوله: "كان للاستقالة تأثير ممتاز وأثارت دهشة الناس في القاهرة" .

M. Wilson : Chapters of my official Life.

(٤٨) يحتوي هذا التقرير - بدون الملاحق - على حوالي ستين صفحة ، وهو منشور في Documents diplomatiques , Affaires d'Egypte وينقسم إلى جزأين: الأول يتناول نظام الضرائب ، والثاني يعالج الوضع المالي لمصر. والتقرير يبين نظام الضرائب بصفة عامة قائلاً : "وبما كان الباقي، فإن السلطة التي فرضت هذه الضرائب المتعددة - التي تشكل كاهل السكان - لا تسمح بتوجيه الانتقادات العادلة". ثم يذكر مظهراً آخر من مظاهر التعسف : "في بلد مثل مصر ، تعتمد أساساً على الزراعة، يجب أن تكون ضرائب الأحياء - وأن تظل - هي المصدر الرئيسي لدخل الخزنة... وفي سنة ١٨٧٦م، تم الكشف عن الأراضي الزراعية لتمتيلها حسب جودتها. وحسبما جاء في القرار الذي ينظم هذه العملية، فإن الهدف كان ربط ضريبة الأحياء على ليس أكثر عدالة .

وقال لنا أحد القناصل مطلقاً على ما حدث : نتج عن هذا العمل مفاسد هائلة ارتكبتها الذين كلفوا بتنفيذه والذين استعملوا بمشايع القرى لمعاونتهم في التنفيذ: فقد رفعوا من قيمة الضرائب على أراض لم تكن تستحق تلك الزيادة، وذلك لتغطية العجز الناتج عن التخفيضات التي منحوها لأراضي الأكابر، إما خوفاً منهم وإما بسبب الطمع .

وهناك سبب آخر للظلم نتج عن قانون المقابلة . لقد صدر هذا القانون في سنة ١٨٧١م، وينص على أن كل ممول يدفع للخرانة مبلغاً من المال يساوي قيمة ضريبة الأقطان لمدة ست سنوات ، سيعفى للأبد من دفع نصف الضريبة . وهذا النصف سيتم حسابه على أساس المبلغ الذي يدفعه الممول حالياً للدولة. والضريبة المفروضة على هذه الأملاك - أيّاً كانت طبيعتها - لن تزيد قيمتها بنى شكل وأياً كانت الأسباب (مادة ٣) .

وفي ١٦ يوليو سنة ١٨٧٢م ، صدر مرسوم ينص على : ستدفع "المقابلة" لمدة ١٢ سنة وينسب متساوية بدءاً من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٢م .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا القانون كان يمنح بعض المزايا للممولين الذين لم يمتلكوا الأرض ملكية تامة ، حتى ذلك التاريخ ، ولكنهم كانوا موافقين على دفع "المقابلة" .

وصدر مرسوم بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦م ، يقضى "بوقف عملية المقابلة"، وينص على أن هذه المزايا ستكون نهائية حتى بالنسبة للممولين الذين سددوا جزءاً مما عليهم، وأنه سيتم اتخاذ إجراءات عادلة : إما بإعادة المبالغ المدفوعة مقدماً وإما بإجراء تخفيض نسبي للضرائب ...

وقبل تطبيق نصوص هذا المرسوم ، صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م الذي أعاد العمل بقانون المقابلة . واعتبر أنه لم يلغ قط وأنه كان سارياً طوال الفترة السابقة. وبالإضافة إلى ما سبق ، نص هذا القانون على أن التخفيضات السنوية - الناتجة عن "قانون المقابلة" - ستطبق بدءاً من سنة ١٨٨٦م، وحتى نهاية سنة ١٨٨٥م ، سيتم محاسبة الممول بفائدة مقدارها ٥٪ على قيمة المبالغ التي ستخضع (مادة ٢) .

وهكذا، فإن من دفعوا - قبل يوم ٧ مارس سنة ١٨٧٦م - "المقابلة" بالكامل وجدوا أن ضريبتهم قد انخفضت بمقدار النصف منذ سنة الدفع. أما الذين لم يدفعوا "المقابلة" كاملة إلا بعد صدور مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م، فإنهم استمروا في دفع الضريبة بالكامل... والخم الذي حصلوا عليه لم يقع على نسبة الـ ٥٪ من قيمة المبالغ التي دفعوها، ولكن عن نصف الضريبة التي كان من المفروض دفعها.

وهناك ظروف أخرى عدلت نسبة الضرائب على الأقطان بالمخالفة لكل مبادئ العدالة. وهذه الظروف منفصلة تماماً عن أسباب الظلم التي أوردناها سلفاً .

وتستجيب الضرائب على نخيل البلح حسب إحصاء يعود تاريخه إلى ١٢ سنة مضت... ويقول المفتش العام للصعيد : إن أحد المزارعين كان يمتلك ١٠٠ نخلة، وكان يدفع عن كل منها مبلغاً من المال قيمته (م) من النقود. ولم يتبق من هذا النخل سوى خمسين فقط، ولكن المديرية لا تعترف بهذا الوضع الجديد وتطالبه دائماً بدفع الضريبة عن ١٠٠ نخلة . (والمفتش يضرب هذا المال ليرشح أهمية مبلغ "التخفيضات" الذي وصل إلى ٢ مليون و ١٤٥ ألف جنيه عن سنة ١٨٧٥م وصعوبة تحصيله) .

ثم تحدثت "اللجنة" - أخيراً - عن بيع الفلاح لحاصلاته مقدماً، وعن السخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريرها بالمطالبة بوجود تشريع شرعي يتمشى مع وجود هيئة قضائية ومحاكم تضمن حماية فعالة للمواطنين الذين يخضعون حالياً - بأنفسهم وممتلكاتهم - للأحكام التعسفية لسلطة مطلقة بلا ضوابط. ونتائج الجزء المالي كانت مماثلة: "لئن، فإننا لا نستطيع إنكار أن رئيس الدولة له سلطة مطلقة".

(٤٩) كتب المسيو ريندر M. Reindré - القنصل العام لفرنسا في مصر - رسالة بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨م موجهة لوزارة الخارجية الفرنسية، جاء فيها: "يتفق الجميع على أن نوبار باشا هو الذي كتب هذه الكلمة الموجزة... وأياً كان الأمر بغضوص نسبة التنازلات - كبيرة كانت أم صغيرة - التي استطاع نوبار باشا انتزاعها من الخديو، فيبدو أن صاحب السمو قد أدرك - من جانبها - أن الإصلاحات المطلوبة ومحركها لا يجب أن يتفصلا عن بعضهما. وحتى في الخطبة التي تؤكد موافقة الخديو على برنامج "اللجنة"، فإننا نجد نوبار باشا ذكر اسمه على أنه هو الذي سيشكل الوزارة".

(٥٠) كتب أحد مراسلي جريدة التايمز مقالاً - من القاهرة - بتاريخ ١٢ يناير ونشرته الجريدة بتاريخ ٢٢. كرر فيه المطالبة بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على النبون: "إن هذه الحقيقة الواضحة تستند على أن هذا "الدين العام" يستهلك مبلغ ٧ ملايين جنيه من الدخل الذي لا يتجاوز ٩ ملايين جنيه". ثم يصف الحالة المحزنة للفلاح الذي أجبر - بعد الفيضانات العالية - على أن يبقى بلا ملأى جالساً على شاطئ القرعة أو مختبئاً بين الأشجار، بينما يطارده جامى الضرائب ليفزع للتخففات. ثم يذكر المراسل كبار الموظفين - وأغلبهم من الأوروبيين - الذين يقبضون ممتلكات هائلة. وهناك أيضاً مجموعة من المستشارين تعمق عملية التقدم، كقد سافرت - بالأمس - بالقطار السريع القادم من الإسكندرية، وكان سائق القطار ينزل في كل محطة ويذكر بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية) اسم المكان ومدة التوقف إلخ... لقد ذكرنى ذلك بإدارتنا الدولية الكريمة". لقد توقفت الإصلاحات التي يريد وزراءها تطبيقها ويقت الدائنون حجر عثرة في طريق الإصلاحات. ويوجد حالياً في القاهرة مئات من مشايخ القرى، كل منهم يمثل قرية ويحمل الشكوى لتخفيض الضرائب، ويجمعون كلهم على عدم إمكانية استمرار الجباية بالنسبة للمعول بها حالياً. ويحيط مشايخ القرى هؤلاء بكل أبواب الوزارات ويتنظرون الوزراء في خروجهم وبخوهم، وتمتلئ المكاتب بطولان من شكواهم. وفي الحقيقة، يبدو أن هناك ضرورة لإجراء تخفيض عام للضرائب لإنقاذ البلاد من نظام سيجهلها تسلط في يد الأجانب.

ومن الإسكندرية، كتب مراسل آخر بتاريخ ١٨ يناير مقالاً ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده: "إن هذا التقدم المادي لم يستفد منه الشعب المصري بعد؛ فالشعب مسحق تماماً تحت وطأة "الدين العام". وفي الويت الحالي، تتلفلج الجموع من الأرياف إلى القاهرة لمرض مظالمها أمام الحكومة الجديدة".

(٥١) تلك هي الانكاف نفسها التي وُردت في برقية أرسلها القنصل العام الفرنسي في مصر إلى وزارة خارجيته.

(٥٢) هناك إجماع على هذا الرأي، وهو أيضاً رأى محمد عبده في مذكراته غير المنشورة.

(٥٣) راجع كتاب: Le Soudan Egyptien, par Colonel Chaillé - Long Bey.

(٥٤) راجع كتاب : The Story of Khédivate , Ed. Dicosy .

لقد أكد المستر ريفرز ويلسون - في مذكراته - المعلومات التي أوردها المستر ديسبي : كان المستر لاركنج يعرف تماماً شخصية الخديو إسماعيل والشئون المصرية بشكل عام . وسنقل هنا الرسالة التي وصلنتي منه عندما كتبت في القاهرة سنة ١٨٧٦ م . وهذه الرسالة تنبأ بشكل صحيح بما حدث فعلاً بعد ذلك التاريخ بستتين :

باريس في ٦ إبريل سنة ١٨٧٦ م : عندما جئت إلى باريس كان هفلي - كما تعرفون - هو مقابلة نوبار ... والنتيجة التي توصلنا إليها هي حل هذه المشكلة: هل الخديو مخلص أم لا ؟؟ وجرّت المناقشة حول هذا الموضوع . فإذا كان مخلصاً ، فإن واجبه البسيط والواضح يتطلب منه عدم التدخل بتأثير في مالية البلاد ؛ وفي الواقع ، فإن المالية هي التي تحرك كل آلية حكومية . وهذا يعني - إلى حد ما - أن يتنازل الخديو عن المبدأ الأوتوقراطي الذي يحبه حكام مصر منذ قرون ... إن الخديو لديه قضية أوربيون ويجب أن يكون لديه - أيضاً - وزير أوربي للمالية ، بشرط أن يكون وزيراً حقيقياً لديه السلطات الضرورية لتنفيذ الإصلاحات . ويجب أن يسند هذا المنصب إليكم أنتم ... ويعتقد نوبار باشا أن الحكومة الإنجليزية بمقدورها ممارسة ضغط ما على الخديو لكي يصبح هذا التمين أمراً واقعاً ... وعندما اشترى المستر بيرز نايلي أسهم القناة ، وعندما شكل لجنة كيف - بعد ذلك ، فإنه كان يهدف إلى خلق مصلحة إنجليزية في مصر تتسلوى مع مصلحة فرنسا ... ونوبار لا يهتم كثيراً بموئيت إلى السلطة ، ونصحتة بضرورة السبر وأن يترك العاصفة تمر ، وبعد ذلك ستصلح كل الأمور .

إن هذه الرسالة الموحية - التي أرسلها المستر لاركنج - توضح بدقة مدى مشاركة نوبار في الخطة الإنجليزية التي وضعت منذ سنة ١٨٧٦ م . وفي فصل آخر ، كتب المستر ويلسون - بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٨ م - متحدثاً عن موضوع احتمال عودة نوبار باشا إلى مصر : إن الاستقصاء والتحري يشكلان الجزء الأكبر من عمله . ويشتكى الخديو من الشكوى من أننا بصدد تنفيذ البرنامج الذي وضعه نوبار . وهذا صحيح . ومع ذلك فإن الخديو يعتقد بأن نوبار - إذا عاد إلى مصر - فسيكون لصمايته من التحقيق ، ولا يستطيع نوبار أن يدير ظهره للإصلاحات ويخون القضية التي بشر بها طوال السنتين الأخيرتين .

Sir Rivers Wilson , Chapters of my official Life , 1916.

(٥٥) راجع البيان الذي أصدره قنصل فرنسا وبريطانيا العظمى في القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ م في : Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte .

(٥٦) راجع جريدة مرآة الشرق بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩ م .

(٥٧) راجع :

Modern Egypt , Lord Cromer .

(٥٨) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل ، مقال من القاهرة بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٧٩ م .

(٥٩) المقصود هو عبد السلام الحويلي بك .

(٦٠) راجع جريدة الوطن بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩ م .

How we defended Arabi and his friends, By: Broadley, London, 1884.

(٦٧) في أثناء تمرد يوم ١٨ نوفمبر ، كان محمود سامي البارودي هو مدير الأمن. وبناءً على طلب الخديوي، استدعى محمد بك النادى وعلى بك الرويى وأحمد عرابى باشا لكن يستجوبهم بخصوص هذه المظاهرة لأنه سرت إشاعة بأنهم هم المحرضون عليها. وفي مذكرات عرابى غير المنشورة ، يصف عرابى انطباعه عن هذه المظاهرة بقوله: لقد وجدت فيه (البارودي) مقبلاً للظلم ومبشراً للعق والحريّة.

(٦٨) راجع تصريحات أحمد رفعت (السكرتير السابق للوزارة القومية التى رأسها البارودي فى أثناء الثورة) وفيها يقول عن نفسه : "أنا تركي، وليست عندي أية مواقف تعطلني أروى أشياء غير صحيحة. لقد حظى عرابى بعطف مصر كلها وحظي - أيضاً - بتعاطفي معه". راجع كتاب :

How we defended Arabi and his friends, By: Broadley.

(٦٩) كتب المسيو دي لويزان M. de Lulsant فى جريدة "البروجريه أيجيپسيان" - بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٦٩م - ما يلي : آثار البعض كثيراً من الضجة حول المؤسسة الجديدة... وأراد الوالى منع بلاده مؤسسة نمائشة لما كانت عليه "مجالس الأعيان" فى عهد الملكية الفرنسية، والتي كان من حق بعضها فرض ضرائب وكان يُطلب من البعض الآخر مجرد الدماء للملك... وهذا ليس لب المسألة : لمانقطة المهمة هي أن محكمة الرأي العام تأسست ومهما كانت بطيئة فى اتخاذ القرار ومهما كانت تمناني من ضغوط فى البدايات، فإنها ستترنمخ فى النهاية .

(٧٠) نشرت جريدة "مراة الشرق" - فى عددها الأول الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير - ما يلي : "طناً من مصادر موثوق بها أن كل النواب المصريين سيرفعون عريضة لصاحب السمو الخديوي لكي يمنحهم كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها النواب فى أوربا أو يلزم بتجديد الانتخابات".

(٧١) راجع : Documents diplomatiques , affaires d Egypte , 1879.

(٧٢) رسالة من المسيو وانجتون - بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨م - موجهة إلى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر (المرجع السابق) .

(٧٣) تشكلت وزارة شريف باشا على النحو التالى : شريف باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية ، وزير الخارجية ، وراغب باشا المالية ، وثابت باشا للأوقاف والمعارف العمومية ، وزكى باشا للأشغال العمومية ، ونو الفقار باشا للحقانية ، وشافين باشا للجهازية . وتم إعفاء رياض باشا من منصب وزير الداخلية ومن منصب نائب رئيس اللجنة العليا للتفتيش ، فصار إلى أوربا لكي يلحق بنونار باشا وعملاً موزياً على إسقاط الخديوي (راجع مذكرات محمد عبده غير المنشورة).

(٧٤) حاول الأوربيون تشويه الحركة القومية المصرية . فنشروا الإشاعات - فى أوربا - بأن المصريين يريدون طرد كل الأوربيين من الإدارة المصرية (راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٨٧٩م).

(٧٥) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧٦) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٧٧) نشب خلاف بين المستر ويلسون والأورد فيفيان حول السياسة التي يجب اتباعها فى مصر. ويبدو أن

فشل وزارة ويلسون هو الذي حدد عودة اللورد فيفيان الذي تنصلت حكومته منه .

(٧٣) تمت هذه الزيارة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٧٩ م .

(٧٤) راجع جريدة التليغز بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩ م .

(٧٥) كتب أحد المراسلين في جريدة التليغز بتاريخ ١٩ مايو ما يلي: "يستطيع الضديو - الآن - الاعتماد على حزب وطني يقال إن له - أحياناً - تأثيراً حاسماً على مواقف الوالي. لقد اتحد الجيش ورجال الدين والباشاوات على هدف مشترك هو : إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. ويبلغ عدد أعضاء البرلمان حالياً ١٠٠ عضو. وأظهر المجلس علامات تدل على حيويته وتبشر بمستقبل برلماني جيد" .

(٧٦) انظر في جريدة "الوقائع المصرية" عرضاً لجلسات "مجلس النواب" .

(٧٧) راجع جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٧٩ م .

(٧٨) توجد مقتطفات من رسالة الكونت سان فيليب Comte Saint Viller - سفير فرنسا في برلين - إلى المسيرواد ينجتون - بتاريخ ٢٠ مايو - في : Doc. dlp. Affaires d' Egypte .

(٧٩) يقول اللورد كرومر : إن تصرف الحكومة الألمانية قد عجل بإصدار القرار الذي كان متعلقاً عليه أيا كانت الحالة (Modern Egypt) .

(٨٠) كان القتمل العام الفرنسي في القاهرة حينذاك هو المسيو تريكو M. Tricou وتولى هذا المنصب منذ العاشر من يونيو سنة ١٨٧٩ م .

(٨١) في رسالة كتبها إسماعيل من نابولي - بعد عزله - إلى الصدر الأعظم ذكر ما يلي: لقد استغثت بمصاحب الجلالة السلطان لكي يحميني من السفوط الأجنبية. لقد قضيت في الحكم ستة عشرة عاماً مليئة بالإنجازات: ففني مهدي، امتلأت مصر بشبكة من السكك الحديدية، وشققت الترع بكميات كبيرة لكي تزيد من خصوبة الأرض وثرائها . وتم إنشاء ميناءين كبيرين في السويس والإسكندرية ، وأعيدت إلى العالم قناة تصل بين البحرين، إلخ إلخ... .

(٨٢) نشرت جريدة "مرآة الشرق" - في عدد ٢١ مايو سنة ١٨٧٩ م - مقالاً بعنوان "جورجون باشا الإنجليزي حاكم السودان" أرسله مراسلها يذكر فيه حدوث تغيير هائل في سياسة جورجون التي أصبحت متعالية بشكل واضح ومعادية لمصر . وفي هذا السياق نفسه، استعرضت الجريدة - بتاريخ ١١ يونيو- المسألة المصرية فذكرت أن قناة السويس قُتعت - أمام القوى الأوروبية - طريقاً للدخول إلى إفريقيا ، وأثارت لديها أطماعاً لغزوها. وذكرت الجريدة أن الدول الأوروبية أدركت أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها إذا قامت في مصر حكومة وطنية قوية لأن هذه الحكومة ستضعف النفوذ الأجنبي، ولهذا السبب، سعت القوى الأوروبية إلى التحالف فيما بينها ، وإنهاء انقساماتها التي ستتيح للحزب الوطني إنجاز الإصلاحات والقضاء على مفاسد الحكم المطلق ، وتحرير البلاد من نير أوربا. وفي هذا تفسير لوقف الدول الأوروبية المعارض لمشروعنا الإصلاحى واستقلالنا .



## الفصل الرابع

### دولة داخل دولة

سنتناول الآن المرحلة الحاسمة التي سبقت الثورة . وفي هذه المرحلة، فإن مسئولية الأحداث التالية تتحدد أصولها المباشرة والفورية وتلتقي كلها عند سبب واحد لا ثانى له ألا وهو : التدخل الأجنبي .

لقد قرّضت الدولتان - إنجلترا وفرنسا - وزيرين أجنيين على إسماعيل وأبعدتا عن إدارة الشؤون العامة ، وبذلك تكون الدولتان - في الواقع - قد أقامتا نظاماً للسيطرة والهيمنة على شؤون مصر . واهتز هذا النظام عندما عزل هذان الوزيران وتشكلت وزارة مصرية قومية خالصة . وعندما قامت الدولتان بعزل إسماعيله فقد كانتا تريدان استرداد الأرض التي فقدها وإقامة نظام جديد مع رجل جديد<sup>(١)</sup> .

ولكى تستفيدا الاستفادة القصوى من هذا القرار ، نسّبت الدولتان لنفسيهما الفضل كله في الدفاع عن حقوق الحاكم الجديد وإمتهانه ضد تعديات تركيا . وباتباع هذه السياسة ، أرادت الدولتان تحديد وضع مصر بالنسبة لهما أمام أوروبا ، مع جذب توفيق - الذي تحميانه - تماماً إلى جانبهما . وكتبَ المسير والينجتون مطلقاً: نصحنّا إسماعيل بالنتحي عن الحكم ، أي أن يُقدّم - من تلقاء نفسه - تضحية كانت إنجلترا وفرنسا قرّرتا فرضها عليه . ولكننا لم نعترض أبداً على تدخل الباب العالي للتصديق على هذا التفسير السياسي ، وكنا سنكتفى باستقالته الطوعية ولكن تم عزله . وهذا الإجراء لا يقلُّ أبداً من أهمية النتيجة التي حصلت عليها الدولتان .

ولكن المسيو وادينجتون يعترض - بعد ذلك - على نية "الباب العالى" فى العودة بوضع مصر إلى ما كانت عليه حسب نصوص اتفاقية سنة ١٨٤١م، وإلغاء فرمان سنة ١٨٧٢م ، ويقول عن توفيق إنه الأمير الذى شجعت الدولتان الغربيتان توليته العرش<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً ، فقد أصدر سفيرى الدولتين فى الأستانة (المسيو فورنييه M. Fournier والمستر لايارد M. Layard) على الاطلاع على فرمان الجديد قبل إصداره. وبعد محادثات طويلة مع الوزراء العثمانيين ، استطاعا تعديل مشروع فرمان، وجعلا "الباب العالى" يعترف بكل الامتيازات التى حصلت مصر عليها بناءً على فرمان سنة ١٨٧٢م ، واستطاعا - أيضاً - إلغاء الفقرة التقليدية التى تنص على أن الامتيازات الممنوحة لمصر قد أنعم بها على الخديو شخصياً ؛ ولذلك فليس بمقدوره - تحت أى مبرر أو ظرف - التنازل عنها جزئياً أو كلياً لصالح طرف ثالث. إن اليد الواثقة ، التى منحناها حقوق السلطنة ، يجب أن تدافع عن هذه الحقوق باستمرار<sup>(٣)</sup>.

وبالتأكيد ، فإن هذه الاقفاظ الرثانة الفارغة تشير من طرف خفى - كما أوضح المسيو فورنييه - إلى توظيف الأجانب فى حكومة الخديو . وفى نهاية الأمر، خضعت تركيا وصاغت فرمان ٣٠ يوليو - الموجه للخديو الجديد - حسب رغبة الدولتين . وهذه الواقعة - فى مجملها - تبهرن على أن فرنسا وإنجلترا كانت لهما السيادة على شئون مصر مقارنةً بالحزب الوطنى ، وتركيا ، وأوروبا . ويعلق المسيو وادينجتون على ذلك قائلاً: بدون أية ادعاءات ، وبإيجاز ، بمقدورنا القول بأن المصاعب ، التى أثارها الأستانة بخصوص مصر ، قد تحولت فأصبحت لصالح مصر ولتأكيد استقلالها الذاتى : ومن الآن فصاعداً ، أصبحت فرنسا وإنجلترا تضمنان امتيازاتها ، وكذلك باقى الدول الأوروبية التى ستستدعى للمشاركة فى هذا الضمان<sup>(٤)</sup>.

وبعبارة أخرى ، فإن الدول الأوروبية قد اعترفت - عملياً - بالوصاية الفرنسية / الإنجليزية على مصر . وتم تطبيق هذه الوصاية على النظام الجديد تحديداً بواسطة الخديو أو عن طريق حكومته أو بلاطه أو الشلالة معاً - منفردين أو مجتمعين - حسب الظروف .

والخديو توفيق يذكرنا بلويس السادس عشر في تَكْيُفِهِ وضعفه واستبداده: لقد تَسَبَّبَ الاثنان في وقوع الثورة في بلديهما ، وعَجَلًا بها ثم خاناهما لصالح الأجانب. ويعلق اللورد ملنر على شخصية توفيق بقوله : "وَرِثَ توفيق الضعف، وعلى الرغم من كل صفاته الممتازة - التي جاءت بالخير العميم على البلاد فيما بعد وفي ظروف أفضل - فإنه لم يَكُنْ الرجل الذي يستطيع بمفرده المحافظة على احترام لقب "الخديو" ، هذا الاحترام الذي نالت منه الأحداث بعمق . لقد كان للأب مهابة عظيمة ، ورأه الشعب وهو يُعزَّل بلا مقاومة بناءً على قرار من "الباب العالي"؛ ثم رأى الشعب الابن وهو يستسلم لوصاية القوتين الأجنبية منذ بداية حكمه. وبدون أدنى مبالغة ، نستطيع القول بأن هذه الإهانات المتعاقبة قد أطفأت تماماً الهالة التي كان الشعب يراها تُثير فوق رأس "أفندينا" ، أو على الأقل جعلتها تفقد الكثير من لمعانها" .

واللورد ملنر يريد - بحق - أن يبرهن على أن مكانة الخديو كانت "عاجزة عن توطيد سلطته" ، ويريد أيضاً تبرير مبدأ "إعادة استتباب النظام".

ولكن ألا نجد في هذا الاعتراف إدانة للرجل والنفوذ الأجنبي الفطري - الذي تمثله إنجلترا - منذ تلك الفترة ؟؟

وفي سنة ١٨٨٠م ، كَتَبَ مؤلف مجهول<sup>(٥)</sup> ما يلي : كان توفيق باشا موضع ازدراء إخوته وحتى أبيه . ولا يستطيع أى شخص أن يقول شيئاً جاداً ضده لأنه لم يتخذ أية مواقف سيئة . ولكنه - بطبيعته - أصبح مُجْرَدَ لعبة في يد أى شخص يعرف كيف ينافقه ويُسَلِّيه . وفي الوقت العالي ، فإن الشماشرجى الخاص به هو الذى يُسَيِّطِر عليه تماماً لدرجة أن جميع القاهريين - بل كل المصريين - يحتقرون توفيق ويطلقون عليه لقب "مدام فريديريك"<sup>(٦)</sup> ، وفريديريك هذا هو خادمه الخاص. وَجَدَتْ نفسه الضميعة عِزَّاءَها في التَّعَبُّدِ وبناء المساجد لدرجة أن المساجد التي بناها تساوئ عدد القصور التي بناها أبوه .

هذا هو توفيق . أما عن خاشيته وندمائه ، فقد نشر المؤلف نفسه الذكريات التالية التي كتبها مواطن مصرى يعيش في القاهرة : "قضى إبراهيم أفندي زكى عدة سنوات

فى السجن بتهمة الاحتيال ، وتم تعيينه فى وظيفة "رئيس القسم التركى" فى وزارة المالية . أما كمال بك وعثمان الأعرج وجوزيف باشا فهم نُعماء توفيق المفضلين؛ ومن يُريد التوظيف فى الحكومة المصرية ، عليه أن يتفق معهم لأن تأثيرهم عظيم على الخديو...

وسنلاحظ ، بسهولة ، أن عهد توفيق قد شجّع - أكثر من عهد إسماعيل - ظهور الأشخاص نوى النفوذ الكبير ، من غير الموظفين الرسميين فى البلاط ، والذين ينتمون إلى أصول تركية / شركسية وأجنبية فى مصر .

أما الحكومة ، فقد جرى العُرف على أن يقدم مجلس الوزراء استقالاته ثم يتم تشكيل حكومة جديدة . وهذا ما حدث : فى الثانى من يوليو ، شكل شريف باشا حكومة جديدة . ولتوضيح السياسة المستقبلية وبرنامج الحكومة ، أصدر الخديو توفيق - بتاريخ ٣ يوليى - قراراً فى شكل فرمان أكد فيه على "ضرورة أن تكون الحكومة الخديوية دستورية ، وأن يكون الوزراء مسئولين وذلك لحسن سير أداء الإدارة، وإننى إن أُحيد عن هذا المبدأ الذى سيكون أساساً لحكومتى . ويجب علينا مساعدة "مجلس النواب" ، وتعديل قوانينه لكى يكون أكثر ليبرالية وقادراً على دراسة القوانين والميزانيات وكل المسائل الأخرى التى ستُعرض عليه" . ثم تناول توفيق ضرورة إعادة تنظيم المحاكم ، ونشر التعليم العام ، وإدخال كل الإصلاحات الإدارية اللازمة . ولكن أهم نقطة فى برنامج ٣ يوليى ، هى أن الخديو وعدّ - رسمياً وعلناً - بإقامة نظام دستورى يعمله "مجلس نواب" جديد يكون أوثق صلة بمبدأ المسئولية الوزارية .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الوعد الذى استقبلته الجماهير بارتياح، فإن الحكومة الجديدة لم تكن حكومة قومية بالقدر الكافى ، ولم يكن هذا الخطأ بسبب شريف باشا بل بسبب الخديو توفيق ويطانته . ويقول المؤلف المجهول نفسه (٧) : "كان الفلاحون الفقراء - فى مديرية الجيزة - يجأرون بالشكوى طالبين النجدة من الخديو الجديد بلا جدوى ؛ فكان مدير المديرية القاسى يجلدهم لكى يجبرهم على دفع الضرائب التى سبق لهم وأن دفعوها فى عهد إسماعيل . وكان هذا المدير من نُعماء

خليل أغا - كبير خصيان والدة الأمير - وهو الآن يحظى بحماية كمال بك، الصديق المقرب لتوفيق .

وَمَنْ هو علي (عثمان ؟) باشا غالب وزير الجهادية ؟ إنه عبد شوكسى من عتقاء الخديو إسماعيل ، وكان الفلاحون يطلقون عليه لقب "ملاك الموت" . وعُيِّنَ فى منصب وزير الجهادية الحالي كما لو كان إسماعيل ما يزال يحكم .

ونُضيف إلى ما سبق أن وزارة الجهادية قُرِّرت تخفيض عدد أفراد الجيش العامل إلى ١٢ ألف جندي فقط ، وتسريح الباقيين ( ١٠ آلاف ) ففضب الجيش من هذا الإجراء - وغيره - فقام ٧٩ ضابطاً بتقديم عريضة للخديو - فى شهر يوليو - يلتمسون فيها تغيير هذا الوزير (٨) .

ولكن الشيء الأساسى هو أن شريف باشا لم يترك الأحداث تنهيه عن طريقه ، ولم يغب عن نظره سبب تشكيله للوزارة ألا وهو : إعطاء البلاد وثيقة دستورية . وقدم شريف باشا هذه الوثيقة للخديو لكى يُصنَّقَ عليها ، ولكن توفيق رفض ، وتخطى - بذلك - عن قضية الأمة وتناسى ما وعدَّ به بالأمس ، واستسلم أكثر فأكثر للتفويض الأجنبى . وبناءً عليه ، استقال شريف باشا يوم ١٨ أغسطس ، وقبل الخديو الاستقالة ، وشكّل وزارة جديدة برئاسة ؛ فأصبح هو نفسه رئيس وزرائه . وعلّق محمد عبده على ذلك قائلاً : "بدون شك ، عندما علم قناصل الدول الأوروبية بمشاريع الخديو ، وبلغته فى التجاوب مع المشاعر العامة فى البلاد ، عملوا على إقناعه بأن هذه المؤسسات الجديدة سابقة لأوانها ، وتَحَجَّجُوا بأن تَنخُلُ النواب فى إعداد الميزانيات سيكون من شأنه تأخير حل المسائل المالية العاجلة ، ووضع تعقيدات قد تُهدِّدُ سلامة العرش . وساعدهم بعض رجال الحاشية فى إقناع الخديو بذلك الرأى . ولم يكن الخديو قد نسي بُعد موضوع عزل والده ، فترك نفسه يقع تحت تأثيرات تلك الحجج ، وتغير مواقفه ، وقرَّر رفض وثيقة الإصلاحات الجديدة .

ويتحاشى اللورد كرومر - بعناية - ذكر الوعد الرسمى الذى صرَّح به الخديو يوم ٢ يوليو ، ولكنه يذكّر أن "صاحب السمو شرح للمستر فرانك لاسيلز ، وكيل إنجلترا

وقنصلها العام، أسباب خلافه مع شريف باشا . فكتب المستر لاسيلز: أكّد الخديو لى أن المؤسسات الليبرالية لا تناسب البلاد أبداً فى الوقت الحالى، وأن الدستور الذى قدمه له شريف باشا لم يكن سوى ديكور مسرحى ، وأنه هو (أى الخديو) المسئول عن حكومة البلاد . ولذلك ، قرر أن يتحمل نصيبه فى هذه المسئولية ولا يختبئ خلف دستور غير حقيقى ووهمى . أما شريف باشا ، فقد ذكر للمستر لاسيلز : بصفتى مصرياً ، فإننى أسف لعودة الحكم الفردى . وهناك عدد من الأشخاص - داخل القصر وخارجه - فرحين بعودة الحكم المطلق للخديو لأنه مفيد لمصالحهم الخاصة . ولكن هذا الوضع سيكون منسأة حقيقية للبلاد إذا وقعت مجدداً تحت سطوة حكومة والٍ مستبد<sup>(١٩)</sup> .

ويمتدح اللورد كرومر فى كتابه الموقف الحكيم الذى اتخذه الخديو لأن الاستبداد هو شكل الحكم الوحيد المناسب لمصر . ولكن هذا الاستبداد يجب أن يكون استبداداً تطوعياً بلا مقابل وخاضعاً لنوع من الرقابة الفعالة<sup>(٢٠)</sup> .

لقد كان التلميح واضحاً : فالرقابة الفعالة لن تكون لنواب المجلس الوطنيين بل ستكون بواسطة الرقابة الثنائية التى تمت إعادتها فوراً والتى سيمارسها فعلياً المستر بارنج بنفسه (الذى سيُعرف فيما بعد باسم اللورد كرومر) .

ويعترف اللورد ملز بأن الخديو كان مستسلماً لوصاية القوى الأجنبية منذ جلوسه على العرش ، واحتقر تماماً الأمانى الوطنية التى كانت تطالب بوضوح بتجنب نشوب الثورة وتفادى وقوع الاحتلال الأجنبى وذلك بإنجاز الإصلاحات . وفى هذه الحالة ، ألا يتحمل الخديو توفيق المسئولية كاملة وبمباشرة عن وقوع الأحداث اللاحقة ؟

ولم يغب مغزى استقالة شريف باشا عن فطنة الأذهان اليقظة : فالخديو أصبح هو الحاكم بأمره ، وبناءً على نصائح القنصلين ، أمر بعودة رياض باشا وكلفه بتشكيل الوزارة . وأثار هذا القرار سُخط الرأى العام الذى أصبح وجوده حقيقة ثابتة . ويتاريخ ٢٠ أغسطس ، بعث مراسل لجريدة التايمز - من القاهرة - مقالاً<sup>(٢١)</sup>

تحدث فيه تحديداً عن "الرأى العام" فى مصر : منذ ١٥ عاماً ، لم يكن "الرأى العام" موجوداً بين السكان المحليين ، ولم يتجاوز عدد المشتركين - فى أى جريدة منشورة بالعربية - المائة مشترك . وكان مستحيلاً العثور على اسم نائب واحد معارض أو يُبدى الرأى فى الأحداث الجارية . أما اليوم ، فتصدر فى مصر ١٢ جريدة باللغة العربية تُوزع كل منها ما بين ألف وألف وخمسمائة نسخة . وهى - غالباً - لا تتلقى دعماً حكومياً ، وتنتقد الأحداث العامة بحرية (وهذا شئ لا يجب التقليل من شأنه) . ويوجد أيضاً مجلس للنواب ما يزال ضعيفاً ولكن لديه سلطات عملية يستطيع - من خلالها - الاعتراض . ويوجد أخيراً - هنا وهناك - رجال لهم تأثير كبير على مواطنيهم بشكل إيجابى أو سلبى .

"ونستمع - أولاً - إلى ما تقوله الصحافة المحلية عن الموقف الراهن : هل نحن مناصرون لحزب شريف أو لنويار أو رياض أو ويلسون ؟ وربنا هو : كسنا مع أى أحد منهم ، بل نحن مع حزب مصر ، وأسماء الرجال لا تهمنا بل إن ما يهمنا هو المبادئ فقط . إننا نريد رجالاً أمناً ذوى كفاءة ، وإن نهتم بجنسياتهم ولا بمعتقداتهم ، ولا نريد من يتفاخرون ، ولا نريد - كذلك - حكومة خاضعة للقناصل الأجانب . أعطونا رجالاً ذوى كفاءة واطركونا نعمل مستقبلنا بجهودنا الخاص .

وإذا تركنا الصحافة ، فسنجد أن عبد السلام بك المويلحى هو الزعيم البرلمانى للحزب الوطنى . وقد رأيت فى ليلة عزل الوالى السابق ، وكان المويلحى مسترسلاً فى الحديث عن ضرورة منح إسماعيل باشا الوقت الكافى لتحقيق مشاريعه المتطورة لإصلاح التمثيل النيابى .

ولكن خلف هذا الشخص ، الذى لا يثير الانتباه ، توجد شخصية أكثر تأثيراً : إنه جمال الدين الأفغانى . لقد أُجريت معه حديثاً صحفياً ، ولدهشتى وجنته أظف رجل . ووجهة نظره لا توجد فيها أى ابتكار مدهش ولكن أفكاره مُعتدة تماماً ، وكان يؤيد نداء "مصر للمصريين" حتى فى تعليقاته المتطرفة . وعندما حاولت الاعتراض على تلكبيده بأن وزارة ويلسون / بيلينير لم تكن لها أية نتيجة (مشيراً إلى توقف فرغس الضرابى) ،

أصر جمال الدين بشدة على أن السبب يرجع إلى قوة الرأي العام ، وأنه كان سيتم الوصول إلى نفس النتيجة تحت ظل حكومة وطنية لا يوجد بها وزراء أجنبى .

لقد تحدثت بما يكفى لإثبات وجود رأى عام محلى ، وأنه يجد وسائل للتعبير عن نفسه ، ولذلك لا يجب إهماله أبداً .

وهذا الرأى العام سبق له وأن ثار بسبب استقالة شريف باشا ، ويبدو أن جمال الدين - منذ ذلك الوقت - قاد حملة دعائية أكثر وضوحاً ضد التدخل الأجنبى ؛ وذلك صدر أمر الخديو بالقبض عليه ، ونفى إلى جدة يوم ٢٦ أغسطس<sup>(١٢)</sup> . ولكن هذا الإجراء لم يهدئ هياج المشاعر بل زاده وأزال الوهم بقوة من نفوس الناس .

إن الاستبداد المقبول والخاضع لنوع من الرقابة الفعلية ، الذى تحدث عنه كرومر ، تجسّد فعلاً فى شخص رياض باشا - رئيس الوزراء المقبل - ذى الشخصية المستبدّة والذى سيعاونه اثنان من المراقبين هما : المستر بارنج والمسيو بيلينير<sup>(١٣)</sup> .

ووصل رياض باشا إلى مصر يوم ٢ سبتمبر ، وكلف بتشكيل الوزارة يوم ٢١ بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م . واحتفظ الخديو لنفسه بحق رئاسة جلسات مجلس الوزراء ، وبذلك يكون قد اشترك فعلاً فى حكومة البلاد .

وأنت هذه الظروف مجتمعة إلى تكوين "حزب وطنى" جديد وسرى فى ضاحية حلوان . ويعطينا أحمد عرابى بعض المعلومات عن هذا الحزب ، ولكنها للأسف مبهمّة وناقصة ، فهو فى مذكراته - غير المنشورة - يذكر ما يلى : "عندما رأّت الأمة المصرية معاناة البلاد فى شئونها الداخلية ومالياتها ، بسبب التّحكّم الأوروبى الذى كان يستغلها ، وتزايد السُّخْط فى كل طبقات الأمة ، تكوّن فى حلوان حزب سرى كان يُجنّد أعضائه من بين الشخصيات الرفيعة والعلماء والمثقفين<sup>(١٤)</sup> . ونشّر هذا الحزب بياناً فى المصحف الفرنسى أعلن فيه عن وجوده وعن أهدافه إلخ...

وراقبت الحكومة قادة الحزب مراقبة دقيقة وصارمة ، فتجنّس بعضهم بجنسيات أوروبية لحماية أنفسهم من الإجراءات السيئة التى قد تتخذها الحكومة ضدهم ؛ فتجنّس حافظ باشا وابنه بالجنسية النمساوية ، وتجنّس شاهين باشا بالجنسية الإيطالية .



بل وغادروا مصر . وعلى الرغم من هذه الحماية ، فقد تم تجريد شاهين باشا (وهو وزير سابق في عهد إسماعيل) من ألقابه وصورت أملاكه بناءً على مرسوم صدر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠م .

ولقد استطعنا الحصول على الترجمة الفرنسية للنص الأصلي المنشور "الحزب الوطني" الذي صُدِّرَ باللغة العربية<sup>(١٥)</sup> .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر ، كُتِبَ مراسل مجلة "L'Europe Diplomatique" رسالة من القاهرة ، جاء فيها<sup>(١٦)</sup> : قبل وصول المستر بارنج (الذي سيُصبح اللورد كرومر فيما بعد) والمسيو بيلينير ، تَكَوَّنَت نُفُرُ العاصفة ضدّهما ، وأُعْنَى بذلك "الحزب الوطني" المزعوم الذي لعب به الخديو جيداً يوم ٧ أبريل الماضي .

وأصنَر "الحزب الوطني" المصري منشوراً في القاهرة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ . (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م) . وكُتِبَ هذا المنشور باللغة العربية، ولكن لأسباب قهرية ، فإن النص العربي قد تأجل طبعه لبضعة أيام وبينما الترجمة الفرنسية تُؤَدَّجُ بوفرة ولا يعرف أحد أين طُبِعَتْ ...<sup>(١٧)</sup> .

وفي بداية هذا المنشور ، يبدأ "الحزب الوطني" بتذكيرنا بأن "الخديو السابق طالب الحزب بالتَّخَلُّ ، وذلك في وقت حَرَجَ بل في اللحظات الأخيرة لحكمه . وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترك فيها الخديو شَفَقَتَيْهِ - الخاضعتين دائماً لفكره - تتطلقان بهذه الكلمات السحرية التي تُكْهَرِبُ أوربا ، والتي يثير معناها النفوس وينفذ الأسم ؛ تلك الكلمات التي تخلق الرجال . ومع ذلك ، فإن تَوَجُّهَ إسماعيل "الحزب الوطني" قد جاء متأخراً جداً" مع أنه كان يعرف بوجوده منذ زمن طويل .

وفي الوقت الحالي (في عهد توفيق) ، فإن الحزب يريد أن يُثَبِّت وجوده .

ويصفته حزبياً ، فإنه يريد "إنقاذ مصر من الهوة التي ألغاه فيها الحكم الاستبدادي والربا" . وبناءً على معطيات حقيقية ، فإن الحزب يُقدِّرُ أن أكثر من ٦٠ مليون جنه إسترليني ظلت بين أيدي الوسطاء الماليين والصناعيين في العهد السابق الذي ترك لمصر ديناً عاماً يقارب المائة مليون جنه إسترليني .

ويؤمن الحزب الوطني بأن عليه واجب مقدس ناتج عن حق لا جدال فيه: هذا الحق الذي تملكه أمة حرة ومتجانسة ، يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، كُرِّسَتْ نفسها للزراعة ؛ أمة كائنة تخضع كلها لنفس القوانين المدنية والبيئية. إن هذا الشعب الكادح قد تحرَّر اليوم ويرفض العبودية .

أما برنامج الحزب ، فقد تَمَّت صياغته بشكل واضح ومُحدَّد ، فهو يقترح رفع مستوى الجماهير عن طريق التربية التدريجية التي تتناسب مع عادات وتقاليده السكان. ويجب أن يعرف الشعبُ حقوقه وواجباته . وتربية الشعب يجب أن تتم على يد عناصر مصرية بقدر الإمكان .

والحزب الوطني يَكْرَهُ اللجوء إلى الوسائل العنيفة ، وذلك فإنه يأسف لوقوع التطورات الدبلوماسية التي أدت إلى السقوط المفاجئ للنظام السابق الذي يستحق ما جرى عليه .

إن الحزب الوطني يَقْبَلُ بالأمر الواقع ، ولكنه يعتبر أن تشكيل الحكومة قد تم تحت ضغط التأثيرات الأجنبية ، ولذلك فإنه لا تُعبَّر عن آماني البلاد أو احتياجاتها. وأن تكوين الحكومة الحالية لا يمت لمصر بأية صلات حقيقية لأنها تُشكِّلَت على أساس مصطنع ؛ فالدول الأوربية وحدها هي التي اشتركت في تشكيلها، ولم تُكُنْ للأمة المصرية أية علاقة بذلك أبداً .

توجد خديو يحكم من القاهرة ، ولكن الإدارة العليا لشئون البلاد لا تُتبع منه ولا من وزارته . وفي ظل هذا النظام ، فإن مصر ستظل دائماً مسؤولة عن أخطاء الآخرين ، تلك الأخطاء التي تُضئنها وتتسبب في ضياعها . إن أمة وادي النيل ترفض قبول وضع يجعلها - بدون داع - تقع تحت وصاية خطيرة تهدد استقلالها الذاتي ، ويترك العناصر الأجنبية غير المسؤولة تنهب ثرواتها تحت حماية الحصانة والامتيازات التي لا تتمتع بها البلاد ذاتها . والأمة المصرية تشعر بأنها ما تزال أمة شابة وقوية بمقبورها تجديد قواها بنفسها ، وهي ترغب في ذلك؛ ولهذا السبب، فإنها تُطالب - بصوت عال - بممارسة حقوقها ، ووكَّلت الحزب الوطني المصري بالدفاع عن مصالحها ؛ وهو الحزب المكوَّن من رجال أكفأ نوى خيرة .

ثم أعلن الحزب أن مصر تريد التخلّص من ديونها ، بشرط أن تتركها القوى الأجنبية حرة في تطبيق الإصلاحات العاجلة . ويجب أن تُدبر شخصيات مصرية ، يختارها المصريون ، شؤون البلاد ، مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، التي ستكون بشكل محدود وفي بعض أفرع الإدارة . وبناءً عليه ، فإن الحزب لا يقبل بوجود وزراء يمثلون تلك الدولة الأجنبية أو غيرها . ووجود الخبرة الأجنبية سيخضع للشعار الذي ترفعه مصر : "عمل بدون سياسة" .

وفي نهاية المنشور ، طرح الحزب على الجمهور برنامجاً بديلاً يتصف بالأمانة والتضحية لحل مشكلة الدين العقيمة ووضع تسوية نهائية للمشكلة المالية . وهذا الحل يتلخص في :

١ - إلغاء الامتياز الذي حصّل عليه الدائنون الإنجليز - *preference stock* وهو الامتياز الذي يسمح لهم بالسيطرة على السكك الحديدية بصفته ضماناً لتسديد دينهم : "لا يمكن السماح بوجود أي امتياز يُكَبّل إرادة وعمل الشعب" .

٢ - تحويل كل الدين إلى دين واحد عمومي - تضمنه الأمة - بفائدة نسبتها ٤٪ سنوياً .

٣ - إنشاء نظام مخصوص ومؤقت للرقابة الدولية يراقب خدمة فوائد الدين ، بدون أي تدخل في الإدارة أو الحصول على أية صلاحيات إدارية .

٤ - وأخيراً ، القيام بإصلاحات في النظام الضريبي .

ويختتم التقرير بالقول : "إن مصر لا تريد أن تصبح مجرد مصطلح جغرافي ، فهي تريد - أولاً - أن تتخلص من المعوقات والأعباء التي تسبب لها الخراب ، ثم تمارس حقوقها على كل مصادر دخلها العام ، وتقدّم للدائنين ضمانات أكثر إيجابية ، ويصبح كل الدائنين متساوين في سجل الدين ، بدون أية استثناءات أو امتيازات . وهذه المزايا العظيمة سترفع قيمة الإيرادات المصرية ، وستمنع حدوث التقلبات الكبيرة في سوق المال لأنها ستضع حداً لمضاربات المضاربين" .

وكما هو واضح ، فإن هذا المنشور يعنى بحل المسألة المصرية - تحديداً - بصفتها نيتاً مالياً حولته أوروبا إلى نيتين سياسى على مصر . كما يؤثر أيضاً مسألة ضرورة إجراء الإصلاحات التي تسبق نشوب الثورات . ويوضح المنشور أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو وضع حد للتدخل الأجنبي ، ولكن نظام التدخل الأجنبي في شئون مصر - الذي بدأ منذ سنتين - اتخذ شكلاً حاسماً في شهر مايو سنة ١٨٧٨ م ، ووصل إلى ذروته بعزل إسماعيل<sup>(١٨)</sup> .

ومنذ بداية عهد توفيق ، كان القناصل هم الذين يحكمون مصر ، ثم حكمتها "المراقبة الثنائية" التي كانت تمثل "النظام الجديد" . وهذه "المراقبة الثنائية" أنشئت بتاريخ ٤ سبتمبر ، ولكن وضع الدولتين في مصر كان لا بد له وأن يقرز - تلقائياً - تعديلاً في وضع وطبيعة هذه الرقابة ذاتها . وظهر هذا التعديل في مرسوم ١٥ نوفمبر الذي ينظم اختصاصات المراقبين العموميين . وحسب المادة الأولى ، فإن "المراقبين العموميين سيكون لهما - في مجال الشئون المالية - أوسع السلطات للتفتيش على المصالح العمومية" . أما المادة الرابعة فتتص على أنه : "سيكون لهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء وسيكون صوتهما استشارياً" . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فالمادة السادسة تنص على أنه : "لا يمكن عزلهما عن وظيفتهما إلا بموافقة حكومتيهما" .

وهذه "الرقابة السياسية"<sup>(١٩)</sup> يستلعب دوراً في أحداث سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢م التي أدت إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر . وفي المناقشات التي دارت في إنجلترا لتحديد المسؤولية عن وقوع هذه الأحداث ، بعد وقوعها بثلاث سنوات ، اعترف اللورد كرومر : "كان الليبراليون في مجلس العموم يؤيدون ضرورة التدخل الإنجليزي في مصر نظراً لأنه - في سنة ١٨٧٩ - أصبحت "الرقابة" رقابة سياسية بعدما كانت رقابة مالية في البداية"<sup>(٢٠)</sup> .

وبتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ م ، ألقى جلاستون خطبة أكد فيها نفس ما اعترف به كرومر من أن المراقبة الثنائية لم تكن سياسية قبل سنة ١٨٧٩م لأن الحكومة المصرية

احتفظت بحقها في عزل المراقبين . ثم وَجَّه كلامه إلى نواب مجلس العموم قائلاً :  
"ولكنكم ، عندما سلبتم من الحكومة المصرية هذا الحق في سنة ١٨٧٩م فإنكم دفعتم  
بالتدخل الأجنبي إلى صميم قلب البلاد وأنشأتم "رقابة سياسية" بمعنى الكلمة .

وكانت أولى مهام هذه الرقابة هي حل المسألة المالية ، فرفعت - في الأول من  
ديسمبر تقريراً للخبير حدث فيه - وقبل كل شيء - وضعها تجاه الحاكم ووزرائه :  
"إن المهام التي كُلِّفنا بها صاحب السمو لا تشترط أى تدخل مباشر في إدارة البلاد ،  
ولكنها تفرض علينا واجب إرشاد حكومته إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها لصالح  
البلاد ودانيها معاً" . ثم ختمت تقريرها قائلةً : "ونظراً لاستحالة مواجهة الحكومة لكل  
التزاماتها ، فإن الوضع المالي لن ينتظم إلا بصنور قانون خاص بتصفية الديون" .

وبتاريخ الثاني من إبريل سنة ١٨٨٠م ، تشكلت "لجنة التصفية" تحت رئاسة  
السير ريفرز ويلسون . ولم يتم تعيين المراقبين بصفة أعضاء في هذه اللجنة . وينكر  
اللورد كرومر مطلقاً : "كان بقاء المراقبين خارج هذه اللجنة يهدف إلى جعلهما معنيين  
لمصالح الشعب المصري وحكومته . وكان الإجراء عادلاً وسياسياً في آن واحد" .

وأخيراً ، توصلت أعمال اللجنة إلى إصدار "قانون التصفية" الذي منبثق عليه  
مرسوم خديوي بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠م<sup>(٢٦)</sup> . وبناءً على ما جاء في هذا القانون ،  
فإن نخل مصر يُقتر بثمانية ملايين و ٧٦ ألف جنيه إسترليني . وتم تحديد فائدة  
الدين الموحد بنسبة ٤٪ بدلاً من نسبة ٧٪ ، مما أدّى إلى تخفيض حوالي ٢ مليون  
جنيه إسترليني سنوياً . ويقول المستر رونشستين : "من المؤكد أنه لو تم هذا التعهيد  
لنسبة الفائدة في سنة ١٨٧٦م ، لكان بمقدور مصر أن تتجنب الألام التي لا حصر لها  
والتي تعرّضت لها في السنوات الأربع التالية لهذا التاريخ ، ولكن إسماعيل ما يزال  
مستمراً في الحكم حتى الآن"<sup>(٢٧)</sup> .

وعلى الرغم من إلغاء "قانون المقابلة"<sup>(٢٨)</sup> وبعض الأخطاء المرتبطة به ، فإنه نظم  
الوضع المالي غير الطبيعي ، كما أنه هيأ الظروف المناسبة لعودة الرخاء العام للبلاد .  
وكان السير مولهول - وبعض رجال المال الآخرين - قد انتقدوا بشدة السياسة المالية

للدول الأجنبية في مصر ، إلا أنهم أشانوا بهذا القانون النافع الذي اقترحتة فرنسا . ويقول محمد عبده : "يُعتبر يوم صدور هذا القانون يوماً تاريخياً ؛ ففي الإسكندرية ، احتفلت به الجماهير المتحمسة واعتبرته يوم عيد وطنياً ، فالقانون الجديد يرسم خطأً فاصلاً بين الماضي المضطرب الغامض والمستقبل المطمئن الواضح " .

ويعطينا الورد ملتر تقييماً عاماً لا يخلو من الفائدة : "... أصبح من الواضح أن تخفيض الدين كان ضرورياً والأ توقف عمل الحكومة تماماً . وهذا التخفيض حدث نتيجة لصدور "قانون التصفية" في شهر يوليو سنة ١٨٨٠م ... وبفضل هذا القانون ، تم ما يلي :

#### ١ - تصفية الدين السائر .

٢ - تقوية السندات المصرية عن طريق عدد صغير من القروض .

٣ - تثبيت الفاتحة بنسبة تستطيع مصر احتمالها - بقدر من المعاناة - في الظروف العادية .

ولكن خلال السنوات الأربع التي تفصل بين "تسوية جوشن" و "قانون التصفية" ، زادت ديون مصر حوالى عشرة ملايين جنيه .

وبعد ذلك ، يوجه مؤلف كتاب "L' Angleterre en Egypte" نقداً لهذا القانون قائلاً: "هذا القانون صاغه رجال يتصفون بالكفاءة والزمالة ، ولديهم معرفة عميقة بالموضوع الذي يعالجون . ويرتكز القانون على أفكار عادلة ومعقولة ، ولكنه لا يترك أى هامش للظروف الطارئة . وقطعاً ، فقد كان من الضروري وضع حد فوري للتبذير الحكومي ، وهذا إجراء جيد . ولكن "قانون التصفية" بلغ حد الشطط ؛ فهو لم يكتف فقط بإلغاء التجاوزات ، ولكنه أنقص أيضاً الاحتياجات الحقيقية للحكومة ، فقد خُفض القانون - بشكل مفاجئ - من نفقات الدوائر العمومية ، خصوصاً نفقات الجيش ، وبذلك يكون هذا القانون قد شجّع - بشكل ما - الحركة الثورية في مصر " .

والمؤلف يخلط هنا بين القانون وبين الأشخاص الذين نُقِنُوهُ بشكل سيء ،  
وبالتالى، زادوا من حالة السخط فى البلاد خلال سنة ١٨٨١م . ومع أن هذا القانون  
كان مثالياً ، إلا أنه عَجَزَ عن الإتيان بتحسين عميق فى فترة وجيزة لوضع مالى  
مضطرب للغاية منذ عدة سنوات .

واستمرت وزارة رياض فى الحكم لمدة سنتين ، وخلقت فى المجال السياسى  
نظاماً استبدادياً مبنياً على الرعب والتجسس ؛ فنفت مواطنين خارج القطر، وأغلقت  
جرائد، وأنشأت مكتباً للمصحافة لمراقبة المطبوعات . ولكنها فى المجال الإدارى كانت  
أفضل. ويقول مؤلف مصرى<sup>(١٤)</sup> : "أنا واثق من أن رياض - بعد عودته للحكم - كان  
يهدف إلى العمل على تخليص البلاد من مشاكلها المالية، وبالتالى يخلصها من التدخل  
الأجنبى ؛ ففي السنة الأولى لوزارته ، نجح فى تخليص الفلاح من أثقال أعبائه المالية .  
وكان مستحيلاً على رياض باشا تحقيق شيء ما فى مجال الإصلاح الشعبى لأن وزارته  
كانت تتكوّن أساساً من الأتراك الرجعيين" .

وإصلاحات رياض باشا الأساسية كانت بناءً على نصيحة "المراقبة الثانية" وهى:  
إلغاء ٢٤ ضريبة جائرة كان الفلاح يدفعها مُجبِراً (منها : ضريبة العمل والجرنك  
والوزن والضريبة الشخصية إلخ...)

وهذه السياسة تمثل "سياسة أنصاف الطول" وليست لها علاقة بالوضع الداخلى  
للبلاذ التى اضطرب فيها الأداء الإدارى منذ عهد إسماعيل . لقد كانت البلاذ تطالب  
بإجراء إعادة تنظيم شامل للجهاز الإدارى وبإجراء إصلاحات عميقة فيه . وحتى اللورد  
ملتر نفسه اعترف بأن "سنوات طويلة من التحلل كانت هى السبب العميق للزوال الذى  
حدث (الثورة المقبلة) . ولتبرير "المدة المحتملة للاحتلال الإنجليزى لمصر ، كان اللورد  
ملتر يستخدم عبارة "إعادة النظام" بمعنى ضرورة إعادة بناء الجهاز الإدارى بالكامل ،  
وإعادة بناء كل أجهزة الحكومة ، وضمان أن يحصل كل المواطنين على بعض  
أسس العدالة"<sup>(١٥)</sup> .

لقد سبق لنا وأن عَرَضْنَا - في الفصول السابقة - الأسباب المختلفة التي أدت لحدوث الارتباك المالي والفوضى الإدارية في مصر . ولنذكر هنا ما قاله إسماعيل لأحد الإنجليز بعد عزله : لقد ارتكبتم غلطة أيها الإنجليز . فمعهما كانت تصرفاتى السابقة ، فإننى قد أعطيتُ لمصالحكم الأولوية في مصر؛ فالسكك الحديدية، والجمارك، والبريد، والبرق ، والموانئ تقع كلها تحت الإدارة الإنجليزية. ولكنكم أردتم المزيد ، فاستعنتم بالفرنسيين ، ثم تردتم حتى دفعكم ببسمارك إلى التدخل المباشر<sup>(٢٦)</sup> .

وبالتأكيد ، لا يستطيع أحد أن يلوم المصريين الذين أرادوا تحجيم سلطة إسماعيل الاستبدادية والتدخل الأجنبي ، فسعوا إلى إقامة نظام مستقر "بحق" ، أى نظام "قومى" . وهذا النظام "القومى" يجب أن يتكوّن من حكومة مسؤولة أمام مجلس النواب المصرى ، أى أنه "نظام نيابى" . ولو كان هذا النظام قد أنشئ عن طريق الإصلاحات الحقيقية ، لما نشبت الثورة . ولما اتهم الوالى وحكومته بأنهما هما المسؤولان المباشرين عن الأحداث التي تحجج بها الإنجليز للتدخل ، أى لإعادة استتباب النظام .

ويمقدورنا الآن أن نفهم لماذا ظلت مصر لمدة سنتين بلا حرية سياسية في أثناء الفترة الأولى "للمراقبة السياسية" التي كانت قد بدأت فعلاً مع عزل إسماعيل . ولم يكن مسموحاً للخديوي بالتصديق على الدستور ، الذي قدمه له شريف باشا ، بل إن "مجلس النواب" القديم (الذى أنشأه إسماعيل) كان ملغياً بالفعل .

ومارس رياض باشا عملية خنق منهجية للحرية السياسية ، ففي مجال الصحافة، أنشأ نظاماً لمراقبة المطبوعات ، وبالنسبة لمجلس النواب ، فقد ألغاه ببساطة ، وبالنسبة للبلاد - بصفة عامة - فقد راقب زعماء الحركة الوطنية ونفاهم . وكانت المراقبة الأجنبية تشجع نظام خنق الحرية هذا : فهي التي كانت تُهيمن تماماً على مقادير البلاد . وهذا النظام الخائق كان هو السبب الرئيسى والمباشر لنشوب ثورة سنة ١٨٨١ / ١٨٨٢ م .

ومنذ تلك اللحظة ، أصبح النضال ضد الخديوي أو وزارته - في واقع الأمر - نضالاً ضد المراقبة الأجنبية التي توجّه الأحداث : فقد كانت المراقبة الأجنبية هي



السُّلطة المطلقة والحقيقية في البلاد ولكنها كانت تتوارى خلف السُّلطة "الاسمية" لغيرها. ويُعَلَّق المراقب الإنجليزي على هذا الوضع قائلاً<sup>(١٧)</sup> : كان رياض بطيئاً في الموافقة على النتيجة الحتمية التي تقول بأنه لا توجد إصلاحات ممكنة بدون إشراف ومساعدة من أوروبا. وكان من الواضح أن أفضل أمل لنجاح المراقبين - في مثل هذه الظروف - هو وجود نوع من إنكار الذات ؛ فقد كان عليهما الإمساك بالقيوط من خلف الكواليس مع أقل ظهور علني ممكن على خشبة المسرح .

تلك كانت حكومة "الاستبداد الموضوعية تحت الإشراف الفعال" للقوتين الأوربيتين. ومع ذلك ، فقد فهم المصريون - بشكل كاف - هذا الوضع الحرج للغاية وأرادوا تحجيم التدخل الأجنبي تدريجياً بتطبيق سياسة إصلاحية .

وبعد نفى جمال الدين الأفغاني ، تلقى محمد عبده - أعظم مرثيه - أمراً حكومياً بالاستقالة من التدريس في دار العلوم والتوجه إلى قريته. وبفضل تدخل رياض باشا ، عُيِّن في منصب مدير الصحافة ورئيس تحرير الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" في سنة ١٨٨٠م . حيث خصَّص مساحة كبيرة للحركة الاجتماعية والأدبية .

وكان محمد عبده ذا طبيعة معتدلة ويؤمن أساساً بالتطور التدريجي. فاستفاد من سلطته الجديدة لمحاربة الخرافات ، والأفكار المسيقة ، والأمراض الاجتماعية التي شوهت روح الدين على مدى زمن طويل . وسعى محمد عبده إلى تجديد شباب الإسلام وتحرير الفكر وذلك بفتح آفاق جديدة أمامه .

وكان لابد له من الاستعانة بالحكومة ورئيس الدولة لإتجاز مهمته. وأسلوب العمل هذا يذكرنا بالمعتدلين الإيطاليين الذين سَعَوْا إلى كسب الأمراء إلى جانب قضية الإصلاحات والوحدة الإيطالية . ولكن هذا التحرك كان مصيره الفشل المحتوم ؛ لأن نظام "المراقبة الثنائية" كان موجوداً في صميم قلب البلد .

وبتلخيص سياسة محمد عبده في ثلاث كلمات : "النظام والسلام والإصلاحات". ولم يكن محمد عبده زعيماً - مثل أستاذه - ولكنه كان "المنظم الثقافي للحركة". وفي مذكراته غير المنشورة ، يشرح لنا بنفسه - وبشكل غير مباشر - أسباب فشله ،

وكانت هي نفسها من الأسباب العامة للثورة : كان الحكماء يتمنون أن تستمر الحكومة في سياسة الإصلاحات لمدة عشرين عاماً على الأقل لكي ينغرس الشعور بالصلحة العامة بعمق في نفوس الناس ، وحتى تتكامل المؤسسات وتؤقلم نفسها على تلبية الاحتياجات الجديدة للسكان .

ولكن - للأسف - كانت هناك أسباب مختلفة منعت تحقيق هذه الأمانى: بعض هذه الأسباب ترجع إلى رياض باشا نفسه وبعض وزرائه ، والبعض الآخر تسبب فيه الخديو ، كما يرجع بعضها إلى تزايد التدخل الأوربي من جديد ، بالإضافة إلى زيادة السُخْط على وزارة رياض باشا والعمل على إسقاطها .

وفي الواقع ، كان رياض باشا هو رَجُلُ النظام القديم . ويقول عنه محمد عبده: كان رياض باشا يعتقد بأن المصريين - اليوم - يجب عليهم أن يخضعوا كما خضعوا بالأمس . وكان لا يكثر كثيراً بأمالهم أو بالامهم .

ومن المؤكد أننا لا نسعى للتشكيك في وطنية رياض - ولا نوبار ولا شريف ولا على مبارك - فهو مثلهم ينتمى إلى هذه المجموعة الحكومية من المصلحين الذين اشتركوا في مشروع إسماعيل . لقد خرج رياض باشا من بين صفوف الشعب - مثل على مبارك - وتميَّز عن الآخرين بميله للفلاحين المصريين وللإصلاحات في مجالي : اللغة والدين . وكان حامياً وصديقاً لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، ولكنه لم يكن - أبداً - الرجل المناسب للتعامل مع الزمن الجديد أو الأفكار الجديدة . لقد كان رياض باشا مصدر إزعاج لأصدقائه ولأعدائه على حد سواء ، بسبب شخصيته الاستبدادية المغرورة . ولعب المراقبان الأوربيان - خصوصاً المستر بارنج - على وتر غروره وسلطته الاستبدادية ، وبدلاً من تهدئة حالة السُخْط المنتشرة في البلاد ، زادت شخصيته من حدتها (٢٨) .

لقد كان من الحقِّ البين تعيين شخص شركىسى جاهل ومستبد - يدعى عثمان رفقى - في منصب وزير الجهادية وهو الذى كان يُفضل ترقية الضباط الشراكسة على حساب العنصر المصرى في رتب الجيش العليا . ومن المؤسف أن هذا الاختيار جعل

الجيش بؤرة السُّخْط . وبعدما كان يحرز الانتصارات فى عهدى محمد على وإسماعيل ، شعر المصريون فيه بالظلم الواقع عليهم من قياداته التركية ، ثم وَقَعَتْ هزيمة حرب الحبشة ، فأدَّى ذلك كله إلى زيادة الغضب بين المصريين ، ثم جاء نجاح تمرد يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ليُثَبِّت ضرورة التعاون مع الجيش .

ومنذ بداية عهد إسماعيل ، تكونت جمعية سرية وأَسَها على الروبى للدفاع عن مصالح العنصر المصرى فى الجيش . ثم نَشَطَتْ أكثر بفضل تَدَخُّل عرابى بعد حرب الحبشة على النحو التالى : من المعروف أن أحمد عرابى كان مسئولاً عن المواصلات فى مُصَوِّع أثناء حرب الحبشة ، ثم اتُّهم بالفساد ، وغضب عليه الخديو إسماعيل ، مع أن المؤلف المجهول<sup>(٢٩)</sup> لكتاب "خديو وباشاوات" ينفى عنه هذه التهمة قائلاً : كان الأتراك والشراكسة يَدْعَوْنَ هذا الاتهام الظالم - عادة - ضد كل من يريدون التخلُّص منه .

وترك عرابى صفوف الجيش ، وعاد إلى الجمعية السرية وشَنَّ حملة دعائية نشطة ضد أولئك الذين يضطهدون المصريين ، وكان هو نفسه أحد ضحاياهم . وبفضل فصاحته وشجاعته وإخلاصه (فقد كان قلبه أقوى من نهته) ، أصبح منذ سنة ١٨٧٧ م هو زعيم الجمعية بلا منازع .

وفى نهاية حُكْم إسماعيل ، رجع مرَّةً أخرى إلى صفوف الجيش بنفس رتبته ، وفى تلك الأونة ، كان صرف المرتبات الشهرية غير منتظم ، وكان المصريون يقرضون للمعاملة الظالمة فى عهد توفيق ، مما أدَّى إلى فوران المشاعر وازدياد خطورة الشر المتأصل . واختار الضباط الساخطين - والجاهزون للتحرك - أحمد عرابى زعيماً لهم . وفى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ م ، رفع الضباط عريضة لرئيس مجلس الوزراء طالبوه فيها بإجراء تحقيق عام . وأيدَ قنصل فرنسا - البارون دى رينج - مطالبهم العادية هذه ، وقام بتزكيته لدى رياض باشا ، وانتهى الأمر بترضيتهم وإجابة مطالبهم .

ولكن عثمان رفقى أراد الانتقام من الجيش ، قَفَرَضَ نظاماً جديداً لإزالة حين أصنَر تكتيكا ل وحدات الجيش بحفر الترع ، وفرض عليها نوعاً من أنوار السُّطْرَة . وكان عرابى هو الضابط الوحيد الذى رفض إرسال جنوده للعمل فى أشغال الحفر فى الرِّياح التوفيقى ، فنَخَلَّ فى صراع مع وزير الجهادية .

وكان الخديو توفيق يشعُر بالغيرة تجاه رئيس وزرائه - الذى كان رَجُلَ  
القناصل الأجانب ورئيس الحكومة الحقيقى - فبدأ يحيك المؤامرات ضده، ويُسْجَعُ -  
سراً - الضباط المناوئين له عن طريق البكباشى على بك فهمى ، ياوره الخاص وقائد  
الكتيبة الأولى للحرس الخديوى .

وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨١م ، رفع البكباشية الثلاثة : أحمد عرابى وعبد العال  
حلى وعلى فهمى عريضة لرياض باشا يطالبون فيها بإجراء تحقيق جديد، وإقالة وزير  
الجهادية (عثمان رفقى) . وجاء فى هذه العريضة ما يلى : "يجب أن تكون الكفاءة  
والعلم - وحدهما - هما أساس ترقية أى ضابط . وبناءً عليه، فإننا أكثر كفاءة بمراحل  
من الذين تمت ترقية تهمهم ، فطلب منهم رياض باشا التريث، وبدلاً من إزالة أسباب  
الشكوى ، قُدر - تحت تأثير الحزب الشركسى - محاكمتهم أمام محكمة عسكرية .  
وعلم الضباط الثلاثة بنيتهم نحوهم فاتخذوا احتياطاتهم مقدماً . وفى أول فبراير ، وبناءً  
على أمر خديوى ، تم استدعاؤهم إلى مبنى وزارة الجهادية، وألقى القبض عليهم ،  
ولكن أطلق سراحهم فوراً على يد كتائبهم التى تحركت إلى الموقع، وخرج الضباط  
الثلاثة من مبنى وزارة الجهادية فى الحال .

ويقول اللورد كرومر : إن الخديو وَجَدَ أن المقاومة لا تُجدى ؛ فوافق على طلب  
الضباط ، وأقال عثمان رفقى ، وعيّن محمود سامى البارودى فى منصبه . وأكد هذا  
الحدث - بشكل علنى ورسمى - انتصار جيش الفلاحين على مضطهديهم الأتراك  
الذين كانوا يُسيطرون على "حكومة الاستبداد التطوعى" . وكان لهذا الحدث - أيضاً -  
أثر خطير ؛ فقد جعل كل مطالب البلاد موضع العناية والاهتمام، وأرسى مبدأ الثورة  
عند الشعب المصرى .

لقد أجبر الخديو توفيق ومراكز القوى التركية / الشركسية على هذا التنازل  
الذى يُعد بمثابة هُنة . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت المباراة مثيرة بالنسبة لمن يريدون  
تجنب الضيوط من خلف الكواليس ومتابعة الأحداث .

## هوامش الفصل الرابع

- (١) في مقال نُشر بتاريخ ٢٦ يونيو ، شُيِّتَ جريدة التليزيم هذه التوايا لفرنسا .
- (٢) رسالة بتاريخ ٢٧ يونيو من المسيو واينجتون إلى المسيو لورنييه ، سفير فرنسا في الأستانة .
- (٣) مشروع فرمان : Documents diplomatiques , affaires d' Egypte .
- (٤) مقتطفات من رسالة - بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ م - موجهة لسفير فرنسا في الأستانة .
- (٥) راجع كتاب : Egypt for the Egyptians الصادر في لندن سنة ١٨٨٠ م .
- (٦) بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩ م ، كتب "صديق للفلاحين" ، في جريدة التليزيم ، يقول بأن المصريين كانوا يطلقون على توفيق لقب "الآنسة فريديك" .
- (٧) هذا الكتاب عبارة عن مذكرات مواطن مصري من سكان القاهرة نُشرت في كتاب Egypt for the Egyptians سنة ١٨٨٠ م ، الذي كتبه مؤلف إنجليزي ويحتوي على بعض المعلومات المهمة عن هذا العهد - الذي ندرسه - وعن المالية في عهد سعيد .
- (٨) راجع كتاب Egypt for the Egyptians ، الجزء الرابع .
- (٩) راجع : Modern Egypt للورد كرومر .
- (١٠) نفس المرجع .
- (١١) راجع جريدة التليزيم بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ م .
- (١٢) راجع جريدة التليزيم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . كما نشرت جريدة "La Réforme" بتاريخ ١ سبتمبر منشوراً وجهه مدير قسم الصحافة المحلية يبرر فيه اتخاذ هذا الإجراء قائلاً : "إن الحكومة من واجبها معاقبة أى شخص يثير - بالكتابة أو الخطابة - كراهية واحتقار المواطنين للحكومة ولدين الدولة" وعلقت الجريدة قائلة : "قد نُنشئ بأن الجانب المينى والسياسى تتدخل - إلى حد كبير - في الإجراء العنيف الذى اتخذته الحكومة ضد جمال الدين الأفغانى ، ولكننا نتفكنا من أن مولى جمال الدين الليبرالية واللامبالية تجاه الدين - وليست المعادية له - لم تكن هي السبب الأساسى لطرده من البلاد" .
- (١٣) تم تعيين المستر بارونج والمسيو دى بيلينيير (الوزير الأوروبى السابق الذى أقاله إسماعيل) بصفة مراقبين بتاريخ ٤ سبتمبر بناءً على مرسوم خديو .
- (١٤) يقول الشيخ محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - والتي سمع لنا مريده الشيخ رشيد رضا بالاطلاع عليها - ما يلي : "تم طبع ٢٠ ألف نسخة من منشور يهامج رياض باشا بتاريخ ١ نوفمبر سنة ١٨٧٩ م ، ولم يُعرف كاتبه . وهذا المنشور يُنسب إلى الجمعية التي تَكَوَّنَتْ في حلوان لتشكيل قوة معارضة ضد رياض باشا ، وكان أعضاؤها الأساسيون هم : شريف وشاهين وعمر لطفي وراغب وسلطان باشا ، وهم الذين أُصدروا بأموالهم جريدة القاهرة في باريس" .

ويقول المؤلف السويسري John Ninet في كتابه Arabi Pacha : كان القادة الأساسيون هم شريف باشا وعمر لطفي باشا وولقب باشا وسليمان باشا ، الذين بحثوا بشخص شامي - اسمه : إسحق أديب - إلى باريس ، وكلفوه بإصدار جريدة القاهرة على نفقتهم الخاصة من هناك . وكانت هذه الجريدة تُوزع سرا في مصر .

ومنذ ذلك التاريخ ، توالى الاجتماعات السرية في منزل سلطان باشا ، بدون أن يدرك جواسيس رياض باشا أي شيء . وحدث تحالف بين : سلطان باشا وعراي وعبد المال وعلى فهمي ومحمود سامي وسليمان أباطة باشا (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريفي (مدير الغيا) ومحمود فهمي ووطنيين آخرين . وكان هذا التحالف يهدف إلى تنظيم العمل الشرعي الحزب الوطني الذي كانوا يمثلونه علنا . وكان لابد من الاستعانة بمديري الأقاليم لكي تكون الإدارة العليا على أعلى درجة من المشاركة الفكرية مع الأقاليم الزراعية . وكان من الضروري الاستعداد للجليل لمواجهة احتمال إقالة حكومة رياض .

(١٥) يشير القليل من المؤلفين إلى هذا البيان . وعلى حسب معلوماتنا ، فإن المكتبة الوطنية في باريس هي - وحدها - التي تحتفظ بنسخة كاملة لهذا البيان باللغة الفرنسية . أما النص المكتوب بالعربية فغير موجود .

(١٦) راجع مجلة : L' Europe diplomatique : بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩م .

(١٧) كتبت جريدة La Réforme - التي كانت تصدر في الإسكندرية - بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩م : "منذ عدة أيام ، يتداول الناس في القاهرة والإسكندرية كتيبا من عدة صفحات... (ثم تحلل الجريدة هذا البيان). وأيا كان الأمر ، فإن هذا الكتيب - الذي نشره الحزب الوطني - يحتوي على معلومات عظيمة وتعاليم جادة . لقد أثر هذا الكتيب تأثيرات عميقة على نفوس السكان المحليين ، ويقال إن من كتيبه هم من كبار الشخصيات". ويقول المؤلف المجهول لكتاب Egypt for the Egyptians إن المنشور عبارة عن مظاهرة عدائية ضد التدخل الأوربي .

(١٨) راجع جريدة التايمز بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٧٩م .

(١٩) يقول ستانلي لين - بول في الوقت الحالي ، تمارس الدوائن "الحماية الثانية". وتحكم إنجلترا وفرنسا مصر بواسطة المراقبين الأجبيين ، أما الخديو فهو يمثل الحكومة الشكلية .

Stanly Lane - Poole , Egypt , 1880.

إن سلطة المراقبين تبدو بسيطة - ظاهريا - ولكنهما - واقعا - هما اللذان يحكمان مصر لأن الخديو وحكومته لا يجرؤان على مخالفة أي منهما . والدوائن تمسكان بزمام الأمور في مصر بواسطة المراقبين ، وهذا الوضع هو ما يطلق عليه "الحكم التثاني" (Condominium) . ويمارس المراقبان سلطانهما على كل إدارات الحكومة المصرية .

Blouès : Français et Anglais en Egypte , 1881-1882, 1910.

(٢٠) راجع : القرد كرومر Modern Egypt .

(٢١) فكر المسمو فرانسيسيه ما يلي : "في سنة ١٨٨٠م ، وادفع حد المطالبات المستمرة الناتجة عن الحالة المالية لمصر ، اقترحت على حكومات لندن وبراين وروما وفيينا التصويت على قانون لتصفية يكون بمثابة حل نهائي لهذه المشكلة . ونجحت في مساعي .

De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1882.

(٢٢) T. Rothstein, Egypt's ruin (a financial and administrative record), 1910.

(٢٣) "... في كل يوم ، كان الفلاح المصري يرى بعض قطع أرضه الزراعية العزيزة عليه تقع بين يوائن المزارعين اليونانيين أو الشوام أو اليهود الذين يملكون - بالنسبة له - أوروبا وحضارتها .

أما كبار الملاك ، فقد كانت لديهم شكوى من نوع آخر خاصة بإلغاء "قانون المقابلة" . لقد ألغى هذا القانون نهائياً بناءً على مرسوم صادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، واهتمت الحكومة بمصادرة المبالغ - التي دفعت مقابل امتيازات مستحقة فيما بعد ، بدون دفع أية تعويضات عنها ، ثم أحالت الحكومة الأمر برمته إلى لجنة التصفية . وهناك الكثير من الأموال التي دفعت بشكل صوري فقط ، ولكن من الـ ١٧ مليون جنيه مصري - وهو القيمة الاسمية للمقابلة - كان هناك ما لا يقل عن ٨ ملايين جنيه نُقلت فعلياً للخزانة العامة . وبما أن دافعي المقابلة كانوا لا يحظون بشفة حماية من أية دولة أجنبية ، فقد منحتهم اللجنة قسماً سنوياً يبلغ ١٥٠ ألف جنيه فقط لمدة ٥ سنوات . وهذا المبلغ لا يزيد عن نسبة ٢٪ من رأس المال الحقيقي مع الفوائد والاستهلاك . لقد ضرب هذا الظلم الطبقة الوسطى في مصر (Blovès, id.) .

ويقول أحد رفاق عرابي - وهو حسن موسى العقاد ويبلغ سنه الآن ٨٠ سنة - إنه اهتمر على إلغاء "قانون المقابلة" فنقاه رياض باشا إلى مديرية النيل الأبيض بحجة أنه مشير خطير للفتن .

(٢٤) راجع كتاب .

(In the land of the Pharaohs , A short history of Egypt from the fall of Ismail to the assassination of Boutros Pasha, by : Duse Mohamed, London , 1911).

(٢٥) اللورد ملتر : L' Angleterre en Egypt .

(٢٦) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٩م . مقال لمراسلها عن الإسكندرية مؤرخ في السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٧٩م .

(٢٧) اللورد كرومر Modern Egypt : كان يجب عليهم الإمساك بالضيوط من خلف الكواليس مع أقل ظهور على ممكن على خشبة المسرح .

(٢٨) ذكر محمد عبيد - في مذكراته غير المنشورة - ما يلي : "كان رياض يؤمن تماماً بأن المصريين لن يخرجوا أبداً من سلبيتهم التي دامت قروناً : فركن إلى الاطمئنان الزائله ولم يشغل باله مطلقاً بما قد يجعلهم يتورثون أو يتعلمون - إما نتيجة لسوء معاملتهم (ينطبق مبدأ الاستبداد) ، وإما بسبب انشغاله الدائم عن السخط المتزايد ضده بين صفوف السكان المحليين وحتى الأجانب . واستمر رياض على هذا المنوال ولم يجد عنه قيد أنملة .

وفي كتابه Modern Egypt ، يقول اللورد كرومر : "توسط المراقبان بين رياض باشا والدائنين الذين كانوا يريرون التهام الحكومة المصرية . وأدرك رياض باشا أنه يمتلك القدر الكافي من المعرفة التقنية اللازمة لفرض النظام بدلاً من القوضى الضاربة أطنابها في الوضع المالي العالي ، وأدرك أيضاً أنه لا بد من الاستعانة بالعون الأجنبي في هذا المجال . وفي الفترة الأخيرة من عمر "المراقبة الثانية" ، كان يجب عليه معالجة مسألة قد تتطلب مهارات ويعدّ نظر سياسي أكثر من المتوفر لديه . لقد دأبته "حركة عرابي" لأن فشل في إدراك أهميتها في الوقت المناسب ، بل أدركها في وقت متأخر جداً .

ويذكر اللورد ملنر في كتابه *L'Angleterre en Egypt* : "حقاً! لقد كان شيئاً مذهلاً أن يكون هذا الرجل غير صالح لقولي الحكم إلى هذا الحد : فما دام قد ظل مشغولاً بحياته الشخصية، فسيجد في مصر كثيرين يؤيدونه؛ وبصفته مسلماً ورعاً ، فسنجد أن جميع التأثيرات الدينية القوية تعمل لصالحه: وبصفته من كبار الملاك ، ومزارعاً ماهراً ، وخبيراً ملماً تماماً بحياة الشعب واحتياجاته وأفكاره ، فإنه يستطيع الدفاع عن مصالح مشايخ القرى وكسب محبتهم . ولكنه إذا دخل في مجال الخدمة العامة، فإنه يصبح من الصعب التعامل معه. ولا يجب الافتراض بأن الإنجليز - فقط - هم الذين كانوا يضايقون رياض باشا. أبداً ، فلقد كان قطعاً مع الجميع: أجانب ومواطنين، رسميين وعاديين." ويقول المسيو بيوفيه، في كتابه: "كسوء الحظ، فإن الاهتمامات المالية تغطي دائماً على ما عداها. وكان رياض يثق تماماً في ولاءة الشعب المصري . ولذلك فإنه لم ير نُزْر العاصمة التي تتجمع فوق رأسه" .

ويذكر البارون دي مالوري : "كان رياض مقتنعاً بأن نظام المراقبة الثانية" يدعم سلطته الفردية ، وكان يعتقد بأن هذا الوضع كافٍ لاستتباب النظام . وبالتأكيد، فإن الفواصل الأجانب كانوا يشجعون رأيه هذا" .

(Baron De Malorie : Egypt , native rulers and foreign interference).

(٢٩) يعتقد اللورد ملنر أن هذا المؤلف المجهول هو المستر مويرلي بل (Moberly Bell) .



## الفصل الخامس

### الثورة

خَضَعَتْ مصر عملياً لسلطة الأجانب منذ سنة ١٨٧٦م؛ نتيجة لإنشاء نظام المراقبة المالية؛ فكانت مصر محكومة بواسطة حشد غفير من الإداريين الأجانب<sup>(١)</sup>، أما السودان ووسط إفريقيا - أى على الأقل نصف مصر - فكان يحكمها ضابط إنجليزي .

وظل المصريون على صبرهم المشهورين به ، ولكنهم كانوا يتململون تحت نير السُلطة الأجنبية ، وبدأوا يخرجون من حالة "الفجوة" التي كانوا فيها . ثم جاءت الحرب التركية / الروسية - فى سنة ١٨٧٧م - فأيقظتهم تماماً وتَسَبَّبت فى ميلاد الرأى العام فى مصر . ويعطينا السير صامويل بيكر معلومات فى غاية الأهمية عن هذه الحرب : أدرك كلُّ مَنْ يعرفون القراءة أن مصر قد أصبحت من نصيب بريطانيا وتم تعريفها بهذه الصفة فى أثناء الحرب . وفى الوقت نفسه ، وبدلاً من أن تساعد بريطانيا تركيا ، فإنها اكتفت فقط بعمل مظاهرة بحرية تافهة . وفى نهاية هذه الحرب، عُبِّرَ ٧ آلاف جندي هندي قناة السويس ، واحتُلَّت إنجلترا قبرص بفتحة!! وعُرفَ القُرَاءُ المصريون - بفضل الصحف البريطانية - أن موقع قبرص يُسيطر على مصر، ويعطى لإنجلترا السيادة المطلقة على قناة السويس ، وذلك نتيجة للمناقشات العامة التى أثارها الصحف البريطانية بخصوص قيمة احتلالنا لقبرص، وهذه الوقائع، التى لا يمكن إنكارها ، نُشرت فى الصحف العربية ، وفهم منها الشعب المصرى أن إمبراطورية بريطانيا الحالية فى الهند بدأت بافتتاح وكالة تجارية صغيرة منحتها الهند لشركة إنجليزية<sup>(٢)</sup> .

واتخذ التدخل الأنطو / فرنسي شكل السيطرة الأجنبية على البلاد بتعيين وزيرين أوريين يراعيان بدقة مصالح الـ (Bond Holders) . وفي نهاية عهد إسماعيل، أصبح هذا التدخل لا يطاق . واقتنع المصريون - عندئذ - بأن خلاصهم يجب أن يكون على يد جيش ونستور جديدين ، ولكنهم لم يتحدثوا عن تلك الفكرة علانيةً . ويجهل المؤلفون هذه الحقيقة الواضحة أو يسكتون عنها ، وحتى المصريون أنفسهم لم يعبروا عنها بوضوح ومهارة<sup>(٣)</sup> ، ولكننا نستطيع استنتاج وجودها منطقياً من الأحداث نفسها . وبسبب هذه الحقيقة الواضحة ، وتحت الضغوط الوطنية، قرر إسماعيل وزارة شريف باشا منح مجلس النواب اختصاصات برلمانية، وزيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف جندي . وفي الوقت نفسه ، وبحجة التوفير، كان السير ريفرز ويلسون يسعى لتخفيض عدد أفراد الجيش بتسريح غالبية الوحدات ورفض الضباط بدون صرف رواتبهم المتأخرة . وهذه الإنية هي التي تفسر مواقف ويلسون فقط تجاه مجلس النواب المصري .

وعندما انتصرت المعارضة القومية على الوزيرين الأوريين ، لم يضع المسيو وادينجتون الوقت ، وقرر اتخاذ موقف سريع وحاسم ؛ فدفع إنجلترا المترددة لتطالب بعزل إسماعيل بالاتفاق مع فرنسا . وموقف المسيو وادينجتون قد أملت ضرورة أن تسبق بلاده إنجلترا وتنعها من حل المسألة المصرية لصالحها بدون فرنسا .

إن نظام المراقبة الثنائية قد أنشئ ولديه سلطات شبه مطلقة ، فاستطاع أن يمنح الخديو الجديد - توفيق - من الوفاء بوعده للشعب بمنحه لائحة دستورية، بل ونفع الخديو لكي يتجاهل وجود مجلس النواب القائم منذ سنة ١٨٦٦م .

وكان وزير الجهادية الشركسي يعامل الجيش معاملة سيئة ، كما تم تسريح عدد آخر من الضباط . ويعلق المسيو فريسينيه على هذه النقطة قائلاً: كانت رواتب الضباط ضعيفة ؛ ومع ذلك ، تم تسريحهم بحجة التوفير . وكانت مسيرتهم العاصفة، في سنة ١٨٧٩م ، جديرة بأن تلفت أنظار الوزراء لهذه النقطة . وكان لابد من البحث عن تسوية مع المراقبين العموميين الذين كانوا يرفضون بشدة صرف أية نفقات لأنها كانت

ستؤدى إلى إنقاص رهن الدين ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان اختيار عثمان رفقى اختياراً غير موفّق : ونظراً لحالة السُخْط الحالية ، فقد كان من الأفضل إعطاء منصب وزير الجهادية لضابط مصرى الجنسية<sup>(٤)</sup> .

ولكن أخطر ما فى الأمر هو أن أصل الداء - الذى تعاني منه البلاد والجيش - لم يكن بسبب شخص عثمان رفقى نفسه (فهو قد أُقيل بعد حركة عصيان الأول من فبراير)، بل إن أصل الداء كان يكمن فى نظام الحكم نفسه الذى نشأ منذ عامين "على يد حفنة من الرعايا البريطانيين الذين شغلوا الوظائف العليا فى مصر، والذين مهدوا الطريق للاحتلال الذى سيحدث فيما بعد" . وهذا النظام كانت تمثله مجموعة الإنجليز / رياض / دى بلينيير<sup>(٥)</sup> .

ويجب علينا هنا أن نقول كلمة حق لصالح المسيو دى رينج - قنصل فرنسا - الذى استدعته حكومته بعد مظاهرة الأول من فبراير بناءً على طلب الحكومة المصرية بتحريض من المسيو دى بلينيير ، المراقب العام الفرنسى . لقد رأى المسيو دى رينج - بثاقب فكره الفرنسى - الخطر الذى يُهدّد المصالح الدائمة لفرنسا فى مصر، فأراد أن يلبى الأمانى المشروعة للمصريين وترضيتهم<sup>(٦)</sup> .

إن نتائج مطالب الأول من فبراير ، من زاوية ضمانات تنفيذها بالنسبة للضباط، قد أدّت إلى ضرورة تغيير وزارة رياض باشا ، وكان المسيو دى رينج قد أعلن رأيه بأن حكومة رياض يجب أن تستقيل وتُستبدل بوزراء لم يرتكبوا هذه الأخطاء التى أدّت لوقوع التمرد . وعندما تم استبدال حكومة رياض ، كان القنصل يرى أنه قد تم نزع فتيل أهم أسباب الإثارة<sup>(٧)</sup> .

وأيضاً كان لابد من تغيير نظام المراقبة بالكامل لأنه تسبّب فى إثارة السُخْط العام ضده . وكان الجيش هو أوّل من أشار إلى حالة السُخْط هذه ، ثم تلاه الشعب . ولم يتأخر الجيش عن تحمل مسئولية قضيته .

ويتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠م . كتب مراسل مجلة Le Siècle مقالاً عن البكباشية واللواءات الذين قاموا بحركة التمرد . جاء فيه : لقد قابلهم المسيو دى رينج كما ينبغي ، وتحدث معهم عن النظام والواجب . وكذلك فعل المستر ماليت، ولكنه سُخِرَ

منهم فى مواجهتهم عندما تحدثوا معه عن أمانى الأمة فى الحصول على الدستور والبرلمان ، ورد عليهم قائلاً : إن مصر لن تحصل أبداً على برلمان لأنها ليست جديرة به . وهذا يعنى أن المصالح الإنجليزية تتطلب أن يستمر المصريون فى المعيشة تحت وضع نصف العبودية الحالى .

ثم يؤكد الكاتب أن الشعب المصرى كان يشعر بالمهانة برؤيته للإنجليز وهم يسيطرون على المرافق الحيوية فى الإدارات ، ويعلق على ذلك بقوله : إن مصر - حالياً - معادية لإنجلترا<sup>(٨)</sup> .

أما مراسل *Estafette* ، فكتب يوم ٢٦ إبريل ما يلى : إن البلد ليست هادئة بالمرّة ، لقد خرجت الجماهير بطريقة خطيرة عن هونها الأبدى ، وفى الوقت الحالى ، فإن الجيش يزدري توفيق ، ويخشى من انتقام رياض . أما الشعب ، فمن الواضح أنه يشتري الأسلحة . ولكنكم ستتساءلون : ضد من سيرفع المصريون هذه المسدسات القديمة ؟ الرد هو : سيرفعونها فى وجه كل من يمثل طغيان الاستقلال . يا إلهى !! لقد وصلنا إلى هذه الدرجة !! لقد عبّرت الكلمات الرنانة البحر المتوسط ، وأخطر ما فى الأمر هو أن هذه الكلمات ليست مجرد بلاغة ثورية ، بل إن لها معنى محدداً وواضحاً وترجم بالضبط موقفاً متصاعداً لا يمكن السكوت عليه ؛ فالفلاح يعانى من النهب والسرقة أمام عيوننا وبطريقة لم تحدث من قبل أبداً ، ويتم ذلك بناءً على قرار وزارى . وحتى الجيش ، فقد سُرّق - حتى الآن - بطريقة غير لائقة ، فلم يتم أبداً صرف حتى نصف المبالغ المخصصة له فى الميزانية من أجل العناية به .

ثم يوضّح الكاتب أن المبالغ التى لم تُصرف بالضبط كانت تُنفق بصفة مصاريف سرية لرئيس مجلس الوزراء ، أى للمراقبة الثنائية ، ولشراء تأييد الجرائد<sup>(٩)</sup> المحلية والأوربية التى لا تكلف كثيراً مثل تكاليف جرائد بسمارك الأسطورية ، ولشراء ذمم من يُستخدمون لهذا الغرض . ويحزنتنى القول بأنه يوجد الكثير منهم من أعلى المستويات إلى أدناها ؛ والمرء يقابلهم فى بلاط الخديو وفى صالونات الجالية الإنجليزية والبرهنة والأندية والمسارح وفى أصغر الحانات<sup>(١٠)</sup> .

ويسبب وجود "الاستبداد التطوعي" ، سقطت مصر تدريجياً في هوة بلا قرار على المستويين المعنوي والمادي . فكان لا بد من التحرك الفوري بدون التنازل - ولو اللحظة واحدة - عن الخط الذي ترضه الفطنة والحزم معاً . وتبدل الهدوء الظاهري - الذي كان مفروضاً على البلاد - وغطت مجله فترة من الإثارة الفورية بدءاً من الأول من فبراير . ويقول المستر صمويل بيكر : "بدأ البركان النائم يظهر علامات تدل على نشاطه . وبدأت مصر تدرك معنى اقتراب الخطر منها ! في قبرص، التي تواجهها . وفي تونس ، التي تبعد عنها مسيرة ثلاثة أيام في البحر غرباً ، وفي البحر الأحمر ، الذي وقع بين أيدي الإنجليز . وفي الوقت نفسه ، أدركت مصر مغزى مصطلح وجود "دولة داخل دولة" في قلب البلاد نظراً لوجود المراقبين الأوربيين بها" (١١) .

\* \* \*

حينئذ ، استجاب عرابي لفكرة وطنية تماماً ، فاتصل بطهء الدين والأعيان وشبّه لهم السلطة الأجنبية على هيئة نسر يحوم في السماء لكي ينقض على فريسته ، أي على حقوقنا القومية (١٢) .

وحصل عرابي - أيضاً - على توكيل قانوني من الشعب عندما طلب منه التوقيع على عريضة انتشرت بشكل سرّي في الريف . ومن أهم ما جاء في هذه العريضة أن وزارة رياض قد أضاعت البلاد ببيعها المستمر للأراضي للأجانب ، ووجود عدد كبير منهم في المصالح الحكومية ، وأنه لا بد من الحفاظ على حقوق المصريين وحرّياتهم بإسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس نيابي (١٣) .

وقرر عرابي التحرك بعدما ضمن التأييد الشعبي له ، ففي يوم ٩ سبتمبر، توجه إلى قصر الخديو على رأس أربع كتائب ، وقدم للخديو مطالبه التي تلخص في :

١ - إصلاح قيادات الجيش .

٢ - ودعوة مجلس النواب للاعتقاد .

## ٢ - وإصدار دستور البلاد (٥) .

عندئذ ، تحدث القنصل الإنجليزي - المستر كوكسون - باسم الخديو وقال لعرابي باشا : "إن تشكيل البرلمان من اختصاص الأمة" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن الأمة نفسها قد كلفتني بتنفيذ مطالبها بواسطة هؤلاء الجنود ، فهم القوة التنفيذية لكل ما هو نافع للوطن" .

فقال القنصل : "إن فائتم تريدون تنفيذ هذه المطالب بالقوة مما قد يؤدي لضياع بلدكم" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن هذا لن يحدث أبداً . فضلاً عن ذلك ، فمن ذا الذي يستطيع مجادلتنا في حقنا في إصلاح شئوننا الداخلية ؟ إننا سنقاتل ضده حتى أخرج رجل" .

وأدرك الخديو توفيق أنه لن يستطيع الاعتماد على ولاء حرسه الخاص، ففرض بعد تردد طويل ، ووافق على هذه المطالب بشرط أن يتم منحها تدريجياً .

وعندئذ ، شكل شريف باشا وزارة جديدة بناءً على إلحاح الأعيان ونواب المجلس في القاهرة ، ففرحت البلاد فرحة عارمة ، واحتفلت الأمة المستبشرة بشورة شهر سبتمبر السلمية ، واعتقدت أنها ستستطيع - أخيراً - الحصول على خلاصها . ويطلق المستر ويلفريد بلنت على أحداث تلك الفترة بقوله : "كانت الأشهر الثلاثة - التي أعقبت هذا الحدث العظيم - أسعد فترات البلاد . وأسعدني أن أكون أحد شهودها المميزين؛ ففي تلك الفترة ، اتحدت كل أحزاب البلاد وكل سكان القاهرة لتحقيق فكرة وطنية عظيمة . وارتفعت زغاريد الفرح - في مصر كلها - بشكل لم يسبق له مثيل منذ عدة قرون على خفاف النيل . وكان سكان القاهرة يتوقفون ليقبلوا بعضهم بعضاً - وحتى

---

(٥) أورد المؤلف تلخيصاً لمطالب عرابي التي نعلم أن نصها : إسقاط الوزارة المستبدية ، وتشكيل مجلس نواب على النمط الأوروبي ، وإبلاغ الجيش العدد المعين في القرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التي أقرت [أي الخديوية] بوضعها .

الأجانب - ويفرحون سروراً بيزوغ عهد الحرية الجديد المدهش، هذا العهد الذي بدا - بالنسبة لهم - فجأة وكأنه فجر يوم جديد جاء بعد ليلة طويلة مليئة بالخوف<sup>(١١)</sup> .

لقد أصبحت كلمات : الحرية ، والمساواة ، والعهد الجديد ، والتقدم ، والاتحاد هي المثل المنشودة لكل المصريين . ولكن نشبت - تلقائياً (Ipsa facto) معركة خفية بين هذا المثل المنشودة والواقع الفعلي : لأن الإنجليز - والحق يُقال - كانوا هم سادة البلاد الفعلين منذ صيف سنة ١٨٧٩م ، أما الاحتلال العسكري - الذي جاء فيما بعد - فقد كان حدوثه مجرد وقت وانتظاراً للفرصة المناسبة . وكان على بريطانيا العظمى أن تراقب تطورات الأحداث في مصر وأوروبا لكي تستفيد منها وتتجرك بمفردها ، بدون وجود أى قوة أخرى تنافسها ، وتنشئ لنفسها إمبراطورية إنجليزية في إفريقيا مثل فرنسا .

وفي تلك الفترة ، كانت فرنسا قد بدأت تنهض من كبوتها بعد هزيمتها في حرب سنة ١٨٧٠م ؛ فاحتلت تونس بعد الجزائر ، وأصبحت قوة إفريقية بمقدورها الترويج - بحق - لمصالحها السياسية في مصر ، بالإضافة إلى مصالحها المالية الموجودة بها فعلاً .

أما تركيا ، فلم يعد أحد يخشاها كقوة عسكرية بعد حربها مع روسيا ، التي لعبت فيها النمسا وإنجلترا دوراً هاماً ولكن من خلف الكواليس .

وكان الهدف الأساسي الآن لبعض قناصل الدول الأوروبية هو إشاعة الفرقة في البلاد والتعجيل بقيام الثورة ، أو على الأقل ، جعلها تنحرف عن هدفها وتعطيل أعمالها الإصلاحية . ولهذا السبب ، عارض القناصل - دائماً - تطبيق الإصلاحات الجادة في الجيش المصري ، وحاولوا بكل الوسائل تهجير سلطات البرلمان الجديد وشمل حركته وإلغاءه عملياً .

وبينما كانت مصر كلها متحدة على نفس الآراء والمشارع ومبتهجة نتيجة لأحداث سبتمبر ، يقول عرابي في مذكراته غير المنشورة : ' جاءت برقية ، بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١م ، تعلن عن قرب وصول لجنة تركية لمصر لإجراء تحقيق في موضوع التمرد العسكري الذي نتحدث عنه أوروبا . وكان هدفها الحقيقي هو الاستفادة من

هذا الموضوع للتدخل في مصر والقضاء على بذور الإصلاح الوليدة. فسرى نوع من فوران المشاعر في البلاد ، وحتى الخديو نفسه شعر بالقلق، واتفق مع الوزارة الجديدة على إبلاغ اللجنة - عند وصولها - بأن النظام يسود بين صفوف الجيش . كما تقرر - أيضاً - إرسال الكتيبة الرابعة - تحت رئاستي - إلى رأس الوادي ، وإرسال الكتيبة السودانية إلى دمياط إضفاءً لمظهر الهدوء التام. ووافقتنا - مبدئياً - على هذا القرار بشرط صريح يقضي بأن يصدر قرار من الخديو بإجراء انتخابات لاختيار النواب قبل سفرنا .

ومن المؤكد أن عرابي قد برهن على حكمته ويعد نظره عندما اشترط هذا الشرط الأساسي اللازم (Sine qua non) في ذلك الوقت ، وأجريت هذه الانتخابات فوراً بفضل عرابي .

ويصفة عامة ، فإننا نجد لدى الكاتب السويسري جون نيني John Nini معلومات جيدة رغم أسلوبه الحاد ، كما أن مذكرات محمد عبده - غير المنشورة - تؤكد صحة شهادة نيني بشكل جزئي . وحسبما ذكر المسيو نيني : " اتخذ عرابي قراراً بعدم الابتعاد عن القاهرة إلا إذا حصل البرلمان على لائحة جديدة بها صلاحيات أشمل. وقام توفيق بدعوة المجلس للانعقاد بنون ضجة - بناءً على نصيحة المستر كواخين - لكي يتجنب الخوض في المسألة التي أثارها أنصار الحزب الوطني " .

ومن ناحية أخرى ، تسبب سفر عرابي في وقوع مظاهرات شعبية في الشوارع ، وأصبح لعرابي اتصال مباشر بالجمهور لأول مرة بصفته زعيم الحركة الوطنية، وكان ذلك يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ م ، وألقيت خطب عديدة في محطة القطار لتوبيعه .

ويخصص لنا محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - الفكرة الأساسية للخطبة التي ألقاها عرابي عند سفره . وعند مقارنة ما كتبه محمد عبده بما جاء في رواية نيني ، فإننا نشعر بأن رواية نيني صحيحة . وأيضاً فإن ما رواه عرابي - في مذكراته غير المنشورة - يتطابق مع ما كتبه مؤلف كتاب "مصر للمصريين" ، ومن المؤكد أنه عبارة عن رواية رسمية تعرضت للتنقيح والتلطيف بعد انقضاء الأحداث. وهذه الخطبة تتميز



بأنها تحتوي على حقائق لا يمكن إنكارها وبصرامة قاسية لا تُصنَّر عن عقلية سياسية ،  
فقد جاء فيها : إننى راحل لكى أقود فرقتى . لا تقوموا بأية مظاهرات عامة أو معادية .  
انتظروا بصبر وحكمة حتى يتحقق برنامجنا للتححرر .

إن الأجانب يعملون على طردنا من الوظائف الإدارية ، ويريدون إبعادنا عن إدارة  
شئوننا الخاصة ، وسيئون استخدام وضعهم المتميز فى بلادنا ؛ فهم يستولون على  
أراضى الفلاحين الذين تعرضوا للخراب بسبب الريا الفاحش الذى يفرضه الأجانب  
الذين يجعلون المصريين يعملون كالبهائم .

لقد استطعنا الحصول على دعوة البرلمان للانعقاد برئاسة سلطان باشا .  
وتشكيل هذا المجلس ليس على المستوى المنشود ، ولكن التحسن سيأتى لاحقاً . إن  
البرلمان هو الأمة ذاتها ، والشعب هو السيد لأنه يلبس كل احتياجات الدولة .

إن المراقب كوافن والقنصلين العموميين الكبيرين لم يُخلصوا النصيحة للخديو ،  
فقام بدعوة النواب - فجأة - للاجتماع كما كان يفعل إسماعيل ؛ وكما تعرفون ، فإن  
إسماعيل كان يتعامل مع النواب كما لو كانوا قطيعا من العبيد وهذه الطريقة الاستبدادية  
لا يمكن احتمالها ، إننا نريد ميثاقاً جديداً وسنحصل عليه . لقد سبق لشريف باشا أن  
أعدَّ لائحة تجررية بدرجة كافية فى عهد الوالى السابق المعزول ، وبإمكاننا الاستعانة به  
فى عملنا التشريعى حتى تتم مراجعتها . ولكن شريف باشا تركى ، أى أنه علونا ؛ وهو  
يعتبر هذا الدستور فضفاضاً جداً - فى الوقت الحالى - مع أنه هو الذى وضعه  
ويرفض تطبيقه - الآن - وهو فى الحكم . أتعرفون لماذا ؟ لأنه يريد التصالح مع رجال  
المال والمرايين ويطمع فى موتهم ومساعدتهم له . وهذا ظلم . وسيكون على شريف  
باشا أن يسقط أو يرضخ لهم . لقد تغلب الزمان والصبر على الآلام التى تعاني منها  
الشعوب . ومع ذلك ، قمنا بإنجاز خطوة عظيمة : ففى عهد رياض - وما قبله - كان  
الناس يعانون من نزوة هذا الوزير ، أو من رغبة الضيق التى كانت تبهت بهم لكى  
يموتوا فى مديرية النيل الأبيض بعد تجريدهم من أملاكهم . فلن كان يتعين عليهم أن  
يرسلوا شكواهم ؟

البرلمان ؟ البرلمان لم يكن له وجود ؟

للوالى ؟ لم يكن يملك من الولاية إلا اسمها ، وكان يكره منح العدالة للفلاحين !

للوزراء ؟ كانت مصالحهم الشخصية تجعلهم يصمون أذانهم عن الشكاوى !

للأستانة ؟ كان يلزمها الكثير من الذهب : فالشعب - وهو نفسه الجيش -

لم يكن لديه ذهب كثير !

والآن ، فإن البرلمان قد تشكل من دمناء ولحمنا ، وسيُصبح هو وسيطنا بين  
الطيبان والعدالة وسيعاونه الشعب فى مهمته ، فماذا نرجو أكثر من ذلك ؟ لا شيء -  
سوى عناية الله .

إن الأوربيين ظالمون كعانتهم وقد أعماهم الجشع والقسوة ، وهم يدعون بأن  
الجيش قد نازل لى يسرق أموال البلاد ، ويلحق الضرر بدائنى إسماعيل . وهذا افتراء  
جبان ، لقد اجتمعنا لى نطالب بالعدل ، العدل القوى الذى يساوى بين الجميع .

أسألو هؤلاء الدائنين - الذين يصرخون عالياً - وليأثروا علينا بصراحة إن  
استطاعوا : إذا تبادلنا مواقفنا ، فأخذنا مكانهم وأخضعوا هم مكاننا ، هل كانوا -  
وهم مسيحيون ويهود - سيُرفَضُون أم لا جنيحاً الذين الذى ألقاه على كاهلهم حاكم  
مستبد وكريه ؟؟

يا إخوانى ، لقد فهمتمونى ، كونوا حزينين وصابرين . إننى لن أبعد كثيراً  
وسأعود قريباً .

وكان من المقرر اجتماع مجلس النواب يوم ٢٢ ديسمبر ، ولكن كانت هناك دولة  
أجنبية تريد تقليص اختصاصاته ، فأخذت تضغط على شريف باشا فى هذا الاتجاه .  
ويشعر بعض من الأجانب ، حذر الباب العالى القديس بأنه لن يسمح بأن يتخذ مجلس  
الأعيان شكل البرلمان . وهذا التحذير الأخير أدنى إلى تقليص السلطات التى حصل  
عليها المجلس نتيجة للائحة أعدها شريف باشا فى ذلك الوقت (١٥) .

وفيما يتعلق بالجيش ، فقد طالب هذا الحزب العسكرى بزيادة عدد أفرادهِ إلى ١٨ ألف جندي ، وهو الحد الأقصى الذي حدده فرمان سنة ١٨٧٩ م . ويقول اللورد كرومر : كان المراقبان مُستعدين الموافقة على زيادة محدودة ، ولكنهما رفضا منح الحزب العسكرى كل ما يطلبه لأسباب مالية ، وأيدتهما الحكومة البريطانية في هذا الموقف . وكان شريف باشا مستعداً - في البداية - للذهاب إلى أبعد مدى في هذا الاتجاه أكثر من المراقبين ، ولكنه رضخ - أخيراً - لرأيهما .

وهذان الحدثان المتزامنان يبرزان - إجمالاً - شخصية شريف باشا الأمينة التي يشوبها الضعف ؛ فشريف باشا شخص معتدل ومخلص ويبدو عليه أنه يقبل "بالأمر الواقع" ثم يحاول أن يستخلص منه أفضل استفادة ممكنة ، وكان صديقاً للمراقبة الثنائية ولمصر في الوقت نفسه . ولهذا السبب ، سنجد أن دوره كان يتسم بالغموض والإبهام خلال الثورة .

وكان شريف باشا يعتبر أن الحكم بمثابة "زواج مصلحة" بين طرفين ، أو على الأقل جعلته الظروف يأخذ هذا الشكل التقعي . وفي منكراته غير المنشورة ، يطلق محمد عبده ، بطرافة لا تخلو من النكاه ، على شخصيته قائلاً : كان شريف أخذ أقوى عوامل الحركة الوطنية . وكان يريد دائماً أن التدخل الأجنبي قد وصل إلى درجة لم يصل إليها من قبل بسبب رياض باشا الذي رضخ لكل مطالب الأجانب . وكان شريف باشا يُقنع أصدقاءه بأنه إذا رجع للحكم ، وأمسك بزمام أمورهِ ، فإنه سيضع حداً لهذا التدخل ، وسيجعل البلاد تسير في طريق التقدم . وكان على علاقة دائمة بالقادة العسكريين الذين كانوا - كلهم - يرشحونه لمنصب رئيس مجلس الوزراء ، وكانت صفات هذا المنصب تتبسم له من بعيد وتسحره بجمالها ومن ثم تواعدا على اللقاء . ولكن عندما اقترب شريف منها ، اكتشف أنها عنيدة ومتوحشة .

وأُجريت انتخابات المجلس النيابي الجديد حسب القانون الذي وضعه إسماعيل باشا سنة ١٨٦٦ م . وكان النواب مستعدين لإظهار اعتدالهم وتعظيم نظراً للوضع الحرج الذي تمر به البلاد . ويعترف السير أوكسلاند كوافن - المراقب الإنجليزي - في مذكرته وجهها لحكومته بتاريخ ١٩ سبتمبر بأن "الأعيان ، وأغلبهم موجودون بالقاهرة ،

تحملوا مسؤولية المطالبة بتوسيع دائرة الحريات المدنية، وهم متفقون مع الجيش للحصول على بعض الامتيازات القوية . وكل شيء يسير بطريقة منظمة بل بشكل مثالي .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ، كتب قنصل إنجلترا - السير إنوارد ماليت - اللورد جرانفيل: أن رد مجلس النواب على خطبة الضيف كان في غاية الاعتدال وبشكل مرضٍ . ومع ذلك ، اتفق المسيو جامبيتا واللورد جرانفيل على القيام بعمل مشترك منتهزين مناسبة انعقاد مجلس النواب الجديد . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ، كتب المستر كولفين مذكرة جاء فيها : "مع أن الحركة - في بدايتها - كانت مُعادية للأتراك ، إلا أنها - في حد ذاتها - حركة وطنية مصرية ... وأعتقد أنها ترجع أساساً لتطور الرأي العام ، وأن قانتها يعملون لصالح البلاد ، لذلك أعتقد أنه من حسن السياسة عدم معارضتها . ولكن لأنني أريد لها النجاح ، فيبدو لي أنه من اللازم، وبمبدأ البداية، أن تعرف هذه الحركة الحدود التي ستتحرك بداخلها ولا تتجاوزها" .

وبأسلوب أكثر وضوحاً ، فإن هذا يعني ضرورة التوفيق بين نجاح الحركة وإيقافها فوراً ، فالحدود التي يوضحها المراقب - في مذكرته - تجعلنا نفهم أنه يريد الوصول إلى هذه النتيجة . كما وصف مجلس النواب بأنه "هيئة غير مسؤولة وعديمة الخبرة" . وبناءً عليه ، يجب منع المجلس من الاقتراب من أي شيء له صلة بالشؤون المالية أو بالإدارات الأوربية لأن كل إدارة من هذه الإدارات هي - في حد ذاتها - مركز للإصلاح ، على الرغم من وجود بعض الشوائب المؤكدة ، وهذه الإدارات بمثابة قضبان النولاب الذي يمثل المراقبة .

وفيما بعد ، سيقول جامبيتا: "إن مجلس النواب سيؤدي خدمات أبسط ولكنها أكثر واقعية وأكثر موافاة لبيئته عندما يوضح المسائل الإدارية التي تحال إليه" (١٦) .

إن الهدف واضح وعام ويتصف بالظلم لاهيما وأن الكتاب الإنجليزي - مثل كرومر وغيره - يسعون لتبرئة إنجلترا ، وإلقاء المسؤولية بأكملها على عاتق فرنسا وهذا لأن جامبيتا هو الذي بادر بإرسال "المذكرة المشتركة" لتحقيق "الهدف المشترك" على وجه التحديد .

\* \* \*

وفى الواقع ، وبعد وصول تقرير المستر كولفن للندن بأربعة أيام، اتفقت الدولتان معاً على إرسال "المذكرة المشتركة" الشهيرة : فبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢م، وبمناسبة الأحداث الجارية ، "خصوصاً دعوة الخديو لمجلس النواب للاتعداد"، كلف جامينيتا المسيو سينيكيفيتش بإبلاغ الخديو توفيق بأنه قد تم التنسيق مع السير إدوارد ماليت ، واتفقت الحكومتان على أن "استمرار بقاء سموه على العرش هو الضمان الوحيد - فى الحاضر والمستقبل - لاستتباب الأمن وزيادة الرخاء فى مصر ، وهما موضع اهتمام الدولتين ، وذلك حسب الشروط التى كفلتها له فرمانات السلطان ، والتى وافقت عليها الدولتان رسمياً . لقد قررت حكومتا الدولتين بذل جهودهما المشتركة لتجنب الأسباب التى تؤدى إلى حدوث تعقيدات داخلية أو خارجية قد تهدد النظام القائم فى مصر . ويتفق الحكومتان فى أن تدخلهما الحازم - فى موضوع الأمن العام - سيساهم فى براء المخاطر التى تخشاها حكومة الخديو، وبالتأكيد ، فإن فرنسا وإنجلترا ستتحدان لجابهة هذه المخاطر. إن صاحب السمو بمقتوره الاعتماد على هذا التأكيد وأن يستمد منه القوة التى يحتاجها لإدارة مقدرات مصر وشعبها".

إن هذه المذكرة غير مناسبة ؛ وبناءً على وجهة النظر الأنجلو/ فرنسية يجب أن يليها تدخل فوري ، ولكن إنجلترا فهمت "أن التعليمات المشتركة لن تؤدى إلى أى التزام بالتحرك الفعلى ، وأن هذه التعليمات تهدف فقط إلى تشجيع الخديو معنوياً وزيادة اطمئنائه بأن الدولتين متفقتان على مساننته". وهذا التحفظ من جانب إنجلترا أرادت به - فى الواقع - الاستفادة من الارتباك المتوقع حدوثه والذي سيمنع عن تقديم "المذكرة المشتركة"، وبذلك تترك إنجلترا لنفسها حرية الحركة فى الوقت المناسب وتتصرف بمفردها بدون مشاركة من فرنسا .

أما باقى دول أوروبا ، فقد أثبتت حكومات روسيا والنمسا وألمانيا قلقها من التدخل العسكرى فى مصر<sup>(١٧)</sup> الذى أُنذرت به "المذكرة المشتركة". وبعد يومين من تشكيل وزارة فريسينييه ، أى فى يوم ٢ فبراير، حدثت مسيرة جماعية قام بها السفراء فى الأستانة لطمأنة السلطان بأن "الوضع القائم (Status quo) فى مصر لن يتغير إلا بالاتفاق المسبق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة على مصر".

ويطلق دي فريسينيه في مذكراته قائلًا : " وهكذا ، فإن اللامبالاة الأوربية - التي اعتقد عليها المسير جامييتا - قد تلاشت وحلَّ محلها تدخل سافر للغاية . أما تركيا ، فقد انتبخت واحتجت لدى فرنسا وإنجلترا وكان لها الحق في ذلك .

وبالنسبة لمصر ، فقد كتب القنصل الفرنسي - بتاريخ ١٠ يناير - موضحًا :  
وَجَدْتُ مصر في هذه المذكرة المشتركة تحلياً موجهاً للحزب الوطني وتهديداً بالتدخل  
الأجنبي بدون أية مبررات . وعَبَّر شريف باشا لنا (المستر ماليت وأنا) عن اعتراضه  
الصريح على هذه المذكرة .

وفي هذا التاريخ نفسه ، سجل قنصل إنجلترا ما يلي : "إن هذه المذكرة المشتركة  
قد صهرت - حالياً - الحزب الوطني والحزب العسكري ومجلس النواب في كتلة واحدة  
تعارض فرنسا وإنجلترا معاً . وكان الحزب العسكري قد توارى منذ انعقاد مجلس  
النواب ، إلا أنه أصبح الآن على كل لسان " .

ومن المفيد أن نذكر بأن الخديوي كان مبتهجاً ومتفائلاً ، وكان يتحدث بمزيد من  
الرضا عن الاتجاهات المعتدلة التي أبداه النواب ، وعبر عن أمله في أن الأمة ستبدأ  
في التقدم . وكان ذلك قبل إرسال المذكرة المشتركة حسبما ذكر المستر ماليت بتاريخ  
٢ يناير . ولكن المذكرة كانت تدعو توفيق - بطريقة غير مباشرة - للقيام بانقلاب لأن  
عبارة "النظام القائم" كانت لا تعني أبداً "مجلس الأعيان ولا التنازلات التي حصلت  
عليها الحركة الوطنية ، بل كانت تعني النظام الذي أنشأه الأوربيون ؛ أي المراقبة الثنائية ؛  
والحماية الأنجلو / فرنسية ، والخديوي الذي وضعت النولتان على العرش " ، حسبما ذكر  
بحق القاضي السابق في المحاكم المختلطة .

وأصاب اليأس شريف باشا الذي لخص الموقف للبارون دي سالورتى بقوله :  
يا لها من غلظة !! لقد كان كل شيء يسير سيراً حسناً ؛ فالأعيان كانوا متفهمين ،  
والجيش كان خارج الموضوع . ثم فجأة ، وبلا مبرر ، تسببت القوتان في نفور الأعيان  
منهما لأنهما جرحتهما في الصميم ، فانضموا لعرابي خوفاً من التدخل العسكري ،  
وسنرى قريباً النتائج عندما يتم التصويت - غداً - على المادة رقم ٢١ من القانون النظامي .

لقد تسلت القوتان وفرقتا بين الخديو والأعيان ، ودمرتا التضامن الذي كان موجوداً بين الوزارة والمجلس النيابي ، فجعلتا عرابي يسيطر على المجلس . لقد بذلت القوتان أقصى ما لديهما لكي تضيقا !!<sup>(١٨)</sup> .

ومع التهديد بالتدخل الأجنبي المسلح ، فمن الطبيعي للغاية أن تضع الأمة ثقها في جيشها وقائده . ولكن أن يصبح الخديو رسمياً تحت حماية القوتين الأجنبية وتُمية في يد المستر ماليت يستخدمها ضد مشاعر البلاد ، فهذا هو الشيء الخطير فعلاً .

ويقول اللورد كرومر : إن شخصاً إنجليزياً - وهو مراقب نكي - كتب<sup>(١٩)</sup> مؤكداً : "إن من يتهمون توقيق بالضعف ينسون أنه - طوال فترة حكمه - لم يتخذ أي إجراء بدون الحصول على موافقة السير إدوارد ماليت ، وأن السير إدوارد - بحكمته - لم يكن يعطي أي نصيحة إلا بعد موافقة حكومته . إذن ، فإن أي قرار غير مسئول يقع وزره على سياستنا نحن وليس على توقيق"<sup>(٢٠)</sup> .

وفي الوقت نفسه ، كانت لهذه المنكرة المشتركة نتيجة فورية : فقد أثارت الخلاف بين الوزارة التي يدعمها المراقبان<sup>(٢١)</sup> ومجلس الأعيان . لقد تلقى المجلس من الحكومة المشروع الخاص بتنظيمه (الذي أعدته المراقبة الثانية ووافقت عليه) ، وأراد المجلس تعديل بعض المواد لكي يُرسخ بوضوح مبدأ "المسئولية الوزارية" الذي سبق وأن وافق عليه شريف باشا شخصياً والخديو السابق سنة ١٨٧٩م ، وأيضاً لكي يحتفظ المجلس لنفسه بالحق في مناقشة وفحص هذا الجزء من الميزانية غير المخصص لتسديد الديون . وكان المجلس يستند على مبدأ أن له الحق - باسم الأمة - في مراقبة مجمل أعمال الإدارة واستخدام موارد البلاد . ويدّعي المجلس أنه يحترم كل الاتفاقيات الدولية ، ويحترم حق الموظفين الأجانب ، ولكنه يريد أن يحتفظ لنفسه بالحق في عمل التوفير الذي يسمح له بسرعة استهلاك الدين العام<sup>(٢٢)</sup> .

ولكن المراقبين العموميين عارضوا هذه التعديلات وكتبوا مذكرة طويلة جاءت فيها عبارة تبرز فكرتها بوضوح : "إن المراقبين ، وهما يمارسان حقهما في التدخل

فى مناقشة الميزانية ، لم يجدا أمامهما وزراء مسئولين ، بل وجدا مجلساً نيابياً غير مسئول. وبعبارة أخرى ، فإن المراقبة الثانية ، مطها فى ذلك مثل وزارة سنة ١٨٧٩م الأوروبية ، كانت تسعى للسيطرة التامة على الحكومة - التى يمثلها الخديو ووزرائه - وعلى أفرع الإدارة فى مصر . أما البلد نفسها وحقوقها وأمالها ، فقد قال عنها المسير سبينكيفتش - بصدد حديثه عن الموقف الذى نتج عن المذكرة - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٨٢م : إن البلد تؤكد ضرورة استمرار الوضع الراهن ، وهى لا تهتم أبداً بالحزب الوطنى . والنفوس - حالياً - مستثارة تماماً ومتفقة على مبدأ النضال ضد الأجانب ؛ لدرجة أنه يجب أن نتوقع حدوث مقاومة حسب ما تدل عليه كل الشواهد ، وتم فعلاً وضع خطة دفاعية. إذن ، فالحظة الحالية غير مناسبة بالمرة للتدخل لأن هناك استعدادات لصده .

وفى هذه الفترة نفسها ، أى فى أواخر يناير ، وقعت حادثتان مهمتان ، واحدة فى الداخل والثانية فى الخارج : ففي مصر ، أعلنت الوزارة - بعد مشاورات عديدة - أنها لا تستطيع تعديل المادة ٢٣ الخاصة بالتصويت على الميزانية إلا بعد الحصول - مسبقاً - على موافقة فرنسا وإنجلترا . فاعترض النواب موضحين أن المادة ٣٤ تحفظ للنائتين هذا الحق فيما يتعلق ببنود الميزانية العامة الناشئة مباشرة عن قانون التصفية أو الاتفاقيات الدولية ، ولكن من حق النواب بحث الميزانية الداخلية والتصويت عليها .

فاجتمع قادة الحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف باشا . وبتاريخ ٢ فبراير ، سعى الحزب فى هذا الاتجاه لدى الخديو ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى ، وهو أحد قادة الحزب المعروفين . واشترك عرابى فى هذه الوزارة التى كانت بحق وزارة دفاع قومى ، وكانت هى الوزارة الحقيقية للثورة التى كانت أساساً ثورة سلمية ومعنتلة . والبارودى كان أنكى رفاق عرابى وكان له عليه تأثير كبير ، كما كان بمثابة العقل المفكر للثورة ومنظمها . وهو شاعر وبيلوماسى وعسكرى فكان أفضل من يمثل الثورة .



وكانت مهمة وزارة البارودي هي : ترجيع كافة حقوق مجلس النواب فيما يختص بالميزانية ؛ و بصفة عامة ، التصدي للتبعية الشديدة التي تفرضها المذكرة على مصر . وكان بمقدور أوربا التحالف مع هذه الوزارة . وعلق المسيودي قريسيه - الذي خلف جامبيتا - بقوله : " رغماً عن أصول هذه الوزارة الجديدة ، إلا أنها تقدم ضمانات ثمينة جداً . ولدى محمود - في أعماقه - روح السلطة ، وصلته بالثوريين كانت سطحية تماماً لأنه كان يطمح بشدة في الاستيلاء على السلطة أكثر من رغبته في زعزعتها " (١٢٦) .

وفي الثامن والعشرين من فبراير ، توجه محمود سامي البارودي إلى مجلس النواب<sup>(١٢٧)</sup> لكي يقدم النص النهائي لمشروع الحكومة كما عدّلت لجنة الستة عشر التي شكلها مجلس الأعيان . وبهذه المناسبة ، ألقى خطبة رزينة وبلغية تبرز أن الخطيب لديه " عقلية سياسية " حقيقية ، فقد جاء فيها : " كلنا يعرف أنه لا يكفى أن نقيم القانون على أسس العدالة والحرية لكي نصل إلى الهدف الذي حددتموه لأنفسكم عند انتخابكم لهذا المجلس ، بل لابد أيضاً من أن يعمل كل منكم بصدق على حماية هذا القانون وأن يحرص على عدم تجاوزه ، بحيث تكون كل تصرفاتكم وأفكاركم في إطار القانون . إن المشرعين العقلاء يقولون - بحق - إن الأمم لن تصل إلى حد الكمال - أي ونسج كل قراراتها في إطار القانون - إلا بعد المرور بتجربة طويلة وشاقة ، ولكنني أعتد على حكمتكم وعقليتكم الناضجة لكي نصل إلى حد الكمال إنني أشعر بالسعادة اليوم لوجودي بين رجال فاضلين مدركين لواجباتهم تجاه بلدهم ، ويعرفون تماماً أن شرف بلادهم وشرفهم الشخصي هما شيء واحد ، وأنهم لن يكونوا نواباً حقيقيين إلا إذا قدموا أدلة ملموسة على ذلك يعلمهم ويتمسكهم بالاعتدال " .

" وأخيراً ، علينا بأنفسنا أن نُفصل السياسة الشخصية أو الحزبية عن العمل القومي الذي كلفتنا البلاد بإنجازه . إن الوطنية الحقّة يجب أن تكون هي الدافع القوي لأعمالنا وكلامنا " .

وهكذا يبدو لنا محمود سامي بصفته شخصاً واقعياً يريد أن يقود الحركة ، ويُتيح للشهرة أن تتطور في إطار الشرعية ، ويخلق عملاً خصباً يحرر البلاد وذلك باستغلاله كافة السبل التي يتيحها له القانون .

وهناك رفيق آخر لعرابي ، هو المصلح المشهور<sup>(٢٥)</sup> الشيخ محمد عبده، الذي كان يعمل أيضاً في الاتجاه نفسه ولكن باستخدام القلم والكلمة . وقد عمل محمد عبده محرراً في "الوقائع المصرية" ، كما كان خطيباً في جمعية خيرية شهيرة، هي "جمعية المقاصد الخيرية" التي أنشئت سنة ١٨٨٠م في القاهرة ، وكان محمود سامي البارودي هو مديرها الفعلي . وفي ليلة ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢م ، احتفلت هذه الجمعية بالتصديق على مشروع تنظيم مجلس النواب . ويتاريخ ١٥ فبراير، نشرت "الوقائع المصرية" تقريراً عن هذا الاجتماع نجد فيه نصّ الخطبة التي ألقاها محمد عبده بهذه المناسبة : "إن الحكومة الشرعية هي الحكومة التي يدعمها نواب الأمة ويساعدونها بالفعل في إدارة الشؤون العامة بطريقة تتفق مع مصالح وعادات البلاد، ولهذا السبب ، يجب الاهتمام التام بنشر العلوم بين مختلف طبقات الأمة التي تقودها هذه الحكومة الشرعية لكي يكون أكبر عدد من أفراد الأمة قادراً على الفهم والمشاركة في الإدارة العامة التي تتيح للبلاد أن تتقدم وتتطور . ومن الضروري أيضاً أن تتضمن القوانين الأساسية - التي تضعها هذه الحكومة الشرعية - ضرورة نشر التعليم بين الجماهير بهدف إعداد الأفراد للمساهمة الحقيقية في إدارة شؤون البلاد وتحقيق المثل الأعلى الذي تلمح إليه الحكومة الشرعية" .

وكانت اللهجة العامة للصحافة متزنة : فبتاريخ ١٥ فبراير ، نشرت جريدة "مصر" مقالاً بعنوان : "الأمانى الوطنية" كانت فكرته الأساسية تدور حول : "والآن، وقد انتصرت الحرية ، فإننا نُسجل الأمانى لكي تستمر الأمة على موقفها العاقل والمعتدل، ولكن الاعتدال لا يعنى إضعاف إرادة الفعل ، فالاعتدال يعنى الموازنة بين الوسائل الممكنة والهدف النهائي الذي نريد الوصول إليه . وعلينا أن نحقق مثلنا الأعلى بالتدرج وبحذر لأن طريق الحرية محفوف بالصعاب التي نستطيع تجاوزها باستخدام الحكمة فقط" .

وهذه الشهادات تتيح لنا بوضوح إدراك أن تيار التحركات والأفكار كان موجهاً نحو نهج الاعتدال . وظهّر نوع من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس النواب عند مناقشة موضوع الميزانية ، وهذا شيء متوقع . ولكن الائتلاف عاد بينهم مجدداً

فور استقالة وزارة شريف باشا الذى لم يحظ بثقة الأمة بالكامل رغم صفاته الممتازة . وكان حتمياً أن تواجه الحركة الوطنية الخلاف - الذى لا مفر منه - بين الخبيو (أى السير إينوارد ماليت) من جهة وبين الوزارة ومجلس النواب (أى البلاد) من جهة أخرى . ومارس المستر ماليت أسلوباً من المصايفات المستمرة بهدف إثارة الشعور القومى وخلق أزمة تبرر حدوث تدخل عسكري .

إن مجرد تولّى وزارة وطنية مسئولة ومخلصة للبلاد وللمجلس النواب كان يفسّر عملياً بنهاية التدخل الأجنبى المتمثل فى وجود "المراقبة الثنائية" . ولم تكن مصر تريد التخلص من "المراقبة" لمجرد كونها هيئة مالية تمارس حق المراقبة لصالح الدائنين .

وبتاريخ ٦ فبراير ، كتب المسيو سيمينكفيتش للمسيو دى فريسيني : "أن تشكيل الوزارة الجديدة كان رداً على مذكرة ٧ يناير" وأن "الوضع القائم (Statu quo) قد تغير بشكل عميق" . ولكنه تكرر أيضاً أن رئيس مجلس الوزراء قد أكد له "بشكل تلقائى" ، ويكل حزم ، احترام مصر للاتفاقيات الدولية ولكل المصالح الأجنبية التى التزمت مصر بها" .

وبناءً على اللائحة التنظيمية لمجلس النواب - الصادرة بتاريخ ٩ فبراير - تشكلت لجنة مكونة من عدد متساوٍ من النواب والوزراء لدراسة الميزانية الداخلية والتصويت عليها<sup>(٣٦)</sup> ، وأعلن مجلس النواب رفضه للميزانية الداخلية .

وتمصرف المسيو دى فريسيني بحكمة شديدة عندما طلب من القنصل الفرنسى فى مصر - بتاريخ ١١ فبراير - "أن يشجع الجهود الصادقة المبذولة لاحترام الالتزامات الدولية" ، وأن يؤسّح أن فرنسا لا تتوى "عرقلة تطور المؤسسات الداخلية بشرط عدم الإضرار بمصالحنا الشرعية" .

ولكن حكومات الدول الأوربية شعرت - بمبادرة من إنجلترا - باحتمال حدوث تدخل فى مصر . أما فى مصر ، فقد كان الاهتمام الأساسى لرئيس الوزراء وعزائى يَنصَبُ على ضرورة تنظيم الجيش . وبتاريخ ٥ مارس ، كتب قنصل فرنسا محذراً : "إن عداة الشعب عموماً لاى تدخل أوروبى ربما يكون أخطر ما فى الموضوع" .

ولكن مجلس النواب استمر - بهدوء - في ممارسة عمله ؛ فأعد قانوناً للانتخابات تبنته الحكومة المصرية بتاريخ ١٢ مارس . ويعلق القاضي السابق في المحاكم المختلطة بقوله : ' يجتهد النواب لمعرفة الأضرار وتشخيصها ومحاربتها ؛ ففي منتصف شهر مارس ، أقر البرلمان قانوناً مفصلاً جداً للانتخابات ومكتوباً بعناية تجعله يضمار القوانين الانتخابية الأوربية' . ويقول مؤلف كتاب 'مصر وأوروبا L'Egypte et L'Europe' : 'إنه أول برلمان تحظى به مصر والشرق . وهو البرلمان القومي لأمة مضطهدة يعاملها الأجانب أسوأ معاملة . لقد كان هذا البرلمان محاولة متميزة للغاية في التاريخ البرلماني' .

إن مجلس النواب كان الصورة الحية لمصر . وبهذه الصفة ، قام بعمله باعتدال وتَعَقُل شديدَيْن فكان مركز توازن الثورة .

وكان رئيس مجلس الوزراء مهتماً بالدفاع الوطني ، وفي الوقت نفسه اهتم بتنظيم المجلس الأعلى للإدارة والتشريع . وبالإضافة إلى ما سبق ، كان ينوي إعطاء مصر دستوراً يحدد صلاحيات والتزامات الخديو والوزارة ومجلس النواب . وبتاريخ ٢٢ مارس ، كتب المسيو سبينكييفتش : 'إنه يسعى أيضاً لعمل توازن مع تأثير عرابي . وسينفّض مجلس النواب يوم ٢٦ من هذا الشهر ، وقریباً سيجد عرابي نفسه محروماً من الأداة الضرورية لإجراء تعديل وزارى' .

لقد كسب عرابي الاستفتاءات الشعبية بفضل إخلاصه وبلاغته وجراسته ، ولكن تم استبعاده - عملياً - عن الحركة منذ انتخاب مجلس النواب . ولكن منكرة ٧ يناير - 'المنكرة المشتركة' - التي كان من المفروض أن يتبعها تتخلل عسكري ، جعلت عرابي يتوج بلكاليل الغار من جديد : لقد كانت نخبة البلاد ترى أن عرابي لا يجسد الثورة ولا أفكارها المؤثرة . ولكن عندما تحلّت الثورة مرحلتها العاسمة ، واتخذت شكل الصراع المسلح ضد الأجانب ، أصبح هذا الجندي الوطني - عرابي - هو الزعيم الذي يعترف به الجميع تلقائياً . وبالإضافة إلى ما سبق ، ففي الاجتماعات الشعبية ، كان الناس يطلقون عليه لقب 'غاريبالدي مصر' . وهذا اللقب يلخص كل شيء .

وفى هذه الفترة نفسها ، كان محمود سامى هو سيد الموقف فى مصر . وكانت أوريا تدرك ذلك ووجدت فيه أفضل نقطة ارتكاز لها .

ولكن المراقبين انشغلا تماماً بالمسائل السياسية / المالية ؛ فهاجما النظام الجديد بالملكرات والتقارير . بتاريخ ٢٧ مارس ، وجّه رئيس مجلس الوزراء رسالة للخديوى يبدى فيها دهشته من استمرار قلق المستشارين بخصوص الضمانات التى قدمتها مصر لدانيتها . وأوضح أن المرسوم الخديوى - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩م - قد حدد صلاحيات "المراقبة العامة" فى أنها "مؤسسة للرقابة المالية" وأن هناك فرقاً بينها وبين المؤسسات السياسية للبلاد . وبالتالي ، فلا توجد أية خشية من أى تأثير ينتج عن وجود نظام جديد قد يضر بعمل المراقبة وصلاحياتها أو يضر بالضمانات التى تقدمها هذه الصلاحيات لدانتي مصر .

ويعلق المسيو دى فريسينيه بقوله : "إن هذا التأكيد الأخير لم يكن صحيحاً تماماً . ومع ذلك ، فإننى ما زلت أعتقد أنه كان من الأفضل الابتعاد - مؤقتاً - عن عمل أى ضجة ، مع ممارسة ضغط أدبى على الحكومة ومجلس النواب لكى يظلا على حذرهما . تلك كانت فحوى تعليماتى للمراقب الجديد" (٢٧) .

"ولسوء الحظ ، فقد جاء ذلك متأخراً" (٢٨) .

وبالتأكيد ، فإن الانفراج كان قد بدأ فى عهد سلفه جامبيتا . وظلت الثورة مستمرة فى إطار من الحذر منذ السابع من يناير . ولدينا انطباع بأن سياسة إنجلترا فى مصر لم يعد بمقدورها "صعود المنحدر" ، فسقطت وجذبت معها السياسة الفرنسية .

وبعد الفقرة التى أورناها سلفاً ، يقول المسيو فريسينيه : "ويصفة عامة ، فقد كانت إدارة محمود سامى نافعة جداً ؛ لقد مر شهر فبراير ومارس بهوء كئيب توقعات المراقبين" (٢٩) .

وأخيراً ، ها هى شهادة هامة يقدمها لنا المسيو ليكس (Lex) القنصل العام لروسيا فى الإسكندرية - فى مذكرة تفصيلية<sup>(٣٠)</sup> بتاريخ ٢٧ مارس - المسيو دى جيريس (de Giers)

- وزير خارجية بلاده - بخصوص الخلاف الناشب بين المراقبين الأجبيين والوزراء المصريين : إن الوزارة المصرية على حق - نظرياً - عندما تقول بأن صلاحيات المراقبين لم تعدل لأن هذين السيدين ليس لهما سوى صوت استشارى واحد . وكل المسائل يجب أن يتخذ فيها قرار - فى مجلس الوزراء - بعيداً عنهما . ولكن - عملياً - كان كل شئ يتم بشكل مغاير : ففى وزارة رياض باشا - وحتى فى وزارة شريف باشا - كانت الوزارة لا تصدق على الميزانية إلا إذا كانت على هوى المراقبين ، بل إن رأى المراقبين كان هو المرجح حتى فيما يتعلق بموضوع المصروفات الضرورية التى تحتاجها الحكومة والتى من أجلها تريد اقتطاع الإيرادات غير المخصصة لتسديد ديون الدولة .

وأخيراً ، فإن المراقبين هما سادة البلاد بشكل مطلق . وهذا الوضع قد يكون فى صالح أصحاب الألقاب المصريين ، ولكنه يجرح كرامة المواطنين . وبشكل ما ، فقد تسبب المراقبان فى إثارة الحركات العسكرية التى وقعت فى مصر منذ أكثر من سنة (٣١) .

والجزء الأساسى فى الثورة يكمن فى إصلاح الإدارة المتفسخة والفاصلة نتيجة لسيطرة الأجانب عليها . وبسبب الوضع القائم ، ولكى لا تُعطى الثورة للأجانب - سادة البلد المستبدين - فرصة لكى يتمكنوا منها ، التزمت الثورة جانب النظام والشرعية : فتصرفت حكومة محمود سامى / عرابى باعتدال مثالى .

وبذلت عدة أطراف محاولات لخلق مناخ من الانقسامات والاضطراب . وكان الحزب الوطنى موضع العناية والاهتمام من هذه الأطراف المتأمرة : أحياناً من جانب بعض الأوربيين الذين لهم علاقات مع الجانب الرسمى ، وأحياناً أخرى من جانب السلطان الذى أغلق على عرابى تشجيعه . واستطاع المستر مالتى "ترويض" شريف باشا عندما نجح ببراعة فى كسب ثقته ، فسقط شريف باشا فى الفخ القديم ، وأيد مع الخديو البطانة التركية / الشركسية التى تحيط بتوفيق وتتمتع بسلطات غير رسمية .

وكان إسماعيل يسعى لاستعادة عرش مصر ، فانتعشت آماله وحاول الحصول على رضى إنجلترا عنه : فعلن عداوه للثورة المصرية (٣٢) . أما الأمير حليم -

الذى أبعد عن العرش بسبب قانون الوراثة الصادر سنة ١٨٦٦م - فقد تصرف على العكس وسعى للحصول على أنصار له فى أوساط الحركة الوطنية، ولكنه لم يجد سوى "البروكرز" Brokers وهم نوع من السماسرة أو الوسطاء الموجودين فى حاشية عرابى الذى كان يجهل المعاملات التجارية<sup>(٣٣)</sup> .

ولكن كل هذه العوامل كانت محدودة الفاعلية ولم تكن لتستطيع أن تحرف الثورة عن طريقها أو تجرأها إلى الفوضى والارتباك .

ومنذ ذلك الحين ، كثُر الصخب وتصارع إيقاع الأحداث ، وستبدأ أكثر مراحل الثورة حزناً حيث لعب الديبلوماسيون الأوربيون دور العملاء المحرضين والمهيجين .

وكان سيسمارك قد اقترح أن يتدخل السلطان تدخلاً مباشراً لتجنب الأزمة سلمياً، ولكن المسيو فريسينييه (الأمين) اعتبر هذا الاقتراح تافهاً . ثم جاءت المؤامرة الشركسية لكى تقلب الأوضاع بسبب زعونة الخديو<sup>(٣٤)</sup> . وسعى المستر ماليت لإحداث فتنة وضع خطتها بمفرده بهدف الإيقاع بين الخديو ووزرائه والتعجيل بحدوث الأزمة .

وكانت مجموعة من الضباط الشراكسة قد كوَّنت تنظيمًا كبيراً لتبدير مؤامرة لاغتيال عرابى وبغيره من قيادات الجيش . وتشكل مجلس عسكري فورى لتحقيق فى هذه القضية : فتم سماع أقوال عدد كبير من أعضاء هذا "التنظيم" الذين اعترفوا جميعاً بالاتهام الموجه إليهم ، وأعلن أن راتب باشنا هو مدير هذه المؤامرة . وعُوقب أربعة ضباطاً منهم بتجريدهم من رتبهم العسكرية ، كما تقرر نفيهم إلى السودان ، وكان من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية السابق .

وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٢م ، كتب المسيو سيبينكييفيتش : "استدعانا الخديو (المستر ماليت وأنا) لمقابلاته . والتقى الخديو - أولاً - بالمستر ماليت الذى نصحه بعدم التصديق على الحكم ويدعوة قناصل الدول الأوربية الكبرى للقاء بهم فى نفس اليوم" .  
وبتاريخ ٤ مايو ، ذكر أن "حكومة لندن قد أثبتت فكرة المستر ماليت التى تحت الخديو على عدم تنفيذ الحكم ضد المتأمرين" .

وكان القنصل الفرنسي - مثل باقي القناصل العموميين - لا يريد للموقف أن يتفاقم. ولاتقاء عواقب الخلاف الناشب بين القنصل الفرنسي والمستر ماليت، تفاهم السيودى فريسينيه مع الحكومة البريطانية وأمر القنصل الفرنسي في مصر - بتاريخ ٧ مايو - بالتالي : "فى حالة نشوب خلاف بين الخديو ووزرائه، يجب عليك - بالاتفاق مع المستر ماليت - أن تؤيد الخديو لأنه هو السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد" (٢٥).

لقد انزلق السيودى فريسينيه ويبدو أنه ترك الساحة نهائياً للمستر ماليت إما بسبب الضعف أو بناءً على حسابات خاصة به .

وبرهنت الحكومة المصرية على تمتعها بالفطنة والاعتدال ، فسعت - يوم ٦ مايو - لدى الخديو لى يستبدل عقوبة النفى للسودان بطرد المتآمرين خارج ولاية مصر مع السماح لهم بالذهاب إلى حيث يشاءون . ولكن الخديو - بناءً على نصيحة المستر ماليت - أبلغ الباب العالى بالموضوع بدون أن يستشير وزراءه، بل إنه أرسل أيضاً للاستانة برقية يعلن فيها خضوعه لأوامر الباب العالى فيما يتعلق بقضية الضباط الشراكسة وفى أى مسألة أخرى .

وبتاريخ ٨ مايو ، قام رئيس مجلس الوزراء بزيارة قنصل فرنسا للاحتجاج على هذا التصرف قائلاً : "هل ستتسامح فرنسا إزاء تدخّل الباب العالى فى الشؤون المصرية؟ إن الوزراء مستعدون لمواجهة أى إجراء يحط من شأن مصر ويحولها إلى مجرد ولاية" .

وعندئذ ، اقترح السيودى فريسينيه تخفيف العقوبات بشكل ملائم "نون انتظار رد الباب العالى على هذه المسألة ، وطالب اللورد جرانفيل بـ "العفو التام" . ومن هنا نشأ الخلاف بين التعليمات التى تلقاها القنصلين من حكومتيهما . وحسبما قال السيودى سينيكيفيتش فإن "العفو التام يساوى القيام بانقلاب" (٢٦) وأبلغ رآيه هذا للمستر ماليت . وصدر أخيراً مرسوم خديو - بتاريخ ١٠ مايو - يقضى بتخفيف العقوبات الصانرة بحق الضباط الشراكسة إلى مجرد إبعادهم إلى خارج البلاد .



ويعد توقيع هذا المرسوم بعدة ساعات ، ذهب رئيس مجلس الوزراء إلى قصر الخديو ولامه بعبارة حادة جداً بسبب خضوعه التام لتأثير القناصل الأجانب مع إهماله لشأن حكومته .

ومنذ ذلك الحين ، بدأت الأحداث تتصاعد؛ نتيجةً لخطأ المستر ماليت والخديو الذي حثت بقسمه ، وتم تكريس الانفصال بين توقيع والأمة .

ونظراً لاستحالة التفاهم مع الخديو ، قرر مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البلاد والنظر في شكوى الحكومة ضد توقيع باشا ، خصوصاً الشكوى من أخطر شيء فعله الخديو وهو أنه لم يستشير وزراءه وأعلن خضوعه التام والمطلق للباب العالي .

وكان المصريون معادين لأي تدخل أوروبي ، وكانوا يرون أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تعد بمثابة ضمان ضد الغزو الأجنبي . وعندما طالب توقيع إنجلترا وتركيا بالتدخل في مسألة داخلية بحثة ، فإنه قد أشعل بذلك سخط الشعور الوطني وأصبح موضوع سقوطه عن العرش مجالاً للنقاش .

لقد أجاد المسيو سيينكيفتش وصف الحالة عندما كتب ، بتاريخ ١٠ مايو قائلاً : "إننا أمام حكومة ثورية . والمسألة المطروحة هي مسألة استقلال مصر" .

وعندئذ ، تفاهم اللورد جرانفيل مع الحكومة الفرنسية ، وقرر "مساعدة الخديو بكل قوة" وإرسال السفن الحربية الإنجليزية إلى الإسكندرية لحماية المستوطنين الأجانب (٣٧) .

وهكذا لعبت إنجلترا لعبة مزبوجة : ففي مصر ، كانت قضية الضباط الشراكسة التي أثارها الخديو بناءً على نصيحة المستر ماليت ، وتسببت هذه القضية في حدوث انشقاق يضافى غطاءً شرعياً على التدخل الأجنبي . وفي أوروبا ، طالبت إنجلترا بحماية الأوربيين في مصر . وعلى الفور ، وبمساعدة الخديو ، أثارت مشاجرة في الإسكندرية لكي تبرر استخدام القوة التي كانت أوروبا ترفضها .

واجتمع النواب في القاهرة بشكل غير رسمي ولم يألوا جهداً لإعادة التقام بين الخديو وحكومته . وخضع البارودي لشعوره الوطني السامي ، فزار الخديو - يوم ١٦ مايو - وبصحبه كل الوزراء ، وأعلن إخلاصه لصاحب السمو ، كما أعلن عرابي باشا أنه الخادم المخلص للخديو .

وفي اليوم نفسه ، سجل المسيو سيينكييفيتش ما يلي : لقد استتب الأمن من جديد . ويجب على أن أعترف بأنه ، خلال الأزمة ، لم يتصرف جندي واحد تصرفاً يُلَام عليه على الرغم من الإثارة التي بُرِثَ بِإِتْقَان . وصنّرت أوامر مشددة بهذا الخصوص ؛ وتم دَفْع الضرائب بانتظام<sup>(٢٨)</sup> .

ولكن ، سبق السيف العذل ؛ فقد ارتكب توفيق جريمة الخيانة . وأعلن المستر ماليت استمرار الوزارة كضمان أمن الخديو الذي تَعَرَّضَ للخطر نتيجة لانتشار الأخبار بوصول الأسطول .

ولكن الوزارة لم تكن مستقرة بل كان يقلقها مؤقتاً . ويقول البارون دي مالورتى :  
"تصححت إنجلترا وفرنسا ببقاء الوزارة ، وكان هدفهما الوحيد من هذه النصيحة هو كسب الوقت حتى تصل الأساطيل ، وأعلننا ذلك بصراحة"<sup>(٢٩)</sup> .

وأخيراً ، أعلن رئيس مجلس الوزراء - بتاريخ ١٢ مايو- أنه إذا انسحبت السفن الحربية الأجنبية ، فإن قادة الجيش سيمرجعون إلى داخل مصر . ولكن بتاريخ ٢٥ مايو حدث ما أثار الذعر الشديد في البلاد : فقد سَلِّمَت الدوتان مذكرة مشتركة لرئيس مجلس الوزراء تشرطان فيها تنفيذ ما يلي :

١ - إبعاد صاحب السعادة عرابي باشا عن مصر بشكل مؤقت .

٢ - إرجاع على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل الأراضي المصرية .

٣ - استقالة الوزارة الحالية .

وبتاريخ ٢٦ مايو ، رفع الوزراء استقالاتهم للخديوي ؛ ولكنهم ، وفي الوقت نفسه ، احتجوا على خرق حقوق سيادة السلطان ، واتهموا توفيق بمسئوليته عن ذلك نظراً لقبوله بتدخل القنصلين العموميين في شئون مصر ، ونصح القنصلان الخديوي توفيق بقبول استقالة الوزارة فوراً .

وأثارت مذكرة الدوائين الاحتجاجات في جميع أنحاء مصر. وبتاريخ ٢٧ مايو، أخبر المسيو سينيكييفيتش المسيو فريسينيه بأن لواءات وضباط حاميتي القاهرة والإسكندرية أعلنوا للخديوي أنهم يريدون بقاء عرابي باشا في منصبه. كما ذكر القنصل الفرنسي أيضاً أن "الهدوء يعم أرجاء البلاد" .

وبعد يومين اضطر الخديوي لإعادة تعيين عرابي باشا في منصب وزير الجهادية تحت ضغط الرأي العام . وبناءً على طلب القنصلين العموميين، أعلن عرابي أنه يضمن سلامة الأمن العام . وهذا الإعلان هام جداً لأن الخديوي والمستر ماليه - منذ تلك اللحظة - سيعملان على إثارة الاضطرابات وتعكير صفو الأمن لإلقاء مسئولية الأحداث التالية على كاهل مصر وعرابي باشا .

وبتاريخ ٧ يونيو ، وصلت لجنة تركية لبناء الإسكندرية رأسها درويش باشا. فقامت - بهذه المناسبة - مظاهرات حاشدة في المدينة ، وقدم الأعيان وعلماء الدين والنبأ عرائض مهورة بتوقيعاتهم للمبعوث التركي طالבו فيها بعزل الخديوي الذي حدث بوعده والذي لا يجب أن يستمر في البقاء على العرش، حسبما تقضى به الشريعة الإسلامية .

وفي الوقت نفسه ، سعت فرنسا وإنجلترا سعيًا حثيثًا لعقد اجتماع في الأستانة : فبتاريخ ٩ يونيو ، كتب المسيو فريسينيه رسائل إلى سفراء فرنسا في برلين ولندن وسان بطرسبرج وفيينا والأستانة والقائم بالأعمال الفرنسي في روما يخبرهم فيها بأن أسعد باشا أبلغه برّد حكومته على الملاحظات التي كان قد أبداه لها للإسراع بعقد المؤتمر ، وقال : لقد استخدم سعيد باشا [كذا !!] الحجة التي سبق وأن قدمناها له : أي أن مهمة درويش باشا في مصر هدفها الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo) وتأكيد

سلطة الخديو ، وهذه المهمة قد قاربت على الانتهاء ، ولذلك فإن المؤتمر يُصبح غير ذي موضوع . فلجبت بهتني أرى ضرورة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن ؛ لأنه ، إذا فشلت المهمة ، فسنجد بعض القوى تتخذ إجراءات عنيفة تحت ضغط الأحداث . وعندئذ ، لن يستطيع الإجماع الأوربي فعل شيء حيالها .

لقد كان المسيو فريسينيه يرى الأمور بوضوح وكان على بصيرة من أمره : فضغط الأحداث - الذي سبق وأن أشار إليه - حدث فعلاً . كما أن السير ماليت قد "توقع" - في رسالة بعث بها للورد جرانفيل بتاريخ ٢١ مايو - "حدوث تحالف بين المسلمين والمسيحيين في لحظة ما" .

وتوقع الخديو توفيق - هو أيضاً - ما سيحدث ؛ ففي برقية بعث بها إلى عمر لطفي باشا - الذي عينه في منصب محافظ الإسكندرية - ذكر ما يلي : "لقد تكفل عرابي بضمان سلامة الأمن العام ونشرت الجرائد تعهده هذا . وأعلن عرابي مسئوليته عن استتباب الأمن أمام القناصل . وإذا نجح في الوفاء بتعهده ، فإن الدول الأجنبية ستضع ثقها فيه وسنقد اعتبارنا . وأيضاً فإن الأساطيل الأجنبية راسية في مياه الإسكندرية ، والمشاعر مهتاجة والمشاجرات بين الأوربيين والآخرين ستنتشب قريباً" . وعليك الآن أن تختار : إما أن تؤدي خدمة لعرابي بإنجاح ضمانه وإما أن تخدمنا<sup>(١٠)</sup> .

ولتففيذ هذه الصدامات والمشاجرات ، كلف المستر ماليت المستر كوكسن (القنصل الإنجليزي في الإسكندرية) بتوزيع السلاح على الأوربيين . وكان قنصلا ألمانيا والنمسا غاضبين من المستر ماليت الذي اشتكى للورد جرانفيل - في برقية بتاريخ ١٤ يونيو - لأن زميله أبرقا لحكومتيهما قاتلين : إن الوسيلة الوحيدة لتجنب وقوع أفدح الكوارث هي رحيل الأساطيل الأجنبية عن مياه الإسكندرية ورحيلي أنا شخصياً (أي رحيل المستر ماليت عن مصر) .

وفي يوم ١١ يونيو ، قام أحد الماطلين - وهو شقيق الخادم الخاص للمستر كوكسن - بقتل مكاري مصري طعنًا بالسكين لأنه طالبه بدفع الأجر المتفق عليه . وتمت تلك الجريمة أمام قهوة كان يترصد بها يونانيون ومالطيون مسلحون . وهرع المصريون إلى

مكان الجريمة للقبض على القاتل ، ولكنهم لاقوا نفس مصير مواطنهم المسكين . وانتشر الاضطراب فوراً في شوارع الإسكندرية حيث أخذَ اليونانيون يطلقون نيران أسلحتهم النارية من نوافذ منازلهم على المصريين العزل ؛ ولذلك سجد أن اليونانيين قد سقط من بينهم ٥٧ قتيلاً بينما خسر المصريون ما لا يقل عن ١٤٠ قتيلاً<sup>(١)</sup> .

هذا هو أصل خرافة وقوع المذابح ضد المسيحيين وأسطورة التعصب الإسلامي ضدهم والتي كان هدفها المؤكد هو تقديم تبرير لأوربا بشأن الاحتلال الإنجليزي المتوقع لمصر بحجة حماية أرواح ومصالح الأوربيين فيها .

وبعد وقوع تلك الأحداث ، أصدر الخديو توفيق قراراً بتعيين عمر لطفي - محافظ الإسكندرية - في منصب وزير الجهادية . وبالتأكيد فقد كان هذا المنصب بمثابة مكافأة له على تقاعسه عن التدخل لمنع أعمال الشغب .

وفي ١٢ يونيو ، توجه الخديو إلى الإسكندرية؛ لكي يضع نفسه فعلياً تحت حماية الأسطول الإنجليزي . ويضغط من قصصى النمسا وألمانيا ، قام الخديو بتعيين راغب باشا في منصب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ يونيو . أما المسيو فريسينييه ، فقد قام - من جانبه - بإرسال تعليمات إلى المسيو سينكيغيتش - بتاريخ ١٩ يونيو - لكي لا يحبط الترتيبات ، حتى المؤقتة منها ، التي قد تسمح بكسب الوقت حتى وصول الحلول التي سيتوصل إليها المؤتمر .

وعُقد مؤتمر القسطنطينية بتاريخ ٢٢ يونيو . وفي جلسته الثانية - يوم ٢٥ يونيو - وقّع ممثلو الدول الأوربية على "بروتوكول النزاهة" ، الذي اقترحه عليهم المسيو دي فريسينييه والذي ينص على : "أن الحكومات - المُمثلة هنا بواسطة الموقعين أنباه - تلتزم بعدم محاولة الحصول على أية مزايا إقليمية ، أو الانفراد بأية مزايا تكون قاصرة على صاحبها فقط ، وتلتزم بعدم الحصول على أية مزايا تجارية لرعاياها لا تكون متاحة لرعايا باقي الدول الأخرى .

إن هذا العقد مُحَرَّر طبقاً للأصول والقواعد المرعية ووقّع عليه اللورد دوفرين - بصفته ممثلاً عن بريطانيا العظمى - في احتفال مهيب .

وفى الجلسة الأولى ، أعلن أن هذا المؤتمر قد عُقد للتشاور بخصوص الإجراءات التى سيتم اقتراحها للتوصل إلى تنظيم شؤون مصر .

وفى تلك الأثناء ، كانت إنجلترا تستعد للتحرك . وبالتأكيد ، فإن المؤتمر قد توقع هذا التحرك ، فقرر - بتاريخ ٢٧ يونيو - ما يلى : "إن كل دولة من الدول الأوروبية ستمتنع عن القيام بأى تصرف منفرد فى مصر طوال فترة انعقاد أعمال المؤتمر إلا فى حالة الضرورة القصوى لحماية أرواح مواطنيها" .

ثم ناقش مؤتمر القسطنطينية شروط تدخل عسكري تقوم به تركيا فى مصر فى الوقت نفسه الذى كان فيه رئيس مجلس الوزراء وبريش باشا يدعوان الشعب المصرى للالتزام الهدوء . وأعلن كبار ضباط الجيش المصرى ولاهم لصاحب العظمة السلطان والخديو .

وعلى الرغم من أن الحالة الطبيعية قد بدأت تعود تدريجياً للبلاد - بعد الإضطرابات التى أثارها المهيجون الأجانب - إلا أن الأساطيل الأجنبية ظلت على أهبة الاستعداد للتدخل . وسارعت السياسة الإنجليزية لوضع المؤتمر أمام الأمر الواقع: فَتَحَجَّجَ الأميرال سيمور بأن عرابى باشا يرْمُ الطوابى<sup>(٤٢)</sup> . وبدأ قصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو<sup>(٤٣)</sup> .

وفى ١٢ يوليو ، انسحب جيش عرابى خارج المدينة . وفى اليوم نفسه ، أبلغ المسيو تيسو - سفير فرنسا فى لندن - المسيو دى فرسينيه بأن "الأميرال سيمور سيقوم بعملية إنزال لآلافى جندى إنجليزى على ساحل مصر لمجرد تنفيذ مهمة استطلاع بسيطة" .

وفى يوم ١٥ يوليو ، وَجَّهَ المؤتمر دعوة رسمية للباب العالى لإرسال قواته للتدخل فى مصر . ولو كان الباب العالى قد تدخل ، فربما كانت ستوجد فرصة لتجنب احتلال إنجلترا لمصر .

أما فرنسا ، فقد كانت تسعى إما للحصول على تفويض من المؤتمر وإما للتعاون مع دولة ثالثة . وكان من حقها أن تشعر بالقلق من الصراعات التي قد تنشأ في المستقبل بسبب احتمال حدوث احتلال فرنسي / إنجليزي مشترك لمصر ، خصوصاً وأن ألمانيا - التي تهدد حدود فرنسا الشرقية - كانت لها مصلحة قصوى في إفساد ما بين فرنسا وإنجلترا<sup>(١١)</sup> .

واستمرت الحرب شهرين تقريباً ، وانتهت عملياً بهزيمة الجيش المصري في موقعة القل الكبير يوم ١٢ سبتمبر . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح الجيش الإنجليزي هو الذي يحكم وادي النيل . وبهنا هنا تحديد الأسباب الأساسية للهزيمة وهي :

١ - كان الاضطراب يسود - عملياً - صفوف الجيش بعد هزيمته في الحبشة . وكان الجيش ما يزال واقعاً تحت تأثير هذه الهزيمة كما انتشرت الفرقة بين صفوفه . وكان من الممكن التخلص من هذا الوضع لو كان المسؤولون قد قاموا بالتحقيق في هذه الهزيمة ومعاقبة المتسببين فيها . وأدنى تمتع الأتراك والشراكسة بالحصانة إلى جعلهم يسيئون معاملة المصريين ، وشكّلوا مع البطانة (التي تحكم من خلف الكواليس) وتوفيق ما يمكن أن نسميه "حزب الأجانب" قبل أحداث الثورة وفي أثنائها .

٢ - تم تخفيض عدد أفراد الجيش بشكل مستمر بحجة توفير في النفقات ، فتعرض للإهمال بسبب تسريح أفراده بأعداد كبيرة مع صرف رواتب هزيلة إن ظلوا في الخدمة . لقد قام المستر ويلسون "بتشريد" الضباط ، بالمعنى العرفي لهذه الكلمة . وفيما بعد ، قامت لجنة المراقبة الثنائية باتخاذ هذا الإجراء نفسه . وبالاختصار : فقد تم تخريب الجيش .

٣ - وحسبما قالت الأميرة نازلي بدقة ، فإن عرابي لم يكن "جندياً ماهراً" وكان ذا قلب طيب للغاية في حين أن مصر كانت تحتاج لقائد للجيش يتصف بالمهارة والعزم . كما كانت البلاد تحتاج أيضاً لرئيس حكومة ثوري قادر على أن يثير حمية الطاقة القومية ويشحنها ويبيد الأعداء الداخليين .

٤ - قام السلطان العثماني بطعن الثورة في ظهرها ؛ فعندما وافق اللورد دوفرين على مبدأ تدخل تركيا عسكرياً في مصر - مع الانسحاب المتزامن للقوات الإنجليزية منها - فإنه (أي دوفرين) أصرّ - مقدّمًا - على أن يعلن الباب العالي "عصيان" عرابي للسلطان . وقام الإنجليز والخديو بتوزيع هذا الإعلان المشنوم بكميات كبيرة بين صفوف الجيش .

٥ - ارتكب الخديو جريمة خيانة الثورة . وكان يجب على عرابي أن يحدد إقامته في القاهرة منذ بداية تصاعد الأحداث . وفي حوالي منتصف شهر أغسطس، أمر الخديو بتشكيل وزارة شريف / رياض الموالية للإنجليز . واستطاع الخديو استقطاب سلطان باشا الذي كان رئيساً سابقاً لمجلس النواب ، فقام سلطان باشا بتوزيع أموال الرشاوى الإنجليزية مرراً على بعض زملاء عرابي ، وبذل وعوداً مغرية للبعض الآخر .

أما أكبر خائن من بين الضباط ، فقد كان يدعى "علي يوسف" ، وهو الذي خان عرابي مرتين ؛ الأولى : على ضفاف قناة السويس ، والثانية : في موقعة القل الكبير . وبسبب تواطؤ علي يوسف وتآمره مع الإنجليز، استطاع الجيش الإنجليزي مباغتة الجيش المصري وهزيمته .

ويوجد أيضاً أبو السعود الطحاري وهو عربي<sup>(١)</sup> كان يتجسس لصالح عرابي، ولكن المستر بالر - وهو مدرس اللغة العربية في جامعة كامبريدج - استطاع شراءه قبل بدء المعركة<sup>(٢)</sup> ؛

٦ - وثّق عرابي بالعهود التي قطعها له المسيو بيليسبس ، فأهمل تحصين قناة السويس على الرغم من مطالبة الأوساط المصرية المختصة له بذلك . ولم يكن بمقدور الإنجليز الهجوم من ناحية كفر النوار (لأن المهندس المسئول عن التحصينات - محمود باشا فهمي - كان قد أقام خطوطاً دفاعية قوية للغاية) ، ولا من ناحية

[١] يقصد المؤلف وصفه بأنه "عربي" [المترجم] .



"البرلس" أو "عمياط"، فقرروا احتلال قناة السويس وإنزال قواتهم في الإسماعيلية .  
ويسبب تردد عرابي ، أصبحت القناة تمثل نقطة ضعف في نظام دفاع الجيش المصري .

وعاد الخديوي توفيق - أخيراً - إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر تحت حماية  
الأجانب وتم نفي قادة الحركة الوطنية الأساسيين إلى جزيرة سيلان .

ويعلق أحد الإنجليز على هذه الأحداث قائلاً : "إن هذه الحملة كانت خاتمة منطقية  
لسنوات طويلة من الاعتداء على مصر ، لقد كانت السياسة البريطانية - في مصر -  
خسيسة في منشئها ، خسيسة في وسائلها ، ثم توجت بحملة خسيسة" (١٦) .

ومع ذلك ، فقد كان لهذه الحرب جانب إيجابي (١٧) ؛ فهي الحرب القومية الوحيدة  
التي خاضها المصريون طوال القرن التاسع عشر . ولأول مرة ، كان التجنيد شعبياً  
ويكاد يشبه الهبة الجماهيرية للدفاع عن البلد . وكان الجندي / الفلاح المتعطش للعدالة  
يناضل ضد الطغاة الأجانب . وفي "القتل الكبير" تنفقت الميوز والراز من كل نوع ومن  
كل مناطق مصر . وسانت الحماسة الثلقانية في كل مكان وكانت بمثابة معركة في  
سبيل الحرية .

وتكوّنت في القاهرة "لجنة للدفاع الوطني" يرأسها يعقوب باشا سامي - وكيل  
وزارة الجهادية - عملت بانتظام بالاشتراك مع "اللجنة الوطنية" المكوّنة من كل الأعيان  
وأصحاب الرتب العليا والأمراء والحاخامات وطماء الأزهر لدراسة الإجراءات الواجب  
اتخاذها للصالح العام للبلاد . وفُضِّحت هذه اللجنة - علناً - خيانة الخديوي توفيق  
الذي باع الوطن للأجنبي وأعلنت تجريده من كافة حقوقه المكفولة له بصفتة حاكماً  
على البلاد .

وقرّض محافظ القاهرة (إبراهيم بك فوزي) ومساعد الكفة (إسماعيل أفندي جويث)  
النظام في جميع أرجاء مصر (١٨) .

وفي أثناء هذه الحرب ، لم يتعرض الأجانب في القاهرة لأيّة مضايقات لا من  
قريب ولا من بعيد ، بل إن من احتاجوا منهم للمال ذهبوا لمحافظة القاهرة الذي سارع  
بمعاونتهم سرّاً وبإبلاقة ولطف لدرجة أنه دعم مستشفياتهم (١٩) .

ولم تكن الروح الثورية المصرية مُعادية للأجانب ولا للمسيحيين ولا للرقابة الأوربية، بل كانت معادية المرابين والمستغلين والمراقبين الماليين الذين عارضوا تشكيل حكومة وطنية<sup>(٥٠)</sup> نتيجة لسوء فهم خطير .

واقدر كان هدف الثورة الأساسى هو تجنب وقوع الاحتلال الأجنبى (وهو نتيجة طبيعية للسيطرة الأجنبية) وذلك بعمل إصلاحات عاجلة وعميقة فى وقت السلم وبوسائل سلمية . وكان البرلمان هو الأداة القوية التى سيتم بها تنفيذ هذه الإصلاحات .

لكن السير مالىت استطاع إثارة الاضطرابات بمهارة ، منذ تقديم المذكرة المشتركة، وحتى قصف الإسكندرية بالقنابل ، فاستطاع - بذلك - دفع الثورة للدخول فى صراع غير متكافئ - وقبيل أوانه - لصد الغزو .

واستطاع الاحتلال الانتصار على الثورة .

## هوامش الفصل الخامس

(١) راجع خاتمة كتاب : Egypt under Ismail , By : J.C. McCoan , 1889 .

يقال إن استمرارية السياسة من بنهيات الديبلوماسية العلمية . فلذا كانت هذه المقالة حقيقية ، فإن حكامنا - المحافظين والليبراليين - كانوا عمليين للغاية طوال الثلاثة عشر عاماً الأخيرة فيما يتعلق بشئون مصر : فعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم في كل ما يتعلق بمسائل الاستعمارية ، فقد ظلوا مطلقين تماماً على اعتماد سياسة الـ *bondholders* في وادي النيل . وكان يجب علينا الحصول على مصالح وطنية أخرى أكثر أهمية في مصر . ولكن منذ مجيء لجنة كيف ، أصبح من المعروف أن هذه المصالح باتت مرتبطة بمصالح عملاء جوشن وأوينهايمر نوى النفوذ الكبير . وهذا النفوذ يصبح أكبر خارج البرلمان مع اللورد بيكو نسفيلد واللورد سالسبيري - من جهة - والمستر جلانستون من جهة أخرى . وهذا هو التفسير الوحيد المقبول للسياسة التي اتبعتها إدارتنا المتعاقبة تجاه مصر منذ سنة ١٨٧٥ م .

(٢) من رسالة منشورة في جريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م . (في مجموعة تحت عنوان : *the Egyptian Question* تأليف : Samuel Baker سنة ١٨٨٤ م) .

(٣) كان البارودي - رئيس الوزارة الوطنية في أثناء الثورة - هو الوحيد الذي صاغ هذه الفكرة في قصيدة وجهها للخبير توفيق بمناسبة جلوسه على العرش عندما كان موضع آمال البلاد .

(٤) De Freycinet , La Question d' Egypte , 1905 .

(٥) راجع مجلة *Le Siècle* بتاريخ ١١ إبريل ، مقال مراسلها في القاهرة المؤرخ بـ ٢ إبريل سنة ١٨٨١ م .

(٦) يقول المسيو دي فريسيتيه في كتابه *Souvenir* , 1878 - 1893 ما يلي : ' جاءت سنة ١٨٨٢ ووجدنا أنفسنا في وضع الدائنين القلقين على قروضهم . وستطرح الاعتراف - الآن - بأن هذه المشكلة المالية هي التي ألحقت لنا بسياسة الديبلوماسية التي اتبعتها . لقد كان اهتمامنا منصباً على حماية مصالح الأفراد ، وهذا شيء يستحق الشكر ، ولكنه كان يتخطى أحياناً المصلحة العامة والدائمة للفرنسا ' .

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ م ، كتب مراسل مجلة *Le Siècle* من الإسكندرية ما يلي : ' إن المسيو دي بلينبير بعيد جداً عن أن يكون جمهورياً ، وهو يهتم للغاية بمصالح أخرى أهم من مصالح من يمثلهم . وقال عنه إسمايل : ' إن هذا اللئيم سيجمع ثروته وثروة الجيزويت من مصر . إنه يريد أن يملأ بيتي بهم ' . وفي رسائله التي بعثت بها في سنة ١٨٧٩ م ، ستجدون هذه العبارة التي أصبحت عبارة تاريخية منذ ذلك الوقت ' .

(مقتطف من مجلة *Le Siècle* الصادرة في ٨ مارس سنة ١٨٨١ م) .

وفي مقالين نشرتهما جرائد تلك الفترة ، يذكر المسيو جول دي جيري أن المسيو دي بلينبير قد تم تعيينه

بناءً على إصدار اللورد بيكوتسفيلد . وسنذكر هنا بعض المقاطع الأساسية لهذين المقالين :

**أولاً :** الدائرة السنية : عندما انتهى عقد جوفينكور ، قرر المسيو دي بلينير تلخيص هذه الإدارة ( ٢٠٠ ألف هكتار ) لشركة إنجليزية ، وعارض المسيو دي رينج هذا الإجراء .

**ثانياً :** عندما فشل المراقب (دي بلينير) في مسعاه ، أراد تعويض الإنجليز بتنجير سكك حديد مصر والملاحة النيلية - لمدة ٥٠ عاماً - لشركة إنجليزية يرأسها اللورد دي سوزولاند ويديرها المستر إيستون . وهذا الإجراء كان يعني تسليم مصر - وهي مقيدة اليدين والقدمين - لتكون تحت تصرف إنجلترا . للمرة الثانية ، نجح المسيو دي رينج في إفشال نوايا دي بلينير المعادية لمصالح فرنسا .

**ثالثاً :** رى مديرية البحيرة : هذه المسألة كانت مسالة فنية بحتة ، ولم تكن أبداً مسألة سياسية . ومع ذلك ، فقد كنا نعرف - في القاهرة - بأنه إذا حصل المستر إيستون على هذا الامتياز ، فسيكون ذلك بفضل الدعاية التي قام بها المسيو دي بلينير في مكاتب وزارة الأشغال العمومية .

(جريدة Le Phare d' Alexandrie عدد ١ و ٢ مارس سنة ١٨٨١م) .

وقال المسيو دي بلينير في منصبه في مصر على الرغم من احتجاجات الجالية الفرنسية ضده ، حتى عاد المسيو دي فريسنييه إلى منصبه ، فجاء بالمسيو دي بريديف بدلاً من دي بلينير سنة ١٨٨٢م ولكن بعد فوات الأوان .

(٧) راجع رسالة من القاهرة بتاريخ ٧ مارس نُشرت في مجلة L' Europe Diplomatique الصادرة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨١م .

(٨) راجع مجلة Le Siècle عدد ٢ إبريل سنة ١٨٨١م .

(٩) جاء في مجلة Le Courier de France - بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٨١م - أن جريدة "الوطن" - العربية - تتبع رياض باشا . ويقول John

Ninet في كتاب Arabi pacha : كان رياض باشا - تحت إشراف رئيسيه: كولفندي بلينير - هو الذي يوجه الصحافة الأوربية ، وكان يعرف كيف يقنعها بوجهات نظره . وهذا الإقناع كان يكلف الكثير . وأيضاً حدث تحول في موقف جريدتين باريسييتين : فاصبحتا تقفان في صف مصالح الدائنين مقابل حصولهما على مبلغ ٦٠٠ ألف فرنك سنوياً . ولكن الأمة الفقيرة كانت تدفع بسخاء ولم تستشر أبداً فيما يحدث . وأيضاً فإن الصحف الأجنبية الصادرة في مصر قد لقيت العناية نفسها : فجريدة L' Egypte - الموالية للمراقبة الثنائية - زادت من كمية نفاقها لدرجة أنها خصصت ستة أعمدة ذكرت فيها هدايا الزفاف التي قُدمت للمروستين بمناسبة زواج المستر فينيزجيرالد (الذي كان يعمل في وظيفة محاسب بـ "صندوق الثمن العام" ، وكان مرتبه يبلغ ٨٠ ألف فرنك ، وكان موظفاً سابقاً في الهند) .

ثم أضاف المؤلف - في الهامش - أنه بعد رحيل رياض وإطلاحة به ، تم العثور على آثار هذا الدعم المالي - الذي كان يقدمه للجراند - ووثائق أخرى من هذا النوع في أوراق هذا الوزير . ووصل كل هذا إلى يد شريف باشا عن طريق عرابي وسلطان باشا .

ومن المعروف أن شريف باشا قد ألغى ترخيص جريدة "L' Egypte" في شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢م . لأنها اتهمت النبي محمد بأنه كان نبياً مزيفاً مما أثار سخط الرأي العام ضدها .

(١٠) راجع "L'Estafette" عدد ٢٦ إبريل سنة ١٨٨١م .

(١١) رسالة لجريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر مذكورة في كتاب : The Egyptian Question , 1884 .

(١٢) مذكرات محمد عبده (غير منشورة) .

(١٣) عندما ركّز عرابي على مطلب المستور ، فإنه كان يهدف أولاً لتأمين نفسه وتأمين زملائه : ففي الفترة التي مرّت بين شهري فبراير وسبتمبر ، كان الضباط مُعرّضين - في كل لحظة - للمؤامرات التي تحمّلها ضدهم السلطات ، وكانت حياتهم مُعرّضة لخطر بشكل دائم . ولذلك ، كان لا بد من التحرك لإسقاط النظام ومعاونيه من الأتراك والشراكسة . وكان وجود البرلمان كخياراً يديّاه عهد جديد من السلام والعدالة .

وبتاريخ ٢٣ سبتمبر ، كتب المستر مالت للورد جرانفيل مطلقاً : كانت حركة شهر فبراير نتيجة للإهمال النسبي - أو بالأحرى نتيجة للإهمال الكامل - للإصلاحات الضرورية في الجيش ، في حين أن باقي أفرع الإدارة حظيت بنوع من الاهتمام والعناية . وبدلاً من أن تهتم الحكومة جدياً بالنظر في الشكاوى التي قدّمت لها ، فإنها أثارت الشك ، وعاملت الحكومة الضباط - الذين رفضوا العريضة - بطريقة محسوبة للغاية تهدف لتدمير أي ثقة في الخديو والحكومة ... وأخذ جواسيس الحكومة يعومون بشكل مستمر حول منازل الأميراليات . وفي ليلة ٩ سبتمبر ، أكد رياض باشا أنه يسيطر على الموقف وأن خطر حدوث حركة عسكرية لم يمد مبرجوداً (Egypt , No. 3 , 1882) . والحصول على المزيد من المعلومات ، علينا مراجعة مذكورة المستر مالت المذكورة أعلاه ، وأيضاً مراجعة رسالة من الأميرالاي أحمد عرابي للمستر كوكسُن بتاريخ ٩ سبتمبر . وهذه الرسالة موجودة في الكتاب الأزرق ، وكذلك مراجعة مذكورة عرابي باشا لحامييه التي سننشرها بشكل منفصل (ملحوظة للمؤلف) .

Wilfrid Blunt, Secret History of the English Occupation of Egypt. (١٤)

(١٥) رسالة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م وجهها المسيو سيينكليفتش إلى المسيو جامبيتا (Documents Diplomatiques , affaires d'Egypte)

(١٦) رسالة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٢م موجهة للوكيل الفرنسي في القاهرة .

Documents Diplomatiques.

(١٧) قال المسيو دي فريسينييه في مذكراته أنه في عشية استلام جامبيتا للقاليد السُلطة في فرنسا ، أصبر جامبيتا - في أثناء لقائه به - على مناقشة المسألة المصرية قائلاً : إنني متفق مع إنجلترا : فلوربا لإمبالية وستقرتنا نتحرك بدون رد فعل من جانبها . لقد قمت بإعداد قوات الإنزال وهي مبرجوبة الآن على ساحل إقليم بروفانس ويبلغ عددها ٦٠٠٠ رجل من مشاة البحرية ، ونستطيع نفعها إلى سواحل مصر في غضون بضعة أيام . ولو كنت قد بقيت في السلطة ، فإن هذا الأمر لم يكن ليستغرق وقتاً طويلاً ، فهوجار كان مستعداً . إنني أنصحك بالآتي .

(De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1892).

(١٨) راجع (Author's diary) في كتاب :

Egypt , Native rulers and foreign interference.

(١٩) راجع كتاب : Modern Egypt .

(٢٠) راجع كتاب : "Khedives and pachas , by one who knows them well" 1884 .

(٢١) العبارة لقول كرومر .

(٢٢) رسالة بتاريخ ١٦ يناير من القنصل الفرنسي للسيد جامبيتا .

(٢٣) راجع : "la Question d' Egypte" 1905. De Freycinet .

(٢٤) توجد عدة شهادات عن محمود سامي البارودي نذكر منها :

( أ ) كان محمود سامي واحداً من أوائل الذين مهتوا الأذان للحركة الوطنية منذ عهد إسماعيل. ويعترف العديد من قيادات الحزب الوطني (القديم ومحمد عبده وحتى عرابي نفسه) بأنهم استمدوا الكثير من قوتهم بفضل المساعدة والمثابرة اللتين قدمهما لهم البارودي. وحاول إسماعيل باشا إغرامه لترك الحزب الوطني ولكنه رفض قبول أية أموال... أمّا على المستوى الذهني ، فقد كان متفوقاً جداً على عرابي .

(Blunt , "Secret History...")

( ب ) كانت عقلية محمود سامي واقعية جداً ، وكان يتصف بالحيوية وإلى حد ما بالطموح ؛ ولذلك ، فإنه كان يستكمل النقص الموجود عند عرابي : فقد كانت طبيعة عرابي الساكنة تتطلب وجود نوع من التحريض في المواقف الصعبة .

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

( ج ) استفاد محمود باشا سامي من احتكاكه بالأوروبيين أكثر من عرابي : فقد كان أكثر من عرابي انغماساً في السياسة والدبلوماسية الحديثتين ، وكان أكفأ وأكثر ثقافة من وزير هربيته السابق . ولكن كان ينقصه هذا الشعور المكثف والوطنية المترفعة نابعاً عن الأمواء والمزايا الفطرية التي كانت لدى عرابي، هذه الصفات التي ينتج عنها تأثير جذاب للشخصية لا يمكن مقاومته .

(Broadly , "How we defended Arabi and his friends").

( د ) كان محمود سامي هو روح التمرد ومرشده من البداية وحتى النهاية .

Colonel Chailie - Long bey , "les Trois Prophètes".

( هـ ) كان أنكي شركاء عرابي وأيضاً كان قوته السببة .

(Lord Milner , "Angleterre en Egypte").

( و ) كان أنكي رفاق عرابي (حسن موسى العقاد ، في مقابلة مع المجلات بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

( ز ) كانت له طموحات غير محدودة (إبراهيم الهلباوي بك ، في مقابلة مع المجلات بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

( ح ) كان نكياً ؛ ولكن كانت لديه طموحات (إبراهيم باشا سعيد ، في مقابلة مع المجلات بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(٢٥) (١) توجد عدة شهادات عن محمد عبده ، نذكر منها : كان محمد عبده يتمتع بلكا ، ملحوظ ، وأصبح في وقت قصير هو المستشار المسموع الكلمة لدى الثوار . " كان هو مقرط فلسفتهم وبيسمارك سياستهم " ، وعلى الرغم من آراء محمد عبده البعيدة إلى حد ما عن الآراء الإسلامية التقليدية ، إلا أنه كان يحتل تأثير كبير في أوساط علماء الدين والطلاب وسامع كثيراً في التقريب بين العسكريين والمدنيين الذين اكتسبوا الأفكار الغربية .

Blouet , "Français et Anglais en Egypte".

( ب ) ربما كان الشيخ محمد عبده هو الرجل الأكثر موقية - لخصه حظه - بين الوطنيين المصريين . ويدون شك ، لقد سلمه كثيراً في تحويل الرأي العام لكي يصبح عملاً فعالاً لتحقيق التقدم في مصر . وشخصية محمد عبده مثال للقوة الذهنية التي يغطيها الضعف النفسي والجسماني أحياناً . وحتى وقوع "تدز" عامين ، كانت أرائه معادية تماماً لآراء عرابي . ولكن منذ أحداث شهر سبتمبر ، أصبح محمد عبده مؤيداً لعرابي الذي صار زعيم مصر كلها بعدما كان زعيماً للجيش فقط .

Broadly , "How we defended Arabi and his friends".

( ج ) يقول عنه أحد أصدقائه القدامى : كان محمد عبده أفضل مريدى جمال الدين الأفغانى . وكان أيضاً مستشار الحركة الثورية التي لعب فيها دوراً عظيماً ، ولكنه - رغم ذلك - كان عديم التأثير ووقت - أكثر من اللازم - برجال سذج ( لقاء أجراه المؤلف مع إبراهيم بك الهلباوى بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م ) .

(٢٦) نورد هنا نص المادة ٢٤ ، وهي إحدى المواد الخاصة بالميزانية : " لا يحق - بأى حال من الأحوال - لمجلس النواب مناقشة موضوع الجزية التي تُفَع للباب العالي ، ولا موضوع خدمة الدين العام ، ولا أى التزام على الدولة يكون ناشئاً عن الدين العام أو قانون التصفية أو الاتفاقيات المعقودة بين الدول الأجنبية والحكومة المصرية " .

(٢٧) كان السيوى بريديف (Bredil) قد حل مكان المسير دى بلينير .

M. De Freycinet , "la Question d' Egypte". (٢٨)

(٢٩) ( أ ) " منذ تشكيل وزارة محمود سامى ، سارت الشؤون العامة بسلام ويرفت على الكلمات المؤكدة للمناصر المصرى ... وسيرى أهل الناس ملاحظة أن اعتدال ونكاه الوطنيين المصريين قد برهن على كتب ما يقال عن ضرورة وجود جيش من الموظفين الأجانب في مصر يقيضون مرتبات فائقة . واقتنع مجلس النواب بذلك ، فأصدر قرارات عديدة تقضى بتشكيل لجان تحقيق ، خصوصاً بشأن مصلحة المساحة ، وإدارة الجمارك . وهاتان اللجنتان كانتا تحت رئاسة نزيهة ولكية ، وأكنتا تماماً أن مخاوف المستر ماليت ولارالين كانت في محطها ، وهذه المخاوف كانت بخصوص احتمال قيام مجلس النواب بالاستفتاء عن خدمات كبار الموظفين الأوربيين . وفي السنوات الخمس الأخيرة ، كانت إيرادات الجمارك أقل من إيرادات المتولات الضرس التي سبقتها . أما مصلحة المساحة ، فقد ثبت لجنة عدم جدواها " .

(John Ninet , "Arabi Pacha".

(ب) وأدت الهجمات الموجهة ضد مصلحة المساحة إلى تشكيل لجنة تحقيق - بتاريخ ١٢ مارس - يرأسها فرنسي هو لارمين باشا .

(Biovès , "Français et Anglais en Egypte").

(ج) وتبويجاً لهذا العمل ، قام هذا المالى الممتاز (ريفرز ويلسون) بوضع الدائرة السنوية تحت إدارة الرهن لضمان تمويل قرض تم عقده بشروط تعسفية لصالح فئة قليلة الأهمية من الدائنين . وكان أحد بنود هذا العقد يلزم الخزنة المصرية بتغطية العجز المحتمل ... .

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

(د) استفاد الوطنيون من وجود عجز بلغ ٥ ملايين جنيه في ميزانية الدائرة - رهن قرض روتشيلد - فقاموا بتهديد هذه الإدارة .

(Biovès , Op. Cit ).

(هـ) فى البداية ، كانت هناك مسافة الإصلاح . والآن ، أصبحت الصحافة حرة ، فبدأ الهجوم على التجاوزات الضخمة والعديدة (الظلم فى فرض الضرائب الذى كان لصالح الأوربيين على حساب السكان المحليين فى عهد الإشراف المالى الأجنبى: تعدد الوظائف العليا بدون داع والذى يشغلها كلها الأجانب : سيطرة الأجانب على إدارة السكك الحديدية ، وإدارة الأملاك التى أصبحت تحت أيدي ممثلى بنك روتشيلد: وبفضيحة دعم المسرح الأوروبى - فى القاهرة - بمبلغ ٩ آلاف جنيه سنوياً على الرغم من فقر البلاد) .

(Blunt , "Secret History...").

(٣٠) وراجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte , 1882.

(٣١) هذه الشهادة يؤكد ما ذكره لفي القانون العالمى المسيو دى مارتنس الذى لخص كل المسألة - من سنة ١٨٧٩ حتى سنة ١٨٨٢م - فى السطور التالية : "سبب التدخل المستمر للعراقبيين العموميين - الإنجليزى والفرنسى - فى كل الشؤون الداخلية فى وقوع ثورة عسكرية ، كما هب كل المصريين تحت قيادة عرابي باشا .

(De Marlins , "Traité de droit international").

كما تحدث المسيو دى فرميسيني عن آماني المصريين بقوله: "وأخيراً، ويرون أن نصل إلى الدستور الذى أصدرته حكومة برلمانية ، فقد كان من الحكمة العمل على توسيع اختصاصات مجلس النواب - إلى حد ما - خصوصاً فيما يتعلق بإعداد الميزانية. ولكننا لم نر فى مصر سوى الدائنين، ولم تكن هناك سوى مصلحة وحيدة تلغى ما عداها من مصالح ألا وهى : مصلحة الدائنين الأجانب فقط .

ولم يفكر أحد فى أن هذه الملاحظات القضائية المستمرة ، وهذا التدخل المتكرر (الذى أدى إلى وقوع حركة البلاد بين أيدي الأجانب) سوف يؤيدان على المدى الطويل إلى جرح مشاعر الشعب حتى ولو كان معتاداً على الاستكانة منذ زمن طويل .

("La Question d' Egypte").



(٢٢) بالنسبة لرجال الثورة ، كان عهد توفيق لا يفتقر عن عهد إسماعيل بل كان امتداداً له؛ ولهذا السبب ، أدانت الثورة إسماعيل ، وأفضل برهانه على هذه العقيدة، هو أننا سألنا رجال ثورة سنة ١٨٨٢م - والذين ما يزالون أحياء - عن الأسباب العامة لنشوب هذه الثورة، فوصفوا لنا ظلم إسماعيل وقهره كما لو كان إسماعيل ما يزال جالساً على العرش عند قيام الثورة، ووصف لنا حسن موسى العقاد حالة عدم الأمان التي كانت تُحتم على حياة المواطنين في عهد إسماعيل أي قبل نشوب الثورة ، قائلاً : "من كان يرجع إلى منزله ليلاً لم يكن يضمن ما سيحدث له في الغد" .

وحق توفيق نفسه يؤكد هذه الحالة التي كانت سائدة للمستر بطو: "سيطهش الناس في أوروبا إذا عرفوا حقيقة شخصية إسماعيل باشا وتاريخه، ولكن هذا الزمن المتوحش قد انقضى بفضل الله" .

(Butler , "Court life in Egypt").

وربما كان هذا هو السبب الأساسي في كراهية إسماعيل للثورة (ملاحظة المؤلف) .

(٢٣) هما : حسن موسى العقاد والشيخ حسن العدوي .

(٢٤) هذا التعبير ذكره المسير فريسينيه في كتابه : ("La Question d' Egypte") .

(٢٥) راجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte 1882.

(٢٦) رسالة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢م موجهة للمسير فريسينيه :

Documents Diplomatiques.

(٢٧) راجع رسالة المسير تيسو (Tissot) سفير الجمهورية الفرنسية في لندن - إلى المندوب لدى فريسينيه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ وهي موجهة في :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte.

(٢٨) نفس المرجع .

(٢٩) راجع : "Egypt , Native rulers and foreign interference" .

(٤٠) راجع :

Broadly : "How we defended ..."

T. Rothstein , "Egypt's Ruin" .

(٤١) راجع التفاصيل في كتاب : (L' Egypte et L' Europe) وهو من تليف فاضل سابق في المحاكم للخطلة ،

وراجع - على وجه التحديد - ما جاء في كتاب : "L' Egypte sous l' occupation anglaise" : تأليف : H. Resener .

(٤٢) كانت كل أعمال التحصينات قد توقفت بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان، ولزيد من التفاصيل

راجع (Documents Diplomatiques) حيث يوجد نص بلاغ شقوي أرسله منير بك - كبير مترجمي الديوان السلطاني - لترجمي اللول الست الكبرى بتاريخ ١٢ يوليو .

(٤٢) كُتِبَ القِرد جرانفيل سفيره في باريس وإبلاغ المسيو دي فريسنييه بأن الحكومة البريطانية تعدّ هذا الإجراء بمثابة دفاع شرعي عن النفس، وإن تكون له أية عواقب ، وهو لا يخفى أية نوايا مبيتة من جانب الحكومة البريطانية .

(٤٤) راجع كتاب : (Chapters of my official life, 1916) تأليف : (Sir Rivers Wilson) وجاء فيه :  
"مهما كانت ميول المسيو دي فريسنييه، فإنه تردّد في قبول فكرة إرسال عدد كبير من القوات الفرنسية بعيداً عن فرنسا بسبب الخوف والشك من التهديد الألماني. وكان هذان العاملان يلقيان بظلالهما على الدبلوماسية الفرنسية ، فقام باستشارة المسيو بيليسبس، وكان المسيو بيليسبس لا يهتم إلا بأمر قناة السويس ومصالح المساهمين فيها الذين سيتضررون من وقوع أية عمليات حربية . واستطاع بيليسبس delassaps إقناعه بالصعوبات الجمة التي تعترض تنفيذ هذه الفكرة : فهي تتطلب توفير ٥٠ أو ٦٠ ألف جندي للقيام بعمله قد تستغرق ستة أشهر وربما أكثر. إن هذا الرأي الذي قدمه شخص في أهمية بيليسبس كان له تأثير عظيم على دي فريسنييه ؛ وذلك ، أصدر أمراً بصحب الأسطول الفرنسي من ميناء الإسكندرية قبل قيام الأسطول الإنجليزي بقصف الطواحي المصرية .

ويقول Bloves في كتابه : "Français et Anglais en Egypte, 1910" إن هذا التحفظ (أي صمت فرنسا عما يجري) ، وربما أيضاً تأثير رجال المال العالميين (الذين كانوا يتمنون بشدة أن تلعب الحماية الإنجليزية بدعم مختلف القروض المصرية) قد شجعا تنبذ مواقف باقي الدول الأوربية . وكانت النمسا هي الدولة الوحيدة التي حاولت فرض وصايتها على إنجلترا .

(٤٥) يقول محمد عبده في المذكرات (غير المنشورة) ما يلي : "كان مركز اللامرات يقع في الإسكندرية، في مكتب أطلق عليه اسم قسم المعلومات العسكرية". وكان يجتمع فيه مجموعة من الموظفين الإنجليز العاملين في خدمة الحكومة المصرية أو من المقيمين في البلاد. وكان سلطان باشا هو محرك هذا التنظيم . وأؤكد سلطان باشا أن توزيع الأموال الإنجليزية باسم الإنجليز صراعاً أن يؤدي إلى نتيجة . وما أنه كان يدرك سطوة المال على النفوس، فقد قام بتوزيعه باسم الخديو والسلطان . وكذلك ، فإن سلطان باشا قد اختار شخصاً كان موضع ثقة عرابي ، هو أبو السعود الطحاوي ، لكي يسرب أفكاره من خلاله. وكانت المبالغ المالية التي تم توزيعها تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة جنيهات لشراء الرأس الواحدة . ورفض عرابي باشا الاقتناع بخيانة العرب (أي البدو) له، ونجح أبو السعود الطحاوي في خداع عرابي وغشه ؛ فكان يحرص على إبلاغه ببعض تحركات قوات العدو الإنجليزي ، فيسارع عرابي ويقتضى له بكل أسرار".

(٤٦) راجع الكتاب : (Egypt's Ruin) تأليف : (T. Rothstein) . . .

(٤٧) عن هذه الحرب راجع :

a- Blunt , "Secret history ..."

b- Duse Mohamed , "In the lands of Pharaons."

c- Broadly , "How we de fended Arabi Pacha..."

(٤٨) "حاول اثنتان أو ثلاثة من حكام الأقاليم كسب مودة توفيق بتقليد ما فعله عمر باشا لطفي - حاكم الإسكندرية - وذلك بالتعريض على الاضطرابات . ولكن إبراهيم فوزي وإسماعيل جودت قبضا عليهم وغلوا محبوسين

حتى نهاية الحرب . وهذا ذلك التاريخ ، لم تحدث أية حادثة مؤسفة .

(١٩) راجع كتاب : (Souvenirs anecdotiques du blocus du Caire) ، تأليف : (C. Moll) .

(٥٠) تقدم فيما يلي الخطوط الأساسية لبرنامج الحزب الوطني الذي أرسله المستر بلنت إلى المستر جلاز ستون بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م وتُنشر في جريدة القايعز في شهر يناير سنة ١٨٨٢م: "إن الحزب الوطني يعترف بالخدمات التي قدمتها حكومتنا إنجلترا وفرنسا لمصر. ويقر بأن المراقبة الأوربية ضرورية للوضع المالي ، وبأن استمراريتهما الحالية هي أفضل ضمان لرخاء البلاد . وعلن الحزب موافقته التامة على أن الدين الأجنبي مسألة تتعلق بالشرف الوطني للبلاد ، مع أنه يدرك أن هذا الدين قد تم التعاقد عليه -- ليس لمصالح مصر -- ولكن للمصالح الشخصية لحاكم غير أمين وغير مسئول والحزب مستعد لمساعدة المراقبين في تسديد كافة الالتزامات الوطنية ، ويعتبر الحزب أن الوضع العالي للأمور هو وضع مؤقت بطبيعته ، ولا يُخفى أنه في تحرير البلاد -- تدريجياً -- من أيدي دلتنيها . إن هدفه هو أن يرى مصر وقد أصبحت بالكامل بين أيدي أبنائها .

.. والحزب لا يجهل وجود عيوب المراقبة الثانية وهو مستعد لإصلاحها ، كما يعرف بوجود العديد من التجاوزات التي ارتكبت سواء على أيدي الأوربيين أو غيرهم... ولا يستطيع الحزب أن يفهم كيف يعيش الأجانب في مصر ويستمر استغلالهم من دفع الضرائب العامة إلى الأبد... ومع ذلك ، فإن الحزب الوطني لا يريد معالجة هذه الأخطاء عن طريق القيام بعمل عنيف ...

وأخيراً ، فإن الحزب الوطني يهدف إلى تجديد معنويات البلاد وعظمتها عن طريق احترام أفضل للقانون ، وتطوير التعليم ، والحرية السياسية ، والحزب يعتبر أن كل هذه العوامل أساسية لحياة الشعب .

## الخاتمة

كانت حملة بونابرت سبباً في تعريض مصر للنفوذ الغربي . وتيقن محمد على من تفوق الأساليب الأوروبية ، فغيّر حياة مصر - بعمق - وأيقظ غريزتها القومية عن طريق إنجازاته الحضارية .

وكان لابد من استمرار هذه الإنجازات على يد خلفائه وبواسطة النخبة المصرية التي تشكلت في عهده . وفي عهد إسماعيل ، حدث تقدم في وسائل الاتصالات الحديثة ، وتم حفر قناة السويس مما أثار أطماع الدول الأوروبية في مصر وأدى إلى تدفق الأجانب عليها . وفي الداخل ، تنصف هذه الفترة بظاهرة "الغزو التغريبي" التي يطلق عليها في مصر اسم "فترة الانتقال" . ويجسّد إسماعيل هذه الفترة بمساوئه التي لا يمكن تجنبها . وقد سجّل مسلم ليبرالي من الهند يدعى السيد هدى بخش - الجوانب الصعبة لهذا الانتقال من النظام القديم للنظام الحديث بقوله: "تنصف فترة الانتقال - بالضرورة - بأنها فترة الانحلال الأخلاقي واللامبالاة بالدين إلى حد ما ، والثقافة السطحية والمواضيع التافهة . ولكن هذه المساوئ عارضة ووقتيّة وسيعالجها الزمن من تلقاء نفسه" .

وبمساعدة بعض الوزراء مثل نوبار ، جعل إسماعيل من "الأوربة" نظاماً للتحويل الاجتماعي . ولكن "أوربة" الخديو ولامله كانت طفيلية في الأساس وضارة ، باستثناء الإنجازات الحقيقية ، فثارت احتجاجات المصريين الذين كانوا يتمتعون بقدر من الحكمة . و زاد من قلقهم - أكثر فأكثر - الطريقة التي رهن الخديو بها استقلال مصر باقتراضه مبالغ مالية هائلة من الأوروبيين ، واستنزافه لنماء البلاد بالضرائب التي لا تنتهي ... وفي الواقع ، فقد كافح المصريون ضد العصابة متعددة الجنسيات

التي كانت تضم المغامرين وأصحاب الامتيازات من الأوربيين الذين أوحوا للخليو بمجالات جديدة للتبذير والإسراف. كما فاضل المصريون أيضاً ضد الباشاوات الأتراك والشراكسة - صنائع الخليو - وضد المرابين الأرمن والشوام الذين كانوا أنوات لتنفيذ أغراضه<sup>(١)</sup>.

واتصف الجزء الأول من عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧١) بوجود حالة غليان عام في الخواطر بسبب السخرة ، والضرائب ، ونظام التجنيد الإجباري، وشطط الخليو وتبذيره ، وسيطرة الأتراك والشراكسة والأجانب الأوربيين، وغياب العدالة ، وانعدام الأمن . وتسببت كل هذه العوامل في خلق حالة اختمار لعوامل الثورة . ويرجع ضعف حكومة إسماعيل لسببين هما :

١ - الاستبداد .

٢ - ونظام الامتيازات الأجنبية .

ولعلاج مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية ، اقترح نوبار باشا - منذ سنة ١٨٦١م - التوسع في إنشاء نظام المحاكم المختلطة ، ولكن اقتراحه لم يُنفذ إلا في سنة ١٨٧٦م .

ومن ناحية أخرى ، بدأت تتكون حركة فكرية منذ سنة ١٨٧١م ، أي مع وصول جمال الدين الأفغاني إلى مصر . وعملت هذه الحركة الفكرية على تحجيم التدخل الأجنبي والحكم الفردي ، وهما عنصران مرتبطان ببعضهما ، فبذلت جهودها لإعداد الأذهان للمطالبة بإقامة نظام قومي وليبرالي لأنه هو العلاج الوحيد للآلام التي تعاني منها مصر .

وسعت الحركة الفكرية - أيضاً - إلى إصلاح الوضع الاجتماعي الجماهير عن طريق تقديم تفسير صحيح للدين الذي شوهته الأذهان بالخرافات والتقاليد والقضايا الفقهية الدقيقة طوال قرون الجهل . وفي الوقت نفسه ، كانت الحركة الفكرية تأمل في الحفاظ على الدين الإسلامي ضد هجمات "التغريب" وذلك بجعله يواكب حركة التقدم .

ومن هذا الاختصار وحركة الأفكار هذه ، ولد الرأي العام فى مصر فى سنة ١٨٧٧م  
أثناء الحرب التركية / الرومية . وظهرت صحافة جديدة ساهمت فى تكوين هذا الرأي  
العام وتأكيد وجوده وإعطائه شكلاً ملموساً بصفته ضميراً قومياً يجب أن يُحسب  
حسابه . إن البرجوازية - أو طبقة السكان المحليين المستتيرة - ناضلت ضد ظلم  
طبقة الأتراك / الشركسية ؛ وفى الوقت نفسه ، ضد التدخل الأوربي . وفى سنة  
١٨٨١م ، اتخذ هذا النضال شكل ثورة كان هدفها تشكيل حكومة وطنية دستورية  
تنشر لواء الحرية والمساواة والعدالة على الجميع .

ولكن الثورة فشلت فى مهمتها الأساسية التى كانت تهدف إلى رفع الدِّين الثقيل  
الذى كان يثقل كاهل مصر ، بل إنها - وبإسخرية القدر - قد شجعت بشكل ما هذا  
التدخل الأجنبى الذى كانت تخشاه بشدة . وتحملت الثورة - بأسى - ثقل الهزيمة .

لقد كانت الثورة ثورة شعبية ولكنها لم تكن عميقة بالقدر الكافى الذى يسمح لها  
بالتخلص سريعاً من نتائج الهزيمة والنهوض لمحاربة الاحتلال بلا هوادة . كما أنها -  
أيضاً - لم تكن سطحية لدرجة أن تتطلى ، وتدقن مثلاً الأعلى .

لقد ملأت نسمة الأمل والثقة كل الأفئدة ؛ فالفكرة القومية قد تشكلت ولا ينقصها  
سوى زعيم قادر على تجميع القوى المتفرقة لكى يُكُون منها قوى جديدة يوقظ بها  
النفوس ، وكان مصطفى كامل هو هذا الزعيم المنتظر . وأنشأ مصطفى كامل الحزب  
الوطنى المسمى ، وهو أول حزب منظم له برنامج مُحَدَّد وزعيم مُعْتَرَف به<sup>(٢)</sup> .  
ومنذ سنة ١٨٩٦م ، أى منذ بدايات حكم الخديو السابق عباس حلمى ، بدأ هذا الزعيم  
الوطنى النشط - مصطفى كامل - حملة دعائية ضد الاحتلال الإنجليزي .

وفى تلك الفترة ، أى منذ الاحتلال ، لم تُعد الأقلية التركية / الشركسية تُشكِّل  
عنصراً منعزلاً عن المصريين ؛ فالمصريون ؛ العنصر السائد فى البلاد - قد استوعبوا  
هذه الأقلية إما بالمصاهرات المتكررة معهم ، وإما بالتحول البطي ، بفعل عامل الزمن ،  
فذايت هذه الأقلية فى الكتلة السكانية المتجانسة .

وتم الاتصال بثوريا بشكل أوسع وعلى أسس أكثر صحة، وكانت البرجوازية المستتيرة تستمد عناصرها الأكثر حيوية من بين المعامين (الذين زاد عددهم بفضل إعادة تنظيم المحاكم المحلية) والصحفيين الماهرين، وبمرور الزمن، امتد مجال نشاط هذه البرجوازية المستتيرة فشمل المدن ووصل إلى القرى، ووجدت في شباب المدارس النشاط المحرك الأساسى للحركة القومية، لكنها احتفظت لنفسها بالقيادة.

ثم وقعت الحرب العالمية الأولى، وكانت النفوس في مصر مُهيأة لتلقى الإنجيل الجديد لحقوق الشعوب. وكانت كل طبقات الشعب المصرى تعاني بشدة من الحماية - المفروضة منذ سنة ١٩١٤م - ومن نظامها طوال فترة الحرب، مما ساعد على تراكم الأخقاد وأسباب السخط على السيطرة الأجنبية في أوساط الفلاحين ونخبة البلاد معاً. ومن المفيد - هنا - أن نذكر أنه توجد في مصر علاقات وثيقة بين مختلف الطبقات، وأن الأرستوقراطية الفكرية وأرستوقراطية ملاك الأراضي يتعميان - في الواقع - إلى البرجوازية الكبيرة التى لها علاقات متينة مع الشعب لأنها نبئت مثله - مباشرة - من أرض مصر. وفى هذا البلد الزراعى، فإن البرجوازى ليس سوى فلاح مستتير، ومهما كان مستوى تربيته وعاداته، فإنه ينتمى لأسرة من الفلاحين. وبعبارة أخرى، فإننا نجد "نوعية محلية" تميزه عن غيره.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الهدنة، اندلعت حركة عميقة وغير مسبوقه في تاريخ مصر الحديثة، واتخذت صفة "الثورة القومية" التى تبلورت في "الوفد" - الذى وكلته الأمة للدفاع عن القضية المصرية؛ تلك هى ثورة سنة ١٩١٩م التى تطورت تطوراً طبيعياً.

إن شعب وادى النيل - المسالم للغاية - أصبح يميل للتضال الذى يحرك كل طوائفه الكامنة فيه منذ قرون؛ ففي مجال السياسة، ابتعد عن الاستكانة الشرقية التى قد تُنسب - خطأً أو صواباً - لمتاخ الإسلام لوروجه. وهذا الميل قد انتقل إلى مجال الاقتصاد؛ فحارب غياب روح المبادرة الملحوظ - إلى حد ما - لدى البرجوازية في مجالات البنوك والاقتصاد والصناعة التى كانت حكراً على الأجانب فقط.

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ م ، أعلنت إنجلترا إلغاء الحماية عن مصر واعترفت باستقلالها إلا أن وجود "التحفظات الأربعة" يجعل هذا الاستقلال نوعاً من "الاحتلال المستتر" وستجرى ، في المستقبل ، مفاوضات جديدة بين مصر وإنجلترا ستتناول مطالب المصريين الأساسية الخاصة بموضوعي : الجلاء التام والسودان .

تلك هي الملامح الرئيسية لنشأة الروح القومية المصرية .



## هوامش الخاتمة

(١) راجع كتاب : Lothrop "Le Nouveau Monde de L' Islam", 1923, Payot : للمؤلف الأمريكي :  
Stoddard .

وعلى الرغم من وجود أخطاء في التفاصيل ، فإن هذا العمل يحتوي على معلومات حديثة تُفيد كل من يهتم  
بتطور الإسلام .

(٢) يقول اللورد ملنر عن الحركة القومية المصرية في سنة ١٨٩٢م ما يلي :

كانت الحركة القومية - في السنة الماضية - مختلفة تمامًا عنها في زمن عرابي، ولكنها لم تكن هبة  
ثقافية قام بها الشعب ضد القهر المرفوض .

(Lord Milner , "L' Angleterre en Egypte").

ويكتب اللورد كرومر معلقاً : كانت أغلبية الفلاحين متعاطلة مع عرابي، ووقفت إلى جانبه لكي يخلصها من  
المرابين والباشاوات .

(Lord Cromer , "Modern Egypt").

## المراجع

سنقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لمصادر بحثنا الأساسية . وتوجد في مصر مراجع مهمة ومفيدة مثل كتاب :

"Bibliographie économique , juridique et sociale de l' Egypte moderne (1798 - 1916)" , Le Caire , 1918 . par René Maunier.

وهذه المراجع تعطينا معلومات دقيقة عن الدراسات الخاصة بمصر وعن المكتبات المختلفة الموجودة بها . والمكتبة الوطنية في باريس غنية بالوثائق الخاصة بمصر ، ولكن لابد من مراجعة الجلول القديم (الخزانة ١ : إفريقيا) وهو متعلق بكل الدراسات التي صدرت قبل سنة ١٨٨٤م . وأكثر دقة من الجلول الجديد المصنّف حسب المواد .

### أولاً : الوثائق والدراسات المنشورة :

توجد كمية كبيرة من الوثائق عن مصر مكتوبة باللفات العربية والفرنسية والإنجليزية، وكلها تخدم التاريخ وتلقى الضوء عليه . ولكن الدراسات التاريخية - بالمعنى الدقيق - قليلة جداً . ويجب علينا أن نذكر أولاً الوثائق الرسمية :

Le livre jaune (documents diplomatiques, Affaires d' Egypte (1880-1882). (١)

Le livre bleu (Egypt, correspondence respecting the affaires of Egypt (٢)  
(1876 - 1882).

أما أكثر الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فهي :

## ( أ ) عهد محمد علي :

هذه الفترة بالتأكيد هي أكثر الفترات التي تمت دراستها في فرنسا :

(١) Clot (A.B.): Aperçu général sur l' Egypte, 2 Vol., 1840.

(٢) Gouin (E.): l' Egypte au xix ème siècle , 1847.

(٣) Mouriez (P.): Histoire de Méhémet - Ali, 5 Vol., 1855- 1857.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء ط. ١٨٩١ - ١٨٩٦ م . وهذا الكتاب يتناول تاريخ مصر منذ سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨٢٠م ويمثل وجهة نظر مصرية يعرضها مؤرخ معاصر للأحداث وشاهد عليها .

## ( ب ) عهد سعيد :

(١) Meriau (P.), L' Egypte contemporaine de Méhémet - Ali éSaïd pacha (١) (1840 - 1857), 1858.

هذا الكتاب يدرس بطريقة واضحة ومتعمقة الإصلاحات التي قام بها سعيد والتي تبرز ما يُطلق عليه الإنجليز اسم "العصر الذهبي" ولكنه غير كامل .  
وهناك كتابان جيدان يدرسان المصاعب المالية - في عهد سعيد - التي أسادت إليه في نهاية عهده :

(٢) Egypt for the Egyptians, London, 1880 (المؤلف مجهول) .

"Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1878", (٣)

Alexandrie, 1877 Par: J.C. (J. Claudy هو نفسه)

## ( ج ) عهد إسماعيل :

تمت دراسة بعض المسائل الخاصة بعهد إسماعيل دراسة جيدة : مثل موضوع قناة السويس الذي تناولته دراسة رانغة وحاسمة كتبها شارل رو :

Charles Roux: "L' Isthme et le Canal de Suez. Historique, état actuel", (١)

2 Vol., 1901, 516 et 550p.p.

ولدينا أيضاً موضوع المسألة المالية الذي لا توجد عنه دراسة كاملة نظراً لتعقده .  
ومع ذلك ، يمكن مراجعة :

Mac Coan (J.) , "Egypt under Ismaïl . A romance of History, with an (٢)  
append ix of official documents" , 1889.

Egypt No. 7 (1876). Report by M. Cave on the financial condition of (٢)  
Egypt.

وهذا التقرير مترجم إلى اللغة الفرنسية في مجلة L' Economiste Français بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ م .

Seymour Keay (J.) : "Spoiling the Egyptians : A tale of shame told from (٤)  
the british Blue Books" , London, 1880.

وحسبما يخبرنا المستر بلنت ، في تقديمه لكتاب "خراب مصر" ، فإن هذا الكتاب  
قد أثار ضجة وخلق تياراً مؤيداً لمصر في إنجلترا .

Rivers Wilson, "Chapters of my official life," London Arnold, 1916. (٥)

Rothstein (Th.), "Egypt's ruin. A financial and administrative record" (٦)  
London, 1910.

Mulhall, "Egyptian finance. Contemporary Review" October 1882. (٧)

Wilson, (J.), "the eleventh plague of Egypt" Fortnightly Review, xxxviii, (٨)  
1882.

Des Michels, "Souvenirs de carrière (1855- 1886)" Paris, Plon, 1901. (٩)

(د) عهد توفيق :

ننصح بقراءة لراستين عن ثورة سنة ١٨٨٢ م . نظراً لاحقوائهما على وثائق  
مهمة . ومع أن هاتين الدراستين تشبهان المذكرات ، فإنه يمكن الاستفادة منهما مع  
قراءتهما بحذر :

Blunt (W-B) "Secret History of the English occupation of Egypt, being (١)  
a personal narrative of events", 2nd. ed, 1907.

Broadly, "How we defended Arabi and his friends", 1884. (٢)

## ثانياً :

سنقدم فيما يلي دراسات أخرى أو وثائق ضرورية لفهم المسألة المصرية. وقبل كل  
شيء ، فإننا ننوه إلى ضرورة قراءة الجرائد مثل Times و Le Progrès Egyptien  
نظراً لوجود تعليقات كثيرة حول الأحداث .

Audouard (Mme Olympe), "les mystères de l' Egypte dévoilés" 1865. (١)

Gellion - Dangiar (E.) "Lettres sur l' Egypte contemporaine (1865- 1875)" (٢)  
1876.

Leon (E.de), "the Khedive's Egypt, or the old house of bondage under (٢)  
new masters", 1877.

Lene - Poole (Stanly), "Egypt" 1881. (٤)

Bemmelen (P.van), "l' Egypte et l' Europe , par un ancien juge mixte", (٥)  
2 Vol. , 1882.

Blovès , "Français et anglais en Egypte (1881- 1882)", 1916. (٦)

Malortie (K. von), "Egypt: native rulers and foreign interference", 1883. (٧)

Moberly , Bell : "Khedives and Pchas , by one who knows them well" (٨)  
, London , 1884..

Lord Cromer , "Modern Egypt". (٩)

Milner (A.), "England in Egypt," 1892. (١٠)

(الترجمة الفرنسية سنة ١٨٩٨م) .

Chaille - Long, "l' Egypte et les provinces perdues," 1899. (١١)

Pense (H.), "l' Egypte et le Soudan Egyptien" 1895. (١٢)

Stoddard (Lothrop) , "le Nouveau Monde de l' islam" Payot 1923. (١٣)

Borelli (Octave) , "la législation égyptienne annotée" Le Caire, 1892 . (١٤)

وثائق ومقتطفات من الجرائد خاصة بشئون مصر سنة ١٨٨١ م :

(١) بيان "المزب الوطنى المصرى" . مترجم عن الأصل العربى ، ٤ نوفمبر

سنة ١٨٧٩ م. (فى المكتبة الوطنية ، تحت رقم ٥١٦ ب. ٢٠).

Holenski , (Alexandre) , "Nubar Pacha devant l' histoire" 1885. (٢)

Freycinet (de) , "Souvenirs (1878 - 1895)" . (٣)

Freycinet (de) , "la Question d' Egypte" 1905 . (٤)

Samuel Baker , "the Egyptian Question" London , 1884 . (٥)

Kussel (de) , "An Englishman's recollections of Egypt, 1863 to 1887" 1915. (٦)

Penfield (F-C) , "Present - day Egypt" 1899 . (٧)

Farmance (E.) , "Egypt and his betrayal : an account of the Country (٨)  
during the period of Ismail and Tewfik Pachas, and of how England  
acquired a new empire" , 1908.

Duse Mohamed, "In the land of the Pharaohs. A short history of Egypt (٩)  
- from the fall of Ismail," 1911.

About (Edmond) , "le Fellah . Souvenirs d' Egypte" 1869. (١٠)

Cocheris (J.) , "Situation internationale de l' Egypte et du Soudan" 1903. (١١)

Rhone (Arthur), "L' Egypte à petites journées. Le Caire d' autrefois", (١٢)  
1877.

Ninet (John), "Au pays des Khédivs, Plaquettes Egyptiennes" 1889. (١٢)

Perrieres (C.des), "Un parisien au Caire" Le Caire, 1873. (١٤)

Ninet (John), "Arabi Pacha" 1884. (١٥)

Dicoy (E.), 306 "The story of the Khedivate" 1902. (١٦)

### ثالث : وثائق غير منشورة :

١ - ذكريات عرابي باشا .

٢ - ذكريات محمد عبده .

٣ - ملاحظات محمد عبده .

## المؤلف في سطور

- أ . د . محمد صبرى (السوريونى) (سنة ١٨٩٠ - ١٩٧٨م)

- حصل على ليسانس التاريخ الحديث من السوريون سنة ١٩١٩م
- حصل على دكتوراه الدولة مع مرتبة الشرف من السوريون سنة ١٩٢٤م  
عن رسالته : «نشأة الروح القومية فى مصر» .
- أول مصرى يحصل على هذه الدرجة العلمية .
- له ٣٢ مؤلفاً باللغة العربية والفرنسية عن تاريخ مصر الحديث والأدب العربى .



## المترجم فى سطور

### - ناجى رمضان عطية

- ولد سنة ١٩٥٠م - الجمالية - القاهرة .
- حصل على ليسانس الآداب . قسم اللغة الفرنسية وآدابها . كلية الآداب - جامعة عين شمس -- سنة ١٩٧٤م .
- عمل مدرساً للغة الفرنسية فى المدارس الثانوية بمصر وأبوظبى .
- عمل مترجماً للغة الفرنسية فى عدة هيئات حكومية فى مصر والسعودية .
- يعمل حالياً مرشداً سياحياً ومترجماً حراً .
- ترجم عدة كتب عن الفرنسية : منها :
  - ١ - المسألة المصرية من بونايرت حتى سنة ١٩١٩م .
  - ٢ - نشأة الروح القومية فى مصر .
  - ٣ - نظرة على مصر فى زمن بونايرت .
  - ٤ - الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل .

## المراجع فى سطور

- أ . د . أحمد زكريا الشلق

- وُلد فى طنطا سنة ١٩٤٨ م .
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب قسم التاريخ -  
جامعة عين شمس .
- حاصل على الدكتوراه سنة ١٩٨١ م .
- حاصل على «جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية سنة ٢٠٠٦ م .
- يعمل حالياً وكيلاً لكلية الآداب جامعة عين شمس .







## هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التي تفجرت في ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

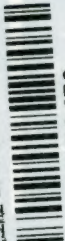
ودار الكتب إذ تحيي ثورة الشباب فإنها تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - زادا ومعرفيا يذكى معارك النهضة والتحرر بكل لبنى معاصر جديدة وطننا للحرية والعدالة كما كانت عبر تاريخها المجيد



دار الكتب والوثائق القومية

مطبعة مركز الأبحاث والوثائق القومية بالقاهرة

Bibliotheca Alexandrina



1032472

